

قِرَاءَةُ أَوْرَاقِ البَرْدِى
وَ كِتَابَةُ التَّارِيخِ القَدِيمْ

تأليف

الأستاذ الدكتور/ روچر س. باجنال

ترجمة وتقديم:

أ.د. محمد عبودى إبراهيم

أ.د. السيد جاد

الإسكندرية

٢٠١١م

Reading Papyri
Writing Ancient History

Roger S. Bagnall

Routledge
London and New York
1995

قِرَاءَةُ أَوْرَاقِ البَرْدِى وَ كِتَابَةُ التَّارِيخِ القَدِيمْ

تأليف

الأستاذ الدكتور/ روچر س. باجنال

ترجمة وتقديم:

أ.د./ محمد عبودى إبراهيم

أ.د./ السيد جاد

الإسكندرية

٢٠١١م

هذه ترجمة كتاب:

Roger S. Bagnall, *Reading Papyri, Writing Ancient History*,
Routledge, London and New York, 1995

إهداء الترجمة:

إلى أرواح

شهداء ثورة الخامس والعشرين من يناير

وإلى روح الأستاذ الدكتور/

محمد عبودي إبراهيم

قائمة المحتويات

و

قائمة اللوحات

٥ - كاتبُ قريةٍ يتدرب على التوقيع باسمه. البردية هـــى: (*P. Petaus* 121 [=*P. Köln* inv. 328], c. AD 184)؛ والصورة مأخوذةٌ بتـــصريحٍ مـــن معهد الآثار القديمة فى جامعـــة كـــولن (Institut für Altertumskunde, Universität zu Köln).

٦ - لوحةٌ من منطقة ڤيندولاندا (Vindolanda) تشتمل علـــى خطـــاب مـــن خراوتِّيوس (Chrauttius) إلـــى ويلـــديوس (Veldeius) مكتـــوب باللغـــة اللاتينية. وهو ضمن مجموعة: (Tab. Vindol. II 310 [inv. 86/470], *c.* AD 110)؛ والصورة مأخوذةٌ بتصريحٍ من أليسون رَثَرفـــورد: (Alison Rutherford, © University of Newcastle upon tyne and The Vindolanda Trust).

٧ - عقدُ إيجار أرضٍ مسجلٌ بيد كاتب سجلات، ويشتمل علـــى التوقيعـــات. والبردية هى: (*SB* VIII 9876 [=*P. Vidob.* Inv. G 25870), AD 534)؛ والصورة مأخوذةٌ بتصريحٍ من مجموعـــة البـــردى بالمكتبـــة الوطنيـــة النمساوية (Papyrussammlung, Osterreichische Nationalbibliothek).

٨ - قطعةُ فخارٍ قبطيةٍ من دير إبيفـــانيوس (Epiphanius)، تـــشتمل علـــى خطاب بشأن إعادة شخص إلى شعب الكنيسة (communion)، وهى مـــن القرن السابع الميلادىّ (قـــارن: *Monastry of Epiphanius at Thebes* I 173 n. 5, 236 n. 1) والقطعة موجودةٌ ضمن مجموعة بردى كولومبيـــا (Columbia Papyrus Collection, ostrakon inv. 24.6.4)؛ والـــصورة مأخوذةٌ بتصريحٍ من مكتبة الكتب والمخطوطات النادرة التابعة لمكتبـــات جامعـــة كولومبيـــا: Rare Book and Manuscript Library, Columbia University Libraries.

مقدمة الترجمة

لا يحتاج مُؤلِّفُ هذا الكتاب، الأستاذ الدكتور روچر س. باجنال، إلى تعريفٍ عند كافة المتخصصين فى تاريخ مصر فى العصرين البطلمىّ والرومانىّ، وبكيفيةٍ تجعل من الجهل به وبمكانته وببعض مؤلفاته مؤشراً على قصورٍ من نوعٍ ما. لقد بدأ الرجل مسيرته العلمية والعملية فى مجال الدراسات الكلاسيكية منذ حصوله على الدكتوراه من جامعة تورونتو عام ١٩٧٢م. ومنذ ذلك الحين توالت المقالات والدراسات التى قام بها فى شتىّ مجالات وفروع التاريخ والحضارة اليونانية والرومانية، وإن كان من أبرزها - بطبيعة الحال- الأبحاث التى قام بها واعتمد فيها على أوراق البردىّ حيث يُعتبر من رواد هذا المجال فى وقتنا الحالىّ.

ويلخص هذا الكتاب تجربةَ صاحبِه فى مجال الدراسات البردية عبر ما يزيد عن ثلاثة عقود. وبينما تعرض المقدمة لبعض الأسس النظرية فإن الفصلين الأوليين يعرفان القارئ ببعض المعلومات الأساسية عن طبيعة أوراق البردىّ وسُبُل انتقالها والمعلومات التى تتضمنها، وكذلك بأنواع الوثائق ولغاتها المختلفة وتوزيعها جغرافياً وزمنياً. ويناقش الفصل الثالث سبُل الاستعانة بالوثائق المنفردة، بالمقارنة بالأرشيفات والملفات؛ وكذلك عملية الربط بينها، ودراسة هذه الوثائق فى سياق الأدلة الأخرى. ويعرض الفصل الرابع للمشكلات التى يواجهها الباحث عند استخدامه الوثائق البردية بوصفها أدلةً تاريخية. ويناقش باجنال عدداً من الدراسات السابقة ويؤكد جوانب أهميتها وأهمية أنها –مجتمعةً- تغير من مفهوم علماء البردى السابقين عن جوانب التشابه والاختلاف بين مصر وبين بقية أرجاء

الإمبراطورية الرومانية. ويعرض الفصل الخامس للمشكلات التى يواجهها الباحثون عند محاولتهم تطبيق المنهج الكمِّى فى دراستهم للوثائق البردية. وينتهى الكتاب بفصلين يعرضان للأسئلة التى يمكن البحث عن إجاباتها فى أوراق البردى، وكذلك لضرورة استعانة علماء البردىّ ببعض الأدوات والمناهج المستخدمة فى بعض العلوم الأخرى، مثل علم الأنثروبولوچيا، وعدم الاقتصار على المنهج القديم المعتمد اعتماداً يكاد يكون كاملاً على فقه اللغة وحده، على الرغم من أهمية فقه اللغة. وبهذه الكيفية فإن الكتاب يوضح بعض معالم الطرق التى يمكن أن يسلكها الباحثون فى هذا المجال فى المستقبل.

ويتضح من هذه العجالة السريعة أننا لسنا أمام كتابٍ عادىٍّ؛ ولا تنطبق هذه الملاحظة فقط على موضوعه ولا على منهج معالجته لهذا الموضوع، الذى يجعل منه كتاباً يهم المتخصص والمثقف العادىّ سواءً بسواء. إنها تشمل أيضاً الأسلوب الذى صاغ به باجنال كتابه والذى يتضح منه حرصه على اختيار عباراته ومصطلحاته بدقةٍ شديدة. ويكفى هنا أن أشير إلى المقابلة الواضحة فى عنوان الكتاب بين "قراءة" أوراق البردى، و "كتابة" التاريخ القديم. وهكذا فإننا فى ترجمتنا لهذا الكتاب كنا نسير على خطٍ دقيقٍ بين الحفاظ على حرفية النصِّ حتى لا نغير من أسلوب صاحبه، وبين مراعاة سلاسة الأسلوب باللغة العربية حتى يصل المعنى الذى يقصده الكاتبُ واضحاً للقارئ. وهنا أيضاً فإن إحدى الكلمات المفتاحية التى يُكثِرُ من استخدامها، على سبيل المثال، هى (Documentation) والتى ترجمناها ببعض التجاوز فى بعض الأحيان "عملية التوثيق."

ويتبقى هنا أن نشكر للأستاذ الدكتور/ الحسين عبد الله، الذى راجع

هذه الترجمة، مراجعتَه الدقيقةَ وملاحظاتِه القيمةَ، وأن نعلق على الإهداء. لقد بدأنا العمل فى الترجمة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير وشعرنا وقتها بأن إهداءها إلى شهداء هذه الثورة هو أقل ما يمكن تقديمه لهم. ومن ناحيةٍ أخرى، لم يمهل القدر أستاذى الدكتور/ محمد عبودى إبراهيم (يرحمه الله) الذى اشتركت معه فى الترجمة لكى يشهد طباعتها وظهورها إلى النور. ويتضح من ذلك مغزى الجزء الثانى من الإهداء الذى أردت له أن يكون تحية تقديرٍ لعالمٍ فاضلٍ من جيل الأساتذة. رَحِم الله شهداء ثورة الخامس والعشرين من يناير، ورَحِمِ الأستاذ الدكتور/ محمد عبودى إبراهيم؛ "رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ولإخْوانِنَا الذين سَبَقُونَا بالإيمَان، وَلا تَجْعَل فى قُلوبِنَا غِلاً للذين آمَنُوا، رَبَّنَا إنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ." (الحشر، آية ١٠).

السيد جاد الإسكندرية، ٢٠١٣م

تمهيد

يميل علم البردى إلى أن يكون أحد أكثر المجالات المتعلقة بدراسة العصور القديمة تخصصاً وإثارة للتفاؤل فى آنٍ واحدٍ. وهذه الخاصية لها ما يبررها من الأسس المتمثلة فى الخبرة الهائلة والوقت الطويل اللذيْن تتطلبهما دراسة الكتابات واللغات القديمة، واللذيْن لا بد منهما لقراءةِ النصوص وتفسيرها؛ وهى نصوصٌ غالباً ما تتصف بكونها غير مكتملةٍ، ومن الصعب قراءتها. ولا يسعى العديد من الباحثين فى مجال البردى إلى أن يتخطوا مرحلة قراءة البرديات غير المنشورة وترجمتها والتعليق عليها، أو تحسين نصوص البعض الذى سبق نشره. ولكن، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وعلى أساس الدراسات المهمة التى قام بها أولريش ڤيلكن (Ulrich Wilcken)، فإن بعض الباحثين فى هذا المجال بدأوا يتجهون إلى استخدام أوراق البردى فى مجالات أوسع من الدراسات التاريخية. وكانت أكثر مجالات الاستخدام وضوحاً تتمثل فى الاستعانة بأوراق البردى التى تساعد على وضع إطارٍ محددٍ للروايات التقليدية للأحداث؛ حتى ولو كان هذا التحديد لا يعدو مجال رؤية "عين الدودة."[١] والآن فإنه يوجد أمامنا تراثُ قرنٍ كاملٍ من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية؛ ولم تعد هذه الدراسات بالموضوعات الجديدة والجذابة للانتباه فى وقتنا الحالىّ. ولأن البردى يُعدُّ

---

[١] لن يحظى هذا الجانب من جوانب التعامل مع أوراق البردى بقدرٍ كبيرٍ من الاهتمام فى هذا الكتاب؛ قارن: P. Parsons (1980) (حيث نقابل هذا التعبير)، الذى يذكر أيضاً بعض الأمثلة الجيدة المستمدة من الخطابات الشخصية. انظر كذلك الجزء العاشر من قائمة المراجع العامة بشأن المقالات التى يمكن منها معرفة المزيد من الأمثلة، وبشكل خاص عن المرحلة الرومانية.

م

أفضل مصادرنا القديمة لمعرفة المظاهر العديدة لتلك الجوانب من الدراسة التاريخية، فإن هذا المُؤَلَّفُ التاريخىُّ مهمٌّ للغاية لفهم العالم القديم بشكل عام.

ومع ذلك، فإن الأمر الذى يجذب انتباه الدارسين والباحثين غير المتخصصين فى هذا المجال هو، فى غالبية الأحيان، ليس اتساع مجال تطبيقات أوراق البردى، بل على العكس من ذلك الطبيعة الخاصة والحصرية لعلم البردى، وكذلك ميل العديد من علماء البردى إلى عدم المغامرة بالخوض بعيداً عن الحدود التى وضعوها لهذا العلم؛ كذلك فإن العديد من هؤلاء الباحثين والدارسين ليسوا مستعدين لأن يخوضوا عملية التدريب التقنىّ الضرورية لكى يتعاملوا مع النصوص بشكل مباشر.[٢] وقد تسببت هذه البيئة المنعزلة، فى تقديرى، بشكل عام فى وجود مناخ يفتقر إلى التأمل، وتميل القدرة على استخدام الأدلة فيه، وكذلك سبل استخدامها، إلى أن تكون مسلماتٍ بديهية. كذلك فإن هذه البيئة تسببت فى ندرة المناقشات حول الأسئلة الصعبة المتعلقة بمدى قدرة المرء على أن يصدر تعميمات على أساس هذه الأدلة، ناهيك عن مناقشتها بشكل واضح. لقد اقتصرت المناقشات المتعلقة بالمنهج فى مجال علم البردى بشكل أساسىّ على عملية نشر النصوص ونقدها.[٣]

---

[٢] توجد بعض الاستثناءات الجيدة، ومن أشهرها: (Beaucamp [1990, 1992] and Kehoe [1992]).

[٣] تأتينا الاستثناءات فى الغالب فى شكل ملاحظات مقتضبة وبشكل ضمنىٍّ فى أبحاث مهمة. ويمكننا مطالعة مناقشة عامة مخصصة لبعض المظاهر (وبخاصة المتعلقة بالسمة التحليلية للوثائق) فى: W. Peremans and E. van't Dack (1979) وعلى الرغم مما يوحى به عنوان مقالة كلير بريوه (Claire Préaux) التى تحمل عنوان "علم البردى وعلم الاجتماع،" فإنها لا تشتمل على أى محتوىً منهجىٍّ.

لقد دفعنى دفعاً شديداً إلى مثل هذه المناقشة الواضحة لتلك الموضوعات، فى الأعوام القليلة الماضية، عاملان. أولهما، هو تأليفى لكتاب "مصر فى أواخر العصور القديمة،" (*Egypt in Late Antiquity*) الذى بدأته فى أواخر الثمانينيات وأنهيته عام ١٩٩٢م. ففى هذا الكتاب تلعب أوراق البردى الدور الأساس، على الرغم من أننى حاولت بقدر ما أستطيع أن أجمع بين الإفادات التى تقدمها الأوراق وبين المعلومات الواردة فى أنواعٍ أخرى من الوثائق والأدلة. لقد وجدت نفسى مدفوعاً تدريجياً لأن أفكر فى المشكلات المتعلقة بهذا النوع من الأدلة، وفى الحدود التى تنبغى مراعاتها عندما نحاول التعميم على أساسها. وقد قادتنى تلك التجربة إلى العامل الآخر، وهو مؤتمر صغير عن "توثيق الثقافات: المكتوب وغير المكتوب فى المجتمعات القديمة،" (*Documenting Cultures: Written and Unwritten in Ancient Societies*) الذى جمع لفيفاً من علماء البردى والآثاريين ومن علماء الأنثروبولوچيا والباحثين فى مجال الأدب، والذين يعملون فى مجالات متعددة تشمل فيما بينها بلاد الرافدين فى العصور القديمة وكذلك بلاد المغرب المعاصرة. وقد تحدث هؤلاء الباحثون عن الكيفية التى يواجهون بها صمت السجلات الوثائقية.[٤] وبشكل خاص، فإن هذه المجموعة التى ضمت حوالىّ عشرين باحثاً تحدثت عن مدى قدرة الموجود لدينا من الوثائق على مساعدتنا فى إعادة تشكيل ما ليس موجوداً، وكذلك عن السبل البديلة المفيدة فيما يتعلق

---

[٤] لقد أتى التمويل لهذا المؤتمر من "الوقْف القومىّ للعلوم الإنسانية،" (National Endowment for Humanities) وعلى وجه التحديد من "برنامج البحث التفسيرىّ" (Interpretive Research Program). إننى أشكر القائمين على الوقف لتمويلهم وكذلك ديرك أوبّينك (Dirk Obbink)، الذى تعاون معى فى تنظيم هذا المؤتمر، على مساعدته لى.

بعملية إعادة التشكيل هذه.

لقد جعلت هاتان التجربتان من دعوة مؤسسة روتليـــدچ (Routledge) لى، لكى أساهم فى هذه السلسلة بكتاب عن أوراق البـــردى، دعـــوة جذابـــة. وكانت عملية التفكير فيما يمكننى قوله عملية مثمرة، ولكنها جعلتنى قبل كـــل شئ أدرك أن هذا الكتاب، على الأقل بالنسبة لى، لا يشكل سوى مجرد بداية. إننى آمل أن يشجع الكثيرين على الدخول فى مناقشة أكثر اتساعاً وتفـــصيلاً لبعض المشكلات التى يثيرها، وإننى أتطلع إلى أن أتعلم كثيـــراً مـــن تلـــك المحادثات.

فى أثناء تأليف هذا الكتاب حصلت، كما هو معتاد، على مـــساعدات كثيرة يتحتم علىّ شكر أصحابها. وأتت غالبية هذه المساعدات من زملاءٍ لى زودونى بملاحظات أو بإشارات إلى دراسات مفيدة. ولكننى أديـــن بالـــشكر بشكل خاص إلى جامعة هِلسينكى (Helsinki) لدعوتها لى؛ لكى ألقى بعـــض المحاضرات فى مايو عام ١٩٩٤، حيث استطعت عندئذٍ أن أقدم بعضاً مـــن الأفكار التى يتضمنها هذا الكتاب؛ وحيث جعلت ماريـــت كـــايميو (Maarit Kaimio) وزملاؤها هذا التجربة أكثر ما يكون لطفاً وإمتاعـــاً. كـــذلك فـــإن المنحة الصيفية التى يقدمها "الوقف القـــومىّ للعلـــوم الإنـــسانية" (National Endowment for Humanities) ساعدتنى على تدوين نص الكتاب فى صيف ذلك العام. وقد قرأ عدد من طلابى وزملائى العديد من المسودات المبدئيـــة. ومن بين هؤلاء الزملاء، فإننى أدين ببعض الاقتراحات والملاحظات بـــشكل خاص لـــ: آلان بُومان (Alan Bowman)، وديرك أوبّينـــك (Dirk Obbink)، وليسلى مـــاكّوول (Leslie McCoull)، وبـــروس نيلـــسِن (Bruce Nielsen). كذلك فإن أمى ساعدتنى على التغلب على عدد كبيـــر مـــن الفقـــرات غيـــر

الواضحة أو الصعبة. إننى أشكرهم جميعاً.

يناير ١٩٩٥م

ف

اللوحات

اللوحة رقم ١: خطاب من أرشيف زينون (Zenon)، مكتوب باتجاه معاكس لاتجاه الألياف وبمحاذاة ارتفاع شريط مقطوع من لفافة بردية (*P. Col. Zen.* 19, 257 BC) والصورة مأخوذة بتصريح من مكتبة الكتب والمخطوطات النادرة التابعة لمكتبات جامعة كولومبيا: Rare Book and Manuscript Library, Columbia University Libraries.



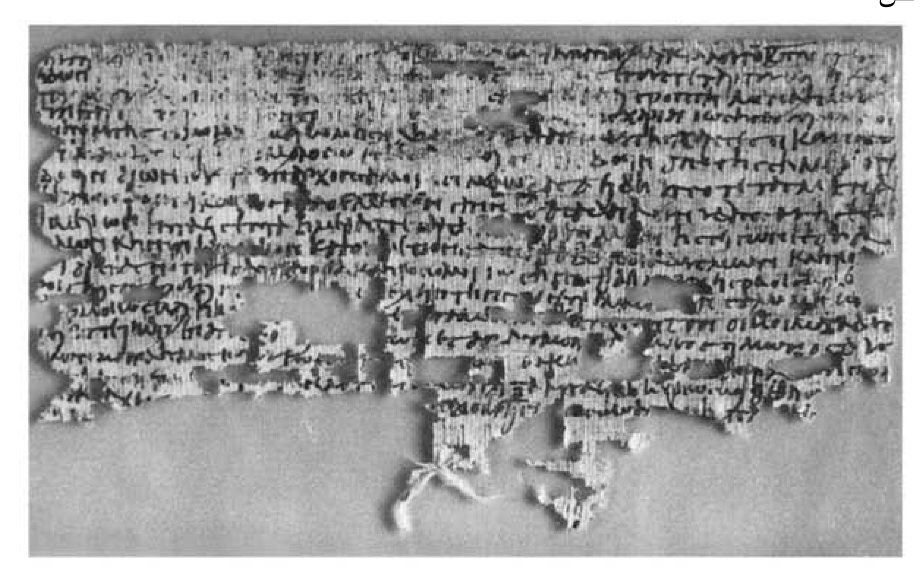
اللوحة رقم ٢: خطاب من أرشيف زينون، مكتوب بقلم من السِّمار بدلاً من البوص (قارن: W. Clarysse, "Egyptian Scribes Writing Greek," *Chronique d'Égypte* 68 [1993] 186-201) والبردية هى: *P. Col. Zen.* 52, about 251 BC. والصورة مأخوذة بتصريح من مكتبة الكتب والمخطوطات النادرة التابعة لمكتبات جامعة كولومبيا: Rare Book and Manuscript Library, Columbia University Libraries.

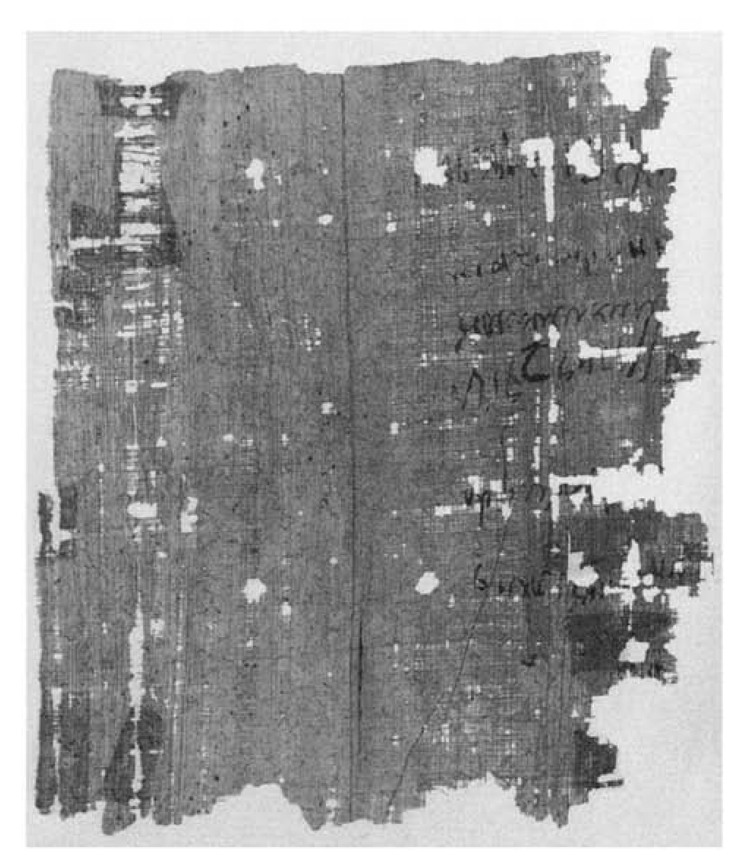
ت



اللوحة رقم ٣: قرض من الغلال مكتوب بالديموطيقية، مـــع خـــتم، يرجـــع تاريخه إلى عهد الفرعون الثائر عنخونٌوفريس (Ankhonnophris)، والبرديـــة هـــى: (*P. BMIV* [Andrews] 19 [EA inv. 10831], 194 BC.) الـــصورة مأخوذة بتصريح من مجلس أوصياء المتحـــف البريطـــانىّ (Trustee of the British Museumm).

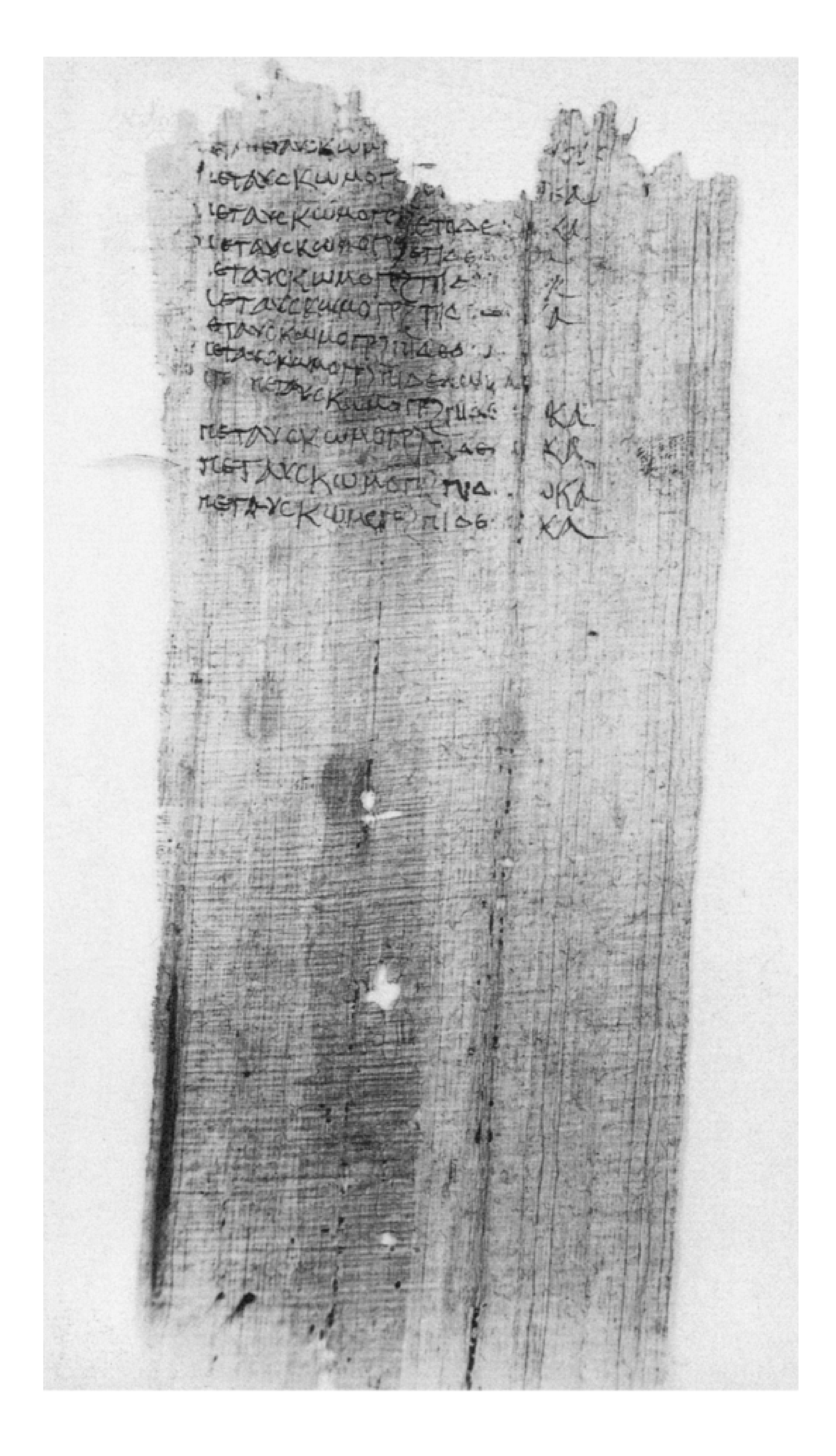
اللوحة رقم ٤: صكٌّ هدية مكتوب باليونانية (النص الداخلى)، وعليـــه توقيـــع بالآرامية والنبطيـــة علـــى الظهـــر. انظـــر: H. Cotton, "The Archive of Salome Komaïse Daughter of Levi, Another Archive from the 'Cave of the Letters,'" *ZPE* 105 (1995) 171-208, AD 129 ؛ والصورة مأخوذة بتصريح من مصلحة الآثار الإسرائيلية (Israel Antiquities Authority).





اللوحة رقم ٥: كاتب قرية يتدرب على التوقيع باســمه. البرديــة هــى: (*P. Petaus* 121 [=*P. Köln* inv. 328], c. AD 184) ؛ والــصورة مــأخوذة بتصريح مــن معهــد الآثــار القديمــة فــى جامعــة كــولن (Institut für Altertumskunde, Universität zu Köln).

ظ



اللوحة رقم ٦: لوحة من منطقة ڤيندولاندا (Vindolanda) تشتمل على خطاب من خراوتِّيوس (Chrauttius) إلـــى ويلـــديوس (Veldeius) مكتـــوب باللغـــة اللاتينية. وهو ضمن مجموعة: (Tab. Vindol. II 310 [inv. 86/470], *c.* AD 110؛ والصورة مـــأخوذة بتـــصريح مـــن أليـــسون رَثَرفـــورد: (Alison Rutherford, © University of Newcastle upon tyne and The Vindolanda Trust).



اللوحة رقم ٧: عقد إيجار أرض مسجل بيد كاتب سجلات ويـــشتمل علـــى التوقيعات. والبردية هى: (*SB* VIII 9876 [=*P. Vidob.* Inv. G 25870), AD 534) ؛ والصورة مأخوذة بتصريح من مجموعة البردى بالمكتبـــة القوميـــة النمساوية (Papyrussammlung, Osterreichische Nationalbibliothek).

اللوحة رقم ٨: قطعة فخار قبطية من دير إبيفانيوس (Epiphanius)، تــشتمل على خطاب بشأن إعادة شخص إلى شعب الكنيسة (communion)، وهى من القرن السابع الميلادىّ (قارن: *Monastry of Epiphanius at Thebes* I 173 n. 1 .5, 236 n) والقطعة موجودة ضمن مجموعة بردى كولومبيا (Columbia Papyrus Collection, ostrakon inv. 24.6.4)؛ والصورة مأخوذة بتــصريح من مكتبة الكتب والمخطوطات النادرة التابعة لمكتبات جامعة كولومبيا: Rare Book and Manuscript Library, Columbia University Libraries.

ⲦⲬⲀⲢⲒⲦⲀⲔⲀⲢⲒⲈ
ⲠⲀ...ⲞⲨⲚϮⲘⲚⲦ
ⲈϨⲞⲨⲚⲈⲠⲘⲀ·ⲘⲘ
ⲚⲦⲀⲨϪⲚⲞⲨⲒϪⲈⲀⲀϤⲈⲒ
ⲈϨⲞⲨⲚⲚⲀⲨⲦⲀⲖⲈϨⲞ
ϢⲀⲨϪⲒⲚϬⲞⲖⲚⲎⲔ
ⲀⲀⲀⲨⲀⲔⲔⲀⲀⲦϨⲒⲂⲞⲖ
ⲞⲚⲀⲢⲦⲈϨⲞⲨⲚⲘⲘⲞⲚ
ϨⲀⲘⲎⲚⲚⲀⲨⲈϨⲞⲨⲚⲒⲌⲀⲀⲖ
ⲈϨⲢⲀⲒⲚϪⲀⲀⲨⲈϨⲢⲀⲒⲚⲀⲚⲚ
ⲚⲢⲰⲘⲈⲘⲠⲦⲒⲘⲈⲈϢⲰⲠⲈⲀ
ⲚⲈϨⲰⲂⲚⲀⲒⲈⲚⲈϨⲜⲚⲚⲚⲀⲨⲚⲒ
ⲬⲈⲢⲞⲒⲰⲞⲘⲦⲈⲚⲖⲞⲄⲞⲤⲚⲈⲀⲒϮ
ⲚⲀⲨⲀⲒϮⲦⲀⲠⲈϤⲤⲞⲨⲦⲀⲠⲈϤⲒⲰⲦ
ⲦⲦⲒⲈϢⲰⲠⲈⲔⲞⲨⲰϢⲀⲚ
ⲚⲀϤ
ⲆⲒⲬⲒⲀⲠⲈⲚⲦⲀ
ⲒⲤϮⲞⲨϪⲀⲒ
ⲢⲚⲞⲨⲦⲈ

زز

مقدمة:

التَّارِيخُ وَ البَرْدِى

موضوع هذا الكتاب هو نظريةُ استخدام مجموعة معينة من الوثـــائق القديمة- هى أوراق البردى- فى كتابة التاريخ، ومـــنهجُ هـــذا الاســـتخدام. ويناقش الفصلان الأولان البردى بوصفه مادة للكتابـــة، ويُعَرِّفَـــان بـــالمواد الأخرى التى كانت تؤدى غرضاً مشابهاً، والتى توضع عادة مع البردى مـــن حيث التصنيف. كذلك فإنهما يتساءلان عن مـــصدر أوراق البـــردى، وعـــن أنواع النصوص التى تشتمل عليها. ولكن، قبل أن ننتقل إلـــى مناقـــشة هـــذه الموضوعات الأساسية، يوجد أمامنا موضوع أكثر أهمية وأكثر إلحاحاً، هو: ماذا تعنى كتابةُ التاريخ؟ إن هذا السؤال لا يمكن الفرار منه بأى حـــال مـــن الأحوال؛ لأن أوراق البردى، كما سنرى مراتٍ ومـــراتٍ، لا تـــشكل عالمـــاً خاصاً منغلقاً على نفسه، كما أننا لا نستطيع أن نكتب، بشكلٍ مسؤولٍ، تاريخاً باستخدامها بمعزل عن أنواع أخرى من الوثائق والنماذج والأسئلة. كذلك فإن خصائص أوراق البردى، فيما يتعلـــق بهـــذا الموضـــوع تحديـــداً، ليـــست بالخصائص التى تقتصر عليها دون غيرها. ربما أنـــه لا توجـــد مجموعـــة أخرى من الوثائق تحتوى على نفس مجموعة السمات الموجودة فى البردى؛ ولكن المشكلات التى يواجهها المؤرخ الباحث فى أوراق البردى تشبه، إلـــى حدٍّ كبيرٍ، المشكلات التى تضعها أمامنا وثائقُ المجتمع اليهودىّ الذى عـــاش

فى القاهرة فى العصور الوسطى، والمحفوظة تحت ما يعرف باسم وثائق "القاهرة-الجنيزه" (Cairo-Geniza)؛ إذا ما أردنا فقط أن نتعرف على نموذج واحد من نماذج عديدة.[١]

لم يكن علم البردى، كما أشرت فى المقدمة، علماً مُغْرِقاً فى التأمل. وباستثناء مجموعة قليلة من الدراسات عن أسلوب النشر والتحقيق، توجد فقط بعض الدراسات المعدودة، وهى فى الغالب محاضرات ألقيت فى مؤتمرات، كما أن العديد منها ذو مجال أقل كثيراً مما توحى به عناوين هذه الدراسات.[٢] ومن المحتمل أن السبب فى هذا الوضع يرجع بشكل أساسىٍّ إلى المتطلبات التقنية الهائلة لهذا المجال البحثىّ. فعلى الرغم من أن علم البردى، من وجهة نظر أدوات البحث، مجالٌ للدراسة جيد التنظيم والوسائل، فإنه يتطلب ممن يدرسونه وقتاً طويلاً لإتقان الكتابة القديمة، واللغات، وأساليب النشر والتحقيق، ويتطلب كذلك كَمَّاً متخصصاً من المعلومات والنظم المتخصصة. إن قلةً فقط من بين العاملين مع أوراق البردى هى التى تجمع ما بين الطاقة والاهتمام الكفيلين بأن يجعلهم يتخطون مرحلة تحقيق النصوص ونقدها إلى مرحلة استخدامها فى مجال أوسع من البحث التاريخىّ؛ مثلما أن أياً من هذه الأعمال لم تقم بالخطوة الإضافية المتمثلة فى الخروج من دائرة عمل المؤرخ إلى دوره فى النظر إلى طبيعة المشروع ذاته. إن هذا الغياب للمناقشة المنهجية ليس نتيجة لأى اعتقاد منظم فى تجريبية وثائقية

---

[١] نوقشت غالبية هذه الوثائق بشكل منظم فى: S.D. Goitein (1967-88) ونستطيع أن نستشعر مدى جاذبية الإمكانات التى تتيحها وثائق الجنيزة، التى غالباً ما تفوق تلك الإمكانات الموجودة فى أوراق البردى، عند مطالعتنا دراسة: A. Ghosh (1992)

[٢] على سبيل المثال: W. Peremans and E. van't Dack (1979)

بحتة، هى الآن لا تزيد بحقٍّ عن كونها خيال مآتةٍ فى جدل مهنىٍّ؛ بل إنه نتيجةٌ للافتقار إلى التأمل الناجم عن المتطلبات التقنية التى سبق ذكرها، وربما أيضاً نتيجةٌ للاعتقاد بأن المناقشة النظرية لا تؤدى فى حقيقة الأمر إلى أية نتائج. وقد شكلت الموانع التقنية حاجزاً لا يمكن تقريباً تخطيه فى استخدام أوراق البردى بواسطة المؤرخين غير المدربين فى مجال هذا العلم.[٣] إن خطر الوقوع فى أخطاءٍ فاحشةٍ عند استخدام أوراق البردى يزداد، إلى حدٍّ كبيرٍ، بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون التحكم فى النصوص التى يستخدمونها؛ نظراً لأن هذه النصوص غالباً ما تحتوى على أخطاءٍ فى القراءة وفى محاولات إكمال ما تهشم منها. وإنه لمن المستحيل تقريباً أن نفحص كل تفصيلة فى كل نص عن أى موضوع، بطبيعة الحال؛ ولكن الجمع بين المعرفة العميقة بأوراق البردى، وبين لغتها، ومحتوياتها، بالإضافة إلى المهارة فى قراءة الكتابات القديمة، أمرٌ يمكن أن يتيح للمؤرخ، وفى الحقيقة فإنه يمكن أن يتطلب منه، أن يصحح عدداً كبيراً من النصوص فى أثناء مسيرته للوصول تقريباً إلى أى تكوينٍ تاريخىٍّ. ومن المحتمل أن أى مؤرخ لا يستطيع القيام بهذا الأمر بكفاءة سيُشيِّدُ بنيانه على الرمال. لقد تعامل بعض المؤرخين مع تاريخ العالم القديم بضمير سيئٍ تسبب فيه تجاهلهم لأوراق البردى، بسبب إدراكهم أن مصر كانت عالماً مختلفاً ومنفصلاً، وأنه يمكن تركها خارج الوصف.[٤] لسوف نرى بشكلٍ متكررٍ أن هذه نظرية

---

[٣] قارن: B. Frier (1989) ومع ذلك فإن الدراسات التى أعقبت بحثه، والتى قام بها: Beaucamp (1992); Kehoe (1992) ، توضح أن العوائق يمكن التغلب عليها.

[٤] على سبيل المثال: M.I. Finley (1973) الذى يتجنب باستمرار الاستعانة بأى شكل جدّىٍ بالوثائق المصرية؛ أو: E. Paglagean (1977)

مفلسةٌ ولا قيمة لها.[٥]

والآن فإنه من الشائع، وبخاصة بين المتخصصين فى الدراسات الاجتماعية، أن المؤرخين لا يستجيبون للنظرية، بل وأنهم أيضاً معادين لها. ولذلك فإن الافتقار إلى التأمل فى مجال علم البردى يمكن أن يبدو، لهذا السبب، وكأنه لا يزيد عن كونه أمراً عادياً. ولكن هذه النظرة ربما تبدو مبالغة أكثر من اللازم. فالنظرية، فى نهاية الأمر، هى مصطلح يشتمل على دلالات عديدة تحتاج إلى التمييز فيما بينها. "فمثل العديد من الكلمات الأخرى التى يرددها الناس تكاد كلمة نظرية أن تصبح بلا معنى. ولأن دلالاتها متعددة للغاية، وتشتمل على كل شئ -بداية من الفرضيات العملية البسيطة، ومروراً بالتأملات الشاملة والغامضة وغير المنظمة، ووصولاً إلى نظم الفكر البديهية- فإن استخدام الكلمة غالباً ما يتسبب فى تشويش الفهم بدلاً من تيسيره."[٦]

أحد هذه المعانى لكلمة نظرية هو: "نوع ما من طُرُق التفسير العامة،"[٧] وبشكل أساسىّ ما يُسمَّى فى بعض الأحيان الفلسفة الواقعية للتاريخ. مثل هذه الفلسفات أو النظريات، كما هو الحال مع التفسيرات الأساسية، عادة ما تنشأ خارج دراسة التاريخ. فالفلسفة والسياسة والدين جميعها مجالات زودت مفهوم التاريخ ببعض المداخل العامة. وربما أن أكثر هذه المداخل تأثيراً فى القرن التاسع عشر كان الماركسية (Marxism)؛ ولكننا

---

(٥) لقد دُحِضَت هذه الفكرة بشكل مقنع، فيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية، بواسطة: D. Rathbone (1989)

(٦) R. Merton (1967) 39.

(٧) A. Gurevich (1992) 33. ويعتقد جوريفيتش أنه "من الصعب أن نتخيل باحثاً بدون نظرية، حتى لو كانت هذه النظرية ضمنية أو غير واضحة."

لو نظرنا إلى الخلف على مدى القرون الثلاثة الماضية، فـإن الماركـسية لا تعدو كونها مجرد مدخلٍ من مداخل أخرى عديدة. وفى القرن الماضـى،** كان أسلوب وأبحاث ماكس ڤيبَر (Max Weber)، على الأقل، لا يقلان تأثيراً، إلى حدٍّ كبيرٍ، لكونهما لعباً دوراً أساسياً فى كتابات موزيس فينلـى (Moses Finley).(٨)

ويميل المؤرخون، بدون شك، إلى أن يكونوا أكثـر عدوانيـة تجـاه نظريات من نوع "التفسير العام،" أكثر منهم تجاه أية نظريات أخرى، ولديهم ما يبرر ذلك. إن هناك مناقشة فلسفية مقنعة، أوافق عليها، مؤدَّاهـا أن مثـل تلك الفلسفة الواقعية للتاريخ هى فى الأصل "نشاط أسـىء فهمـه،" وبـشكل أساسىٍّ لأن "معرفتنا بالماضى معرفة محدودة بشكل واضح، بـسبب جهلنـا بالمستقبل."(٩) ولذلك فإننا لن نتطرق هنا إلى مناقشة مثل هـذا النـوع مـن النظريات. ربما يبدو هذا الأمر نوعاً من المخاطرة؛ ولكننى أسـتطيع فقـط القول على سبيل الدفاع عن هذا الموقف إنه لا يوجد مبررٌ جيـدٌ لاسـتخدام المساحة الضيقة المتاحة لى هنا فى إعادة تشكيل مناقشة تبـدو مـن وجهـة نظرى محسومة بشكل قاطع، من قبل. إن لهذه التفسيرات واسعة المدى، من وجهة نظرى، بعض الفائدة إذا ما تم استخدامها فقط كنماذج لتنـشيط عمليـة التفكير، وكمصادر للأسئلة؛ ولكنها لا فائدة لها على الإطلاق عندما نعاملهـا كقوانين تاريخية.(١٠)

** كما هو معروفٌ فإن هذه الإشارة إلى القرن الماضى، وكافـة الإشـارات المـشابهة التالية، تُقارن عادةً بتاريخ صدور الكتاب فى نسخته الأصلية عام ١٩٩٥م [المترجم].

(٨) انظر الوصف الشيق والملىء بالمعانى الذى أورده: I. Morris (1994)

(٩) A. Danto (1985) 1-16. علماً بأن الاقتباسات من صفحات ١٤-١٦.

(١٠) قارن: P. Burke (1992) 20

ومع ذلك فإن إحدى سمات النظرية العامة تستحق منـــا أن نتوقــف للتعليق عليها قبل أن ننتقل إلى مناقشة موضوع آخر. إن المُطَّالِعَ للدراســات التاريخية المعتمدة على أوراق البردى يميل فى بعض الأحيان إلى التفكير فى أن علماء البردى مؤرخون مادّيون، حتى وإن لم يعترفوا بذلك. وهذا يعنـــى أنهم، إن لم يكونوا ماركسيين خالصين، فإنهم يعطـــون الأولويـــة للعوامـــل المادية فى تشكيل تفسيراتهم التاريخية؛ نوعاً ما كما فعلت الأجيـــال المبكـــرة من المؤرخين فـــى مدرســـة الحَوْليـــات الفرنـــسية (French *Annales*).[١١] وبطبيعة الحال فمن الممكن أن ينطبق هذا الأمـــر علـــى بعـــض البـــاحثين المعدودين، ولكن تركيز تاريخ علم البردى على الموضوعات المادية يرجـــع فى الأساس إلى عملية التوثيق الموجودة ذاتها، والتى ظهرت إلـــى الوجـــود عامة لكى توثق –بل ولكى تجسد- الحقوق والالتزامـــات الماديـــة؛ وبـــشكل خاص، لكى تسمح للإدارة بممارسة دورها فى السيطرة على الـــسكان. لقـــد تمت مناقشة ظاهرة عدم الحياد الموجودة فى الوثائق والناجمـــة عـــن هـــذا العامل، فى الفصل الثانى. ومن العدل أن نقول إن الباحثين لم يكونـــوا دائمـــاً على وعيٍ بالمخاطر التى يواجهها عملهم نتيجة لعدم الحيدة هذه، كما يجـــب وأن يكونوا. ومن الصحيح أيضاً أنه كان للطبيعة الجغرافية لمصر تأثيرهـــا العميق والواضح على الحياة فيها، وهى طبيعة تأثر بها المؤرخـــون بقـــوة؛ ففيضان النيل لم يكن نتيجة لعوامل اجتماعية (على الرغم من أنه تم القـــضاء عليه الآن لأسباب اجتماعية، بواسطة السد العالى فى أسوان!). وعلـــى أيـــة

---

[١١] قارن: L. Stone (1985/94) 32 الذى يقول إن العوامل المادية الثقافية تتفاعـــل، أكثر من كونها ترتبط ببعضها فى شكل تصاعدىٍّ (تكون فيه العوامل الماديـــة أكثـــر أهمية)؛ كما هو الحال فى منهج بْرودِل (Braudel). قارن الفصل السابع فى هـــذه الدراسة، فيما يتعلق بالمنهج الحَوْلىِّ.

حال، فإنه سيكون من الخطأ أن نرفع من ظاهرة عدم تأمـــل البـــاحثين إلـــى مستوى أية وجهة نظر فلسفية ومادية ومنظمة.

إن جزءاً كبيراً مما يعرف عادة بالنظرية، إن لـــم يكـــن غالبيتهـــا، يتصف بكونه قالباً أقلَّ طموحاً: "نظرياتٌ من المـــستوى المتوســـط." وهـــذه النظريات هى:

> **النظريات التى تقع بين الفرضيات العملية الثانوية، وإن كانت ضـــرورية، التى تتشكل بوفرة فى أثناء بحوثنا اليومية وجهودنا المنظمة والـــشاملة لكى نتوصل إلى نظرية موحدة يمكن أن تفسر كافـــة الأنمـــاط المتـــسقة والملحوظة للـــسلوك الاجتمـــاعىّ، وللمؤســـسة الاجتماعيـــة، وللتغيـــر الاجتماعىّ.** (١٢)

وفى الحقيقة، فإن أحد الكتب الحديثة عن استخدام النظرية الاجتماعيـــة فـــى الدراسات التاريخية الاجتماعية مخصص بشكل أساسىٍّ لموضـــوعات عـــن "المفاهيم المركزية" و "المشكلات المركزية."(١٣) وسواءً أكانت كلمة "نظريـــة" تُستخدم بالضرورة بشكل صحيح فى الإشارة إلى مفاهيم مثل الطبقة والسلطة والحركات الاجتماعية، والمكانة، والكفالة، والفـــساد، وغيرهـــا، أم لا؛ فـــإن الأمر يبدو لى غير مؤكد. ولكن، بالنسبة لمجموعة بعينهـــا مـــن أصـــحاب النظريات، فإن هذه المصطلحات تحمل بالتأكيد معانىَ محددةً بدرجة أكبر مما تحمله عند المؤرخين، على الأقل بشكل واعٍ؛ وهكذا فإنها تعبر عن نظريـــات ضمنية. إن قدراً كبيراً من هذه النظرية ذات المستوى المتوسط، التى تمثـــل فى الواقع الأداة الفكرية التى ندرس بها أدلة العالم القديم، هو محل دراسة فى

---

(١٢) لمناقشة هذا المفهوم، انظر: R.K. Merton (1967) 39-72 (علماً بأن الاقتباسات مأخوذة من ص ٣٩).

(١٣) P. Burke (1992) chapters 3 and 4.

الفصول من الثالث إلى السابع فى هذا الكتاب.

ويمكن أيضاً أن تشير النظرية إلى وجهات نظرٍ بشأن عملية كتابة التاريخ؛ وبشكل خاص فيما يتعلق بالأساليب الملائمة لهذا العمل وأنواع الموضوعات التى يجب على المؤرخ أن يبحث فيها. إن لدى كافة المؤرخين، بما فيهم العاملون فى مجال البردى، طبقاً لهذا المفهوم نوع من الأساس النظرىّ الذى يعتمد عليه عملهم؛ بغض النظر عن كونه غير واضح. إن الخيارات التى من هذا النوع ينبغى، فى نهاية الأمر، تحديدهاَ؛ نظراً لأن التاريخ ليس عن إعادة إخراج الماضى، بل عن تنظيمه وعن فهمه.(١٤) وهذا الأمر ينطبق بشكل صحيح، إن لم يكن فى حقيقة الأمر بشكل أكثر صحة، عندما يتعامل المرء مع الوثائق الأصلية من العالم القديم، التى هى طبقاً لأحد المعانى الواضحة "أقرب" إلى الماضى. وكما وصف الأمر مارك بلوك (Marc Bloch)، فإن "المغامرة بوصف كافة تلك الأنشطة بدون اختيار وبدون إعادة ترتيب... يعنى أن نضحى بالوضوح، ليس من أجل التنظيم الحقيقىّ للواقع، الذى يتكون من صلات طبيعية ومن روابط تحتية؛ بل من أجل تنظيم زائف تماماً للمعاصرة الزمنية."(١٥)

إن عملية تحديد الخيارات المتعلقة بالانتقاء والتنظيم والموضوعات والمناهج والعرض تفتح مجالاً واسعاً من الاحتمالات أمام المؤرخ. كذلك فإنها أثارت أيضاً جدلاً واسعاً فى القرن الماضى بشأن الصعوبة المتضمنة فى النظر إلى التاريخ بوصفه مجال بحث "موضوعىٍّ." وقد قلل تأثير النقد فى مرحلة "ما بعد الحداثة،" بشكل واضح، من الثقة فى التاريخ العلمىّ

---

(١٤) قارن: A. Danto (1985) 111-15

(١٥) M. Bloch (1953) 145-6.

والموضوعىّ التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر. وقد وصلت مناقشة موضوعات من هذا القبيل إلى درجة احتَدَّتْ معها الأصوات،[١٦] وسادت معها الفوضى، وشاركت فيها فيالق من خيالات المآتة، وبكيفية تجعل كافة المشاهدين لهذه الأمور من الخارج يشعرون بالحيرة. ومن المستحيل بالنسبة لنا أن نعطى هنا ولو عرضاً موجزاً لهذا الموضوع، ولكن توجد بعض الإشارات بين المؤرخين على أنهم بصدد الوصول إلى اتفاق عام، وهو ما يمكن ذكره بصورة شديدة التبسيط على الوجه التالى: إن اختيار المناهج والموضوعات فى كتابة التاريخ أمرٌ ذاتىٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، كما أنه محددٌ بالفرص والضغوط والمشاعر السائدة فى عصر المؤرخ وفى عالمه. ومع ذلك فإنه يمكن، فى إطار أى بحث بعينه، أن ندلى بتصريحات يمكن أن تقترب بشكل واضح من الحقيقة، بغض النظر عن أى قصور يمكن أن يشوب صياغتها على يد هذا المؤرخ أو ذاك؛ كما أنه يمكن مناقشة هذه الآراء طبقاً لقواعد وأساليب متفق عليها بشكل عام.[١٧] وتسمح وجهة النظر هذه للمؤرخين أن يشعروا بشكلٍ دقيقٍ بقيودهم وبقيود مهنتهم، دون أن تسمح

---

[١٦] من أجل مثال جيد، انظر: B.D. Palmer (1990) ؛ حيث يوجد هجومُ كاسحُ على حركة ما بعد البنيوية، يكمن فى مصطلحات تتسم بكونها قوية إلى حدٍّ كبيرٍ.

[١٧] لأجل دفاع عام حديث العهد عن هذه الموقف؛ انظر: J. Appleby, L. Hunt, and M. Jacob (1994) وعلى الرغم من الوصف السريع الذى يقدمونه، والذى يتسم بالضحالة الفكرية فى بعض الأحيان، فإن الكتاب متوازن فى استنتاجاته. ومن الشيق أيضاً مطالعة: B. Stone (1990) وبخاصة صفحة ٧٦ وما يليها. ولأجل منهج أكثر إقناعاً، وبشكل خاص من الناحية الفلسفية، لدراسة احتمالات المعرفة الموضوعية، ولأجل القضاء بشكل واضح على الشك البشرىّ (*ad hominem*)، انظر: A. Danto (1985), chap. 6 (وهو غير معروف لـ: Appleby *et al.*).

لهذه القيود بأن تشل من حركتهم.[١٨] وفى الحقيقة، فإنها تؤكد وتحتفى فى الوقت ذاته بالهدايا العديدة التى يستطيع المؤرخ أن يستعين بها؛ فكتابة التاريخ ستكون أكثر فقراً لو تمتع كافة المؤرخين بالمعدل ذاته من القوة والإمكانات.

ويختلف هذا المنهج اختلافاً مهماً عن منهج كتابات كثيرة عن طبيعة التاريخ، سطرها مؤرخون وفلاسفة، فى رفضه للطبيعة الإملائية التى تتجلى فى تلك الكتابات. إن عملية التعريف، بطبيعتها، تتناول مسألة الاستبعاد. فالتعريفات تسمح لبعض أنواع المؤلفات أن تُسمَّى تاريخاً، ولا تسمح لغيرها؛ وفى الحقيقة فإن هذا هو الهدف من التعريفات. وحتى الفلاسفة الذين يجاهرون بأنهم يبدأون من المنهج الوصفىّ، ويتحدثون بما يلاحظونه عن عمل المؤرخين، يميلون إلى أن يعملوا باتجاه مثل هذه النتيجة الإملائية.[١٩] ويمكن ملاحظة الميل ذاته فى بعض الأحيان لدى المؤرخين الذين ينتمون انتماءً كاملاً إلى أنماط بعينها من البحث التاريخىّ. فقليلٌ هم فى وقتنا الحالىّ الذين يتصفون بالسذاجة إلى حد التأكيد أن منهجهم هو المنهج الوحيد الذى يتصف بالصواب؛ وإن كان أسلوبهم ما يزال يميل إلى استمداد صلاحيته، بالمقارنة بغيرهم، من نوعٍ من الجدل الانفعالىّ العملىّ.[٢٠]

مثل هذا الموقف العقلىّ لا يمكن قبوله، لو كان التاريخ فى حقيقة

---

[١٨] انظر المناقشة الجيدة لهذه الفكرة فى: P. Garrad (1992) 224-5 ؛ وأيضاً فى: R. Martin (1989), esp. 105-10.

[١٩] يعطى: R. Martin (1989) مثالاً جيداً على ذلك.

[٢٠] يمكن بوضوح مشاهدة هذا الميل فى المقالات الموجودة فى: P. Burke (1991)؛ حيث تتناول كل مقالة بالتوضيح والتفسير نوعاً بعينه من أنواع "التاريخ الجديد."

الأمر مفتوحاً، ولو كان المستقبل مستمراً فى تشكيله.[٢١] فالأحداث المستقبلية سوف تجبرنا، من ناحية، على أن ندلى بآراء مختلفة عن الأحداث الماضية، بجعلنا نغير النتائج والإنجازات، أو بجعلنا نتجاهل تلك الأحداث؛ ومن ناحية أخرى، فإنها تزودنا بأدوات ومناهج جديدة، لم نكن لنحلم بها فى وقتنا الحالى، وإن كانت بدورها ستساهم مساهمة واضحة فى فهم الماضى. ويساعدنا مثال واحدٌ على توضيح الفكرة بالقدر الكافى. لنفترض أن أولريش ڤيلكن (Ulrich Wilcken)، فى أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان لديه الثلاثمائة إحصاء لسكان مصر الرومانية الموجودة لدينا الآن، بدلاً من دستتين أو ما يقاربهما، كما كان الحال وقتذاك. عندئذٍ كان سيصبح بمقدوره أن يقرأ هذه النصوص قراءةً أفضل كثيراً مما فعل. ولكنه ما كان ليستطيع بالضرورة أن يستنتج منها ما نستطيع استنتاجه اليوم،[٢٢] لأن علم السكان الحديث لم يكن- ببساطة- موجوداً آنذاك. إن البيانات المقارنة، والنماذج الرياضية، وقوائم الأعمار، وأدوات التحليل التى يستخدم فيها الحاسوب، والمتاحة فى وقتنا الحالى لم يكن أحد ليحلم بها قرب نهاية القرن التاسع عشر. ولن يستطيع أحد، ما لم يكن مغرقاً فى إيمانه بذاته إلى درجة غير عادية، أن ينكر أن جوانب التطوير الثورية هذه سوف يتكرر حدوثها فى المستقبل غير المحدود.

وينتج عن ذلك، بطبيعة الحال، أن مستودع المناهج القيِّمة فى الدراسة لا حدود له، وأننا لا نستطيع حتى أن نكون على ثقة من أننا نعرف أين نضعها فى مكانها الملائم داخل البناء العام للتاريخ. فالنظرة التى تعتمد

---

[٢١] هذه المناقشة تدين، بقدرٍ كبيرٍ، من محتواها إلى: A. Danto (1985)

[٢٢] انظر: R.S. Bagnall and B. Frier (1994)

على التحديد والاستبعاد ليست فعالة. وكما يصف الأمـــر فيرديناند بـــرودِل (Ferdinand Braudel): "إننى أدَّعِى... أن كافة الأبواب تبدو مناسبة عند عبور عتبة التاريخ المتعددة."(٢٣) وبالكيفية ذاتها، فإنه لا يمكن القيام بأية محاولة لوضع حدود لأى مجال علمىّ بأى شكل واضح، ولا يمكن تطبيقها. ولا طائل من وراء أى جهد مبذول فى سبيل وضع قواعد صارمة لبيان الخط الذى نستطيع عنده التمييز بين التاريخ والأنثروبولوچيا، على سبيل المثال.(٢٤) ولا يوجد باحث فى الوقت الحالى لا يدرك النقطة التى تتآكل عندها الحدود الفاصلة بين العلوم، ولا الاضطراب المستمر فى هوية المجالات العلمية بسبب تلاشى تلك الحدود. ومع ذلك فإنه ينبغى علينا ألا ننظر إلى هذا الوضع على أنه يمثل أزمة، أو حتى أمراً مثيراً للقلق. إن الإطار النظرىّ للفصول التالية يعكس، لهذه الأسباب، هذه النظرة غير النهائية، والمنفتحة، ومتعددة الأبعاد، تجاه المناهج والأساليب. ولسوف نوضح تلك النظرة عن طريق تطبيق بعض الأمثلة لعدد من الأساليب وطرق البحث. وفى كل حالة، فإننى سوف أحاول أن أعطى ملخصاً للمناقشة المعروضة بواسطة الباحث أو الباحثين المسؤولين عنها، وسوف أحاول أن أبحث فيها عن الدليل الذى يوضح المفاهيم المنهجية، سواءً أكانت هذه المفاهيم ضمنية أو غير ضمنية. وقد بدا لى أنه من الأفضل أن أستعين هنا

---

(٢٣) F. Braudel (1980) 131. وقارن ملاحظاته على ص (١٣٤).

(٢٤) كما هو الحال فى النظرة القديمة إلى الموضوع، والقائلة بأن الأنثروبولوچيا تتميز عن التاريخ باهتمامها بالعمليات، أكثر من اهتمامها بالأحداث؛ انظر: J. and J. Comaroff (1992) 37 ويشتهر هذا المؤَلَّف أيضاً بأنه يبدأ بمقدمة تتضمن مجموعة كبيرة من الجمل التى تشرح ما لا يعنيه مفهومهم عن الأنثروبولوچيا التاريخية (ص ٢٠).

بنماذج إيجابية خالصة، أكثر منها سلبية؛ بمعنى أن أقدم أمثلة للأعمال التى أرى أنها تمثل دراسات جيدة. وجزئياً، فإن هذا الاختيار يتيح الفرصة لمناقشة أكثر ملائمة، وأقل إدانة للآخرين؛ كما أنه أيضاً يخدم غرضاً تعليمياً إيجابياً، ويتفق مع المنهج الشامل، الذى ندافع عنه هنا، أكثر من اتفاقه مع المنهج الخاص. ولا يعنى ذلك، مع هذا، أننى لا أنقد ما يبدو لى وأنه نقاط ضعف فى المناقشات، أو أننى لا أوضح النقاط المنهجية التى تُعَدِّل أو تُحدّ من استنتاجات الكتاب أو المقالة التى أتناولها. وفى كثير من الحالات فإننى أفعل ذلك لأدلل، على وجه التحديد، مرة أخرى على الانفتاح على اعتباراتٍ جديدةٍ لكل من الاستنتاجات المنهجية والواقعية. وفى الأعم الأغلب فإن النماذج المعروضة تأتى من دراسات حديثة العهد نوعاً ما، وباستثناءات قليلة، فإنها تنتسب إلى باحثين أعرفهم أو عرفتهم. وعلى الرغم من أن هذه النماذج تمثل مناهج متعددة ومدارس مختلفة من التفكير، فإنها مع ذلك ما تزال مجرد نماذج مختارة، تعكس بالضرورة اهتماماتىّ وميولى الذاتية. إنها ليست، بأى حال من الأحوال، قائمة شاملة للأعمال "الجيدة"، **وبالتأكيد** فإنها لا تهدف إلى إعطاء صورة سلبية عن الأعمال التى لم تتضمنها.

ويحتاج أحد الموضوعات المتكررة فى هذا الكتاب إلى أن نشير إليه هنا فى هذا السياق. هذا الموضوع هو التأكيد على السمة التفاعلية والمتكررة للعمليتين المترابطتين والمتمثلتين فى صياغة الفرضيات واختبار صحتها. إننى أعتقد بقوة أن هاتين العمليتين تشكلان الأنشطة العقلية الأساسية فى البحث التاريخىّ، وأنهما ليستا مختلفتين فى طبيعتهما عن أسلوب أعمال غالبية مجالات البحث العلمىّ. فطبقاً للمفهوم المنطقىّ فإن عملية صياغة الفرضية (التى يطلق عليها بيرسيان (Peircean) مصطلح "الاختطاف"

(abduction)) تسبق عملية اختبار الفرضية عن طريــق اســتنتاج نتائجهــا، ورؤية ما إذا كانت الأدلة تستطيع دحض النتائج المفترضة للفرضية. ولكــن العلاقة بين هذه النشاطات لا يمكن تمييزها، فى أثناء التطبيق الفعلــىّ، بهــذا القدر من الوضوح، مثلما أن كلاً من هذه العمليات يغذى الآخر ويتغذى بــه باستمرار. لقد وضعتُ فى حقيقة الأمر فصولاً مخصــصة بكاملهــا لتحليــل الأدلة فى البداية، ثم وضعت بعدها تلك الفصول المخصصة لصياغة الأسئلة والفرضيات، لكى أتجنب جعل الموضوعات محددة أكثر مــن الــلازم. ولا يرجع ذلك إلى أننى أقبل المنطق التبسيطىّ المُتَضَمَّن فى تــصريحات تــشبه مقولة لو روى لادورى (Le Roy Ladurie): "على العكس، إن النظرية تقفــز ببساطة خارج الكم الهائل للأدلة."[(٢٥)] ومن ناحية أخرى، فإنه ليس صــحيحاً أيضاً أن نكرر ما قاله فرانــسواه فوريــه (François Furet) ذات مــرة: "إن المصادر ليست بالتى تحــدد الموضــوعات التــى يبحثهــا العلــم، بــل إن الموضوعات هى التى تحدد المصادر."[(٢٦)] فعلى الرغم من التتابع النظــرىّ هنا من التحليل الوثائقىّ (أساس اختبار الفرضيات) إلى ســؤال الأســئلة (أُمُّ طرح الفرضيات)، فإن تركيزى بعد ذلك وفيما تبقى سوف يكون على الكيفية التى تتداخل بها هاتان العمليتان باستمرار فى أثناء قيام المؤرخ بعمله.

---

(٢٥) E. Le Roy Ladurie (1981) 11.

(٢٦) فى: J. Le Goff and P. Nora (1985) 18

الفصل الأول:

ثَقَافَةُ البَرْدِىْ

زَوَّدَتنا مقدمةُ هذا الكتاب بإطار مختصر لما أفترضُ أن كتابة التاريخ تشتمل عليه، وبشكل خاص فيما يتعلق بكتابة التاريخ القــديم، آخــذين فــى اعتبارنا التيارات الفكرية العريضة عن طبيعة الدراسة التاريخية قرب نهايــة القرن العشرين. وننتقل الآن إلى العنصر الآخــر فــى موضــوعنا: أوراق البردى ذاتها. وهنا فإن فَهْمَ مَاهِيَّةَ أوراق البردى، ومن أين أتت، ومَنْ كــانوا يستخدمونها فى العصور القديمة، وما هى الأغراض التــى اســتُخْدِمَت مــن أجلها، كلها أمورُ مهمةٌ لفهم كيف يمكننا استخدام تلك الأوراق التى وصــلت إلينا، فى أثناء سعينا لكى نفهم العالم القديم. وفى الحقيقة فإن الإجابــات عــن تلك الأسئلة توجه بحوثنا التاريخية، وتحددها فى الوقت ذاته، بكيفية تتسم فى آن واحد بالوضوح وبكونها غير ملحوظة. إن جزءاً كبيراً من هــذا الكتــاب مخصصٌ لاستكشاف مثل هذه النقاط المعقدة. ومع ذلك، فإن هذا الفــصل لا يستطيع أن يحاول القيام بدور دليلٍ عمليٍّ لعلم البردى، ولا حتــى أن يقــدم دليلاً مختصراً. مثل هذه الأعمال موجودة، وتؤدى الغرض منها على أكمــل وجه، ولا نهدف هنا إلى تقديم بديل لها.[١] وبدلاً من ذلك فإننا ســنهتم هنــا

---

[١] الكتاب المعتمد باللغة الإنجليزية هو: E. G. Turner (1968, 1980²) ويوجد أيضاً كتاب عمليٌ باللغة الإيطالية يشتمل على قائمة مراجع كبيرةً، هو: O.Montevecchi

بمناقشة الموضوعاتِ القليلةَ المحددةَ التى سبقت الإشارة إليها. وسوف تتناول المناقشة المبدئية المجال الجغرافىّ الواسع الذى تغطيه الوثائق التى وصلت إلينا، وسوف تضع المناقشةُ تلك الأمور داخل الإطار العام للموضوع. بعد ذلك، سوف يركز الفصل الثانى بشكل أكثر تفصيلاً على مصر، وعلى المظاهر العديدة للمواد التى سُجِّلَت عليها النصوص، والتى تؤثر بشكل قوىٍّ ومباشرٍ على عملية التوثيق القائمة.

وسوف يتم تناول مصطلح "البردى" فى هذا الكتاب على أنه يمثل مجموعة من مواد الكتابة، وإن كانت من الناحية العملية تضم ما هو مصنوع من أشياء أخرى غير نبات البردى. فالمجتمعات القديمة التى استخدمت البردى فى الكتابة استخدمت أيضاً الشقافات الفخارية (المعروفة باسم أوستراكا (ostraka)) والرقائق الجلدية والألواح الخشبية والقماش والعظام فى نفس الأغراض التى استخدمت لأجلها البردى. وما يجمع بين هذه المواد عادة هو أنها كانت تستخدم كمواد للكتابة دون أية ادعاءات خاصة بأنها ستدوم. ربما فَكَّرَ أصحاب النصوص المسجلة على هذه المواد، وربما أنهم لم يفكروا، فى أنها ممتلكات ستدوم إلى الأبد؛ وربما أننا نتخيل أحياناً أن غالبية المؤلفين لما نسميه الأعمال الأدبية كانوا يشتركون مع ثوكيديديس (Thucydides) فى آماله.** ولكن عملية التجسيد المعين لنص ما على وسطٍ

(1973, 1988²) كذلك فإنه يوجد كتاب أصغر وإن كان جيد التنظيم، ومفيدٌ جداً، قام به: H.A. Rupprecht (1994) هناك أيضاً بعض الأعمال الإضافية للتعريف بالمبادئ، وهى موجودة فى قائمة المراجع العامة.

** يشير المؤلف هنا إلى رغبة المؤرخ اليونانىّ المعروف ثوكيديديس فى أن يكون عمله شيئاً قيماً يظل للأبد، والتى يذكرها بشكل واضح فى الجملة الخامسة من الفقرة الثانية والعشرين من الكتاب الأول من مؤلفه عن الحروب البيلوبونيسية. [المترجم]

مادىٍّ لم تكن تشتمل فى حدِّ ذاتها على مثل هذه التوقعات. فعندما كانت النية تتجه إلى بقاء النصوص لوقت أطول، كان القدماء يستخدمون الحجر أو فى بعض الأحيان المعدن (عادة البرونز)، وعادة ما كانوا يَقْطَعون الحروف أو يصبونها فى المادة، بدلاً من استخدام الحبر فى الكتابة على هذه المواد. وعادةً ما كانت هذه النقوش تُعدُّ بغرض العرض على الجمهور، وبهذه الكيفية فإنها كانت تتميز عن غالبية النصوص المسجلة على البردى وعلى المواد التى نضعها فى نفس التصنيف مع البردى، إن لم تتميز عن كافتها.

لقد عاشت أوراق البردى (طبقاً لهذا المفهوم الواسع) منذ العصور القديمة إلى الوقت الحاضر بنمط غير متوازن إلى حدٍّ كبيرٍ. ويمكن النظر إلى هذا النمط على أنه يعكس تفاعلاً بين عاملين: الطقس، وأنماط الاستخدامات القديمة. وأول هذين العاملين مفهومٌ نسبياً بشكل جيدٍ؛ ولكن العامل الآخر غير معروف بشكل واسع، حتى وقتنا الحالىّ. فنبات البردى، مثل أية مادة عضوية (بما فيها الحبر الذى كان يُصنع من الكربون الأسود والصمغ العربى[٢]) يدوم على أكمل وجه عندما يُعزل عن الماء والهواء. ومن الناحية العملية فإن هذا يعنى أن المياه الجوفية والأمطار هى أعداء رئيسية لأوراق البردى، وأن الأراضى الصحراوية هى أفضل الأماكن للحفاظ عليها. ولهذا فإن المناطق الجافة فى مصر هى أغنى المصادر التى تزودنا بالمواد العضوية القديمة، وإن كانت هناك أيضاً مناطق مشابهة، وأقل جفافاً، موجودةٌ فى أجزاء أخرى من شمال أفريقيا والشرق الأقصى.

---

[٢] هذا الأمر صحيح على الأقل فى حالة الحبر المصرىّ التقليدىّ، على الرغم من أن اليونانيين ربما أضافوا إليه بعض العناصر المعدنية؛ انظر: W. Clarysse (1993) 189.

وهكذا فإنه لا يوجد من حيث المبدأ أى مبررٍ لكيلا توجد اكتــشافات لأوراق البردى فى هذه الأماكن الجافة؛ وفى حقيقة الأمر فإن معدل اكتشاف هذه اللُقَى فى ازدياد. إن لدينا الآن أوراقاً بردية باللغة اليونانيــة واللاتينيــة والعبرية والآرامية والسريانية وغيرها من لغات مناطق أخرى فــى الــشرق الأدنى، بما فيها تدمر وبلاد العرب (بصرى والبتــراء).[٣] ووجــدت أيــضاً أوراق بردية باللغة العربية فى سامراء وجنوب دمشق.[٤] كذلك فقد عُثر على قطع الأوستراكا فى ليبيا (بو نجم) والبحر الميــت (ماســادا (Masada)).[٥] ويبدو أنه من المعقول أن نتوقع أن الأساليب العلمية الحديثة سوف تواصــل العثور على مجموعات جديدة من أوراق البــردى، لــو وفــرت الأوضــاع السياسية الظروف الضرورية لإجراء حفريات منظمة فى أرجاء هذه المنطقة المعقدة.

وفى الجانب الشمالىّ من البحر المتوسط، وعلى الرغم مما يبدو عادة للمقيمين فى الأماكن الممطرة فيه وأنه جفاف مقيت، فإنه يوجد بالفعــل قــدرٌ معقولٌ من الأمطار السنوية؛ والأمر ذاته ينطبق بالقدر نفسه من الصحة على منطقة شمال أوروبا. ففى هذه المناطق تتصف الأوضاع بأنها أقــل ملاءمــة لبقاء أوراق البردىّ، ويتطلب الأمر عادةً ظروفاً غيــر عاديــة. مثــل هــذه الظروف يحدث وأن تتوافر، مع ذلك. ولدينا مثالان مشهوران للتدليل علــى

---

(٣) يمكن العثور على قائمة بهذه المعثورات فى: H.M. Cotton, W.E.H. Cockle, and F.G.B. Millar (1995).

(٤) A. Grohmann (1963) introduction.

(٥) انظر، بين الطبعات العديــدة: *P.Ness., P. Mur., P.Babtha, P.Dura, O.Bu Njem, Doc. Masada*. وبالنسبة لأعالى الفرات: D. Feissel and J. Gascou (1989)، وبالنسبة للبتراء؛ راجع جزئياً: G.L. Peterman (1993).

ذلك: أولهما هو أوراق البـــردى والألـــواح المحفوظـــة فـــى هيركولانيـــوم (Herculaneum) وغيرها من مستوطنات خليج نابولى (Naples)، بسبب تفحم الأوراق فى بركان ڤيزوف (Visuvius)، عام ٧٩م، وبـــسبب بقـــاء الألـــواح الخشبية المكتوب عليها بالحبر فى أجواء تشبه أجواء المستنقعات وخالية مـــن الأوكسجين؛ وفى حالة منطقة ڤيندولاندا (Vindolanda) فى بريطانيا.[٦] وهنا أيضاً فإنه يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه سيحدث العديد مـــن الاكتـــشافات المشابهة فى الحفريات التى يجريها الخبراء، وإن كانت من المحتمل بدرجـــة أقل مما نأمل حدوثه فى الشرق الأدنى.[٧]

وهكذا فإن الاكتشافات الشرقية والغربية للوثائق شملت فـــى الأعـــم الأغلب ألواحاً ومخربشات (جرافيتـــى) (Graffitti)؛ فـــأوراق البـــردى فـــى هيركيولانيوم كانت مكتبة فلسفية شخـــصية.[٨] أمـــا الاكتـــشافات الـــشرقية والجنوبية فكانت بشكل أساسىّ أوراق بردىّ وأوستراكا. إلى أى حـــدٍّ تمثـــل هذه الظاهرة عامل الصدفة فى الحفظ، وإلى أى حدٍّ ترجع إلى عامـــل وفـــرة مواد بعينها فى العصور القديمة، أو إلى ميل القدماء إلى تفضيل بعضها دون الآخر؟ لا يمكن أن يكون هذا العامل أو ذاك مسؤولاً وحـــده تمامـــاً؛ ولكـــن الأوزان النسبية التى يمكن أخذها فى الاعتبار ليست واضحة تماماً. فـــالقرب من مصر، المصدر الوحيد للبردى، لم يكن بالعامل الهَيِّن؛ مثلما أنه لا شـــك فى وجود عامل سلبىٍّ يتعلق بالبردى ويتمثل فى تكلفة نقله إلى أماكن بعيـــدة

---

(٦) M. Gigante (1979); A.K. Bowman and J.D. Thomas (1994); A.K. Bowman (1994).

(٧) انظر: G. Woolf (1994)، بالنسبة لوصف نمـــاذج الكتابـــات الـــسابقة للعـــصر الرومانىّ، والمسجلة على أنواع عديدة من المواد من منطقة غرب أوروبا.

(٨) يبدو أن بعض اللفافات المبكرة، التى عثر عليها فى هيركيولانيوم، قد كتبت فى أثينا.

عن مصر. وحتى داخل مصر ذاتها، فإن استخدام الألواح فى بعض الأحيان كان أقل تكلفة وأيسر منالاً، كما توحى الاكتشافات الحديثة فى واحة الداخله فى الصحراء الغربية. لسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

ومع ذلك، فإنه توجد نقطتان مهمتان جانبيتان فى هذه اللحظة؛ فتوزيع لُقَى أوراق البردى يستحق الاهتمام. أولاً: على الرغم من أهمية ما ظهر خارج مصر، فإن وادى النيل ما يزال يمثل المصدر لغالبية عملية التوثيق البردية التى نقوم بها. هذه الحقيقة أثارت دائماً التساؤلات عن المدى الذى يمكن للمؤرخ فيه استخدام أوراق البردى لوصف الأوضاع فى أجزاء أخرى من العالمين الهللينستىّ والرومانىّ؛ وغالباً ما يشار إلى هذه المسألة بوصفها "مشكلة النموذجية." إلى أى حدٍّ تمثل الصورة التى تزودنا بها أوراق البردى التى وصلت إلينا من مصر العالمين اليونانىّ والرومانىّ الأكثر اتساعاً؟ هل كانت مصر عالماً "عادياً" أو عالماً له طابعه الخاص؟ لقد كان من الصعب دائماً أن نفصل هذا السؤال عن الاهتمامات الخاصة لأولئك الذين يجيبون عنه؛ سواءً أكانوا علماء بردى يفضلون "النموذجية،" أم مؤرخين يفتقرون إلى الخبرة بأوراق البردى (وكما يشك دائماً علماء البردى: غير المرحبين بالجهود المبذولة فى سبيل الحصول عليه)، وضد صفة "النموذجية."[٩] إن هذا الموضوع يفرض نفسه بكافة السبل. وعلى سبيل المثال، إلى أى حدٍّ كانت مصر عاديَّةً فى كمّ الوثائق المكتوبة المستخدمة، وفى مداها؟ لقد نظر غالبية المؤرخين القدامى إليها بوصفها أرضاً غريبةً بما فيها من بيروقراطية ونبات البردى،[١٠] ولكن الاكتشافات الحديثة فيما بين

---

[٩] انظر: D. Rathbone (1989)

[١٠] انظر أيضاً لمثال على ذلك: W.V. Harris (1989) 206 n. 157

ڤيندولاندا والبتراء جعلت من هذه النظرة أمراً لا يمكن، بشكل متزايد، قبوله.

وحتى لو سمحنا **بوجود** انتشار كبير للوثائق المكتوبة خارج مصر، فإن المرء يستطيع مع ذلك أن يتساءل عن حدود كون عادات التوثيق والمؤسسات والمجتمع الذى تكشف عنه أوراق البردى أموراً عادية. هذه الأسئلة أصعب كثيراً فى الإجابة عليها، ولكن الدراسات الحديثة تميل إلى اقتراح أن الاختلافات الموجودة بين عادات التوثيق صغيرة نسبياً؛ وأنها تتصف بدرجة كبيرة من العمومية الواضحة، على الأقل بين جزء البحر المتوسط الذى يكتب باليونانية.(١١) ربما أن الأمر الأكثر أهمية هو أن فكرة "الحالة العادية" (Normality) تحتاج إلى إعادة تفكير: هل كانت مصر تختلف بدرجة أكبر عن مناطق أخرى أكثر مما تختلف به هذه المناطق عن بعضها البعض؟ هل هناك "نموذجٌ مثالىٌّ" هللينستىّ أو رومانىٌّ يمكننا مقارنة هذه المناطق به؟

وترتبط النقطة الأخرى المهمة بالأولى. فمصر ذاتها لا يمكننا النظر إليها على أنها كيانٌ مركزىٌّ متكامل، دون أن تواجهنا تحفظات مهمة. فأوراق البردى لا توجد بنمطٍ توزيعٍ متعادلٍ فى أرجاء البلاد؛ بل تأتى فى الغالب فى مجموعات كبيرة من أماكن قليلة. وقد وصل إلينا القليل من المدن والقرى التى استمر فيها الاستيطان فى القرن العشرين؛ وقليلٌ جداً هو الذى وصل إلينا من المناطق المزروعة حالياً؛ حيث قضت مياه الرىّ على المواد

---

(١١) انظر خاصة: *P. Babatha*, intro.; H. Cotton (1994); D. Feissel and J. Gascou (1989) وكذلك المعلومات الموجودة عن بردى البتراء فى: J. Frösén وتتصف النقوش المكتوبة على الحجر، بطبيعة الحال، بأن لها قواعدها الخاصة المختلفة عن البردى، مثلما أنها مختلفة فى محتواها.

العضوية القديمة. وبدلاً من ذلك فإن نمط اللُقَى يميل عادة إلى منـــاطق مـــن قبيل المقابر، وأطراف الصحراء، والأماكن الجافة، والأمـــاكن النائيـــة فـــى الصحراء (بشكل خاص فى العقد الأخير). وفى بعض الأحيان فإن هذا النمط هو نمط بقاء الأقل ملاءمة؛ فغالبية الأراضى المصرية الخصبة، التى تَوَاصَل فيها الاستيطان، تتصف بكونها خالية من الناحية الوثائقية.

ولا يمثل هذا الوضع بالضرورة عائقاً كبيراً أمام البحث التـــاريخىّ. ففى الموضوعات التى لا تتطلب مبرراً خاصاً لافتراض أن البيئـــة المحليـــة تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً، فإن العينة غير العشوائية من المـــصادر ربمـــا لا تكون أسوأ من عينة عشوائية. أما فى بعض المناطق الأخـــرى، وبخاصـــة حيث تتفاعل عوامل البيئة والاقتصاد والعادات الاجتماعية، فإن هذا الوضـــع ربما يحرمنا من مجالات كبيرة من المعرفة. وإن أكثـــر المنـــاطق الخاليـــة وثائقياً فى مصر أهمية هى دلتا النيل، حيث عاش حوالىّ ثلثى الـــسكان فـــى العصر الرومانىّ؛ وحيث اختلفت الأوضاع البيئية بشكل واضـــح عـــن تلـــك الأوضاع الموجودة فى وادى النيل الضيق الـــذى يليهـــا جنوبـــاً. إن دلالات المكان فى التحليل التاريخىّ لأوراق البردى ستشغل حيزاً كبيراً من الفصلين التاليين.

إن كون مواد الكتابة متاحة أم لا، وكذلك وجود أنماط للحفاظ عليهـــا واكتشافها، أمورٌ ربما يمكن النظر إليها على أنها مجموعة مـــن المرشـــحات (filters) الموجودة بين المشاهد وبين موضوع الدراسة. ويلعب كـــون نبـــات البردى متاحاً دورَ أحد هذه المرشحات، ولكنه يلعب هذا الدور بكيفية تجعلـــه أيضاً جزءاً من معالم الصورة التى ندرسها. فالجهد المبـــذول فـــى صـــناعة أوراق البردى كان كبيراً وكان سعره لذلك مرتفعاً؛ وفى الغالب فـــإن ســـعر

اللفافة كان يعادل أجر عامل متوسط لعدة أيام.[١٢] وفى بعض الأماكن كانــت الألواح الخشبية (التى يمكن استخدامها مرة ثانية بسهولة أكثر من اســتخدام البردى) تشكل بديلاً أفضل من الناحية الاقتصادية، ولكنها كانت تتطلب أيضاً أدوات دقيقة وعمالة ماهرة لصناعتها.[١٣] وبالنسبة لأبناء الطبقة الثرية فــإن التكلفة لم تكن عائقاً؛ ولكنها كانت كذلك بالنسبة للمزارعين الفقراء. كذلك فإن الأمية الشائعة لم تجعل من كون أوراق البردى متاحة أمراً غير مهم بالنــسبة لهؤلاء المزارعين؛ نظراً لأنه كان عليهم أن يحصلوا على مواد للإيــصالات التى يكتبها لهم الموظفون عن الضرائب التى يــدفعونها. وفــى مثــل هــذه الحالات، كما كان يحدث عندما يوجد نقص فى إمدادات البردى فى الأمــاكن النائية، فإنه كان يمكن استخدام شقافات الفخار التى يتيسر الحصول عليها هنا أو هنالك لتأدية الغرض؛ وقد عثر على عشرات الآلاف من هذه القطع التــى تسجل إيصالات وخطابات وقوائم وحسابات.

وعلى الرغم من ذلك فإن التكلفة الاقتصادية للمواد الخام لــم تكــن بالتأكيد العامل الوحيد، ولا حتى الرئيس، الذى يحدد الجماعــات المــستخدمة للبردى. والأمر ذاته ينطبق على القدرة على الكتابة والقراءة. وعلى العكــس من ذلك، فإن الدافع الأساسى للاستخدام كان **الحاجة** إلى التوثيــق الكتــابىّ. ومن حيث المبدأ فإن هذه الحاجة ربما كانت مهمة بالنــسبة لــشخص أمــىٍّ

---

[١٢] بالنسبة لصناعة البردى؛ انظر: N. Lewis (1974) وبالنسبة للأســعار؛ انظــر صفحات ١٢٩-١٣٤؛ وكذلك بالنسبة للأسعار: N. Lewis (1989), 40-1 ويجعــل T.C. Skeat (1982) الأسعار منخفضة نوعاً ما، ولكنها ما تــزال تعــادل أجــر يومين.

[١٣] بالنــسبة لڤيندولانــدا؛ انظــر: A.K. bowman and J. D. Thomas (1994) وبالنسبة لكيلليس؛ انظر: J.L. Sharpe (1992)

يقرض أموالاً قدر أهميتها لشخص يعرف القراءة والكتابة؛ لأن كـلاً منهمـا كان يتعامل فى ظل اقتصاد يعتمد على الكتابة، ويحتاج إلى الضمانات التـى تزودها الوثائق، التى كان باستطاعتهم دائمـاً أن يجـدوا شخـصاً لكتابتهـا وقراءتها من أجلهم.

إن جزءاً كبيراً مما دُوِّنَ، إن لم تكن كافته، قد وُجِدّ بشكل مـا لكـى يسمح لأحد الأشخاص بممارسة نفوذه على شخص آخر.(١٤) وهكذا فإن أكبر مستهلكٍ لأوراق البردى كان الإدارة الحكومية التى كانت تحتاج إلى الاحتفاظ بسجلات عن الناس وعن الممتلكات، وكانت بحاجة إلى حـساب ضـرائبهم وتسجيلها ونقلها، وإلى متابعة نفقاتها الخاصة، وإلى القيام بمراسلات داخليـة تفوق الحصر، وإلى إرسال تقرير عن كافة ما تم إنجازه إلى السلطات العليا. وبالنسبة للإدارة الحكومية فإن نفقات أوراق البردى كانت بدون شك كبيـرة، ولكنها لم تكن معضلة بالمقارنة بنفقات العمل فى إنتـاج الوثـائق وإعـدادها وتخزينها، ناهيك عن العوائد والنفقات الإجمالية المتعلقة بالأمر. وهكذا فـإن التكلفة لم تكن أمراً مهماً، وإننا لنجد فى الوثائق العامـة دون غيرهـا أقـلّ اعتبار لعامل الاقتصاد فى استخدام هذه المادة.

وبالنسبة للأفراد فإن الحاجة إلى الكتابة نشأت، قبل أى شئ آخر، من حماية حقوق المِلْكِيَّة والتسجيل: من تسجيل مِلْكِيَّة الأراضى والمنازل والعبيد والحيوانات، ومن توثيق الالتزامات النقدية والعينية (أو الوفاء بهـا)، ومـن توفير الأدلة على أنهم قد أوفوا بالتزاماتهم متعـددة الأنـواع تجـاه الإدارة. وكانت غالبية هذه العقود تُكتب بواسطة كَتَبَةٍ محترفين ومدربين على استخدام

---

(١٤) انظر بشكل عام عن هذا الموضوع المقالات الموجـودة فـى: A.K. Bowman and G. Wolf (1994)

صيغ التعاقدات، التى تستطيع العين على الفور التعرف على سماتها وعلى أسلوب كتابتها النمطىّ. وتتلخص السمة العامة لهذه التعاملات فى نظرتها تجاه المستقبل، عندما يحين موعد الوفاء بالدين، أو عند مواجهة أحد الدائنين، أو للدفاع عن المِلْكِيَّة، أو للردِّ على دعاوى الإدارة. وربما تطلب الأمر عمل نسخة ثانية أو حتى ثالثة لكى يتم تأمين المصالح المختلفة للأطراف.[١٥] أما التعاملات التى لا مستقبل لها، من قبيل أن أعطيك جوالاً ممتلئاً بالفجل وأن تعطينى مقابله قطعة عملة، فعادة لم تكن بحاجة إلى سجل مكتوب. وقد احتفظ الأفراد فى بعض الأحيان بسجلٍ للإيصالات والنفقات، ولكن هذه السجلات كانت تقتصر إلى حدٍّ كبيرٍ على الأسر والأفراد الأغنياء.[١٦]

لا يوجد تعداد منظم لأوراق البردى النشورة، وأقلّ من ذلك بالنسبة لغير المنشورة، ولكن تصنيفات النصوص والمناسبات التى دونت فيها تقترب إلى تمثيل ما يقرب من ٨٠% إلى ٩٠% من أوراق البردى المعروفة.[١٧]

---

[١٥] النسختان موجودتان فى عدد محدد من الحالات.

[١٦] تَشتمل الكيانات الدينية المتعاقبة فى مصرفى المراحل التالية، وهى بشكل أساسى المعابد والكنيسة المسيحية، على بعض سمات الإدارة المشتركة بينها وبين بعض الضيعات الخاصة الكبرى، والمتمثلة فى إنتاج الوثائق.

[١٧] على سبيل المثال، فإن هذه التصنيفات (بما فيها شؤون المؤسسات الدينية) تصل إلى حوالىّ ٨٧% من النصوص فى مجموعة بردى: *SB* VI ؛ بينما تشكل الخطابات الخاصة غالبية المتبقى من النصوص. ولأن هذه المجموعة تستبعد النصوص الأدبية والشبيهة بالأدبية، فإنه يجب تعديل النسبة الخاصة بهذه التصنيفات. ولا يوجد إحصاء كامل لأىٍّ من الوثائق أو للنصوص الأدبية، وحتى بالنسبة لأوراق البردى المنشورة؛ ولكننى أُقَدِّرُ أن أوراق البردى الأدبية تصل إلى حوالى ١٠% من الإجمالىّ. ولأن أوراق البردى الأدبية تميل إلى أن تنتشر أسرع من الوثائق، فإن هذا الرقم يمثل، بدون شك، نسبة مرتفعة بالنسبة للأوراق التى عثر عليها. وبشكل عام فإننى أفترض

وبالإضافة إلى ذلك توجد مجموعات أخرى قليلة. إحـــداها هـــى الخطابـــات الخاصة، وهى مجموعة من المواد التى ما تزال تفتقر إلى الدراسة إلى حـــدٍّ كبيرٍ، بوصفها مصدراً للتاريخ الاجتماعىّ.(١٨) وتتمثل مجموعة أخرى فى كمّ من مئات النصوص المسجلة فى أثناء عملية التعليم، على المستوى الأساسىّ للحروف والأعداد؛ وعلى مـــستوى متقـــدمٍ فـــى الأدب والخطابـــة وتقاليـــد الكَتَبَة.(١٩) وختاماً، بطبيعة الحال، هناك أوراق البردى الأدبية التـــى تغطـــى مجالاً يبدأ من الاقتباسات الشخصية من مؤلفات إلى كتب كاملة تمت كتابتهـــا لتتوافق مع أعلى مستويات الرفاهية.

ويتميز جانب التوثيق الخاص بنصوص المدارس والأوراق البرديـــة الأدبية بكونه جانباً متميزاً. فعلى الرغم من أن عدد الناس الذين تلقوا التعلـــيم الأساسىّ فى القراءة والكتابة لم يكن صغيراً، فإنهم ظلوا بالتأكيد أقلية متميزة بين السكان، وكانوا ينتمون بكاملهم إلى تلك المجموعات القادرة على تـــوفير تكاليف التعليم، والقادرة على الاستغناء عن عمل أبنائها فى أثناء الوقت الذى يتلقون فيه تعليمهم- فلم يكن هناك تعليم مجانىٌّ عام فى غالبية أرجاء العـــالم القديم.(٢٠) وينطبق هذا الأمر، على الأقل، على الديموطيقية المصرية مثلمـــا

أن التصنيفات المذكورة هنا ربما تشتمل أيضاً على ما يزيد عن نسبة ٨٠% من كافة الوثائق البردية اليونانية.

(١٨) انظر المقالة الأولية والمهمة للغاية التى قام بها: P.J. Parsons (1980)

(١٩) انظر الدراسة القادمة لـــ: R. Cribiore [صدر هذا الكتـــاب بالفعـــل: Raffaela Cribiore, *Writing, Teachers and Students in Graeco-Roman Egypt*, American Studies in Papyrology 36, Scholars Press, Atlanta, 1996: المترجم]

(٢٠) انظر بشكل عام: W.V. Harris (1989). وبالنسبة لأعداد الـــسكان المتعلمـــين؛

ينطبق فيما بعد على القبطية، قدر انطباقه على اليونانية. وقد بدأنا مؤخراً فى التعرف على مدى اختلاف هذا الوضع عن حالة اللغة اللاتينية التى كانت منتشرة فى الأرجاء الغربية من الإمبراطورية الرومانية، والتى لا يوجد لها تاريخ سابق مشابه فى الكتابة.[٢١] إن استخدام الإمكانات الأدبية فى أمر يتخطى احتياجات وأعمال الحياة اليومية كان بالتأكيد محدوداً بدرجة أكبر من تلك الاستخدامات العملية، وفى كافة المراحل كانت مِلْكِيَّةُ الأعمال الأدبية والاستمتاع بالأدب من امتيازات الطبقة العليا فى المجتمع.

إن ثقافة البردى، لهذه الأسباب، كانت ثقافة شاملةً ومقيدَّةً فى الوقت ذاته. ولم يكن يستطيع أحد، ما لم يكن طفلاً توفى قبل أن يتم تسجيله، الإفلات من التعامل بشكل مع الشبكة الواسعة لعملية التوثيق الشخصية والحكومية؛ وكان الاحتمال قائماً أن تملك حتى أفقر الأسر شيئاً مكتوباً. ولكن عدداً كبيراً من الناس كانوا يحتلون المرتبة الثانية، من حيث التعامل مع عالم الكتابة والمعرفة، ويعتمدون على آخرين لكى يكتبوا لهم الأشياء عندما يحتاجون إلى ذلك، ولكى يُعَرِّفُونَهم بالأمور التى تؤثر عليهم. ولا يمكننا أن نقلل من أهمية هذه العلاقة على الرغم من كونها من المرتبة الثانية؛ لأنها تتعلق بمظاهر حياتية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لأمانهم المادىّ والاقتصادىّ، أو حتى لوجودهم. وفيما يتعلق بموضوعنا فإنه توجد نقطة أخرى لا تقل أهمية، وهى أن وجود علاقة وثيقة، بين غالبية الكتابات وبين المجالات الاقتصادية والإدارية، يعنى أن هذه المجالات قد تم توثيقها بدرجة تزيد نسبياً عن مكانها فى النشاط الإنسانىّ عامة، وأن هؤلاء الأشخاص الذين

قارن: A.K. Bowman (1994)

[٢١] انظر: A.K. Bowman (1994)

اشتركوا فى هذه المجالات هم أيضاً قد حظوا بقدر من التوثيق يفوق العـــادة، فى السجلات التى وصلت إلينا. هذا هو الإحساس الذى يجعل مـــن الطبيعـــة الاجتماعية للكتابة ومن اعتمادها على السلطة والنفوذ بمثابة مُرَشِّحٍ إضـــافىٍّ بين عيوننا وبين المجتمع القديم.

ومع ذلك، وطبقاً لمفهوم آخر، فإن هذا المُرَشِّح قد تحدد من قِبَلِ هذا المجتمع، ويساعدنا على تمثيله فى الوقت ذاته. ومن هذه الناحية فإنه مختلفٌ تماماً عن اختيارات المنقبين فى العصر الحديث. إن التقسيم الطبقىّ الواســـع للثروة والتعليم والسلطة، المتضمن فى نمط استخدام الكتابة من قِبَلِ القـــدماء، هو فى حدِّ ذاته أحد الخصائص المهمة فى المجتمع القديم. وهكذا، فإن النمط الذى ربما يعوق فهمنا لبعض سمات العصور القديمة هو بالتالى وحىٌ مباشر لفهم بعض الأنماط الأخرى. وسوف تلعب كلٌ من هذه الـــسمات دوراً فـــى مساعدتنا على تقدير إمكانات أوراق البردى وحدود استخدامها، مـــن أجـــل الدراسة التاريخية.

الفصل الثانى:

الخِيَارَاتُ القَدِيمَةُ وَ الحَدِيثَةُ فِى التَّوْثِيقِ

رأينا فى الفصل الأول بعضاً من مدى عملية توثيق البردى الذى وصل إلينا من أرجاء عالم البحر المتوسط وحتى من شمال أوروبا. وعلى الرغم من التطور فى العقود الأخيرة، فإن اللُقَى التى عثر عليها خارج مصر ما تزال قليلة ومتناثرة بالقدر الذى يجعل من كثافة المعلومات المتاحة فى حالة مصر أمراً - ببساطة - غير متاح فى الحالات الأخرى. وسوف تشير الفصول التالية إلى هذه المواد غير المصرية فى بعض المناسبات، ولكن المؤرخ الذى يتعامل مع أوراق البردى لا بد بالضرورة وأن ينساق عادة إلى التفكير فى المناهج والمواد فى السياق المصرى إلى حدٍّ كبيرٍ. ولذلك فإننا سنحاول، فى الفصل الحالى، أن نركز على العوامل الأربعة المحَدِّدَة للمعلومات المتاحة لنا من أوراق البردى، وعلى كيفية تشكيل هذه العوامل للقاعدة الأساسية للدراسات الأكثر تفصيلاً عن استخدام الوثائق فى الفصول من الثالث إلى الخامس. هذه العوامل هى اللغات والكتابات، وأنواع الوثائق وسبل إنتاجها، وبقاء النصوص، واستخدام الوثائق المهشمة.

اللُّغَاتُ وَ الكِتَابَاتُ

يبدو عالم اللغات فى شرق البحر المتوسط فى العصرين الهللينستىّ

والرومانىّ القديم مألوفاً، من نواحٍ عديـدة، لعـددٍ كبيـرٍ مـن الأوروبيـين المُحْدثين، ولكنه يبدو غريباً بالنسبة لغالبية الأمريكيين. لقد شهد هـذا العـالم تجاور لغة دولية، ثم بعد ذلك لغتين دوليتين، إلى جوار مجموعةٍ من اللغـات المحلية. وربما أن اللغة اليونانية وصلت إلى مكانة تقترب بها مـن درجـة العالمية حتى قبل الإسكندر الأكبر، على الرغم من أن اللغة الآرامية كانـت هى الوسيلة الرسمية للتواصل فى الإمبراطورية الفارسية التى ضمت لغـاتٍ عديدة.[١] ولكن اللغة اليونانية أصبحت، بعد حملات هذا القائد، لغـة النفـوذ السياسىّ التى لا تبارى؛ وكذلك لغة التجارة الدولية لمدة ألـف عـامٍ. وقـد أضافت الحملات الرومانية لغة أخرى هى اللغـة اللاتينيـة فـى المجـالين السياسىّ والعسكرىّ؛ ولكنها، فيما عدا ذلك، تركت فى غالبية الأحيان مركـز الصدارة لليونانية، حتى فى المجال الوثائقىّ.

وإلى جوار هذه اللغات عاشت وازدهرت مجموعـاتٌ كبيـرةٌ مـن اللغات المحلية أو الإقليمية، فى صورة لهجات. ولم يصل الأمر بالكثير مـن هذه اللهجات إلى مرحلة التدوين، ولهذا فإنها مجهولة بالنـسبة لنـا. ولكنـه يوجد، فى كل من الشرق الأدنى ومصر، كمٌّ كبيرٌ من مواد الكتابة يرجع إلى غالبية مراحل الفترة التى أعقبت الإسكندر وحتى الفتوحات العربيـة. وفـى حالة مصر فإن لغة أهل البلاد كانت قد وصلت إلى مرحلة التدوين قبـل أن يصل إليها اليونانيون بزمن طويلٍ، وعرفـت الكتابـة الهيروغليفيـة، التـى أدهشت المشاهدين من القدماء والمُحْدَثين سواءً بسواء. ولم يختف هذا الخـط فى العصرين البطلمىّ والرومانىّ، على الرغم من تناقص أعـداد المُـدَرَّبين

---

[١] انظر: D.M. Lewis (1994) من أجل معرفة التداخل بين اللغات والكتابـات فـى الإدارة الفارسية.

على كتابته، ومن أن عملهم أصبح غامضاً بالنسبة لغالبية الناس باستثناء قلةٍ قليلةٍ. ومع ذلك فقد كانت هناك حالات عديدة فى العصر البطلمىّ تجاورت فيها الخطوط الهيروغليفية، وبخاصة فى شواهد القبور، مع عملية التوثيق باللغة اليونانية، لكى تقدم دليلاً لا يمكن الاستغناء عنه ولكى تعرض صورة أكثر غنىً. أحد الأمثلة المشهورة الدالة على ذلك هو اكتشاف أن بعض أفراد أسرة عريقة فى مدينة أبوللونوبوليس ماجنا (Apollonopolis Magna)، إدفو الحالية فى صعيد مصر، تم تخليدهم بواسطة شواهد قبور مزدوجة. وكان أحد الشاهدَيْن بالشعر اليونانىّ، ويستخدم أسماءً يونانية، ويُظهر الألقاب الرسمية اليونانية. أما الشاهد الآخر فكان بالخط الهيروغليفىّ، وكان يذكر الأسماء المصرية التقليدية، وكذلك المناصب الكهنوتية المصرية فى المعابد المحلية. وكما يصف أحدُ الباحثين الأمرَ، فإن "المظهرين لم يمتزجا؛ بل ظلا منفصلين مثل وجهى تمثال يانوس (Janus)."[٢]

وفى العصر الهللينستىّ أصبح الخط الهيروغليفىّ بشكل أساسىٍّ أداةً مخصصةً لنقوش المعابد وشواهد قبور الأشخاص المهمين. فعلى الرغم من أن أقدم خطٍّ مشتقٍّ منه، وهو الخط المعروف بالهيراطيقىّ، كان يستخدم فى المراحل المبكرة فى العديد من الأغراض، فإنه أصبح عندئذٍ خطاً متخصصاً أيضاً داخل مجتمعات المعابد، وأصبح مخصصاً لكتابة بعض النصوص الدينية.[٣] وبالنسبة لغالبية الأغراض الأخرى فقد أفسح الخط الهيراطيقىّ

---

[٢] W. Clarysse (1985) 62-4. (علماً بأن الاقتباس من ص ٦٤)، وهو يلخص وجهة نظر: J. Yoyotte (1969)

[٣] انظر: *P.Teb.Tait* ؛ بالنسبة لبعض نماذج أوراق البردى من المرحلتين البطلمية والرومانية.

بدوره المجال لخط ثالث أكثر تبسيطاً، ويشار إليه عادة باسم الخط الديموطيقىّ. ومثل الخطين السابقين فإن الخط الديموطيقىّ خط مركب يشتمل على حروف أبجدية وعلى مقاطع صوتية، وعلى صور؛ وكان الذين يستخدمونه فى الغالب كتبةٌ محترفون، وكبار الموظفين الآخرين فى الإدارة والمعابد. وربما أن هذا الخط يدين بأصله إلى حاجة الأسرة الصاوية إلى آداة لغوية لإعادة توحيد مصر.[٤] ويشتمل حجر رشيد المعروف، الذى ساعد على تفسير الخط الهيروغليفىّ منذ حوالىّ قرنين، على نص مسجل بالخط الديموطيقىّ وباللغة اليونانية إلى جوار نسخة له بالخط الهيروغليفىّ. وقد احتفظ الخط الديموطيقىّ فى أوائل العصر البطلمىّ بمكانته وتمتع بازدهار أدبىٍّ كبيرٍ.[٥]

وفى أوائل العصر الرومانىّ، مع ذلك، بدأ الخط الديموطيقىّ فى الانحدار السريع والدرامىّ، فى كل من المجال الخاص، حيث أصبحت العقود المكتوبة بالديموطيقية نادرة بعد عصر أغسطس (Augustus)، وفى المجال العام حيث تناقصت أعداد إيصالات الضرائب المسجلة على الأوستراكا (ostraca)، المجال الوحيد لاستخدام الخط عندئذٍ، وبشكل واضح بعد عصر الأسرة اليوليو-كلاودية.[٦] وفى النصف الثانى من القرن الثانى الميلادىّ أصبح حال الخط الديموطيقىّ يشبه حال الهيروغليفىّ فى أواخر العصر البطلمىّ – مجرد خطٍّ يعرفه بعض المتعلمين فى بعض الدوائر الصغيرة،

---

(٤) انظر: J.D. Ray (1994) من أجل مناقشة عامة تشتمل على ملاحظات عديدة جيدة عن السمة الرسمية لكافة هذه الخطوط المصرية.

(٥) انظر: D.J. Thompson (1994) من أجل معرفة الاستخدام الرسمىّ للخط الديموطيقىّ فى القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد.

(٦) انظر: R.S. Bagnall (1993a) 236-8 عن هذه العملية.

ولكنه لا أهمية له بالنسبة لغالبية الناس فى أمور الحياة اليومية. ومن المحتمل أن ذلك الانحدار يرجع، جزئياً، إلى أن يكون نتيجة طبيعية لسيادة اللغة اليونانية فى الحياة السياسية والاقتصادية؛ ولكن التحول الحاد فى العصر الرومانىّ ربما كان أيضاً تحت تأثير إهمال الرومان للمعابد التى كانت المكان الطبيعىّ لهذه الكتابات. إلا أنه ربما حدث التحول أيضاً، كما قال البعض، بسبب رفض الرومان الاعتراف رسمياً بالعقود المكتوبة باللغة المصرية.[٧]

وهكذا فإنه، بالنسبة لجزءٍ كبيرٍ من العصر الرومانىّ، لم تكن هناك نسخة من اللغة المصرية موجودة فى الاستخدام العام لأجل أغراض الكتابة العادية. وفى القرن الثالث تم شغل هذه الفجوة. فبعد عدة قرن من التجارب فى كتابة اللغة المصرية القديمة بحروف أبجدية يونانية، ظهر نظام جديد ومتكامل للكتابة، هو ما يعرف باسم القبطية. وقد أضافت الأبجدية القبطية إلى اليونانية علامات مشتقة من الديموطيقية لكى تعبر عن أصوات اللغة المصرية أفضل مما تعبر عنه اليونانية بدون تلك الإضافة. ولكن اللغة المصرية استعارت أيضاً عدداً كبيراً من الكلمات لكى تُثرى قاموس المفردات المصرية. وكانت النتيجة تجسيداً مكتوباً للمصرية يتصف بالبساطة والقوة. وقد استخدم الخط الجديد فى البداية فى النصوص الدينية؛ ولكن مجال استخدامه اتسع، مع منتصف القرن الرابع، ليشمل أعمالاً أدبية مسيحية أخرى، وليشمل الخطابات الخاصة. أما اللهجات المحلية التى تختفى إلى حدٍّ كبيرٍ عن أعيننا بسبب السمة الرسمية للكتابة الديموطيقية، فقد عادت إلى

---

[٧] انظر عن المعابد: R.S. Bagnall (1993a) 236-8 and 261-8 وعن أساليب الرومان فى التوثيق: N. Lewis (1993) ، الذى أتحفظ على بعض استنتاجاته.

الظهور مع الكتابة القبطية، على الرغم من أن اللهجتين الصعيدية (Sahidic) والبُحيرية (Bohairic)، سادتا فى النهاية بوصفهما لغتين أدبيتين.

ربما يبدو من غير الضرورىّ أن نوضح أن المؤرخ المهتم بتاريخ مصر فى مرحلة بعينها يجب أن يأخذ فى حسابه الوثائق المدونة بكافة اللغات التى وصلت إلينا من تلك المرحلة. لقد أصبحت هذه العبارة فى الحقيقة أمراً يتكرر ذكره فى كتابات الربع قرن الأخير. ولكن الدعاوى التى من هذا القبيل ما تزال أكثر شيوعاً من الأمثلة التى تراعيها. ويرجع السبب فى ذلك ببساطة إلى أن اللغة اليونانية واللغة المصرية تشكلان عادة جزأين من برامج دراسات عليا مختلفة، ولها العديد من المتطلبات الأخرى، وأن قلةً فقط من بين الباحثين هم الذين تعلموا جيداً وبالقدر الكافى للقيام بأعمال أصلية ومبتكرة فى هاتين اللغتين معاً. ومع ذلك فإنه باستطاعة حتى أولئك المدربين فقط على اللغة اليونانية الاستفادة بشكل جيدٍ بالمواد المصرية، لو تحملوا مشقة الأمر. وتزودنا الدراسة التى قامت بها دوروثى طومبسون (Dorothy Thompson) عن مدينة منف فى العصر البطلمىّ (Ptolemaic Memphis) بمثال شهير لهذا التكامل فى مجال البحث الهللينستىّ.(٨) إن المدخل العام لعالم مدينة منف، وهى العاصمة المَلَكِيَّة المصرية لآلاف السنين، ولساحاتها المقدسة، بالنسبة لباحث فى مجال الدراسات الكلاسيكية، يتمثل فى أرشيف بطوليمايوس (Ptolemaios) الذى عاش فى السارابيِّون (Sarapieion)، وهو أحد أغنى مجموعات أوراق البردى اليونانية التى تم نشرها حتى الآن. ولكنه سرعان ما تتضح، من القراءة المبدئية لهذه الأوراق البردية، استحالة فهمها

---

(٨) D.J. Thompson (1988). لقد استخدمت طومبسون الوثائق المصرية على نطاق واسع فى محاولتها رسم صورة للحياة فى منف فى العصر البطلمىّ.

بمفردها؛ لأن بطوليمايوس قضى عشرين عاماً من حياته، التى توثقها هذه الأوراق، داخل معبد مصرىٍّ على الضفة الغربية للنيل. ويستحيل علينا فهم البيئة التى عاش فيها بطوليمايوس وفهم نشاطاته بدون دراسة دقيقة للبيئة المصرية، وهو ما قاد طومبسون إلى المصادر الديموطيقية والهيروغليفية، وإلى نتائج الحفريات التى جرت فى منف وما جاورها من مناطق. وكانت النتيجة أن الأساس الوثائقىّ للكتاب هو إلى حدٍّ كبيرٍ جداً مصرىٌّ أكثر منه يونانىّ، وأننا نشاهد من خلاله المجتمع المعقد لمنطقة منف من خلال المنظور اليونانىّ والمنظور المصرىّ بقدر ما تسمح به الوثائق.

وقد بدأت المجموعة الصغيرة من الباحثين، الذين أتقنوا بالفعل كلاً من اللغتين، أيضاً فى ترك بصمة قوية على مجال البحث. أحد الأمثلة الدالة على ذلك هى دراسة قام بها ب.و. بيستمان (P.W. Pestman)، وأظهرت أن الكَتَبَة الموثقين العموميين المسؤولين عن العقود اليونانية فى مدينة باثيريس (Pathyris)، الذين حملوا جميعهم أسماء يونانية، كانت لديهم فى حقيقة الأمر أسماء مصرية أيضاً، وأنهم كانوا يكتبون بالديموطيقية واليونانية، وأنهم كانوا يشغلون مناصب عسكرية.[٩] ولأن المعلومات التى ربطت بينها دراسة بيستمان تظهر فى نصوص تضم كلاً من اللغتين، ولأنه لا توجد مواد كافية لتأييد تلك الروابط بشكل منفصل فى هذه اللغة أو تلك بشكل منفصل عن الأخرى، فإن الظاهرة بأكملها التى كشفت عنها الدراسة كانت ستظل خافية ما لم يتقن بيستمان التعامل مع المجموعتين معاً من خلال أوراق البردى. بعد ذلك قام ويلى كلاريس (Willy Clarysse) بتوظيف هذه المعلومات فى إطار مناقشة أكبر يقول فيها إن عدداً كبيراً من الناس فى مصر البطلمية،

---

(٩) P.W. Pestman (1978).

وبخاصة فى القرنين الثانى والأول قبل الميلاد، تعاملوا فعلياً بأسماء مزدوجة وبهويات مزدوجة، وكان يستخدمون كلاً منها تبعاً للظروف وفى ضوء طبيعة المهمة التى يكلفون بها.(١٠) ويشكل هذا الاكتشاف عنصراً مهماً فى عملية إعادة تشكيل وجهات النظر الموجودة حالياً تجاه موضوعات العنصرية والثقافة فى مصر البطلمية.

يجب علينا ألا نُبَسِّطَ أكثر من اللازم من الدروس التى نتعلمها من هذه الحالات. وبالتأكيد فإن أهمية وضع المواد إلى جوار بعضها البعض واضحة للعيان. ولكن من الأهمية بالقدر ذاته أن ندرك دور عملية الفصل الأساسىّ التى جعلت الاعتراف بتلك الرابطة أمراً صعباً. وإلى حدٍّ كبيرٍ فإن النصوص الديموطيقية تميل إلى أن تكون مختلفة عن النصوص اليونانية، وإلى أن تفى بمتطلبات ومهام مختلفة؛ إنها ببساطة ليست أوراقاً بردية يونانية مكتوبة بالديموطيقية.(١١) إن القارئ المتدرب على قراءة الأعمال الكلاسيكية يدرك على الفور الفروق الجوهرية فى المنهج وفى سبل التعبير التى تضفى لمسة من الغرابة على النصوص الديموطيقية. وما نُشِرَ حتى الآن من هذه النصوص أقل بكثير مما نشر من أوراق البردى اليونانية، حتى بالنسبة للمراحل التى وجدت فيها هذه النصوص جنباً إلى جنب. ولهذا فإن من السابق لأوانه أن نعطى وصفاً دقيقاً لمجالات الاختلافات بين هذه النصوص. ويبدو أن النصوص الديموطيقية كانت تستخدم فى الإدارة المَلَكِيَّة فى القرن الثالث قبل الميلاد بدرجة أكبر مما كان عليه الحال فى القرن الثانى قبل الميلاد، على سبيل المثال. وكان على المصريين الذين يرغبون فى استخدام

---

(١٠) W. Clarysse (1985).

(١١) توجد بطبيعة الحال بعض الاستثناءات، قارن: W. Clarysse (1985) 65

قانونهم الوطنى أن يقدموا عقوداً بالديموطيقية وليس باليونانية؛ ولكنهم بمرور الوقت بدأوا فى اللجوء إلى المحاكم اليونانية، وبدأوا فى استخدام النصوص اليونانية مع بعض الإضافات والتعقيدات.

ويمكن رؤية التفاعل المعقد بين أنماط التوثيق فى نزاعٍ قضائىٍّ طويلٍ بين أسرة من كهنة التحنيط المصريين مع ضابط عسكرىٍّ يونانىٍّ، حول مِلْكِيَّة منزل فى مدينة طيبة، ونجم عنه عقد محاكمة أمام الموظفين المَلَكِيِّين، وحُكم فيها فى النهاية لصالح المصريين. ويُظهر ملف هذه القضية، الذى أعاد بيستمان نشره وتحقيقه فى طباعة أنيقة، أن العقود المتعلقة بالمنزل كانت مكتوبة فى أغلبيتها باللغة المصرية، ولكن سجلات دفع تحويلات الضرائب، والالتماسات المقدمة إلى الموظفين المَلَكِيِّين، وافتتاحيات وإجراءات المحاكمة، كانت كلها باليونانية؛ وكان الدفاع عن الجانب المصرىّ يحمل اسماً يونانياً.[١٢] ويشير ذلك كله إلى أنه يجب على المؤرخ أن يوجه اهتماماً كبيراً إلى مسألة استخدام لغات مختلفة لأغراض بعينها، وأن عليه كذلك بالتأكيد ألا يفترض وجود مساواةٍ بينها بأى شكل من الأشكال.

وينطبق الأمر ذاته إلى حدٍّ كبيرٍ على القبطية؛ على الرغم من أن ذلك يرجع فى هذه الحالة إلى أسباب مختلفة. فلم تتم منازعة سيادة اللغة اليونانية فى الأمور الرسمية والاقتصادية لقرون عديدة بعد ظهور القبطية. ولا يدهشنا ذلك الأمر على الإطلاق، لأن القبطية تطورت فى وسط تميز بتعدد اللغات، وعلى يد أناس كانوا أيضاً يعرفون اليونانية. وتستلفت الانتباه هنا السمة المسيحية الخاصة للنصوص القبطية المبكرة. وعلينا أن ننتظر إلى القرن السادس الميلادى حتى نشهد ظهور أول النصوص القانونية المدونة

---

[١٢] P.W. Pestman (1992).

بالقبطية.[١٣] ولم تبدأ القبطية فى لعب نفس الدور الذى لعبته اليونانيــة، ولــم تحل محلها، إلا بعد الفتح العربىّ؛ فمنذ ذلك التاريخ بدأ تسجيل عدد كبير من النصوص، مثل العقود وإيصالات الضرائب. ولهذا السبب فإن القبطية تحتــل مكاناً مهماً لفهم المسيحية المصرية،[١٤] ولكن علينا أن ننتظر حتــى القــرن السادس بل وإلى القرن السابع، حتى نفهم العديد من مظاهر الحياة الإداريــة والاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة لهذه المرحلة المتأخرة، مع ذلــك، فــإن اللغة اليونانية هى التى بدأت تحتل مكاناً ثانوياً، ويجب على المؤرخ أن يضع اللغتين على قدم المساواة.

وقبل أن أترك اللغات والكتابات، يجب أن أذكر شيئاً عن الجماعــات غير اليونانية وغير المصرية. لقد عُثر على عدد صغير جداً- حوالىّ ١%- من النصوص اللاتينية، بالمقارنة بالنصوص اليونانية، وهى نصوص تقتصر إلى حدٍّ كبيرْ على الشؤون العسكرية والرسمية، وعلى مواقف تتعلق بالقانون الرومانىّ فى أوائل العصر الإمبراطورىّ.[١٥] وقد تم العثــور فــى الفنتــين (Elephantine)، عند الجندل الأول فى النيل، على عدد مــن أوراق البــردى المكتوبة بالآرامية التى ترجع إلى عصر الحكم الفارسىّ فــى مــصر. هــذه

---

[١٣] ومع ذلك فإن الخطابات شائعة من القرن الرابع الميلادى، وعلى ما يبدو حتــى فــى بلاد النوبة، انظر: L. Török (1988) ربما أنه يمكن أيــضاً ملاحظــة أن هنــاك وثائق قانونية ديموطيقية من القرن السادس الميلادى، وأنها صيغت بوضــوح طبقــاً لنماذج اليونانية، انظر: L. Papini (1983)

[١٤] بما فيها الجناح المعرفــىّ البــاطنىّ (Gnosticism) والمــانوىّ (Manicheism)، اللذيْن ارتبطت بهما المسيحية بعلاقة قوية ومعقدة.

[١٥] وبطبيعة الحال فإن أعداد الوثائق التى عثر عليها فى خليج نابلس ومــن ڤيندولانــدا (Vindolanda)، التى أشرنا إليها من قبل، تفوق هذه النسبة بمراحل.

الأوراق تتعلق بالحامية اليهودية المقيمة هناك فى القرن الخامس قبل الميلاد. وفيما عدا هذا فإن الأوراق البردية المكتوبة بالآرامية نادرة. وعندما احتل الفرس مصر مرة ثانية لفترة وجيزة فى أوائل القرن السابع الميلادىّ، فإنهم تركوا خلفهم عدداً من أوراق البردى المدونة بلغتهم، وهذه الأوراق أيضاً نادرة ولكنها مهمة بالنسبة لتاريخ ذلك العقد.

وتتصف أوراق البردى المكتوبة باللغة العربية بأنها أكثر عدداً بكثير، ولكنها بطبيعة الحال ترجع إلى ما بعد الفتح العربىّ لمصر (٦٣٩-٦٤١م). وهنا يجب أن نذكر أن مشكلات إتقان اللغات لم تفعل شيئاً سوى أنها حالت دون تحقيق تكامل بين مجموعات مختلفة من الأدلة. ففى حقيقة الأمر قلةٌ فقط من بين الباحثين هى التى عملت على أوراق البردى المدونة باللغة العربية، وما تزال الآلاف من هذه الأوراق فى مجموعات لم يَطَّلع عليها أحد.

لقد قدَّر جون راى (John Ray) أنه وُجِدَ ما يزيد عن أربعين لغة أجنبية تحدث بها الناس وكتبوا بها فى مصر فيما بين الدولة الحديثة والفتح العربىّ.[١٦] وكما هو واضح، فإن تلك اللغات التى أشرت إليها هنا لا تعدو كونها جزءاً من هذا العدد الإجمالىّ. وليس من قبيل المصادفة أن اللغات غير المصرية المذكورة هنا هى اللغات التى استخدمت للممارسة النفوذ الإدارىّ والعسكرىّ بواسطة القوى الأجنبية التى احتلت مصر فى أثناء تلك الفترة.

مَنْ كَتَبَ مَاذَا؟

يقوم غالبية علماء البردى بعمل قوائم عندما يطلب أحدٌ منهم أن

---

(١٦) J.D. Ray (1994) 51.

يعرفونه بأنواع النصوص التى يجدونها على أوراق البردى. وفى غالبية الأحيان فإن أنواع النصوص الوثائقية المدونة هى نصوص قانونية. وقد لعب الباحثون المهتمون اهتماماً شديداً بالشؤون القانونية دوراً مهماً فى العقود الأولى بعد ظهور علم البردى (من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين)، وساعدوا على خلق أنماط وتصنيفات أصبحت الآن شائعة ومعروفة. وعلى سبيل المثال فإن دليل علم البردى الذى أعدته أورسولينا مونتيفيتشى (Orsolina Montevecchi)، كما هو الحال فى كتاب إريك تيرنر (Eric Turner)، يشتمل على مجموعة أبواب تتناول فصولاً فرعية عن عملية التوثيق، يتحدث بعضها عن المدارس والثقافة الأدبية، والبعض الآخر يتحدث عن الدين، والبعض الثالث عن البردى الوثائقىّ. وداخل الفصل الخاص بالبردى الوثائقىّ فى كتاب مونتيفيتشى، يوجد جزء خاص بأوراق البردى اللاتينية، وبـ: "عدد من المظاهر الحياتية،" وينقسم الجزء الأخير إلى "وثائق مرسلة من أفراد عاديين إلى موظفين،" و: "تعاملات بين أفراد عاديين." مثل هذا التقسيم الداخلىّ لا يشتمل على عملية التوثيق المتضمنة فى الإدارة أو تلك المرتبطة بها من الخارج، والتى تم التعامل معها فى جزء سابق من الكتاب. وبشكل مشابه، وإن كان يعكس هذا الوضع، فإن التقسيم الموجود فى الفهرست استخدم الكم الكبير من الوثائق المنشورة خارج المجلدات ذات الفهارس، فإن كتاب "الجامع"، زاميلبوخ (*Sammelbuch*)، يقسم النصوص إلى نصوص متعلقة بأعمال الدولة، والقانون الخاص، والشؤون التجارية، والزراعة، والديانة، والحياة الخاصة. وتتمثل العقدة هنا فى أن هذه الجوانب فى حقيقة الأمر تمثل مجالات للنشاط، وليست أنواعاً للوثائق. ومع ذلك فإن تصنيف العقود تحت عنوان القانون الخاص، بدلاً من وضعها فى الزراعة، يوحى أن نوع الوثيقة هنا عاملاً

جوهرياً فى التصنيف.

لسوف نَصِفُ هنا أنواع النصوص مراراً وتكراراً فى هذا الكتـــاب، وبصورة آمل أن أجعلها أكثر دلالة وعلى درجة من التشويق تفـــوق مجـــرد ذكرها بشكل مرتب وبسيط. ولكنه يوجد عدم ترابط بين القوائم الذى من هذا النوع، وقد سبق وأن ألمحت إلى ذلك فى الملاحظات السابقة عـــن اللغـــات. فكثيرٌ من أنواع الوثائق يظهر فقط فى لغات بعينها، أو فى أوقات بعينهـــا، أو بلغة محددة فقط فى مرحلة محددة. وحتى داخل أوراق البردى اليونانية يجب علينا أن نراعى بعض الفروق. وربما أنه يمكن توضيح هذه الفكرة بأن ننظر مرة أخرى إلى أجزاء فصل مونتيفيتشى، الـــذى يحمـــل عنـــوان: "الوثـــائق المرسلة من أشخاص عاديين إلى موظفين." إن هذا التـــصنيف يتـــضمن: ١) إقرارات التعداد؛ ٢) إعلانات المـــيلاد؛ ٣) إعلانـــات الوفـــاة؛ ٤) وثـــائق الإبيكريسيس (*epikrisis*) [شهادات فحص المكانة الاجتماعيـــة]؛ ٥) وثـــائق الشبيبة؛ ٦) شهادات الممتلكات؛ ٧) طلبات فضِّ الوصايا؛ ٨) طلبات معلمين خصوصيين للنساء والقُصَّر؛ ٩) طلبات تنازلات عن ممتلكات متنوعة؛ ١٠) التماسات؛ ١١) رهونات وضمانات. ومن بين هذه التقسيمات، فإن الأرقـــام من ١-٥ ومن ٧-٩، ترجع بكاملها إلى العصر الرومانىّ،[١٧] والأمر ذاتـــه ينطبق على السادس. وهكذا فإن التقسيمين الأخيـــرين فقـــط، الالتماســـات، والرهونات والضمانات، هما اللذين يمكن وصفهما بأنهما نموذجيان من حيث إنهما يمثلان بدرجة ما كافة المراحل التاريخية على مدى الألف عـــام مـــن الإسكندر الأكبر إلى العرب.

---

[١٧] باستثناء بعض النصوص الموجودة هنا، وإن كانت تنتمى فـــى حقيقـــة الأمـــر إلـــى تصنيفات مختلفة نوعاً ما.

هذه المشكلة ليست بالمشكلة البسيطة. وهناك ميل واضح القوة بين علماء البردى إلى النظر إلى المرحلة الرومانية - القرون الممتدة بين أغسطس ودقلديانوس - على أنها معيارية. وإلى حدٍّ كبير فإن هذا الوضع نجم ببساطة عن وجود أعداد كبيرة من النصوص المتبقية من المرحلة، مضافاً إليها – من المحتمل – التأثير السائد على مجال البحث من مجموعة بردى أوكسيرينخوس (*Oxyrhynchus Papyri*)، التى تخلو بالفعل من نصوص بطلمية، والتى تقل فيها بنسبة واضحة نصوص مرحلة ما بعد دقلديانوس عن نصوص القرون الثلاثة الأولى من الحكم الرومانىّ (على الرغم من أن أعداد أوراق البردى من القرون المتأخرة قد بدأت فى الزيادة بشكل واضح فى العقدين الأخيرين). ولكن تجاهل "العصر المتأخر" أو "البيزنطىّ" يرجع أيضاً بالتأكيد إلى الازدراء الشائع للمراحل التى يُنظر إليها على أنها متدهورة.(١٨) ومن وجهة النظر الهللينية فإن عدم التقدير النسبىّ نفسه غالباً ما يطبق على العصر الهللينستىّ أيضاً. وفى الفصل الثالث سوف ننظر إلى أهمية ترتيب الوثائق زمنياً؛ ولكن من المهم أيضاً أن نتذكر أنه يجب وضع فروق بين المراحل على أكبر المستويات، وأنه لا توجد مرحلة تستحق أن تحظى بمكانة معيارية. إن غياب أنماط معينة من الوثائق، أو وجودها، يمكن أن يُعَرِّفنا الكثير عن تلك المجتمعات.

كذلك فإن الاهتمام الواعى بهوية الذين دونوا الوثائق يمكن أيضاً أن يُعَلِّمَنا الكثير. إننا نستطيع أيضاً أن نفترض أن مسؤولى الإدارة، ممن لم يكونوا مكلفين بمهام محددة، كانوا يستطيعون القراءة والكتابة، وأنهم كانوا بالفعل يقرأون ويكتبون. ولكن هذا الأمر لا يعنى أن المسؤولين عن إصدار

---

(١٨) انظر: J.G. Keenan (1993)

الوثائق كانوا دائماً نفس الأشخاص الذين يكتبونها. ففى نهاية كل طرف من الأطراف كانت توجد استثناءات، وفى أدنى المستويات كان هناك بالتأكيد بعض الموظفين الذين كان عليهم أن يوقعوا الوثائق، والذين كانوا يستطيعون الإفلات ببعض التذييلات. ومن الأمثلة الشهيرة على هؤلاء حالة بيتاؤس (Petaüs)، كاتب قرية بطوليمايس هورمو (Ptolmais Hormou) فى إقليم أرسينوى (Arsinoite nome)، فى عهد كومٌودوس (Commodus).[١٩] لقد كان بيتاؤس يستطيع فقط أن يوقع اسمه بصعوبة، وما زالت الأوراق التى توضح أنه كان يتدرب على التوقيع موجودة وتشهد بصعوبة تلك المهمة، وبمعاناته فى أثنائها. وفى الطرف الآخر على السُّلَّم، كان لدى موظفى المناصب العليا، مثل الاستراتيجوى (*strategoi*)، حكام الأقاليم، أو والى مصر، من السكرتارية من يسجلون خطاباتهم، وبعد ذلك ينسخونها فى سجلات الرسائل، حتى لو كان المسؤول سيضيف عادة جملة تحية إلى الخطاب بخطه الشخصىّ.[٢٠] وحتى كاتب اللقرية المتواضعة كان يستفيد، فى حقيقة الأمر، من وجود بعض الكتبة المحترفين.

وفى المجال الخاص، يمكننا ملاحظة بعض الظواهر والأوضاع المشابهة. فجزء كبير من العمل المرتبط بالأوراق والكتابة فى البيوتات الكبرى والأكثر غنىً، من قبيل المراسلات الداخلية والحسابات وأوامر الدفع والإيصالات وغيرها، كان يتم بالفعل ليس عن طريق ملاك المنازل، بل بواسطة معاونين من العبيد والأحرار. وإننا نعرف أن الأفراد الذكور فى الطبقات الغنية كانوا يستطيعون، باستثناءات قليلة، أن يقرأوا وأن يكتبوا

---

[١٩] انظر: *P.Petaus*, introd.; H.C. Youtie (1966a)

[٢٠] انظر على سبيل المثال: *P.Panop.Beatty*

بسهولة. وفى الحقيقة فإن بعضهم كان يهتم اهتماماً خاصاً بـــالأدب. ولكـــن وسائلهم وإمكاناتهم، وكذلك حجم نشاطهم، سمح لهم وتطلب منهم فى الوقـــت ذاته، أن يوكلوا مهمة الكتابة الفعلية إلى الآخرين. وربما يمكـــن للمـــرء أن يقول إنه كان هناك تقريباً نوعٌ من العلاقة المتبادلة بين المكانـــة الاجتماعيـــة التى ضمنت تعلم القراءة والكتابة، والإمكانات التى تتيح للشخص أن يتجنـــب الكتابة بنفسه. ولكن هذا الوضع لا يجب تفسيره على أنـــه يعنـــى أن النـــاس المنتمين إلى هذه المكانة لم يقوموا، على أية حال، بقدر كبير من الكتابة.

وحتى بالنسبة لأولئك الذين يملكون موارد أقل، فإن غالبية النصوص المهمة للغاية كانت تُكْتَب بواسطة آخرين. ومن الناحية العملية لم تُكْتَب أيـــة وثائق قانونية بواسطة أفراد عاديين، أكثر مما يحدث الآن فـــى المجتمعـــات الحديثة. لقد كانت هناك حاجة إلى كتابـــة لغـــة صـــحيحة، وإلـــى صـــياغة التعبيرات بشكل ملائم؛ إذا كان المرء لا يريد أن يُمنى بخـــسارة اقتـــصادية كبيرة بسبب سوء عرض الموضوع. وكانت هـــذه مهمـــة المتخصـــصين. وبالكيفية ذاتها، فإن المرء كان عادة ما يلجأ إلى كاتبٍ ماهرٍ متخـــصصٍ، إذا كان يرغب فى كتابة التماس إلى الملك أو إلى حاكم الإقليم أو إلى أى شخص آخر فى موقع نفوذ. هذه الوثائق ليست نمطية بالكيفية التـــى نـــشهدها فـــى العقود، ولكن الوثائق التى ترجع إلى مرحلة بعينها تميل إلى أن تُظهر بعض الميول المشتركة فى اللغة والموضوع؛ وكانت غالبيتها تكتب بواسطة كتبـــةٍ يتصفون بالسرعة والاحتراف. وباستثناء النسخ المبدئية التى نقابلها فى بعض الأحيان، والتى ربما قام بها أناس متعلمون جيداً، فإنه يمكـــن النظـــر إلـــى الالتماسات على أنها تقدم إلى حدٍّ كبيرٍ عرضاً منظماً ومباشراً لأفكار الـــذين قدموها بأسمائهم.

وتزودنا الخطابات الشخصية بعالمٍ صغيرٍ ومفيدٍ تتفاعل فيه القدرة على القراءة والكتابة مع الحاجة إليهما. لقد كُتِبَت بعض هذه الخطابات بالتأكيد بواسطة كتبة محترفين، وربما أنهم كانوا متخصصين فى كتابة الخطابات، بينما لم يكن البعض الاخر بوضوح، وبشكل مؤلم، على درجة العلم ذاتها. وقد كتب بعضها بخط ينم عن معاناة أصحابه، وعن أنهم لم يتخطوا مرحلة التعليم الأولىّ. وإلى جوار تلك الخطابات توجد مجموعة أخرى، ربما تشكل الغالبية، كتبت بخطٍ جميلٍ ومتناسقٍ جيداً، ومختلف تماماً عن تلك الخطوط الشائعة بين الكتبة المحترفين، ولكنه يميز أولئك الذين وصلوا فى تعليمهم إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسىّ. بعض هذه الخطابات، بالتأكيد، سِجِلٌّ يُذَّكِر بأصحابها، ولكن من الصعب فى غالبية الأحيان أن نتأكد من أننا نتعامل مع خط صاحب الخطاب، وأنه ليس خط كاتب يملكه، أو خط شخص استخدمه، أو حتى خط كاتب عمومىٍّ،[٢١] كان يستخدم هذا النوع من الخط لكونه ملائماً للخطابات الخاصة (لكونه سهل القراءة، ربما). إن عَالَم خطوط الخطابات، فى حقيقة الأمر، ما زال مجالاً لم يحظ بالدراسة بشكل واضح، وإننا لنأمل أن يزدونا فى النهاية بالكثير من المعلومات عن عادات السكان فى الكتابة عن أمور حياتهم اليومية.

---

[٢١] كما هو الحال فى العصور الحديثة؛ انظر: V.B. Schuman (1972) ومع ذلك، ربما يميز هذا النمط عملية كتابة الخطابات المصرية أكثر من اليونانية. فيما يتعلق بالفروق الجوهرية بين الاثنين؛ راجع: J.D. Ray (1994) 60 ويرى: P.J. Parsons (1980) 7-8 and 16 n.63 أنه لا توجد أدلة على وجود مثل هؤلاء الكتاب العموميين فى مصر فى العصر الرومانىّ.

ظُرُوفُ بَقَاءِ أَوْرَاقِ البَرْدِى

لا توجد حتى الآن دراسة دقيقة عن الطرق التى عاشت بهـا أوراق البردى حتى العصور الحديثة، ولا عن كيفية جمعها فى المتاحف والمكتبات، أو عن كيفية نشرها.[٢٢] وما أحاول تقديمه هنا لا يعدو كونه صورة عامة فى إطار واسع يمكننا بدون شك أن نشير إلى العديد من الاستثناءات له؛ ولكنـه ربما يوحى، على الأقل، بالكيفية التى وصلت إلينا بها غالبية أوراق البردى، وبالأمور التى نحتاج إلى وضعها فى أذهاننا نتيجة لذلك.

وبالنسبة للعصر البطلمىّ فإنه يمكن وضع خطٍّ واضحٍ بين النصوص المأخوذة من الكرتون، وتلك التى وصلت إلينا من مصادر أخرى. فالكرتون نوعٌ من الورق المضغوط المعدّ للفِّ الأجسام المحنطـة لكـلٍ مـن البـشر والحيوانات المخصصة للآلهة ذات الأشكال الحيوانية فى مصر. وكـان يـتم شراء قصصات الورق بالجملة بواسطة العمال الجنائزيين، وكان يتم قطعهـا بالكيفية الملائمة بحيث يمكن استخدامها مع تضاريس جسم المومياء. وكانـت الأوراق توضع، بعد ذلك، فى طبقات ويتم لفها حـول الجـسم، وتغطيتهـا بالجص المكسو بالغراء، ثم توضع فوقها صورة للمتوفى، ملونةٌ فى غالبيـة الأحيان. وقد تم الكشف عن بعض هذه المومياوات فى حفريات منظمة فـى الغالب فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن أشهر تلك الحفريات ما قام به البريطانيون فى قرية الحيبـه (Hibeh)، وفـى الفيـوم، وبخاصة فى تيبتونيس (Tebtunis)، وما قام به الألمان فى أبوصـير المِلِـك (الواقعة فى وادى النيل إلى الشرق من الفيوم). وقد تم العثـور علـى أوراق

---

[٢٢] انظر بشكل عام: K. Preisendanz (1933) الذى أصبحت دراسته الآن قديمةً جداً، وإن كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمرحلة المبكرة.

أخرى فى حفريات سرية وبيعت هذه الأوراق فى سوق الآثـــار، واشـــتملت بشكل كبيرٍ على لُقَـــى مـــن إقلـــيم أرســـينوى (Arsinoe) وهيراكليوبـــوليس (Herakleopolis) وأوكسيرينخوس (Oxyrhynchus)؛ وهى موجودة الآن فـــى عدد من المجموعات الأوروبية والأمريكية.

وعلى الرغم من أن نظام التعامل فى تجـــارة نفايـــات الأوراق فـــى مصر غير معروفٍ لنا، فمن المنطقىّ أن نفترض أن التجـــار الـــذين كـــانوا يزودون الصناعة الجنائزية بالأوراق وجدوا أن من المفيد لهم اقتـــصادياً أن يشتروها بكميات كبيرة. وكان المصدر الرئيسىّ للكميات الكبيـــرة، بطبيعـــة الحال، هو الإدارة الحكومية؛ ولهذا السبب فإن اللُقَى التى وصلت إلينـــا مـــن أوراق الكرتون تغلب عليها بشكل واضح الملفات الحكومية. وتتفـــاوت هـــذه الملفات فى محتوياتها، وتشتمل على مراسلاتٍ، ووثائق ضـــريبيةٍ، وعقـــودٍ مودعةٍ بـــشكلٍ رســـمىٍّ، ووصـــايا، ونـــصوصٍ قانونيـــةٍ، وغيرهـــا مـــن الموضوعات. ولكن توجد أيضاً بعض الأقـــسام الأخـــرى الكثيـــرة التـــى لا تضمها مجموعة من هذا القبيل، مثلما أن الصورة التـــى نرســـمها لمـــصر البطلمية بالاعتماد بشكل أساسىٍّ على مثل هذه المصادر سوف تبالغ إلى حـــدٍّ كبيرٍ فى تأكيد دور الدولة.[٢٣]

أما لُقَى أوراق البردى التى لا تشكل جـــزءاً مـــن عمليـــة صـــناعة

---

[٢٣] بالنسبة لمناقشة جيدة؛ انظر: D.J. Thompson (1994) التى تلاحـــظ أن صـــناعة الكرتون كانت من اختراع العصر البطلمىّ. وعلى الرغم من الصعوبات التى نلحظها هنا، فإنها تميل إلى أن ترى فى اللُقَى البطلمية المبكرة دليلاً جيداً على زيادة فى معدل الكم الإجمالىّ للكتابة، وترى أن أنماطها ذات دلالة مهمة؛ قارن، بشكل خاص، صفحة ٧١. إننى ما أزال غير متأكدٍ تماماً من هذه الفكرة.

الكرتون فإنها تعادل جزئياً هذا الثقل الكبير للنصوص القانونية. وتأتى هذه النصوص، تقريباً بلا استثناء، من الاكتشافات غير المنظمة والسرية، مما يجعلها بالتالى بدون سياقٍ أثرىٍّ. ومع ذلك فإنها، على الأقل، قد أفلتت من عملية القطع واللصق التى غالباً ما تجعل أوراق البردىّ المأخوذة من الكرتون صعبة القراءة بشكل خاص. وتشتمل تلك النصوص على أكبر أرشيفات أوراق البردى الموجودة لدينا، أرشيف زينون (Zenon)، الذى يفترض أنه عثر عليه فى أطلال قرية فيلاديلفيا (Philadelphia) فى إقليم أرسينوى. ولكنها تضم أيضاً مجموعات أخرى كبيرة مثل أرشيفات عددٍ من الأسر العسكرية من باثيريس (Pathyris)، وأرشيف السارابيون (Sarapeion) الموجود فى منف، وأوراق العاملين الجنائزيين فى طيبة، وعدد من المجموعات الأخرى الأقل عدداً. وبشكل عام، فإن النصوص الديموطيقية تلعب دوراً كبيراً فى كافة أرشيفات مصر العليا التى من هذا النوع، ومن المحتمل أن غالبية هذه المجموعات، إن لم تكن كافتها، قد تم العثور عليها مخبئة فى جرار أو فى صناديق، إما فى المنازل الموجودة فى أماكن جافة أو فى المقابر. وغالباً ما يضم هذا الكم من الوثائق معلومات عن الأنشطة الرسمية للأشخاص الذين جمعوا الأوراق، ولكن توجد أيضاً نسبة كبيرة جداً من الوثائق المتعلقة بعملية توثيق التعاملات الاقتصادية الشخصية، وبخاصة من العقود؛ وفى حالة أرشيف زينون، من الخطابات الشخصية.

ومع ذلك، فمن الواضح أن هاتين المجموعتين، حتى لو جمعناهما معاً، يمثلان فقط عدداً قليلاً من الدوافع المحتملة لتدوين الأوراق، وللحفاظ عليها. وبشكل أساسىٍّ فإن هذه الدوافع تمثل اهتمامات الإدارة والعمليات الإدارية وتعاملات المِلْكِيَّة الشخصية. ومن المهم جداً مراعاة أننا لا نجد، من

الناحية العملية، أية لُقَى من أماكن الحياة اليومية فى العصر البطلمىّ؛ ولهـذا فإننا بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد تحذيرٍ معتادٍ فى التعامل مع الصمت الذى نقابله فى السجل الوثائقىّ لتلك المرحلة.

هذه الأوضاع تتغير بشكل واضح فى العصر الرومانىّ. فبعد العصر الأوغسطىّ لم تلعب صناعة الكرتون من الناحية العملية أىّ دور، وتزداد بشكل واضح اللُقَى التى عُثر عليها فى أماكن الحياة اليومية. وهكذا فقد أخرجت الحفريات البريطانية، وبعدها الإيطالية، عشرات الآلاف من أوراق البردى. وعلى الرغم من عدداً كبيراً منها ما يزال غير منشور، فإن كمّ المواد التى تمّ نشرها حتى تاريخه كبيرٌ بالقدر الذى يجعل من مدينة أوكسيرينخوس شيئاً يقترب من نموذجٍ بردىٍّ. كذلك فإن بعض الحفائر العلمية الأخرى كانت مثمرة، بما فيها الحفائر التى تمت فى كارانيس (Karanis)؛ وبالنسبة للأوستراكا، الحفائر التى تمت مؤخراً فى جبل كلاوديانوس (Mons Claudianus) فى الصحراء الشرقية، وفى كارانيس، وفى الكاب، وتتم الآن فى كيلليس (Kellis). وقد جاءت أوارق بردى أوكسيرينخوس بشكل أساسىٍّ من أماكن النفايات القديمة؛ ولكن فى حالة جبل كلاوديانوس، وكارانيس والكاب، فإن جزءاً منها على الأقل أتى من البيوت ومن غيرها من المبانى؛ وتم أيضاً تسجيل المعلومات المتعلقة بظروف العثور عليها بعناية لكى تسمح بالربط بين المعلومات البردية والمعلومات الأثرية.[٢٤]

---

[٢٤] قارن: P.van Minnen (1994) إن الموقف مشابه لحالة قِطَعِ الأوستراكا غير القبطية غير المنشورة التى عثر عليها فى حفريات الدير البحرى ودير إبيفانيوس (Epiphanius)، والموجودة الآن فى مجموعة جامعة كولومبيا؛ وتوجد سجلات

كذلك فقد أتت مجموعات كبيرة من النصوص اليونانية التى ترجع إلى العصر الرومانىّ من الحفائر غير منظمة وغير رسمية فى مواقع المدن والقرى، مثلما أن غالبية مجموعات البلدان الأوروبية والأمريكية أتت فى الأعم الأغلب من مشتريات من سوق العاديات. وفى هذه الحالات فإن المعلومات المتعلقة بسياق العثور عليها وظروفها الأثرية عادة ما تكون قليلة، إذا وُجدت على الإطلاق، وهو الأمر الذى يزيد من صعوبة مهمة إعادة تجميع أوراق الأرشيفات بسبب تناثر أوراقها بين مجموعات مختلفة. والنتيجة هى أننا نعثر باستمرار على شذرات من الأوراق الجديدة التى تنتمى إلى أرشيفات معروفة لنا من قبل.

إن لدينا من العصر الرومانىّ مجالاً من الوثائق أوسع بكثير مما كان متاحاً فى العصر البطلمىّ، ومن الطبيعىّ أن نسأل إلى أى حدٍّ كان هذا الوضع ناجماً عن الفروق الكبرى فى أساليب وصول بردى هاتين المرحلتين إلينا، وإلى أى حد يمثل هذا الوضع انطباعاً حقيقياً للتغييرات فى الإدارة والقانون والاقتصاد والمجتمع. ومرة أخرى فإن هذا السؤال لم يحظ بدراسة جادة على الإطلاق.

لقد استمر هذا النمط فى الاكتشافات فى العصر الرومانىّ بشكل أساسىٍّ بالنسبة للعصر الرومانىّ المتأخر (العصر البيزنطىّ)، ولكن المواد التى وصلت إلينا من حفريات منظمة ما تزال أقل، وما تزال أوكسيرينخوس تمثل مصدراً رئيسياً عن هذه المراحل. ومع ذلك فإن أحد الفوارق الرئيسية يتمثل فى أن كثيراً من المواد الرومانية يأتى من القرى، وبخاصة من قرى إقليم أرسينوى، بينما تأتى أوراق البردى التى ترجع إلى ما بعد القرن الرابع

تشير إلى أماكن غالبية هذه القطع.

الميلادى تقريباً بالكامل من المدن (أرسينوى وأنتينوبــوليس (Antinoopolis) وهيرموبوليس (Hermopolis) وأوكسيرينخوس)، مــع اســتثناء واحــد هــو أفروديتو (Aphrodito)، التى لم تكن قرية عادية بأية حــال مــن الأحــوال. وهكذا فإنه لا يوجد تغيير ملحوظ فى نسيج عملية التوثيق، ومرة أخرى فإنــه تواجهنا أسئلة عديدة صعبة حول إمكانية مقارنة أوراق البردى التــى تنتمــى إلى كل من هاتين المرحلتين.

توجد أيضاً عدة عوامل أخرى تزيد من تعقيد الصورة التى رسمناها حتى الآن. ومن المحتمل أن أكثر هذه العوامل وضوحاً هو الافتقار الكامــل إلى المواد التى وجدت فى الدلتا، حيــث لا تتــوفر الأوضــاع الــصحراوية المواتية للحفاظ على أوراق البردى. فحتى الآن لم يــتم التوصــل إلا إلــى طريقين للحفاظ على مواد من هذه المنطقة الكبيرة. أحد هذين الطريقين هــو النصوص المسجلة فى الدلتا التى نُقِلَتْ إلى أماكن أخرى فى مــصر حيــث استطاعت البقاء هناك. وعلى سبيل المثال، فإن حكام الأقاليم، الاســتراتيجوى (*strategoi*)، كانوا عادة ما يخدمون بشكل روتينىٍّ فــى العــصر الرومــانىّ خارج أماكن إقامتهم، وعندما كانوا ينتهون من مدة خدمتهم ويعــودون إلــى ديارهم فإنهم كانوا يأخذون معهم بعض أوراقهم. وربما يفــسر ذلــك، علــى سبيل المثال، عثورنا على قائمة إقرارات التعــداد مــن إقلــيم بروســوبيس (Prosopis).[٢٥] وبدون شك هناك العديد من أوراق البردى المشابهة التى لا يمكن أن نصفها بهذه الكيفية. أما العامل الآخر فهو الحريق الــذى أدى إلــى تحول أوراق البردى إلى كربون مما جعلها بالتالى تقوى على مقاومة عوامل الدمار المعتادة، على الرغم من أنه يصعب للغاية فى مثل هذه الحالات فتحها

---

[٢٥] *P.Brux.* 1-19.

والحفاظ عليها وقراءتها. وقد ظهرت مجموعتان من هذا النوع حتى الآن: أولاهما من ثمويس (Thmuis) والأخرى من بوباسطوس (Boubastos)؛** وفى كلتا الحالتين ما يزال هناك قدرٌ كبيرٌ من العمل الذى يجب القيام به على الرغم من أن عملية نشرهما قد بدأت.[٢٦] وفى كافة هذه الحالات فإن النصوص كانت مفيدة للغاية، وتعكس فى أسلوبها وفى صياغتها وفى محتوياتها درجة عالية من الاعتيادية مع اللُقَى التى عُثر عليها فى أماكن أخرى فى مصر، وإن كانت تحتفظ بمعلومات مهمة عن الدلتا ما كان ليتيسر لنا الحصول عليها من مكان آخر. وهكذا، فإن هذه البرديات تشكل وسائل مهمة لقياس حجم الخسارة الكبيرة التى منيت بها الدراسة التاريخية نتيجةً للانحياز الجغرافىّ فى اللُقَى الموجودة لدينا من أوراق البردى.

وبالنسبة للمناطق الموجودة فى شرق وادى النيل وغربه فإنه ساد، من ناحية، صمت مشابه حتى العقدين الأخيرين. ولكن لُقَى الأوستراكا التى تم العثور عليها فى الصحراء الشرقية وفى واحات الصحراء الغربية، والحفريات التى تمت فى المناطق الساحلية على البحر الأحمر والحفريات فى الصحراء الغربية، كشفت عن آلاف النصوص فى الأعوام الأخيرة.[٢٧] وبينما يجرى الآن نشر هذه النصوص فإن المجتمعات التى تشير إليها، وكذلك اقتصادياتها وظروف المعيشة فى هذه المناطق، كلها أمور بدأت تتضح معالمها.

** التى تُعرف أيضاً باسم "بوباسطيس": المترجم.

(٢٦) *P.Thmouis* 1, *P.Bub.* I.

(٢٧) انظر، على سبيل المثال: *O.Claud.* I, *O.Douch* I-III, *P. Qusseir*, and G. Wagner (1987)

لا يوجد درسٌ واحدٌ أو بسيطٌ يمكن أن نتعلمه من نمط الاكتــشافات، ولكنه يجب علينا دائماً أن ننتبه إلى أن نسبةً كبيرةً من الوثــائق المعروفــة، بالنسبة لأية مرحلة بعينها، تأتى من عددٍ محدودٍ نوعاً ما مــن الاكتــشافات. ومرة أخرى فإن هذه الحقيقة سيكون لها تأثيرٌ قليلٌ على بعض الأسئلة، حيث لا تشكل صفة العشوائية أهمية بالنسبة لعملية التمثيل؛ ولكــن هــذه الــصفة تصبح مهمة بالنسبة لموضوعات أخرى، حيث إنها يمكن أن تعــوق بــشكل كبيرٍ مسألة الوصول إلى استنتاجات قابلة للتعميم.

تَرْمِيمُ أَوْرَاقِ البَرْدِى وَ استِخْدَامُها

ناقَشَتْ الأجزاء السابقة فى هذا الفصل الأسباب التى جعلت من عملية التوثيق التى نقوم بها على أساس أوراق البــردى عمليــة تتخللهــا بعــض الفراغات، من ناحيتين: أن بعض أنواع النشاط لم تكن تُوَثَّق على الإطــلاق، وأن قدراً كبيراً مما تم توثيقه لم يصل إلينا. وحتى هذا الجزء الذى وصــل إلينا، فإنه لم يصل مع ذلك كاملاً، وإنما يشتمل على فجــوات فــى غالبيــة الأحيان؛ ولا بد من أن نقول لذلك شيئاً عن كيفية اســتخدام الوثــائق غيــر الكاملة.[٢٨]

عادةً ما يقدم المحققون النصوص بعد استكمالها، وبعــدما يزودوننــا بأكبر قدرٍ يستطيعونه من النص المفقود؛ وطبقاً لما استقر عليه الجميع فــإن هذا النص يوضع بين أقواس مشابهة: [حروفٌ مفقودة]. مثل هذه الإضافات تعتمد فى العادة على تحليلٍ مكونٍ من شقين؛ وعلى الرغم مــن أن العمليــة يمكن أن تكون سريعةً للغاية فى بعض الأحيان، وبخاصة فــى حالــة أوراق

---

[٢٨] هذا الجزء يعتمد على: R.S. Bagnall (1988)

البردى التى أصابها قدرٌ بسيطٌ من الضرر، وفى حالة وجود محققٍ خبيرٍ، فإن الناشر لا يشعر بمراحل العمل. وأولى هذه المراحل هى تحليل الجزء المتبقى من النصّ. وغالباً فإنه سرعان ما يتضح نوع النص الذى نتعامل معه، إذا كان الضرر ليس كبيراً، أو إذا كانت التعبيرات التشخيصية موجوداً. وإذا لم يكن نوع النص واضحاً جداً، فإن التحليل الدقيق للكلمات أو لأية سمات رسمية أخرى فى الجزء المتبقى سوف يسمح فى الغالب للمحقق أن يكشف ماهيته. وتتمثل المرحلة الثانية فى العثور على نماذج مشابهة، وفى فحص نصوص من نفس النوع. وبطبيعة الحال فإن أحد هذين المظهرين يسير مع الآخر، أكثر من كون أحدهما نتيجة له.

وتميل غالبية النصوص ذات الصيغة النمطية، بشكل مباشر، إلى هذا الاتجاه؛ وربما أن الإيصالات الضريبية هى أكثر الأمثلة الواضحة على ذلك. وفى بعض الحالات الأخرى فإن عملية تحديد العناصر القياسية مرتفعة نسبياً، ولكن يوجد قدرٌ لا بأس به من التفاوت فى نظامها، وفى معدل الاختصارات، وفى التعبيرات الدقيقة، وبخاصة من مكان إلى مكان ومن وقت إلى آخر. هذا هو الوضع مع العقود الإيجارية. وهنا فإن الأمر يتطلب تحليلاً أكثر دقة، لكى نحدد الأسلوب وتسلسل الفكرة عبر سطور الوثيقة. مثل هذا الترميم ربما يكون أقل اكتمالاً، نوعاً ما، مما هو الحال مع إيصالٍ ضريبىٍّ؛ ولكن، كما هو الوضع مع الإيصالات التى يغلب عليها الطابع النمطىُّ إلى حدٍّ كبيرٍ، فإن المشكلات الأساسية تكمن فى بعض المعلومات المصاحبة، مثل الأسماء والأرقام.

وعندما تبدأ الوثائق فى الابتعاد عن النمطية، تصبح المهمة أكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال، فإن بعض الحكايات المتشابهة تروى فى

الالتماسات بشكل مختلف من حالةٍ إلى أخرى، بل وحتى من نسخةٍ مبدئيةٍ إلى نسخةٍ مبدئيةٍ أخرى لنفس الالتماس. وهنا فإن مهمة المحقق تبتعد بشكل متزايد عن الاستخدام الآلىّ للنماذج المشابهة باتجاه محاولة فهم النص طبقاً لظروفه هو ذاته، وتجعله يقتبس بعض العبارات التى يتطلبها السياق، ويبحث عن الأجزاء المفقودة من صيغة أو تعبير فى محاولته أن يصبح من الناحية العملية شخصاً معاصراً لكاتب الوثيقة ولثقافته.

وعلى الطرف الآخر تماماً فى السُّلَّم، فإنه غالباً ما يستحيل ترميم الوثائق البعيدة تماماً عن النمطية، وبخاصة عندما يتخطى الضرر اللاحق بالوثيقة الحدود الضيقة؛ بمعنى أنه لا يمكن عندئذٍ ترميمها بأىّ قدر من الثقة فى أنها تعيد إنتاج اللغة أو حتى الفكرة الأصلية. وغالباً ما يميل المحررون والنقاد إلى إغراء إعادة كتابة نصٍّ مفقودٍ، ولكنه يجب النظر إلى هذه المحاولة على أنها تدريب على الكتابة النثرية، وليس على أنها ترميم للوثيقة. ويستخدم المؤرخ مثل هذه النصوص التى أعيد اختراعها فى مخاطرة يتحمل هو وحده عواقبها.

يجب كذلك على الذين يستخدمون أوراق البردى أن يأخذوا فى حسبانهم مشكلةً أكبر مما سبق، وهى أن الترميمات تشتمل إلى حدٍّ كبيرٍ على تمرين السير فى دائرة. فالناشرون يستطيعون ببعض الثقة أن يرمموا فى وثيقة ما- فقط- ما عرفوه من قبل، سواءً من بقايا على أوراق البردى، أو من نماذج مشابهة. وعادةً فإن عملية الترميم لا تضيف جديداً إلى مخزون المعرفة،[٢٩] بل إن المناقشات التى تدور حول الترميم هى التى تزودنا

---

[٢٩] من الصحيح، كما أوضح لى دِيرِك أوبِّينك، أن الشكل المادىّ العام للترميم فى بعض الأحيان (مثلاً عدد الحروف التى يجب أن تكون على خط بعينه بسبب قواعد تقسم

بمعلومات جديدة. أما ما لا يمكن ترميمه، على العكس من ذلك، فهو على وجه التحديد ما يتميز بكونه فريداً، مثل عدد أرادب القمح التى تُدفع إيجاراً فى كل عام، وأسماء الأطراف الذين عقدوا اتفاقية ما، وهوية الشخص المشكو فى حقه، وهكذا.

ويكمن مغزى هذه المشكلة المنطقية فى أسلوب استخدام القراء للنصوص بعد ذلك. فكافة ما يُطبع على الورق بوصفه ترميماً لوثيقة ما ينتهى به الأمر بكل تأكيد إلى أن يُستخدم بواسطة أحد الباحثين التالين؛ وربما يحدث الأسوأ فى بعض الأحيان: أن يؤدى وجود الترميم إلى تجاهل النص بكامله. ولهذا فإنه يجب على الناشر أو المحقق أن يتوخى الحذر الشديد، ويجب عليه كذلك أن يضع الإضافات التى تهدف إلى "مجرد إعطاء نماذج" (*exempli gratia*) أو إلى "مجرد التصوير،" والتى يُغرم بها المحققون عادةً، فى الحواشى حيث يجب أن تُقرأ لهذا الغرض تحديداً، وليس فى المتن. وغالباً ما يحدث أن يُعاد نشر النصوص، سواءً فى صيغتها الأصلية أو مترجمةً فى مجموعات تالية، وعادةً ما تكون بدون الملاحظات المصاحبة لها عند نشرها لأول مرة والتى ذكر فيها المحققون بعض التحذيرات أو حيث حددوا بدقة مدى مصداقية الإضافات.

ومن هذا المنظور فإن الإضافات والترميمات تُعدُّ بشكل أساسيٍّ أداة لتقديم تحليلٍ وتفسيرٍ للنص فى شكل يتيح استعماله بسهولة؛ فالنصُّ المتواصل يمكن قراءته فى نهاية الأمر بسهولة أكبر من مجموعةٍ غير متواصلةٍ من الكلمات، ومن كتلة من الملاحظات. كذلك فإن ترجمة مثل هذا النص المرمم

الكلمات إلى مقاطع) يمكن أن تزودنا ببعض المعلومات المفيدة، وبخاصة عن مساحة الفراغ المتبقية فى السطور.

هى أيضاً بالقدر ذاته أداة للعرض ووسيلة لتوضيح تفسير. ولكــن المــؤرخ الذى يستخدم مثل هذه النــصوص يجــب دائمــاً أن يتــذكر أن الإضـــافات والترميمات هى شكل من الأشكال لعَرَض مناقشة، وأنها ليست ببساطة شكلاً آخر من الوثائق الأولية التى تتخللها أقواس غريبة.

الفصل الثالث:

الخَاصُّ وَ العَامُّ

يتضح من الظروف المتنوعة التى عاشت خلالها أوراق البردى، ومن ظروف هذه الأوراق فى أثناء النشر، أنها تصل إلى الباحث بعد أن تكون قد مرت بعددٍ كبيرٍ من المراحل والظروف الخاصة. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن أن يتم الحصول على الورقة البردية، من أحد الجوانب، عن طريق سوق العاديات، دون أن تصحبها أية معلومات عن المكان الذى وُجِدت فيه أو عن النصوص الأخرى التى وُجِدتْ معها. وعلى الجانب الآخر المقابل يمكن أن نعثر على ورقة البردى مع مجموعةٍ أخرى من الأوراق فى حفريات منظمة، أو على الأقل، يمكن تحديد هذه الورقة على أنها واحدةٍ من مجموعةٍ مشابهةٍ من أوراق البردى. (وغالباً ما يشير علماء البردى إلى هذه المجموعات بنوعٍ من التبسيط على أنها محفوظات، أرشيفات (Archives)، ولا يعنون بذلك بالضرورة أنهم ينسبون إليها طابعاً رسمياً، أو حتى أية وحدةٍ عضويةٍ قديمةٍ.[1])

ومن الواضح أن مهمةَ المؤرخ، الذى يستخدم أوراق البردى، محددةٌ

---

[1] عن الجدل حول هذا الموضوع؛ انظر: A. Martin (1994)، وكذلك الجزء التالى عن تجميع النصوص المتفرقة.

ومقيدةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ بتلك الظروف. وفى بعض الحالات فإن صاحب البردية، وكذلك الشخص الذى يتلقى النصَّ، يمكــن أن يكونـــا مجهــولين؛ مثلمـــا أن الأوضاع التى دُوِّنت فيها البردية يمكن ألا تعدو كونها مجرد التخمين. ومـــن ناحية أخرى، ربما يكون الأشخاص معروفين جيداً، وكذلك علاقاتهم الأسرية والظروف المادية وسياق تدوين البردية. مثل هذه الحالات المختلفة تفـــرض مهاماً مختلفة على المؤرخ. ويهدف هذا الفصل إلى عرض نمـــاذج عديـــدة لاستجابة المؤرخ للتحديات التى تقدمها ورقة البردى أو مجموعة مـــن أوراق البردى. وسوف ننظر فى الجزء الأول إلى ورقتين برديتين لا نعرف لهمـــا سياقاً واضحاً، واستطاع الباحثون أن يـــستنتجوا منهمـــا قـــدراً كبيـــراً مـــن المعلومات. أولى هاتين الورقتين تَمُتُّ بصلةٍ، فى حقيقة الأمر، للمثـــال الأول الذى ذكرناه من قبل عن ظروف العثور على أوراق البردى. ومـــع هـــاتين الورقتين سأناقش نصًّا يشكل جزءاً من محفظات وإن كان بـــدوره موضـــع مناقشة من وجهة نظر خارج هذه الأرشـــيفات، وكـــذلك ســـأخوض غمـــار سجلات ضريبية ضخمة لأجل تحقيق هدفٍ مختلفٍ تماماً عن المعتاد. وفـــى الجزء الثانى سأناقش الأساليب المختلفة التى تسمح فيها مجموعات الوثـــائق بتقديم تحليلات غنيةٍ ومفيدةٍ. ويتحدث الجزء الثالث باختـــصار عـــن عمليـــة تجميع الأجزاء المتناثرة من المعلومات؛ نظراً لأننـــا ســـنعود إلـــى مناقـــشة الموضوع مرة أخرى بأشكال عديدة فى الفصول الأخيرة. أما الجزء الرابـــع فسوف ننظر فيه إلى الأساليب التى يمكننا عن طريقها استكمال المعلومـــات الغائبة من أوراق البردى بتلك المستمدة من أنواعٍ أخرى من الوثائق.

فَهْمُ الوَثَائِقِ المُنْفَرِدَةِ

لقد تم نشر إحدى أهم وأغنى الدراسات المتعلقة بازدواجية اللغة فـــى

مصر فى العصر البطلمىّ منذ عــشرين عامــاً مــضت بواســطة روچــر ريموندون (Roger Rémondon). وتعتمد الدراسة على نص ورقــة بــردى واحدة، وهى بالإضافة إلى ذلك بردية صــغيرة، لا تتعــدى تــسعةَ ســطورٍ صغيرةٍ مكتوبةٍ على جزءٍ من شريط طويل ورفيع من البردى.[٢] وفيما يلــى نصُّ البردية بكامله:

لأننى عرفت أنك تتعلم الحروف المصرية، فإننى سعيدٌ لأجلك ولأجل نفسى؛ لأنك الآن عندما تعود إلى المدينة ستُعَلِّمُ الأطفال فى منزل طبيب المسالك (enema-doctor) فالو..يس، وسوف تكون لديك وســيلة للعــيش فــى شيخوختك.

إن النصَّ جملةٌ واحدةٌ، مكتوبةٌ كما لو كانت جــزءاً مــن خطــابٍ، ولكنها تخلو من التحيات أو النهايات المعتادة. كذلك فإننا لا نعــرف التــاريخ (الذى يحتمل أن يكون القرن الثانى قبل الميلاد)، مثلما أننا لا نعــرف أيــضاً الإقليم الذى أتت منه. ويحيط الشك بالطبيعة الدقيقة للنصِّ؛ وربما أنــه كــان ملخصاً، أو مسودةً، كما أن بقايا النصِّ الممسوح على الجانــب الآخــر مــن البردية لا تفعل شيئاً سوى أنها تزيد من عدم وضوح الرؤية.

ربما يمكن للمرء أن يقول إن الموقف ليس مشجعاً جداً؛ ولكنه يــزود المرء بفرصة أفضل ما تكون لأداءٍ موهوبٍ. وتتمثل نقطة البدايــة فــى أن كاتب الخطاب كانت إمرأة (وهو الأمر الذى يتضح مــن صــيغة المــصدر الموجود فى افتتاحية البردية). وقد افترض الناشرون السابقون للبردية أنها أمٌّ تكتب إلى إبنها الصغير؛ ولكن ريموندون اقترح أن مُتَلَقِّى الخطاب لا يمكــن أن يكون صبياً أو حتى شاباً على أساس: (١) أن اللغة توحى بوجود مــسافةٍ

---

(٢) R. Rémondon (1964). وهو يناقش: *UPZI* 148

بعيدةٍ- ماديةٍ وعاطفيةٍ- بين الطرفين، (٢) وأن مُتَلَقِّى الخطــابِ كبيــرٌ فــى السنِّ بدرجة تسمح له أن يُصبحَ أستاذاً فى بلدته بعد أن يعود إليها، وبالتــالى فإنه شخصٌ بالغٌ، (٣) وأنه لم يكن باستطاعة أىّ شخصٍ يونــانىٍّ أن يــتعلم الحروف المصرية وهو صغير، بل كان يفعل ذلك فقط بعد أن ينهى تعليمــه اليونانىّ، (٤) وأن اليونانىّ الذى يتعلم المصرية كان لا بــد وأن يــصلَ أولاً إلى مرحلة البلوغ. وعلى أساس هذه النقاط فإنه يستنتج أن كاتب الخطاب هى زوجة الشخص الموجه إليه، وليست والدته.

إن لُبَّ مناقشة ريموندون هو بحثه عما إذا كان هذا الرجــل بــصدد القيام بتدريسه، ولمن سيقوم بالتدريس؛ بينما كانت كافة الباحثين الذين كتبــوا عن هذا الخطاب يفترضون أنه رجلٌ يونانىٌ، وافترضت غالبيتهم أن جمهوره هم أطفال فالو..يس. وقد رفضت مناقشة ريمونــدون مــن البدايــة الفكــرة الأخيرة؛ فما لم يكن لدى فالو..يس أطفالٌ صغارٌ، وما لم يكن لديه عددٌ كبيرٌ منهم فإن فكرة أن هذا التعليم سوف يزود مستلم الخطاب فى شيخوخته بسبيل للعيش سوف تكون بلا معنى. وبعد ذلك ينتقل ريموندون إلى مناقشة مقنعــة مؤدَّاها أن الكلمات اليونانية المنتقاة بعناية لا يمكن أن تعنى بــأى حــال مــا ذهب إليه الآخــرون؛ فــــ: "الأولاد"، بايــداريا (*paidaria*)، ليــسوا أبنــاء فالو..يس، وإنما موجودين فى مؤسسة تابعة لفالو..يس. وقــد جعــل ذلــك التفسير ريموندون يرى أن تلك المؤسسة عبارة عن مدرسة، وعلــى وجــه التحديد مدرسة تعتمد على تخصص فالو..يس الطبىّ، العلاج عــن طريــق الحقن الشرجية، وهو ممارسة طبيَّة تقليدية مصرية. ودفع ريمونــدون بــأن البايداريا كانوا عبيداً صغار السن أكثر منهم متدربين أحراراً. وكان تــدريب العبيد ليصبحوا أطباءً لزيادة قيمتهم أمراً معروفاً من أماكن أخرى، وكان فى

الحقيقة أمراً شائعاً. ويقتبس ريموندون بعض الوثاق لتوضيح شعبية التقاليـــد الطبية المصرية بين اليونانيين والرومان لتوضيح أنه كانـــت هنـــاك ســـوق للمتخرجين من مدرسة من النوع الذى يفترض وجوده.

ونعود الآن إلى مسألة الموضوع الذى سيقوم هذا الرجل بتدريـــسه. ويوضح ريموندون أن الأدلة الخاصة بالعبودية فى مصر فى العصر البطلمىّ توضح أن العبيد لم يكونوا فى الأعم الأغلب مصريين، وأنهم كانوا وافـــدين؛ وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا فى أحيان كثيرة من أصل يونانىّ، فإنهم كانوا على الأقل يتحدثون اليونانية. ولأن المدرسة يديرها طبيب مـــصرىٌّ، ويُعَلِّـــم تخصصاً طبياً مصرياً (مثل كافة المعلومات التى يُعتقد أنها تُدْرَسُ فقط بلغتها الأصلية) لعبيد يتحدثون اليونانية، ويحتاج إلى معلم لغة، فإن هذا المعلم لا بد وأن يكون بالتأكيد مدرساً للغة مصرية. وعلى أية حال فإن هذه هى القـــراءة الطبيعية لترتيب الفكرة التى تسير على الوجه التالى: "لقد تَعَلَّمْتَ المـــصرية؛ ولهذا فإنه يمكنك التدريس."

وتعتمد المناقشة حتى الآن على ثلاث دعامـــات رئيـــسية: التحليـــل الدقيق للغة، والمعلومات المستمدة من مصادر أخرى عن الـــسياق الثقـــافىّ، والرفض "البديهىّ" لبعض الاحتمالات على أساس الافتراضات الضمنية بشأن السلوك الإنسانىّ. وبالتالى، فإنها تزودنا بنموذجٍ جيـــدٍ لمناقـــشة فيلولوجيـــة تقليدية، تسعى قبل كل شئ إلى تفسير النص، ومُطَبَّقَةٍ بمهارة واضحة. ولكن المناقشات التى تتضمنها قابلةً للطعن بواسطة أفكارٍ مختلفةٍ أو متطورةٍ عـــن السياق الثقافىّ؛ بل، وبشكل أكثر صلةً بالموضوع، بواسطة الأفكار المختلفـــة عن السلوك الإنسانىّ. وبشكلٍ خاصٍ، فإن افتراض ضرورة وجود جفوة بين أمٍّ وابنها المراهق، وأن الجفوة ذاتها يمكن أن توجد بين زوج وزوجته، يبدو

لنا وأنه نتاجٌ لسياقٍ اجتماعيٍّ وزمنيٍّ حديث؛ ويمكن لهذا الأمر، أكثر من غيره، أن يكون موضع تساؤل. ومع ذلك فإن هذه النقطة تحديداً يمكن التغاضى عنها دون أن ينال التسلسلَ الفكرىّ للمناقشة ضررٌ بالغٌ.

ولا تشكل هذه النقطة نهاية البحث. إن ريموندون ينتقل بعدها إلى محاولة إدخال بعض الدلالات الأوسع بالنسبة للمجتمع الهللينستىّ الموجود فى مصر. إنه يدَّعى أن رَجُلَنا كان يخدم سادة العبيد بشكل مباشر، أكثر منه موظفاً عند فالو..يس؛ ويرفض أية فكرة أن هذه البردية تشكل دليلاً على درجةٍ من التعقيد فى العلاقة بين اليونانيين والمصريين أكبر مما كان موجوداً فى القرن السابق، مثلما يرفض- بدرجة أقوى من ذلك- فكرة أن الطبقة الاقتصادية كانت تفوق الصفة العِرْقِيَّة بوصفها المقوم الأساسىّ لتحديد المكانة الاجتماعية (كما افترض روستوفتزف). إن ريموندون يرى، على العكس من ذلك، فى الظاهرة الثقافية التى يصفها على أنها "تجارب سلبية إلى أقصى حدٍّ." وإنه يرى أن العامل الأساسىّ الذى دفع اليونانيين إلى تعلم المصرية هو رغبتهم فى الوصول إلى معرفةٍ مصريةٍ خاصةٍ فى مجال الطب والدين وغيرها من المجالات. ولكن هذا الطريق يبدو له وأنه كان يقتصر على مجالات ضيقة على وجه التحديد؛ لأن اليونانيين سعوا إلى أن يحافظوا على نظرتهم إلى مصر على أنها بلدٌ عجيبٌ وساكنٌ ومُحْتَلٌّ، أكثر منه مجتمعاً حيَّاً ومستقلاً، وعلى أنها مكان ينبغى عليهم- فى واقع الأمر- أن يتوافقوا معه من الناحية الثقافية.

ومن الواضح أن هذا التطور الأخير للمناقشة يمثل اتجاهاً من نوعٍ مختلفٍ عما سبق. وبدلاً من أن تعتمد المناقشة على التحليل الدقيق للوثيقة ذاتها، فإنها تعتمد على بعض المناقشات الواسعة عن الاتجاهات الثقافية، التى

تأتى البردية عندئذٍ لتزودنا بنموذجٍ لها. والنتيجة هى بالتأكيد زيادةٌ كبيرةٌ فى أهمية النص وفى مدى ثرائه؛ ولكنه يصحب هذه الزيادة فى الوقت ذاته اضمحلال فى قوة التحليل. ربما أن الأمر الأكثر ارتباطاً بالموضوع هو أن طبيعة الدراسة تنتقل من استخدام النصّ لإلقاء الضوء على مصر البطلمية، إلى السير فى الاتجاه المعاكس. وليست هذه المراحل فى أية مناقشة واضحةً دائماً، بطبيعة الحال، بهذا القدر من الوضوح؛ وربما أنها تتبدى بشكل متكررٍ فى كثيرٍ من الحالات الأخرى أكثر مما يحدث فى هذه المقالة.

لقد تم اختيار هذه الدراسة - بالتأكيد - لتزودنا بنموذج لحالة متطرفة من مناقشة معقدة تعتمد على بردية تحتوى على نصٍّ صغيرٍ للغاية بشكلٍ خاصٍّ؛ وكان لا بد فى هذه الحالة من أن يتم استنباط السياق على أساسٍ من المناقشة والمناظرة. ولكن حتى أكثر الملاحظين تكاسلاً سيلحظ من النظرة الأولى، أن الأمر يتعلق ببعض المسائل التاريخية المهمة. وغالباً ما نجد أن العكس صحيحٌ تماماً فى بعض الحالات الأخرى، كما هو الحال مع بعض النصوص الروتينية، وبخاصة القوائم. والمثال الذى نذكره للتدليل على ذلك هو بردية: (*P.Amst.* I 72)، التى تشتمل على قائمة بالأسماء؛ وهنا أيضاً فإنها لا تتضمن أية إشارةٍ واضحةٍ إلى المكان أو الزمان، كما أنها مهشمةٌ على الجانبين ومليئة على ما يبدو بأسماء شائعة ومألوفة. وعندما لاحظ الناشرون أن شخصاً فى القائمة كان يشغل منصب عضو مجلس مدينة، بوليوتيس (*bouleutes*)، فإنهم حددوا تاريخاً لها بعد عام ٢٠٢م، لأن مدن مصر كانت تفتقر إلى مجالس بلدية للمدن قبل أن يمنحها الإمبراطور سيبتيميوس سيڤيروس (Septimius Severus) حقّ تشكيلها. كذلك فإنهم أشاروا أيضاً إلى أن كافة الأسماء الموجودة بالقائمة لا تحمل الاسم اللاتينىّ

أوريليوس (Aurelius)، الذى منحه كاراكللا (Caracalla) لكافة سكان الإمبراطورية بعد أن مَنَحَهُم المواطنة طبقاً للمرسوم الأنطونينىّ، واقترحوا أن تاريخ البردية كان يسبق – بالضرورة- عام ٢١٢م.[٣] ولم يقدم الناشرون أية تفسيرات شاملة عن الغرض من القائمة الطويلة التى أتت منها هذه القطعة، ولكنهم أشاروا إلى أن غالبية الأشخاص المذكورين، إن لم تكن كافتهم، كانوا يحملون أسماءً أخرى فى أوقاتٍ سابقةٍ.

لقد كان يمكن أن تظل هذه القائمة غير الشيقة مدفونة بسبب صفتها المنفرة لولا أن التفت بيتر ڤان مينين (Peter van Minnen) بعين ناقدة إلى الأسماء الموجودة فى القائمة.[٤] وقد لاحظ فى البداية أن العناصر اللغوية فى بعض الأسماء، وأن عدداً من الأسماء ذاتها، تشير إلى أصلٍ يرجع إلى منطقة الدلتا. ويتصف عددٌ كبيرٌ من الأسماء المصرية بأنها تميز مناطق معينة، بل وحتى بعض الأماكن المحلية المحدودة؛ ولم تكن عملية تحديد الأصل المكانىّ للأشخاص على أساس دليلٍ مستمدٍ من التسمية بالأمر غير المعروف. وتتصف الأدلة الوثائقية المقارنة من منطقة الدلتا بكونها متناثرة بالقدر الذى لا يسمح للمرء أن يكون على يقين من المكان الذى خرجت منه البردية، ولكن نسبتها إلى المنطقة بشكل عامٍ تبدو مؤكدةً بما فيه الكفاية.

أما الأمر الأكثر أهمية فهو أن ڤان مينين أدرك أن بعض الأسماء الجديدة، التى يحملها الأشخاص الموجودون فى القائمة، كانت ترجمات إلى اليونانية لأسمائهم السابقة التى كانت جميعها أسماء مصرية مكتوبة بحروف

---

[٣] يلاحظ الناشرون، مع ذلك، أن أسلوب الكتابة يبدو وأنه يعود إلى مرحلةٍ تاليةٍ، ويشيرون إلى بعض أمثلة الخطوط التى يرجع تاريخها إلى عام ٢٢٧/٢٢٦م.

[٤] P.van Minnen (1986a).

يونانية. وهكذا فإن اسم بيبيخيس (Pibichis)، الذى يعنى "صاحب الصقر،" أصبح هيراكس (Hierax)، الذى يمثل الكلمة اليونانية المقابلة لهذا الطائر. لا يمكن تفسير كافة الأسماء بهذه الكيفية؛ ولكن، على الأقل، يمكن عمل ذلك مع نسبة ٧٠% منها، وربما أكثر من ذلك. كذلك فإن معلوماتنا عن الأسماء المصرية ما تزال محدودة للغاية. وكما يلحظ ڤان مينين، فإن ترجمات مشابهة للأسماء المصرية إلى اليونانية حدثت فى أماكن أخرى. ولكن ما يستلفت الانتباه فى بردية أمستردام هو درجة الانتظام وتركيز الحالات فى مجموعةٍ سكانية بعينها؛ يفترض أنها تشكل جزءاً من مجموع سكان عاصمة إقليم فى الدلتا. ويتساءل ڤان مينين عما إذا كان إدخال مجالس بلدية فى المدن بعد عام ٢٠٢م أدَّى إلى تغييرات على نطاق واسع فى عملية إطلاق الأسماء، وبخاصةٍ بين الجزء الغنى نسبياً من السكان الذى حصل على عضوية فى المجالس الجديدة.[٥] مثل هذا التغيير يمكن أن يمثل مظهراً من العملية التى اندمجت بواسطتها الطبقات العليا فى المدن اندماجاً تاماً على مدى القرن الثالث داخل البِنْيَات السياسية والاجتماعية المعروفة للمدن اليونانية عبر كافة أرجاء الشرق الرومانىّ، وسوف يصبح لذلك موضوعاً على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية التاريخية.[٦]

---

[٥] إن وصف شخص ما بطريقة محددةٍ فى القائمة بأنه عضو مجلس مدينة يجعل من غير المحتمل أن تكون تلك القائمة، مع ذلك، قائمة تشتمل بكاملها على أعضاء مجلس المدينة. إن العدد الكبير نسبياً من الأسماء التى تتركز فى جزء صغيرٍ من الترتيب الأبجدىّ لا يتوافق أيضاً مع افتراض أن هذه القائمة تمثل فقط أعضاء المجلس، الذى لا يمكن أن تشمل عضويته أكثر من ستمائة عضوٍ. إن الأمر الأكثر احتمالاً هو أنها قائمة لرجال منتسبين إلى مجموعةٍ معينةٍ من مجموع مواطنى إحدى المدن الكبرى.

[٦] تتكرر الظاهرة نفسها مرة أخرى بعد الفتح العربىّ، حيث وُجِدَت قوائم مشابهة، باللغة

إن إدراك نمط تغيير الأسماء، مثل ملاحظة الانتمــاءات الجغرافيــة للأسماء، هو فى حدٍّ ذاته وبشكل أساسىٍّ موضوع مجالٍ تطبيقىٍّ مهــم مــن مجالات المنهج الفيلولوجىّ؛ ومع ذلك فإنه يشتمل فى هذه الحالة على تحليــل لغوىٍّ لعناصر مصرية فى الأسماء. وعلى أية حال، فإن النقطة التــى تنتقــل معها مناقشة ڤان مينين إلى مجالٍ أوسع من الدلالات تعتمد هنا أيــضاً علــى فهمٍ خاصٍ لسياق الحياة السياسية فى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد.

وتتمثل إحدى نقاط التفسير الخاصة فى تأريخ الناشرين للبردية بأنــه يقع فيما بين عام ٢٠٢و ٢١٢م، وهو تاريخ لا يتحفظ عليه ڤــان مينــين. إن التاريخ الأول الذى لا بد وأن تكون البردية تاليةً لــه (*terminus post quem*) صحيحٌ بما يكفى، أما التاريخ الآخر الــذى لا بــد بالــضرورة وأن تــسبقه (*terminus ante quem*)، فهو ليس كذلك؛ لأن القوائم الموجودة فى تلك الفترة لا تشتمل عادةً على الاسم الأول، الــ: "نومين" (*nomen*)، للشخص قبل اسمه اليونانىّ.[(٧)] ولهذا فإن غياب اسم أوريليوس من القائمة ربمــا يــصبح لــذلك السبب بلا مغزى. ومع ذلك، إن كان هذا التاريخ غير صحيح، فــإن دلالــة تفسير القائمة قد تتغير عندئذٍ. ويفترض كلٌّ من الناشرين وڤان مينين (وعلــى وجه التحديد الباحث الأخير)، أن مسألة ذكر الأسماء السابقة فى القائمة ترجع إلى أن التغييرات كانت حديثة نسبياً؛ وعلى الرغم من أنه لا يمكن إثبات هذه

العربية، للأسماء اليونانية والقبطية؛ ولدينا مثال على ذلك فــى: British Library MS. Or. 1325 لقد زودتنى بهذه المعلومات ليسلى ماكوول Leslie MacCoull

(٧) لا يقدم الناشرون أية نماذج لقوائم تشتمل على اسم أوريليوس. كما أنه توجد بعــض الأمثلة الشائعة إلى حدٍّ ما فى القرنين الثالث والرابع؛ وهناك مثال من أوائــل القــرن الثالث (ولكنه بعد صدور المرسوم الأنطونينىّ) ما يزال لم يُنشر بعد فى السجل الذى وصل إلينا من فيلاديلفيا، والموجود فى: Yale Collection, inv. 296

النقطة فإنها منطقيةٌ بما فيه الكفاية. ولو أمكن تأريخ البردية بحوالىّ عام ٢٢٥م، بدلاً من المدة ما بين عام ٢٠٢ وعام ٢١٢م، فإنه لن يمكن عندئذٍ الدفاع بسهولة عن فكرة أن إنشاء مجالس المدن كانت السبب وراء تغيير الأسماء الموجودة فى القائمة لأسمائهم. وفى هذه الحالة فإن الرابطة بين إصلاحات سفيروس وبين تبنى المصريين للأسماء الهللينية يمكن أن تنهار.

ومن الناحية المنهجية، فإن النقطة المركزية فى المناقشة هى أن ڤان مينين يقدم فكرته بشكل معقول على أنها فرضيةٌ، أكثر منها استنتاجاً قوى الأساس. ويجب هنا أن تتوفر، فى أثناء مراجعة نصوص منشورة أخرى، وفى عملية نشر نصوصٍ أخرى جديدة، إمكانية أن يكون المرء منتبهاً للوثائق - المؤرخة بشكل أكثر تحديداً، كما نأمل - والتى يمكن أن توضح أن التاريخ المتأخر أكثر احتمالاً (وبالتالى فإن الفرضية الجديدة مقبولة) أو أن الظاهرة كانت موجودةً فى العقد الأول من القرن، وفى هذه الحالة فإنه ما تزال أمام الفرضية (الأولى) فرصة للاستمرار.

أما الوثيقة الثالثة التى نشير إليها هنا فهى جزءٌ من أرشيفٍ كبيرٍ ومعروفٍ جيداً يرجع إلى القرن السادس الميلادىّ ويخص شخصاً يُدعى ديوسكوروس (Dioskoros)، وسنشير إليها أيضاً فى مناقشات أخرى (بما فيها الجزء التالى من هذا الفصل). وتشتمل الوثيقة على قرض مصرفىٍّ تم الحصول عليه فى القسطنطينية عام ٥٤١م، بواسطة مبعوثَيْن لقرية ينتميان إليها ومعروفةٌ باسم أفروديتو (Aphrodito)، فى مصر العليا، وكان هذان المبعوثان فى العاصمة يمثلان مصالح القرية.[٨] (وكان أحدهما يُدعى أبوللوس (Apollos)، وهو والد ديوسكوروس.) وقد دُرِست البردية أكثر من

---

[٨] *P.Cair.Masp.* II 67126

مرة، وتمت الإشارة إليها فى معرض الحديث عن شؤون القرية وصـــراعها الطويل لكى تحصل على استقلالها فى مجال تحصيل الضرائب. ومـــع ذلـــك فإن مقالة حديثةً لجيمس كينان (James Keenan) عكـــست المنظـــور تمامـــاً بتساؤلها عن قيمة البردية بوصفها تعاملاً مصرفياً.(٩) وبدلاً مـــن أن يحـــاول كينان تحليل الأنواع التى تمت مناقشتها سابقاً، فإنه يقدم روايةً عن التعامـــل البنكىّ محاولاً أن ينظر إليه من خلال وجهـــة نظـــر المقترضِـــين- لمـــاذا اقترضوا، وكيف كان يمكنهم ردّ القرض- ومن خلال وجهـــة نظـــر مقـــدم القرض- من هو، وما هو موقع هؤلاء الناس بالنسبة لنشاطه المصرفىّ. لقـــد نجمت عن هذه التساؤلات أيضاً تساؤلاتٌ أخرى لا يمكن الإجابة عنها، مـــن قبيل السؤال المتعلق بما سيقوم به موظف المصرف فى حالة عـــدم تـــسديد القرض، خاصةً إذا عرفنا أن الضمان المقدم لحصول علـــى القـــرض كـــان موجوداً فى مصر، وبعيداً عن مركز عمليات موظف المصرف.

إن استخدام الرواية هنا، كما يلاحظ كينان، يمثل استثناءً أكثـــر منـــه قاعدةً فى الكتابة التاريخية البردية؛ ومع ذلك فإن قدراً كبيـــراً مـــن الروايـــة يمكن أن يشكل صيغة التاريخ التى يلجأ إليها فى غالبيـــة الأحيـــان فلاســـفة التاريخ. ويعلق كينان: "إن الروابط بين القصص المعتمدة علـــى مثـــل هـــذه الحقائق تكون فى بعض الأحيان نظريةً وخياليةً، ولا تعدو كونها اقتراحـــاتٍ محسوبةٍ، وإن كان لا يمكن التحقق منها بالتجربة العملية." ولكنه يعتقد أنهـــا تحتفظ "بدورها التفسيرىّ، وبآليتها المعرفية التى تتطلبها الممارسة التاريخية." ربما أن أوراق البردىّ التى تقدم المادة الخام لمثل هذا المنهج قليلةٌ، وبالقـــدر الذى يجعل فائدتها تكاد تكون معدومة؛ ولكنها تتمتع بالقدرة علـــى أن تجبـــر

---

(٩) J.G. Keenan (1992).

المؤرخ، فى حالة استخدامها (مع بعض الأساليب الأخرى، وليس بديلاً عنها) على أن يسأل بعض الأسئلة عن الكيفية الدقيقة التى يمكن أن تكون الأحـداث قد تمت بها بالفعل. ربما تتيسر الإجابة عن هذه الأسئلة، وربمـا أن بعـضها يظل بلا إجابة- وهناك قدرٌ من الأسئلة هنا وقدرٌ هنالك لكـل مـن هـاتين المجموعتين- ولكن يبقى أنها جميعاً تزيد من فهمنا للموقف الذى ندرسه.

مثل هذه العمليات المدققة التى تمر بها بعض النصوص تحمل سماتٍ واضحةٍ تقربها مما يطلق عليه اسم "الدراسات التاريخية المَجْهَرِيَّـة،" علـى الرغم من أنها لا تتطرق إلى الأسس الفكرية التحتية الموجودة أحيانـاً فـى الدراسات التاريخية المَجْهَرِيَّة.[١٠] وفى مثل هذه الحالة فإن الشئ الـذى يـتم البحث عنه ليس بالضرورة الشئ التقليدىّ، بل الخاصّ والفردىّ؛ كما أننا نقدم عندئذٍ خياراتٍ، ونعمل داخل إطار ما هو ممكن. لقد لاحظ بيتَـر بارسـونز (Perer Parsons) فى معرض مناقشته للخطابات الخاصة أنه: "ربما يتـصف التفسير الأيسر بأنه صحيح؛ لقد كان الناس العاديون يفكرون طبقاً للتعميمـات والشعارات السائدة، الإكليشيهات. وحتى مع ذلك، فإن المرء يبدو فعلاً وأنـه يسمع من حينٍ لآخر صوتاً فردياً." ويواصل بارسونز حديثه، ويحـدد عـدداً من هذه الأصوات الفردية، ولا يَدَّعِى فى أثناء ذلك أن لهم خـصوصيةً مـن نوعٍ ما باستثناء أنهم يقفون خارج الإطار المعتاد.[١١]

ربما أن أكثر حالةٍ مشوقةٍ نتعرف فيها على صوتٍ فرديٍّ هى المقالة المشهورة للباحث هيربيرت يوتى (Herbert Youtie)، التى ألقاها فى مـؤتمر البردى فى مدينة أن آربر (Ann Arbor) عام ١٩٦٨م، والتى تزودنا برؤيـة

---

(١٠) انظر مناقشة: G. Levi in P. Burke (1991) 93-110.

(١١) P.J. Parsons (1980) 8 with 16-17 n. 64.

خاصة عن إمكانات الثقافة الأدبية واستخداماتها فى القرى المصرية.[١٢] وفى أثناء دراسته للسجلات الضريبية من كارانيس (Karanis)، وصف يوتى إحدى السمات الرسمية للسجلات، موضحاً أن الكاتب ذكر فى عددٍ من الإقرارات التى تتضمنها أنه قد تم بالفعل دفع الضرائب بواسطة المستأجر نيابةً عن الشخص المسؤول عن دفعها. مثل هذه الإشارات كانت تتم بأن يوضع اسم الشخص الحقيقىّ الذى دفع الضريبة بين قوسين، بعد اسم الشخص القانونىّ المطلوبة منه الضريبة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لاحظ أن اسم دافع الضريبة القانونىّ كان يُسَجَّلُ بشكلٍ رسمىٍّ ومنتظمٍ، أما اسم الشخص الذى دفعها فعلاً فكان يُسَجَّل بطرقٍ عديدةٍ فى الإقرارات المختلفة. ولكن يوتى عثر على شئٍ آخرَ أثار انتباهه: أن بعض الأسماء الموجودة بين الأقواس ليست أسماءً يونانية معروفة، على الرغم من أنها كلمات يونانية. وعلى العكس من ذلك، فإنها كانت ترجماتٍ يونانيةٍ حرفيةٍ لأسماء مصريةٍ كان يُعْرَفُ بها هؤلاء الناس.

وكان المثال الأخير الذى قدَّمه يوتى يتعلق بكلمةٍ يونانيةٍ تشير إلى "لسان مصيدة فئران،" واستخدمت لترجمة اسم مصرىٍّ يعنى "صائد فئران،" أو "مصيدة فئران." وكانت هذه الكلمة موجودة فى النصوص اليونانية فقط فى شذرة لقصيدةٍ للشاعر كاالليماخوس (Callimachos). ويوضح يوتى (1970:550-1) أن هذه الكلمة، مثل الأمثلة الأخرى التى أشار إليها من قبل:

> **من المحتمل أنها تمثل ترجمةً لاسم مصرىٍّ تتطابق معه، ولكنها ليست فى حدِّ ذاتها جزءاً من تقاليد الأسماء اليونانية. ولن تساعدنا أىٌّ من هذه**

---

(١٢) H.C. Youtie (1970).

الكلمات على تحديد الشخص الذى تـشير إليـه. فالكلمـات (الأسـماء) الشعرية النادرة لا وجود لها بين غالبية اليونـانيين المتمتعـين بقـدر متوسطٍ من التعليم. إنهم لم يسمعوا أبداً وبالتأكيد هذه الكلمة مـستخدمةً فى الحديث؛ مثلما أنهم تقريباً لم يشاهدوها مكتوبةً، بكل تأكيد. ولم يكن الكثير من اليونانيين-المصريين المقيمين فى كارانيس معتادين على أن يرفهوا عن أنفسهم بإنشاد قصائد كالليماخوس.... وبالنسبة لنـا، مـع ذلك، فإن هذه الأسماء تُعيد إلى الحياة شخصيةً مجهولةً ولكنها مُحـددةٌ جيداً. فمن بين الموظفين العاملين فى مكتب الضرائب كان يوجد رجـلٌ يلعب دور المثقف (*érudite manqueé*)، ويأتى إلينا حتى بعد مـرور كل هذا الوقت الطويل. وباستطاعتنا أن نلاحظ وجود القـدرات اللغويـة والثقافة الأدبية التى كانت مزدهرةً فى وقت من الأوقات، والتى لا قيمـة لها الآن؛ وكذلك عرض اللمسات البسيطة التى لا يشاهدها أحدٌ سوى هذا الموظف. وهل يوجد شئٌ يمكن أن يكون أكثر إقناعاً بالنـسبة لموظـف ضرائبٍ يدَّعى العلم والمعرفة أكثر من أن يستعير من كالليماخوس كلمة يضعها خِلسةً فى سجل ضريبىٍّ ضخمٍ، حيث لا يمكن أبـداً أن يلاحظهـا أحد؟

الأَرْشِيفَاتُ وَ المَلَفَّات

إن قدراً كبيراً من الدراسات التاريخية التى وصلت إلينا مـن مـصر يتعلق بدراسة الأرشيفات (*archives*) (طبقاً للمفهـوم الواسـع للكلمـة)، أى بمجموعات أوراق البردى التى تتركز على شخصٍ أو أسرةٍ أو منـصبٍ.[١٣]

---

[١٣] لقد دار الجدل فى علم البردى حول إمكانية إطلاق مصطلح "محفوظات" (*archive*) على مجموعات الوثائق التى لم يتم جمعها وتصنيفها عن قصد فى العصور القديمـة. وفيما يتعلق برأيٍ حكيمٍ فى هذا الموضوع؛ انظر: A. Martin (1994) إن تمييـزه بين الأرشيف والدوسيه (*dossier*)، مع ذلك، يمثل تعديلاً طفيفاً لخلاصة المواجهـة التى خاضها كلٌ من ب.و. بارسونز (P.W. Parsons) و چ. مودرزيويـسكى (J.

وفى حالة الوثائق المعزولة أوالمنفردة فإن قدراً كبيراً من جَهْدِ المفسِّر عـادةً ما يذهب إلى تزويد الأرشيفات بأكبر قدرٍ من السياق المباشر. وكما رأينا فإن محاولة تخطى هذا السياق المباشر إلى دلالة أكثر اتساعاً عادةً ما تتضمن قفزةً كبيرةً إلى مجالٍ أكثر خيالاً وتأملاً. وغالباً فإنه لا يوجد عندئـذٍ سبيلٌ لاختبار الفرضيات المتصلة بالموضوع. وحيث توجد محفوظات فإنه يمكـن غالباً تأسيس السياق المباشر مع درجةٍ مرتفعةٍ نوعاً ما من الثقة، وعَبْرَ طرقٍ مباشرة. وعندئذٍ فإن محاولة التوصل إلى دلالات أكبر وأوسع تعتمـد علـى قاعدةٍ أكثر ثباتاً، وتبتعد بنا إلى حدٍّ كبيرٍ عن الوقوع فى مناقشةٍ دائرية.

وفى كثيرٍ من الحالات تكون نقطة البداية للبحث هى التحديد المؤكَّـد للشخصية ولاهتمامات الشخص الذى تشير إليه الوثائق. ولدينا مثالٌ جيدٌ فـى محفوظات الضرائب الذى يرجع إلى القرن الأول الميلادىّ مـن فيلاديلفيـا (Philadelphia)، والذى يركز على شخص يُدْعى نيميسيون (Nemesion) بن زويلوس (Zoilos)، وهو أرشيفٌ متناثرٌ بين عددٍ كبيـرٍ مـن المجموعـات، وتجرى الآن محاولةٌ لإعادة نشرٍ شاملةٍ لكافة وثائقه بواسـطة آن هانسون (Ann Hanson). إن عملية إعادة ترميم الأرشيف هى فى حدّ ذاتهـا عمليـةٌ تكرارية، تسمح المعلومات فيها للمؤرخ أن يحدد قدراً كافيـاً مـن السمات المميزة للشخص؛ لكى تسمح له بإلحاق وثائق أخرى إضافية إلى الأرشـيف،

(Modrzejewski) مع صعوبة المصطلح التى (على الأقل فى ذهنى) تثيرهـا كلمـة "دوسيه" بما توحى به من تصنيفٍ منظمٍ بقدر ما توحى به كلمة "أرشيف" والتى تجعل من الصعب المقارنة بينهما. وفى لحظتنا هذه، فإننى سمحت لنفسـى أن ألجـأ إلـى الاستعمال الشائع والمعتاد فى الدراسات البردية، على الرغم من أننى أفعل ذلك بقدرٍ من عدم الارتياح. ويمكن العثور على قائمة بالأرشـيفات، مـصنفةٍ طبقـاً للأسـس والمعانى الشاملة للكلمة، فى: Montevecchi (1988²) 248-61, 575-8

لتساعد بدورها على تعميق درجة تعقيد صورة الشخص التى تحدد معالمهـــا والبيئة التى يعيش فيها، وتسمح باستمرار هذه العملية.[١٤] وحتى يــتم نــشر كافة وثائق الأرشيفات، فإن الناشر وحده هو الذى يــستطيع الوصــول، فــى حقيقة الأمر، إلى النصوص غير المنشورة، وإلى النصوص المنقحة للأوراق البردية المنشورة سابقاً، وهو الذى يستطيع رؤية الــشخص وبيئتــه رؤيــةً شاملةً.

وتتيح لنا مجموعة أوراق بردى نيميسيون، ويتيح لنــا تحليلُهــا، أن نرى بوضوح سمات مكانته فى المجتمع، وأن نتعرف كذلك علــى مظهــره وسلوكه. وعلى سبيل المثال، فإن أوراق نيميسيون تــشتمل علــى مــسودة التماس كان مقدماً إلى والى مصر، يطلب فيه أن يأمر قائد الوحــدة المئويــة الموجودة فى منطقة فيلاديلفيا أن يُجبر زميل نيميسيون فــى منــصب جمــع الضرائب على أن يقوم بواجباته.[١٥] ولأن الناشر الأول لهــذه البرديــة لــم يستطع قراءة اسم نيميسيون كاملاً، ولم يتعرف على خطه، فإنه اقتصر فــى تعليقه على مسائل أخرى عديدة متعلقة بالضرائب والإدارة والقــانون. أمــا هانسون فقد استطاعت أن تضع المسودة فى الأرشيف، وأن توضــح أيــضاً على أساس عددٍ آخر من النماذج أن نيميسيون كان معتاداً على طلب مساعدة الموظفين الرومان من أصحاب المناصب العليا لكى يــساعدونه فــى عملــه كجامع للضرائب. وهكذا فإن الحالة المنعزلة المذكورة فــى هــذه البرديــة تحولت لتصبح جزءاً من نمطٍ سلوكىٍّ معتادٍ.

ويمكن لهذا السلوك أن يرتبط بدوره بمظاهر أخــرى مــن أنــشطة

---

(١٤) انظر، من أجل وصف للعملية فى هذه الحالة: A.E. Hanson (1989)

(١٥) *P.Mich.* X 582.

نيميسيون، بما فيها مصالحه التجارية المتعلقة بالزراعة ورعى الماشية وإقراض النقود، وكذلك علاقاته الوثيقة مع الأغنياء وأصحاب النفوذ المقيمين فى قريته، وأسلوبه فى اللجوء إلى الرجال العسكريين لمساعدته فى تنفيذ رغباته، وامتلاكه لنسخةٍ من خطاب الإمبراطور كلاوديوس (Claudius) إلى السكندريين، واستخدامه لطريقتين من طرق الرومان فى التقويم. وباختصار فإن نيميسيون كان مثالاً تقليدياً للنبلاء المحليين فى الولايات الرومانية، الذين أتيحت لهم الفرصة للحصول على النفوذ والثروة بواسطة الحكام الإمبراطوريين، مقابل تأييدهم للرومان، والارتباط بهم وتقوية حكمهم فى الأماكن المحلية لهؤلاء النبلاء. وعلى الرغم من أن موطن إقامة نيميسيون كان قريةً صغيرةً فى ريف مصر، وليس مدينةً يونانيةً على ساحل آسيا الصغرى، فإن النمط مألوفٌ لدينا من النقوش وكذلك من الوثائق البردية. إن عملية إعادة بناء الأرشيف بهذه الكيفية تزودنا بمعلوماتٍ كافيةٍ عن الشخص وعن بيئته، بالقدر الذى يسمح لنا بتقديم تعريفٍ واضحٍ لسماته الشخصية على قاعدةٍ ثابتةٍ. وتسمح هذه الصفة التقليدية لتلك السمات، وكذلك كونها تخلو من أية اختلافات مفاجئة، للسياق العام الموجودة فيه أن يؤكد أن عمليةَ إعادة بناء هذه الحالة الخاصة عمليةٌ مقبولةٌ.

وليس من الضرورى أن تكون الدوسيهات كبيرة، أو أن تزودنا بشخصياتٍ نمطيةٍ، حتى تكون مفيدةً وتساعد على التشخيص. ويتمثل النموذج المشهور للتدليل على ذلك فى مجموعةٍ من الوثائق الموجودة ضمن أوراق بردى قرية أفروديتو (Aphrodito)، التى ترجع إلى القرن السادس الميلادىّ. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة تخصّ إلى حدٍّ كبيرٍ الموثق العمومىّ، وصاحب الأرض، وتخصُّ كذلك الشاعر ديوسكوروس وشؤونه الأسرية،

فإنها لا تقتصر تماماً عليهم. لقد حدد جيمس كينان (James Keenan) دوسيهاً فرعياً فى هذه الأوراق يخــص شــؤون أوريليــوس فويبــامّون (Aurelius Phoibammon)، بن ترياديلفوس (Triadelphos)، الذى يــصفه بأنــه "رجــل أعمال فى مجال الأراضى."[١٦] ويظهر فويبامّون فى مجموعةٍ مهمــةٍ مــن ثلاث أوراق بردى توثق تعاملاته مع جنــدىٍّ يُــدعى فلاڤيــوس صــامويل (Flavius Samuel)، الذى كان يملك مزرعةً من ثمان وعــشرين أروره فــى أفروديتو، وإن كان هو ذاته يقوم بالخدمة العسكرية فى مكان آخر. وفى عام ٥٢٦م أجّر صامويل مزرعته إلى فويبامّون بإيجارٍ جيدٍ مقداره مائة وأربعون أردباً من القمح والشعير سنوياً، ولكنه اقترض فى الوقت ذاته منه مقداراً من النقود والغلال يزيد عن إيجار العام الأول-وهو فى حقيقة الأمر مُشارٌ إليــه على أنه إيجارٌ مقدمٌ وليس قرضاً. وبدلاً من الفائدة المستحقة عــن القــرض، تلقى فيلامّون تخفيضاً فى الإيجار بنسبة حوالىّ ١١%، وهو مــا يعنــى أن الإيجار المدفوع كان أكثر قليلاً من نصف قيمة القرض.

ربما أن هذا التعامل لم يكن الأول بين الطرفين، وبالتأكيد فإنه لم يكن الأخير. فبعد ذلك التاريخ بحوالىّ عام، اقترض صامويل ثلاثين أردبــاً مــن القمح من فويبامّون، وبعده بشهرٍ أو نحوه استعار أيضاً ثمانية عــشر أردبــاً آخرى. وأعطى صامويل لفويبامّون رهنا لهذه القــروض المزرعــة التــى استأجرها الأخير. ولا يدهشنا أن ناشر النص الأول والثالث، اللذين صــدرا عام ١٩٥٥،[١٧] تساءل عن إمكانية أن يكون صامويل قد اســتطاع أبــداً أن

---

[١٦] J. G. Keenan (1980).

[١٧] وإن كان يعمل على النصَّين قبل ذلك التاريخ؛ لقد تــوفى د.س. كروفــورد (D.S. Crawford) فى عام ١٩٥٢ واهتم إريك تيرنّر (Eric Turner) بعد ذلك بإصــدار

يؤدى ما عليه من ديون لفويبامّون؛ ولا يُدهشنا كذلك أن ناشر الاتفاقية الثانية رجَّحَ، فى دراسته المنشورة عام ١٩٧٧م، أن صامويل اضطر بالتأكيد إلى التخلى عن مزرعته. وبالتأكيد فإن نمط إنفاق الجندىّ يبدو بكل تأكيد وأنه يوحى بعدم قدرته على توفير مقدارٍ من الدخل يسمح له أن يدفع أصل الدين.

ويعلق الناشر الأخير لهذه النصوص قائلاً إن هذه الأوراق الثلاث توضح كيف أن مزارعاً صغيراً اضطر بالتدريج إلى التخلى عن ممتلكاته إلى مالك أرضٍ غنىٍّ (*P.Mich* XIII, p. 106). وبطبيعة الحال، فإن هذا هو عين ما يمكن أن يتوقعه المرء: إنها القصة المتكررة التى نقرأها عن فقراء الملاك وأغنيائهم فى كافة مراحل العصور القديمة، وعن الصراع الطبقىّ الدائم الذى يرجع على الأقل إلى عصر سولون (Solon). ولكن ذلك الاستدلال فى هذه الحالة غير صحيحٍ. وهو غير صحيحٍ- جزئياً- لأن فلاڤيوس صامويل لم يكن يلعب دور المزارع الصغير فى مسرحيةٍ أخلاقيةٍ. لقد كان جندياً، وكان شخصاً على قدرٍ كبيرٍ نسبياً من المكانة، كما يتضح من الاسم الذى يحمله- فلاڤيوس؛ وكان مالكاً لمزرعةٍ ذات مساحةٍ متوسطةٍ يقيم بعيداً عنها، وربما أنها كان تزيد مرتين أوثلاثاً عن المساحة الضرورية لإطعام أسرةٍ متوسطة العدد. كذلك فإن الاستدلال غير صحيحٍ- جزئياً، وهو الأمر الأكثر أهمية- لأن فحص الدوسيه الصغير الخاص بفيلامّون، الذى يضم دستةً أخرى من النصوص غير هذه الوثائق الثلاث، يوضح أنه كان أبعد ما يكون عن الصورة النمطية لمالك الأرض الغنىّ. وهذه النقطة الأخيرة هى التى تهمنا هنا.

إن غالبية وثائق دوسيه فيلامّون توثق تعاملاتٍ إيجارية، يظهر هو

المجلد (*P.Michael.*).

فيها بوصفه مستأجراً من الملاك الذين لا يستطيعون زراعة أرضهم بأنفسهم، والذين لا يتولون عمل ذلك بأنفسهم. وكان خمسةٌ من هؤلاء الملاك يتمثلــون فى جهاتٍ إداريةٍ، واثنان منهم من أصحاب الأراضى غير المقيمين، واثنــان من الملاك المقيمين، إحداهما امرأة والآخر رجل ربما كان يملك مساحةً أكبر مما يستطيع زراعتها بنفسه. وبالتأكيد فــإن فيلامّــون كــان يملــك بعــض الأراضى الخاصة به، ولكن الأوراق الموثَّقَة تتعلق بشكلٍ خاصٍ بالدور الذى يلعبه والذى يسدُّ فراغاً معيناً فى الاقتصاد، دور رجل الأعمال المستثمر الذى يوفر على مالك الأرض أو مالكتها المتاعب المصاحبة للزراعة، ويضمن لــه أو لها دخلاً ثابتاً، ويتحمل فى مقابل ذلك قدراً من المخــاطرة فــى مواجهــة إمكانية حصوله على قدرٍ كبيرٍ من الربح. وتوحى وثائق كلٍ مــن صــامويل وبعض الملاك الآخرين أن فيلامّون جمع مخزوناً كافياً من الغــلال يجعلــه قادراً على أن يدفع إيجاراً مقدماً عندما يكون هذا الأمر مفيداً. كــذلك فإنــه استطاع الحصول على قطعٍ عديدةٍ من الأراضى على مدى حياتــه المهنيــة التى استمرت ستةً وأربعين عاماً.

الصورة العامة التى نخرج بها من هذه المجموعــة الــصغيرة مــن الوثائق هى لذلك صورة شخصٍ غائبٍ وبعيدٍ عن الأسطورة الريفية التقليدية: صورة رجل الأعمال المستثمر، ذى الإمكانات المتوسطة، الذى يملك هو ذاته بعض الأراضى والذى يستأجر البعض الآخر؛ وفى بعض الأحيان كان يعيــد تأجير ما حصل عليه من أراضٍ لآخرين، وكان يقرض النقود والمحاصــيل - فى بعض الأحيان لأجل الحصول على عائدٍ كبيرٍ أو للاستيلاء على الــرهن، وكان يحصل بذكائه ومهارته على رأسمال يستطيع استثماره فى مزيــدٍ مــن التعاملات المشابهة. ولو كان فيلامّون فريداً فى هذه الصفات، فــإن تحديــد

كينان لمعالم شخصيته يمكن أن يُشعرنا بعدم الراحة، ولكن النمط مُوَثَّقٌ فــي حقيقة الأمر فى بعض الأرشيفات الأخرى، وربما أنه يتبــدى بــشكلٍ أكثــر وضوحاً فى أرشيف أوريليوس إيسيدوروس (Aurelius Isidoros)، من القرن الرابع الميلادىّ. ويعطينا العدد الصغير نسبياً من الوثائق المتعلقة بالموضوع استنتاجات أقل قوةً نوعاً ما من التى توصلنا إليها فى حالة نيميسيون، علــى سبيل المثال؛ ويعترف كينان بأن بعضاً من معالم الصورة التى يعيد رســمها يغلب عليه عنصر التفسير والتأمل. ولكن هذه المسألة تثير تــساؤلاتٍ مهمــةٍ عن مدى قدرة المرء على التعميم على أساس أدلةٍ من مكان بعينــه، وعــن الأنماط التى يمكن أن تكون تقليديةً.

لا تركز كافة الأرشيفات على الأفراد أو الأُسَر. وتزودنا مجموعــة وثائق العقود التى وصلت إلينا فى سجلات قرية تيبتونيس (Tebtunis) التــى ترجع إلى حكم الإمبراطور كلاوديوس، بمثالٍ مهمٍ نستطيع فيه العثور علــى جزءٍ من سجلٍ رسمىٍّ حقيقىٍّ، ويخص فى الأصل مكتب ســجلات القريــة، الــ:"جرافيّون" (*grapheion*).[١٨] وتشتمل هــذه العقــود علــى المعلومــات الأساسية الخاصة بكل عقدٍ مسجلٍ فى أثناء الفترة التى يغطيها السجل: نــوع العقد، والأطراف الموجودة فيه، والموضوع، ومقدار النقود. وهكــذا، فإنهــا تزودنا بفكرةٍ شاملةٍ عن التعاملات فى قرية بعينها فى أثناء عــامٍ بعينــه (أو جزءٍ من العام) الذى اعتقد الأطراف (أو على وجه التحديد الطــرف الــذى وجهت له الالتزامات) أن من المفيد له أن يسجل موضوع التعامل كتابة، وأن يقوم بتوثيقه. مثل هذا الكمِّ من المواد، كما هو واضح، يمنحنــا عــدداً مــن الفرص للتحليل.

---

(١٨) *P.Mich.* II 121, 123; V 238.

وتمثل دراسة دِيبُورَه هوبسون (Deborah Hobson) عن دور المـــرأة فى الحياة الاقتصادية فى القرية محاولة لتطبيق المنهج التحليلىّ علـــى هـــذه الوثائق.[١٩] وتبدأ هوبسون دراستها بذكر تعدادٍ بسيطٍ للتعاملات التى تظهـــر فيها المرأة. ويتعلق أكثر من نصف هذه الحالات بتوثيق الممتلكات الزوجيـــة للمرأة (اتفاقيات الزواج، وإيصالات المهور، وإعادة المهـــور). كـــذلك فإنـــه توجد ثلاثة عقود للرضاعة، ومجموعة متناثرة من عقود البيع والإيجـــارات الخاصة بممتلكات (خاصةً منازل)، وعبيدٍ. أما التعاملات غير الموجـــودة أو النادرة فهى الخاصة بمبيعـــات الأراضـــى والحيوانـــات وعقـــود الخـــدمات واستئجار الأراضى. وتختتم هوبسون دراستها (1984a:380) قائلةً: "يبـــدو أن النساء لم يشتركن بشكلٍ مباشرٍ فى الحياة الزراعية والتجارية للقريـــة،" وأن ظهورهنّ ارتبط فى الأعم الأغلب بعملية تنظيم أدوارهنّ بوصفهنّ زوجـــاتٍ وبناتٍ فى نظام نقل المِلْكِيَّة.

من الواضح أن هذه الاستنتاجات شيقةٌ فى حدّ ذاتها؛ وبفضل المجال الواسع لحياة القرية، فإن المرء يستطيع بسهولةٍ أن يتجنب المزالق الموجـــودة فى العمل مع أسرةٍ واحدةٍ يمكن أن تكون غير تقليدية.[٢٠] ومن ناحيةٍ أخرى فإن قلة الملخصات وكذلك غياب التفاصيل التى نعرفها عن الأسر الموجـــودة فى الوثائق يجعلان من المستحيل بالنسبة لنا أن نصل إلى أية درجةٍ عميقـــةٍ من الفهم للظروف المحيطة بهذه التعاملات. والأمر الأكثـــر أهميـــةً هـــو أن

---

[١٩] D.W. Hobson (1984a).

[٢٠] لا يعنى ذلك أن أكثر الحالات خروجاً عن المألوف غير مهمةٍ بالنـــسبة للمـــؤرخ- بطبيعة الحال- وبخاصةٍ فيما يتعلق بالمناهج التاريخية المِجْهَرِيَّة، قـــارن الـــصفحات القليلة التالية.

السجل يزودنا بصورةٍ عن قريةٍ بعينها، وربما أيضاً فى لحظةٍ بعينهـــا. هـــل يمكن للمرء أن يتخطى مثل هذه العوامل المُقَيِّدَة؟

لقد حالفنا الحظُّ فى هذه الحالة تحديداً. لقد وصلت إلينا أجـــزاءٌ مـــن السجلات الخاصة بثلاثة أعوام متتالية؛ كما أننا نعرف أن العامين الأخيـــرين شهدا أزمةً إقتصاديةً تسبب فيها فيضانٌ منخفضٌ للنيل (وكان فى هذه الحالـــة شديد الانخفاض). ولم يكن النمط العام للتعاملات النسائية المستقلة تحت هـــذه الظروف مختلفاً اختلافاً جذرياً، ولكن تعاملات النساء تبدو وأنهـــا متكـــررةً أكثر من ذى قبل بالمقارنة بتعاملات الذكور فى أسرهنَّ. وقد تناقصت بشكلٍ واضحٍ العقود التى تدل على إضافة أصولٍ خالصةٍ ونهائيـــة (مثـــل عقـــود الرعاية الغذائية والمهور)، بينما ارتفعت نسبة العقود التى تعكس سحباً نهائياً من الأصول (مثل إعادةِ المهور). وتقترح هوبسون أن الرجال اضطروا إلى استخدام هذه الأصول بوصفها رأسمالٍ فى الأوقات التى يمرون فيها بظروفٍ صعبةٍ، والتى لم تكن مواردهم الشخـــصية تكفـــى لتجاوزهـــا. أمـــا عقـــود الرضاعة، وهى أيضاً وسيلة أخرى كانت المرأة تلجأ إليها لكى تزود زوجها بدخلٍ ما، فقد ارتفعت أيضاً. وتظهر النساء بالإضافة إلـــى ذلـــك بوصـــفهنَّ أطرافاً فى عقود قروض (وفى الغالب بوصفهنَّ مقترضاتٍ مـــشاركاتٍ مـــع أقاربهنَّ من الرجال) بشكل أكثر من ذى قبل.

وبشكل عام فإن النساء "لم يشكلن وكلاءً اقتصاديين بمفـــردهنَّ، فـــى حقيقة الأمر" (Hobson 1984a: 386). لقد كان دورهنَّ فى الأســـاس، حتـــى وإن لم يقتصر على ذلك، هو أن يحتفظن بالممتلكات التى حصلن عليها مـــن خلال نظام للميراث يحقق مساواةً نسبيةً ومعروفاً بين الـــسكان المـــصريين. وكانت هذه الممتلكات، طبقاً لأحد المفاهيم، ممتلكاتٍ احتياطية، وكان "دمـــج

النساء بوصفهنَّ زوجاتٍ يمثل تقريباً مؤشراً للأزمة الاقتصادية فى القريـــة: وبقدر ما كنَّ يظهرن إلى جوار أزواجهنَّ فى مسؤوليةٍ مشتركةٍ، بقـــدر مـــا يكون ذلك دليلاً على ارتفاع المستوى العام للـــدين" (Hobson 1984a: 389). وهكذا فإن وفرة المعلومات المتاحة عن أعوام الحصاد الـــسابقة تـــسمح لنـــا بدرجةٍ كبيرةٍ بتعميق الاستنتاجات التى نصل إليها من عام يتصف بأنه عادىٌّ بدرجةٍ أكبر، ولا تتناقض مع ما نجده هناك، بل تساعدنا على تفسير الكيفيـــة التى يشكل بها هذا النمط جزءاً من صورةٍ عامةٍ أكبر حجماً.

لا يوجد سببٌ واضحٌ يفـــسر الـــسبب فـــى أنـــه لا يمكننـــا تعمـــيم الاستنتاجات التى نتوصل إليها من تيبتونيس على نطاقٍ أوسع، ولكن ما يزال من الجَذَّاب بالنسبة لنا أن نختبر هذه الاستنتاجات إلى أبعد ما يمكننا الوصول إليه. وفى الحقيقة فإن هذا الأمر صحيحٌ بالنسبة لنظرية أن الدور الاقتصادىّ للمرأة كان محدوداً بشكلٍ أساسىٍّ بنطاق بيوتهنَّ، وبالأصول المرتبطة بهـــنَّ. وقد أدَّت دراسة أخرى قامت بها هوبسون هذه المرة على مجموعةٍ كبيرةٍ من المواد من قرية ســـوكنوبايو نيـــسوس (Soknopaiou Nesos) فـــى العـــصر الرومانىّ، وهى قرية فى قسمٍ آخـــر مـــن إقلـــيم أرســـينوى، إلـــى بعـــض الاستنتاجات المشابهة.[٢١]

إن الدراسات المعتمدة على الأرشيفات، التى وصـــفناها حتـــى الآن، موجودةً فى مقالات متوسطة الطول، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن مجموعـــات المواد ليست كبيرة (كما فى حالة فوبيامّون)، وجزئياً إلى أن الدراسات تركز على مظاهر معينة من الدوسيهات الأكبر. ومع ذلك ففى عددٍ مـــن الحـــالات أتاحت الأرشيفات الكبرى الفرصة لظهور دراسات تجميعيـــة أخـــذت شـــكل

---

[٢١] D.W. Hobson (1983).

الكتب فى محاولةٍ لإعادة ترميم مجتمعات بعينها بقدرٍ أكبر من التفــصيل.(٢٢) وسوف نناقش هنا مثالاً حديثاً مناقشةً تفصيليةً نوعاً ما، وهو الدراســة التــى قام بها دومينيك راثبون (Dominic Rathbone) على أرشــيف هيرونينــوس (Heroninos) عام ١٩٩١م.(٢٣) ويشتمل هــذا الأرشــيف علــى أربعمائــة وخمسين ورقةٍ بردية منشورةٍ (ويُقَدِّرُ راثبون أنه ما تزال هناك أيضاً ستمائة وثيقةٍ أخرى غير منشورة)، تم العثور عليها فى خبيئة مدفونةٍ فــى ثياديلفيــا (Theadelphia) فى بداية القرن العشرين، وهى قريةٌ أخرى من قــرى إقلــيم أرسينوى. ويخص هذا الأرشيف جزءاً من ضيعات رجل يُدعى أوريليــوس أبِّيانوس (Aurelius Appianus)، وهو رجلٌ غنىٌّ سكندرىٌّ ويــشغل منــصباً رفيعاً. وكان هيرونينوس يدير الجزء الموجود فى ثياديلفيــا مــن ممتلكــات أبِّيانوس فى منتصف القرن الثالث الميلادىّ. وكان الأرشيف يتكون أساساً من كشوف حسابات وخطابات، وهو الآن موزعٍ بين عــددٍ مــن المجموعــات الأوربية.

ويهدف راثبون، بالإضافة إلى كتابة دليل لمحفوظات هيرونينــوس، إلى تقديم ما يعتقد أنه دلالات النصوص المنشورة بالنــسبة لفهمنــا للــسمة الاقتصادية للضيعة الموصوفة فى عملية التوثيق هذه، ويهدف كذلك، بــشكلٍ

---

(٢٢) باستثناء الحالة التى تمت مناقشتها هنا، يجب ملاحظة أن أرشيف زينــون (Zenon) كان موضوعاً لكتب عديدة، ابتداءً من الدراسة الكلاسيكية التــى قــام بهــا: M.I. Rostovtzeff, *A Large Estate in Egypt in the Third Century BC* (1922) إلى ما كتبــه: C. Orrieux (1983) and (1985) إن دراســة D.J. Thompson (1988) ، على الرغم من المدى الكبير فى عملية التوثيق، هى إلى حدٍّ كبير دراسة مطولة لأرشيف معبد السارابيون (Sarapieion) الموجود فى منف.

(٢٣) تعتمد المناقشة الواردة هنا على المراجعة التى كتبتُها للكتاب والمنشورة فى: R.S. Bagnall (1993b).

أكثر طموحاً، إلى توضيح دلالاتها بالنسبة لإدارة الأراضى فى العالم الرومانىّ. ويقترح راثبون أن هذا الدليل يساعدنا على ملء ثلاثة فراغاتٍ رئيسيةٍ فى المعلومات التى تزودنا بها الأدلة الأدبية والأثرية عن الضيعات الرومانية: (١) نظم العمالة خارج إيطاليا، (٢) أساليب الإدارة وأهدافها، (٣) العلاقات الاقتصادية للجماعات العديدة المشتركة فى هذه الأنشطة. وبشكلٍ عامٍ، فإن استنتاجاته كانت على الوجه التالى: لقد كانت هذه الضيعات مملوكةً لشخصياتٍ إقليميةٍ مهمةٍ، وكان بعض هذه الشخصيات من كبار السكندريين وغيرهم ممن ينتمون إلى فئة الفرسان وممن يعيشون حياة أصحاب الأعمال. وكانت إدارة ضيعاتهم فى إقليم أرسينوى تتم بواسطة أعضاء فى الصفوة المحلية، وبخاصةٍ بواسطة أعضاء المجالس الموجودة فى مدن الإقليم، الذين كانوا يملكون بالتأكيد مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضى الخاصة بهم. وكانت الضيعات أيضاً مرتبطةً بكافة المستويات الأخرى الموجودة فى المجتمع الريفىّ: المديرون، الـ:"فرونتيستاى" (*phrontistai*)، على الوحدات الصغرى للضيعة، الـ: "فرونتيديس" (*phrontides*)، الذين يأتون من الأسر الريفية الغنية.

وكانت القوى العاملة فى الضيعات بكاملها من الأحرار، ولا يوجد لدينا أىّ دليلٍ على وجود عمالةٍ من العبيد.[٢٤] وكان يتم توظيف مجموعةٍ أساسيةٍ من العمال بشكلٍ منتظم، وكان البعض الآخر يشغل وظيفةً دائمةً، وكان يتم استئجار بعض العمال الآخرين فى بعض الأوقات عند الحاجة إلى ذلك، وكان يتم التعاقد لإنجاز بعض المهام مع أطرافٍ أخرى مستقلةٍ تماماً.

---

[٢٤] هذه النقطة لم يتم إثباتها بشكلٍ مقنعٍ بالقدر الذى يتضح فى كتابات البعض الآخرين، فى تقديرى.

وكانت الأساليب المتبعة فى الإدارة تتفاوت بشكلٍ كبيرٍ من وحدةٍ، فـــرونتيس (*phrontis*)، إلى أخرى؛ بالنظر إلى نوع الأرض والمحاصيل ونوع العمليـــة الناجمة من هذه الظروف الخاصة. وباستثناء الموظفين الدائمين، فإن غالبيـــة العمال كانوا ينتمون إلى الطبقات الوسطى والدنيا من المجتمع الريفىّ. وكـــان عملهم فى الضيعة يزودهم فقط بجزءٍ من مواردهم الأســـرية، التـــى كانـــت تشتمل أيضاً على مجموعةٍ أخرى متنوعةٍ جداً من الموارد.

وكانت الضيعات، بما تشتمل عليه من ممتلكات عديدة، تهدف إلى ما هو أكثر من توفير غالبية احتياجاتهـــا عـــن طريـــق التحـــويلات الداخليـــة للمنتجات. وعلى العكس من ذلك، فإنها كانت موجهةً بشكل أساسىٍّ إلى إنتاج فائضٍ من المنتجات القابلة للتـــسويق؛ وفـــى حالـــة الفـــرونتيس (*phrontis*) الموجودة فى ثياديلفيا (التى يأتينا منها هذا الأرشيف)، فإن هـــذه المنتجـــات كانت فى الأعم الأغلب من الخمور. ويتلاءم هذا الهدف مع الوثائق الأخرى عن العقلية الاقتصادية عندئذٍ، التى من سماتها: نظامٌ للنقل المنظم مركزيـــاً، والإشراف المركزىّ الدقيق على الواردات والمنتجات، وفوق كل شئٍ نظـــامٌ حسابىٌّ معقدٌ يتم فيه حساب كافة التكاليف بشكل منظمٍ وتصاعدىٍّ، واستخدام العملة (سواءً أكانت هذه النفقات فـــى الحقيقـــة نفقـــات آجلـــةٍ، أو عينـــاً، أو مدفوعاتٍ نقديةٍ حقيقيةٍ)، واهتمامٌ مستمرٌ بالسيطرة علـــى نفقـــات الإنتـــاج. ويتضح الهدف التحليلىّ للحسابات أيضاً من خلال الاستخدام المجرد لكلمـــة "إرجاتاى" (*ergatai*) لتعنى "أيام العمالة اليدوية"، وكلمة "تْـــسِوْجى" (*zeuge*) لتعنى "أيام العمل بواسطة زوج الثيران (أو المحـــراث)." وكانـــت النفقـــات الإجمالية المركزية مقسمةً على الوحدات. وتبدو الضيعة بوصفها مـــشروعاً اقتصادياً، فى الأساس، وليست مجتمعاً مصغراً مغلقاً تتم إدارتـــه لأغـــراض

بعيدة عن الاقتصاد.

إلى أىّ حدٍّ يمكننا تعميم هذه الصورة: سواءً بالعودة بها إلى مراحل سابقة فى مصر، أم عبر بقية أرجاء الإمبراطورية الرومانية؟ هذه المسألة- بطبيعة الحال- ما تزال أكثر تشويقاً. ويقترح راثبون أن سجلات القرن الثانى الميلادى من محفوظات "أبناء لاخيس" (Laches) الذى يأتينا أيضاً من الفيوم،[٢٥] تزودنا بصورة سابقةٍ للحسابات المنطقية الموجودة فى محفوظات هيرونينوس؛ وأنه لا يجب على المرء، على الأقل، أن يفترض أن الوضع فى مصر فريدٌ من نوعه. إنه يلاحظ عدم وجود سياق لغالبية الحسابات التى وصلت إلينا على أوراق البردى؛ وهكذا فإنه من المستحيل بالنسبة لنا أن نحدد دورها فى النظام المحاسبىّ، ولا يمكننا أن نرى نظاماً كاملاً للحسابات إلا فى مناسبات قليلة. ولهذا فإن بقاء الحسابات هنا بوصفها جزءاً من أرشيفٍ كبيرٍ جداً يزودنا بفرصةٍ كبيرةٍ وغير عاديةٍ لأن نضفى معنىً كبيراً على أمرٍ يتصف عادةً بالغموض.

ومع ذلك، فإن الأرشيف يشتمل على بعض المواضع الصامتة. إننا لا نملك سوى أقل القليل من الوثائق عن الإدارة المركزية للضيعة فى أرسينوى، ناهيك عن أية إدارة مركزية كان يقوم بها أبِّيانوس، وكان يتولى أمرها مواطنوه فى الإسكندرية. كذلك فإن اثنتين من النقاط المهمة فى نظرية راثبون تعتمدان على استنتاجات بشأن ما قامت به الإدارة فى أرسينوى. وأولاً: من المفترض أن هذه الإدارة كانت تتلقى باقى إنتاج الضيعة من

---

[٢٥] لقد اتضح الآن بواسطة و. كلاريس و ك. جاللادزى (W. Clarysse and C. Gallazzi: 1993)، أن لاخيس كان مجرد موظفٍ عند الأسرة، وليس الشخص الذى تنحدر من صلبه.

الخمر بعد دفع النفقات، الذى كان يتراوح ما بين خُمس وثُلث القيمة الإجمالية، ويرسلون به إلى السوق لتحويله إلى عملةٍ نقدية. وثانياً: فإنه يمكن استنتاج أنهم كانوا يسجلون ملخصاً للحسابات الشهرية من مديرى الوحدات الصغرى، ويحللونها لتحديد مدى دقتها. وهناك عددٌ من المناقشات الجيدة التى توضح كلاً من هذين الاستنتاجين، وهى مناقشاتٌ مهمةٌ ومركزيةٌ بالنسبة لفرضية العقلية الاقتصادية التى يقدمها راثبون. ولكن، نظراً لأن عملية التوثيق تأتى من ثياديلفيا، وليس من أرسينوى، فإننا نرى الإدارة المركزيةً من الجانب الخاص بعلاقتها مع الوحدة، وليس من الجانب الخاص بنشاطاتها هى ذاتها.

لقد كان باستطاعة وصف راثبون لمحفوظات هيرونينوس أن يكتسب أهمية إضافيةً من المقارنة بمحفوظات زينون (أكبر أرشيف من العصر البطلمىّ، تماماً مثلما أن محفوظات هيرونينوس أكبر أرشيفات العصر الرومانىّ)، على الرغم من أن راثبون لا يعقد مثل هذه المقارنة. وكان روستوفتزف قد وصف أعمال زينون،(٢٦) المدير البسيط لقطعةٍ كبيرةٍ من الأرض فى إقليم أرسينوى والخاصة بشخصيةٍ مهمةٍ مقيمةٍ فى الإسكندرية (فى هذه الحالة هو وزير المالية، الديؤيكيتيس (*dioikêtês*))، قبل أرشيف هيرونينوس بحوالىّ خمسمائة عام. وقد استخدم روستوفتزف مصطلحاتٍ شديدة الشبه جداً بتلك التى استخدمها راثبون. واقترح روستوفتزف أن إدارة ضيعة أبوللونيوس كانت تتم بعقليةٍ استثماريةٍ وبمنطق رجل الأعمال، وبهدف تحقيق نموٍّ اقتصادىٍّ وباهتمام قوىٍّ بتطوير محاصيل جديدةٍ، وبأساليب جديدةٍ فى العمل. وعلى الرغم من أن هيرونينوس الذى درسه راثبون يجدد بشكل

---

(٢٦) انظر الحاشية السابقة رقم ٢٢.

أساسىٍّ فى تفاصيل الدفاتر المحاسبية، وعلى الرغم من أن مـــديره أبِّيـــانوس مهتمٌ بدرجةٍ أكبر بتحقيق ثباتٍ فى العائد أكثر منه فى زيادته، فإن النمـــوذج مع ذلك جدير بالملاحظة. وبالنسبة لبعض النقاد، بطبيعة الحال، فإن المقارنة يمكن أن تعنى فقط أن الباحثَيْنِ، اللذين درس كلٌ منهما أرشيفاً مختلفاً، قامـــا بعملها على أساس افتراضات مبدئية (*a priori*)، فرضا معها وجهات نظـــر متشابهةٍ على المواد التى قاما بدراستها. ويُعتقدُ عادةً أن القدماء كـــانوا أقـــل ميلاً إلى التجديد فى مثل هذه الموضوعات. ولكن، على الرغم مـــن بعـــض المبالغات الممكنة فى تصوير الموضوعات فى كل من الحالتين، فـــإن هـــذه النظرة تبدو لى وأنها غير مبررة.

وفى حالة أرشيف هيرونينوس، فإن دراسة المادة الوثائقية بوصـــفها كلاًّ متكاملاً أتاحت الفرصة للحصول على مَغْنَمَـــيْن منهجيـــين: أولهمـــا، أن الخطابات والحسابات اللتين تشكلان أهـــم المكونـــات الرئيـــسية فـــى هـــذا الأرشيف، هما على وجه التحديد النوعين الأساسيين من النصوص المحفوظة بأعداد كبيرة، واللذين عادةً ما يحبطان قراءهما بأكبر قدرٍ من الإحبـــاط لأن المغزى من وراء بعضها، إن لم يكن من وراء غالبيتها، يأتى مـــن معرفـــة السياق الخاص بهما، ومن معرفة ما كان كاتبوها يعرفونه، وهى أمور نفتقـــر نحن إلى معرفتها. إن القدرة على أن نربط بين أحدهما والآخر برابطةٍ قويـــةٍ هى ما تجعل تحليل هذا الأرشيف مثمراً بالنسبة لراثبون، ويجـــب علينـــا ألا ننسى أنه يوجد هنا تحت البناء التاريخىّ العلوىّ قدرٌ كبيرٌ من التحليل المُجْهِد للتفاصيل. وثانياً: إن الأرشيفات التى تم تحليلها بهذه الكيفية غنيةٌ بمـــا يكفـــى لتأييد التطبيق، ولاختبار نموذجٍ معقدٍ نوعاً ما من نماذج السلوك الاقتـــصادىّ المشتق من مناقشاتٍ أكبر عن طبيعة الاقتصاد القديم. ومن غير المعتـــاد أن

يستطيع أى أرشيف منفردٍ أن يقدم إسهاماً مباشراً إلى مثل هذه المناقشات فى مجال دراسة التاريخ القديم. لسوف نناقش استخدام النماذج فى فصول تاليةٍ من هذا الكتاب.

تَجْميعُ الوثَائقِ المُنْفَرِدَةِ

غالباً ما يحدث، فى غياب أرشيفاتٍ كبرى، أن تقتصر مهمة المؤرخ على التقاط المعلومات المتناثرة فى وثائق مختلفة وعلى محاولة الربط بينها، سواءً فى نمط يوحى بفكرةٍ ما أو فى تداخلٍ قوىٍّ. وتزودنا مقالة ويلى كلاريس (Willy Clarysse)، بشكلٍ خاصٍّ، بمثال شيقٍ وغنىٍّ لهذه العملية، على الرغم من عنوانها الخادع والذى لا يوحى بمضمونها: "بعض اليونانيين فى مصر."[٢٧] وتتناول هذه المقالة ثلاث حالات لرجالٍ يونانيين اندمجوا مع المجتمع المصرى. أولهم هو رجلٌ يونانىٌّ يُدعى مونيموس (Monimos) بن كلياندروس (Kleandros) ويظهر فى قائمة إحصاء ديموطيقية من أواخر القرن الثالث قبل الميلاد مع زوجته إيسويريس (Esoueris)، بنت ديميتريا (Demetria)، ومع عبدةٍ صغيرةٍ تُدعى سوستراتى (Sostrate). وفى حدِّ ذاته، فإن مجرد ظهور الرجلِ اليونانىِّ هنا يكتسب أهمية لأنه يزودنا بحالةٍ من الزواج المختلط؛ نظراً لأن إيسويريس اسمٌ مصرىٌّ معروفٌ فى الريف. ولكن كلاريس يصف هذا الرجل أيضاً بأنه ابن رجلٍ سكندرىّ، هو كلياندروس بن مونيموس، الذى يظهر بوصفه وصياً على واحدةٍ من امرأتين سكندريتين ترثان ممتلكاتٍ من أحد المستوطنين العسكريين، فى وصيةٍ

---

(٢٧) W. Clarysse (1992).

يونانيةٍ.[٢٨] وهكذا فإن لدينا هنا أول مثال معروفٍ لسكندرىٍّ يتزوج من امرأة مصرية.

أما الحالة الثانية فتخص استراتيبّوس (Stratippos)، وهو فارسٌ مقدونىٌّ كان يقيم فى إقليم هيراكليوبوليس، وابنه نيوبطوليموس (Neoptolemos)، اللذان يظهران بصورة واضحةٍ فى أرشيف زينون. وقد حدد كلاريس هوية ابن نيوبطوليموس وحفيده، وهكذا فإنه تعرف على الجيلين الثالث والرابع فى هذه الأسرة، فى تكريسٍ ديموطيقىٍّ مقدم إلى أنوبيس وهو عَقدٌ يعد فيه شخصٌ ما بدفع شهريةٍ مقابل الحماية من الأرواح الشريرة. ولهذا فمن الممكن أن نرى أن استراتيبّوس الصغير تزوج من امرأة مصرية تُدعى هاؤنخيس (Haünchis)، وأن ابنهما حمل اسم أونّوفريس (Onnophris) المعروف أيضاً باسم نيوبطوليموس، وأنه كان يحمل لذلك اسماً مزدوجاً أحده مصرىٌّ والآخر يونانىٌّ. وهكذا فإن هؤلاء المستوطنين من كبار العسكريين اليونانيين تزاوجوا وتآلفوا مع المؤسسات الدينية المصرية المحلية.

وتتمثل الحالة الثالثة فى دوسيه يضم وثائق رهنٍ ديموطيقيةٍ، ويظهر فيها عددٌ من اليونانيين بوصفهم عمالاً حرفيين وتجاراً فى القرية، ويعيشون بين السكان المصريين. ومن بين هؤلاء كان يوجد منظف للملابس وبائع

---

[٢٨] المستوطن المشار إليه، مارون (Maron) بن يوفرانور (Euphranor)، هو ليبىٌّ مولود فى مصر، وكان (كما يوضح كلاريس فى تعليقه على السطر الثامن والعشرين من بردية: *P.Petr.*2 I 1) يحمل اسماً شائعاً فى مصر لأنه كان يمكن أن يستخدم بوصفه الاسم اليونانىّ "المقابل" للاسم المصرىّ مارِّيس (Marres). ربما يمكننا أن نرى هنا أيضاً بعض التأثير المصرىّ.

للجعة ومزارع وتاجر للزيت. وكان المزارع يحمل اسماً مزدوجاً هو سليوقس (Seleucos) المعروف باسم سوكونوبيس (Sokonopis)؛ وكان والده يحمل اسماً يونانياً خالصاً هو بيرّياس (Pyrrhias)، وكان اسم والدته إيسيدورا (Isidora)- وهو اسم مشتقٌ، مع ذلك، من الإلهة المصرية إيزيس (Isis). وكان هؤلاء اليونانيون يتعاملون مع الناس بأسمائهم المصرية الخالصة، كما أنه من الواضح جداً أنهم كانوا متداخلين تداخلاً كاملاً مع اقتصاد القرية.

واستنتج كلاريس من هذه الحالات استنتاجاً منهجياً مهماً. إن المصادر اليونانية تعطينا- تقريباً فى كافة الأحيان- مظهراً هللينياً خالصاً، يظهر فيه اليونانيون وهم يحافظون على ثقافةٍ يونانيةٍ وطابع حياةٍ يونانيٍّ دونما أى تغيير. أما فى المصادر الديموطيقية، فإن المرء يحصل، من ناحيةٍ أخرى، "على انطباعٍ بتشابه يكاد يكون كاملاً مع المجتمع المصرىّ." إن إمكانية جمع مواد المصادر اليونانية والمصرية هى وحدها التى يمكن أن تتيح لنا الفرصة لكى نحصل على مفهومٍ حقيقىٍّ لمدى التعقيد فى حيوات هؤلاء المستوطنين وأبنائهم، الذين كانوا على وعى بمكانتهم الهللينية (التى كانت مسجلةً بشكلٍ رسمىٍّ لدى الإدارة، والمُمَيَّزة ببعض التخفيضات الضريبية)، والذين كانوا مندمجين إلى درجةٍ كبيرةٍ فى المجتمع المصرىّ من حولهم.

وفى كافة هذه الحالات، فإن المهمة الأساسية المتمثلة فى تجميع الوثائق المنفردة قد تعقدت بفضل الحاجة إلى تخطى حاجز اللغة لكى نستطيع تقييم حقائق المجتمع البطلمىّ بشكلٍ صحيحٍ. وفى أثناء قيام كلاريس بهذا العمل، فإنه كان فى واقع الأمر يخطو خطوةً تاريخيةً أكبر، من حيث إنه يوضح أن النظرة إلى مصر فى العصر البطلمىّ التى كانت قد أصبحت

النظرة المعتمدة بعد الحرب العالمية، على أنها تضم مجتمعين متجاورين ولكنهما منفصلين، هى على الأقل إلى حدٍّ ما نتاجٌ ليس فقط لمجموعتين من الأدلة التى توثق لأنماط مختلفةٍ من الموضوعات، بل أيضاً نتاجٌ لأسلوب العالم الأكاديمىّ الحديث فى تنظيم المعلومات، حيث تمثل الدراسات الكلاسيكية والمصرية مجالاتٍ مختلفةً من المعرفة.

وتزودنا دراسة الاقتصاد فى قرية سوكنوبايو نيسوس (Soknopaiou Nesos) التى قامت بها ديبوره هوبسون بحالةٍ شيقةٍ يمكننا مقارنتها بما يذكره كلاريس. فبينما تعتمد دراسة كلاريس على القيام بعددٍ صغيرٍ من الروابط المهمة عبر الخطوط اللغوية الفاصلة، فإن دراسة هوبسون تعتمد على جمع الأدلة من عددٍ كبيرٍ من الوثائق- فى واقع الأمر مائةً وعشرين وثيقة- وعلى فحص عددٍ أكبر كثيراً من ذلك (يبلغ مجموع وثائق هذه القرية ما يزيد عن ألف ورقة بردى).[٢٩] وتتمثل نقطة الارتكاز بالنسبة لها فى دعوى قدمها المزارعون العموميون فى القرية، فى التماس يرجع إلى عام ٢٠٧م، أن القرية لا تملك أية أراضٍ زارعية باستثناء قطعةٍ ممتدةٍ على ساحل بحيرة مؤيريس (Moeris)، وأن مساحة تلك الأرض كانت تختلف من عامٍ إلى آخر نظراً لأن مستوى فيضان النيل يؤثر على ارتفاع مستوى المياه فى البحيرة. وحينما كان الفيضان يأتى منخفضاً فإن مساحاتٍ أكبر من الأراضى تتكشف ويمكن عندئذٍ زراعتها، وعندما يأتى مرتفعاً فإن مساحات الأراضى تقل، ويقل الوقت الذى يمكن فيه ممارسة العمل الزراعى، مما يؤدى إلى استخدامها فقط فى الرعى.

يختلف هذا الادعاء اختلافاً كبيراً عن الصورة التقليدية عن الريف

---

(٢٩) D.W. Hobson (1984b).

المصرىّ، الذى تمثل فيه الزراعة النشاط الأساسىّ. فإذا كان لدى سوكنوبايونيسوس عدة مئاتٍ قليلةٍ من الآرورات على أحسن الفروض، ولم يكن لديها شئٌ منها على أسوأها، فكيف يمكنها أن تحيا؟ ولذلك فإن هوبسون تبدأ فى اختبار دعوى أصحاب الالتماس بفحص كافة الوثائق الموجودة من القرية. وهكذا فإن البحث يشتمل على ثلاثة أنواع من الدراسة. أولها: يجب دراسة كافة الإشارات المتاحة إلى الأراضى الزراعية أو العامة الموجودة فى سوكنوبايونيسوس لكى نحدد إذا كان هناك أى تعارض مع الدعوى. ثانياً: يجب التدقيق فى كافة الإشارات الأخرى إلى النشاطات الزراعية لسكان سوكنوبايونيسوس للتعرف على ما تحتوى عليه من معلومات. ثالثاً: لو أن فرضية عدم وجود أرض قابلة للزراعة فعلاً فى تلك المرحلة ما تزال صحيحة، فإنه يجب تقديم أدلة أخرى لنفهم الطبيعة الأساسية للنشاط الاقتصادىّ للقرية.

وقد تعقبت هوبسون كافة المسارات الثلاثة. وقد قادها المسار الأول إلى استنتاج أنه يمكن تفسير كافة الإشارات الموجودة فى أوراق البردى إلى الأراضى الزراعية الموجودة فى سوكنوبايونيسوس على أنها تشير إلى الأراضى الساحلية، وأنه كانت هناك أيضاً بعض أراضى المراعى المحدودة. حتى الآن فإن هذه المناقشة- بشكلٍ واضحٍ وأساسىٍّ- مناقشةٌ تعتمد على صمت المصادر؛ ومن حيث المبدأ فإنه يمكننا أن نعثر فى يومٍ تالٍ على وثيقةٍ أخرى جديدة تشهد بوجود أرضٍ لم نكن نعرف عنها شيئاً من قبل. ولكن أعداد الوثائق الخاصة بهذه القرية التى جمعتها هوبسون، وكذلك الامتداد الزمنىّ على مدى ستة قرون من القرن الثالث قبل الميلاد إلى الثالث بعده، يجعلان من هذا الاقتراح المعتمد على صمت المصادر اقتراحاً قوياً ومعقولاً.

وقد أوضح المسار الثانى فى البحث أن المعبد الموجود فى سوكنوبايونيسوس كان يملك أراضٍ فى قريتين أو ثلاثاً من قرى إقليم أرســينوى، وأن أفــراداً مقيمين فى القرية كانوا يملكون أراضٍ على الأقل فى ثلاث قــرىً أخــرى. وكان المزارعون العموميون فى سوكنوبايونيسوس يعملون على أراضٍ فــى أربعٍ قرىً أخرى إن لم يكن أكثر. وفى مجمل الأمر، فإن سوكنوبايونيــسوس كان تعتمد على موارد زراعية من خمس قرىً أخرى علــى الأقــل، كانــت جميعها تحيط بالبحيرة، ولكنها على مسافة تكفى لأن يقوم المــرء بــرحلتين يومياً على الأقل بينها وبين سوكنوبايونيسوس للحصول على هذه الموارد.

أما المسار الثالث فقد سار بالمناقشة وعلى نطاقٍ أكثر اتــساعاً إلــى داخل الوثائق التى وصلت إلينا. لقد كانت غالبية سكان القرية تنتمى إلى أسر كهنوتية، وبقدر ما كان المعابد يحصل على عوائد، فإن هذه العوائــد كانــت تساعد فى إعاشة السكان. ومع ذلك فإنه يمكن إثبات أن عــدداً كبيــراً مــن هؤلاء الكهنة، إن لم تكن كافتهم، ينتمون إلى ما يمكننــا تــسميتهم بالعمالــة المؤقتة، وأنهم كانوا يقومون ببعض الوظائف الأخرى ويمارسون نــشاطاتٍ اقتصاديةٍ أخرى. كذلك فإنه كانت توجد فى القرية بوابة عبــور، ويبــدو أن الخدمات التجارية المرتبطة بالمرور عبر هذه المحطة (وبخاصــة بالجمــال وبتزويد خدمات النقل) كانت تشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد المحلىّ. ويبــدو كذلك أنه كان يمكن استخدام بعض الأراضى القريبة من القريــة مــن أجــل الرعى للماشية والماعز، وبالتالى تحويل صوفها إلى ملابس، وهو أمرٌ كــان يقوم به جزءٌ لا بأس به من السكان. وكان صيد أسماك البحيرة- علــى مــا يبدو- يسهم بشكل ما فى اقتصاد القرية.

وهكذا فإن المناقشة حتى الآن تعتمد على فحصٍ شــاملٍ لمجموعــةٍ

كبيرةٍ من الوثائق المختلفة، بما فيها بشكل خاص العقود والحسابات، وبما تشتمل عليه من دلالاتٍ سلبيةٍ وإيجابيةٍ. وتنهى هوبسون دراستها بتساؤلٍ عما إذا كان هذا النمط الاقتصادىّ غير الزراعىّ الذى كشفت عنه هذه الدراسة يمكن أن يساعد على توضيح ظروف اندثار قرية سوكنوبايونيسوس فى القرن الثالث الميلادىّ. إنها تقترح أنه يوضح هذا الأمر، من حيث إن نظام الضرائب الرومانىّ كان يتوقع ضرائب عينية من القمح بغض النظر عن طبيعة الإنتاج الفعلىّ للقرية، وأن عدم قدرة قرية سوكنوبايونيسوس على الوفاء بالالتزامات الضريبية المتوقعة بواسطة النظام الرومانىّ، "ليس مؤشراً على وجود اقتصادٍ مزدهرٍ ومتنوعٍ بقدر ما هو مؤشرٌ على قرب نهاية القرية." هذا الاستنتاج، كما هو واضح، من نوعٍ مختلفٍ عن النقاط التى شرحناها من قبل، لأنه يعتمد على فهمٍ تم تعميمه على الاقتصاد السياسىّ لمصر فى العصر الرومانىّ أكثر من اعتماده على الوثائق الخاصة بسوكنوبايونيسوس التى تمت دراستها حتى الآن.[٣٠]

رَبْطُ أوْرَاقِ البَرْدِى وَ الأدِلَّةِ الأُخْرَى

ربما أن هذا العنوان الصغير يبدو واسع المجال بشكل يغلب عليه

---

[٣٠] مثل هذا الاستنتاج يلفت انتباهى، فى حقيقة الأمر، بوصفه مشكوكاً فيه إلى حدٍّ كبيرٍ. وباختصار: (١) كانت ضرائب القمح تعتمد على الأراضى المزروعة، كما أن القرية ذات القاعدة الصغيرة وغير الثابتة من الأرض المشابهة كان يجب وأن تدفع مقداراً ضريبياً صغيراً وقابلاً للتعديل بالضرورة. (٢) كان يمكن لأية قريةٍ غنيةٍ أن تشترى دائماً القمح نقداً لكى تفى بأية التزامات ضريبيةٍ عينيةٍ من القمح يجب عليها تحملها. (٣) لا تأخذ هذه الفرضية فى اعتبارها التغييرات الأخرى فى البيئة الاقتصادية، وبشكل خاص التدهور الواضح فى المعابد فى كافة أرجاء مصر فى القرنين الثانى والثالث الميلاديين.

اليأس. ومع ذلك، فبالنسبة لموضوعنا الحالىّ، فإن المقصود به ليس مجــرد تقديم بعض الانطباعات عن الموضوعات التى تبرز مــن عمليــة التوثيــق البردية، وإنما أيضاً تلك الموضوعات التى يمكننا دراستها بشكل جيــدٍ فقــطٍ عندما نضع أوراق البردى فى مواجهة بعض المواد الوثائقية المنتميــة إلــى تصنيفات أخرى، سواءً أكانت هذه مدونةٌ أم أثرية. وأول مثالٍ علــى ذلــك، يعتمد فى حقيقة الأمر على ربط أوراق البردى بالسجلات الأثريــة. وهنــاك عدة طرق للقيام بهذا العمل بشكلٍ مثمرٍ. وأول طريق هو الرابطة العلمية بين الوثائق وبين المنازل التى عثر فيها على الوثائق فى الحفريات المنظمة. لقــد تمت هذه الدراسات فى حالة شقافات الفخار، الأوســتراكا (*ostraca*)، التــى عُثِرَ عليها فى الكاب، والأوستراكا الموجودة فى جبل كلاوديــانوس (Mons Claudianous)، وفى حالة أوراق البردى التى عُثِرَ عليهــا فــى كــارانيس بواسطة جامعة ميشيجن (Michigan)، وما تــزال عمليــة نــشر الحــالتين الأخريين فى مراحلها الأولى، ولكن مقالة حديثةً لبيتر ڤان مينين (Peter van Minnen) توضح بالفعل ما يمكن عمله فى هذا المجال.[٣١]

ويتمثل نوعٌ آخر من الدراسة فى الرابطة بين السمات المادية التــى نتعرف عليها فى الحفائر مع الأدلة المكتوبة الموجودة فــى أوراق البــردى. ويوجد مثالٌ رائعٌ فى مقالة چينيفييف هوسّــون (Geneviève Husson) عــن

---

[٣١] تشتمل مجموعة أوستراكا: *O.Elkab* على الأوستراكا الرومانية مصنفةً طبقاً لمكان العثور عليها. وعلى الرغم من أن مجموعة أوستراكا: *O.Claud.* لا توجــه قــدراً كبيراً من الاهتمام إلى مثل هذه الروابط، فإن المجلدات القادمة ربما ستأخذ هذا الأمر فى حسبانها، كما توضح ورقة البحث التى ألقاها چين بيــنچن (Jean Bingen) فــى المتحف البريطانىّ فى ديسمبر عام ١٩٩٣. وبالنسبة لكــارانيس، راجــع: P. van Minnen (1994)

عمارة أماكن الإقامة الديرية- نظراً لأن كلمة قمــرة أو زنزانــة مــصطلح متواضعٌ جداً.[٣٢] لقد حددت هوسّون مجموعــةً كاملــةً مــن الخــصائص الموجودة فى حفائر النُسَّاك فى إسنا وفى غيرها من المواقع الديرية الأخرى: وجود مساحات لتخزين الخبز الجاف، وخزانات تبريد للمياه، ومطابخ كبيرة، وأبواب نقالة، وفتحات مغلقة، ونوافذ مغطاة بالزجاج، وحجرات بلا نوافــذ، وحنايا تخزين فى الحوائط، وغيرها. وتمثل مقالة هوسّون نتاجاً للعمل الــذى قامت به فى رسالتها للدكتوراه، والتى نشرت بعد أعوام قليلة تالية،[٣٣] عــن الكلمات المتعلقة بالمنازل الخاصة فى مصر، وهكذا فإنها كانت بالتالى قادرةً على تحديد السمات الموجودة فى المواقع الديرية بالمصطلحات الموجودة فى أوراق البردى. وعن طريق الدراسة الدقيقة للمصادر البردية من أجل تحديد المصطلحات، فإنها استطاعت تحديد العديد من هذه السمات على أنها خاصة بمنازل الطبقات العليا فى المدن أكثر منها بأماكن إقامةٍ حــضريةٍ أو ريفيــةٍ أكثر تواضعاً. إن نتيجة هذا البحث لا تتمثل- ببساطة- فى وضع أسماء على سمات مادية، أو تحديد السياق المادىّ للكلمات، على الــرغم مــن الأهميــة الواضحة لهذه العمليات. إن الأمر الأكثر أهمية هو أن الــسمة الاجتماعيــة لأماكن الإقامة الديرية للنُسَّاك تظهر بوضوح: لقد كانت هذه الأماكن نمــاذج أخرى من أوجه الراحة التى كان يعرفها الأغنياء فى بيئتهم المنزلية، قبل أن يتحولوا إلى رهبان. إن الصورة المزدوجة المألوفة عن الديريــة المــصرية، التى تقتصر الخيارات المتاحة فيها إما على ديرية متقشفة من النوع الباخومى (Pachom)، أو نوع التقشف المتطرف والمعزول المقترن بالقديس أنطونيوس

---

[٣٢] G. Husson (1979).

[٣٣] G. Husson (1983).

(St. Antony)، قد زاد عليها وصفٌ يشتمل على قدرٍ أكبر مــن التفاصــيل. وفى الحقيقة فإن الحفريات البولندية فى نقلون (Naqlun) تبين لنا وجود نــوعٍ مشابه من أماكن الإقامة الديرية، وإن كانت أقل زخرفةٍ وأقل انتشاراً بــشكل واضح، وتساعدنا أيضاً على أن نشير إلى اســتمرارية كبيــرة فــى أنــواع الديرية، وبالتأكيد أيضاً، إلى استمرارية كبيرةٍ فــى المــستويات الاجتماعيــة والاقتصادية التى أتى منها الرهبان.(٣٤) وحتى ظهور مقالة هوسّــون، كــان علماء الآثار، مَثَلُهُم فى ذلك مَثَلَ علماء البردى، يتجــاهلون أوراق البــردى، بينما كان علماء البردى لا يجدون ما يكفى من الأدلة لتقديم صورة متكاملــة. وبطبيعة الحال فإن هذا المنهج لا يمثل اكتشافاً جديداً، وغالباً ما كان النــاس يكلفون أنفسهم مشقة الحديث عنه، ولكنهم غالباً أيضاً ما كانوا يستبعدونه من مجال الاستخدام العملىّ.

ربما يمكننا إنهاء الحديث عن باقة الاختيارات السابقة بالإشارة إلــى مقالة ربما تجسد بعض الموضوعات التى ناقشناها فى هــذا الفــصل والتــى سنعرض لها فى الفصل التالى: استخدام المواد الأثرية والنقــوش، وعبــور الحواجز اللغوية، والتجميع المعتمد على عددٍ كبيرٍ من الوثائق. وقد قام بهــذه الدراسة غير العادية چان كيجيبير (Jan Quaegebeur) عن دور رجال الــدين المصريين فى عبادة الأسرة الحاكمة البطلمية.(٣٥) وفى هذه الدراسة يــشرع كيجيبير فى توضيح أن العبادة الأسرية المتبدية فى عملية التوثيق المــصرية ليست ببساطة عبادة حاكم هللينية مفروضة على الكهنة المــصريين، وإنمــا نسخة محلية موازية للعبادة اليونانية، وإن كانت منفصلة عنها. وينهى حديثــه

---

(٣٤) راجع الآن أيضاً المقالة المهمة لــ: E. Wipszycka (1994) 1-44

(٣٥) J. Quaegebeur (1989).

قائلاً: "لقد كان كبار رجال الدين يشتركون بنشاط فى تطوير نسختهم من العبادة المَلَكِيَّة التى كانت تشكل جزءاً من طقوس المعبد، ولكنها كانت متوافقة ومنسجمة مع تاريخ البيت المَلَكِىِّ الجديد." إن المناقشة الموجودة فى هذه المقالة معقدة، ولن نقوم بتفصيلها هنا، ولكن لا بد من الإشارة إلى المكونات الأساسية للأدلة التى تعتمد عليها.

لقد كانت عبادة الدولة الخاصة بالبطالمة، التى تنتمى إلى نوعٍ هللينىٍّ موثقٍ جيداً من العبادات، موثقةً قبل أى شئٍ آخر فى صيغ التأريخ فى بداية العقود، التى تشير بشكل روتينىٍّ إلى الكهنة المخصصين لهذه العبادة. وينطبق هذا الأمر على الوثائق اليونانية وعلى العقود الديموطيقية، كما أن مجموعات أوراق البردى التى تشتمل على هذه المعلومات قد تخطت منذ وقتٍ طويلٍ الخطوط الفاصلة بين اللغتين المصرية واليونانية. ومن ناحية أخرى فإن العبادة ممثلةٌ فى المعابد المصرية بشكل يلفت الانتباه للغاية: فى الأفاريز وفى النقوش (الهيروغليفية المصرية) وعلى جدران المعابد التى وصلت إلينا. وقد تمت دراسة هذه النقوش بواسطة إريك وينتر (Erich Winter) فى مقالةٍ تشكل نقطة البداية بالنسبة لكيجيبير. وكما هو الوضع فى العديد من الحالات الأخرى، فإن هذه الأفاريز، عندما دُرست منفصلة، زودتنا بصور مختلفة نوعاً ما. ومع ذلك فإن كيجيبير لا يقتصر على مجرد الجمع بين معلومات أوراق البردى والأدلة الأثرية؛ إنه يؤكد أهمية النظر إلى مجموعات أخرى من الأدلة التى تساعد على تزويدنا بالجسر الضرورىّ: الشواهد الحجرية للعبادة، الشواهد الخاصة بالمراسيم، تمثيل الحكام، والوثائق الخاصة التى يظهر فيها عدد من الكهنة المرتبطين بالعبادة. وتشتمل هذه المجموعة الأخيرة على نصوص بردية باللغتين اليونانية والمصرية، مع

بعض الشواهد الحجرية الهيروغليفية والتوابيت ونقــوش التماثيــل. إن كــمَّ المواد الوثائقية يفوق الوصف. ويؤكد كيجيبير أنه يقوم فقط بعملية استكشافية مبدئية ويقدم جدول أعمال لأبحاث مستقبلية. ولكنه يزودنا، حتى فى صــيغة مقالته المصغرة، بفكرة جيدة عن الأساليب التى يمكن لهذه الطرق المنهجيــة العديدة أن تساعدنا بها على كشف الغطاء عن مدى التــشابك الفعلــىّ بــين أسلوب استجابة المصريين وأسلوب تحديدهم لمــوقفهم فــى دولــةٍ يحكمهــا آخرون.

الفصل الرابع:

الزَّمَـــانُ وَ المَـــكَانُ

سبق وأن ذكرتُ فى عجالةٍ فى الفصل الأول إحدى الصعوبات الأساسية للغاية فى التعامل مع أوراق البردى، وتتعلق هذه الصعوبة بموضوع نوع الحقيقة التاريخية التى تشير إليها هذه الأوراق. ربما تبدو هذه الصعوبة واضحةً بالدرجة التى لا تحتاج معها إلى مناقشة؛ ولكنها ليست كذلك. وعلى النقيض، فإنها تشكل مصدراً رئيسياً للحيرة والتخبط؛ وإننى أؤكد هذا الأمر لأنها تتسبب فى أنواعٍ عديدةٍ من الأخطاء والمشكلات. ربما يمكن تلخيص الأصل العام لتلك الحيرة ولهذا التخبط فى تعبير "فى أوراق البردى." فعادةً ما نفهم أن هذا التعبير ينطوى على افتراضين. أولهما: أنه يُنْظَر إلى عالم أوراق البردى، التى يميل الناس إلى استخدامها بمعنى أوراق البردى اليونانية، على أنه يُشكل وحدةً واحدةً. وثانياً: إنه يُنْظَر إليه أيضاً على أنه منفصلٌ عن "العوالم" الأخرى. ولكن كلاً من هاتين النظرتين غير صحيحةٍ. إن الوضع الفعلىّ يتصف بكونه أكثر تعقيداً إلى حدٍّ كبيرٍ، كما أن هذا الفصل يحدد عدداً من العناصر التى تقود المؤرخ إلى التحليل الداخلىّ لأوراق البردى، وإلى استنتباط الروابط بينها وبين غيرها.

تَصْنِيفُ المَوَادِّ الوَثَائِقِيَّةِ

ربما أن أكثر الأمور أهميةً وأساسيةً هو أمرٌ بسيطٌ جداً يتعلق

بضرورة تصنيف الوثائق بعد جمعها على أساس الزمان والمكان. ولا يعنى ذلك -بطبيعة الحال- أن هذه الأوراق لا تشتمل على مظاهر للحياةٍ تتضح فيها الاستمرارية عبر مراحل عديدةٍ من الزمن. مثل هذه المظاهر سوف تكون موضع تركيز الجزء الخاص بالمحور الزمنىّ،[**] حيث تتم مناقشة موضوعات الاستمرارية والتغيير عبر المدى الطويل. ولكن هذه الاستمرارية ستتحول إلى مجرد فرضية، ولن تكون موضع يقين وإثبات، إن لم نضع التحليل الطبقىّ فى المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، يتميز مثلُ هذا التحليل بأنه يتيح لنا فى غالبية الأحيان التوصل إلى نتائج مباشرةٍ لتوضيح أن بعض عناصر الأدلة المفترضة تقع خارج الخط العام للغالبية العظمى من الوثائق، ويزودنا بفرصةٍ للتركيز باهتمام على نقد نصوصها. وغالباً ما يحدث وأن يتبين أننا لم نحسن قراءة النصوص، أو أننا أسأنا فهمها، أو أننا وضعنا لها تاريخاً غير دقيقٍ. ولا بديل عن الفحص الدقيق للغاية للتفاصيل. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن لبعض العوائق أن تستعصى علينا، مثلما أن مقاومة بعض الوثائق لمحاولة جعلها تنتظم مع بقية الأدلة الأخرى يمكن أن تكون فى بعض الأحيان دليلاً على جوانب للنقص فى عملية صياغة الفرضية؛ أو ربما أنها تخبرنا فقط أن الكَتَبَة كانوا يميلون إلى ارتكاب أنواعٍ معينةٍ من الأخطاء.

وتتمثل إحدى الحالات التى يزودنا فيها تصنيف الوثائق طبقاً للإقليم الذى أتت منه بالدليل الحاسم فى مسألة التاريخ الذى بدأ معه العام الأول للتأريخ طبقاً لدورة الخمسة عشر عاماً فى مصر البيزنطية. وكانت هذه الطريقة فى التأريخ للحسابات المالية قد بدأت فى عهد الإمبراطور ليكينيوس (Licinius) (عام ٣١٢ وما بعده) وانتشر استخدامها انتشاراً كبيراً فى كتابة

[**] انظر الجزء الخاص بإنتاج النسيج وبالسكان فى الفصل التالى: المترجم.

التواريخ. وكانت الدورة تشتمل على خمسة عشر عاماً، وتبدأ من جديد بعد اكتمالها. ولهذا فإن هذه الأعوام فى حدِّ ذاتها تزعج المؤرخ بقدر ما تساعده؛ لأن العام الأول للدورة يبدأ فى أعوام محددة، مثل عام ٣١٢ و٣٢٧ و ٣٤٢ و ٣٥٧، وهكذا. ولمدة قرن من الزمان ظل علماء البردى يعتقدون أن دورة الخمسة عشر عاماً كانت تبدأ كل عام فى تاريخ متغير؛ وأنها كانت تشبه فى ذلك الأعياد الدينية مثل عيد الفصح، باستثناء أنه لم يستطع أحدٌ أن يتوصل إلى دورةٍ تتحكم فى التذبذب وتفسره، كما أنه لم يستطع أحدٌ الوصول إلى المنطق من وراء هذا التفاوت.

وكانت القاعدة الأساسية للاعتقاد فى هذا العام المتحرك هى مجموعةٌ من التواريخ طبقاً للشهر واليوم ولدورة الخمسة عشر عاماً، أضيفت إليها إما كلمة "أرخى" (*arche*)، بمعنى 'فى بداية،' أو كلمة "تيلى" (*tele*)، بمعنى 'فى نهاية.' وكانت هاتان الكلمتان تتكرران فى الأغلب مع كافة أنواع التواريخ، الواقعة فى شهور الربيع والصيف، وإن لم يكن فى جميع الحالات. وافترض الباحثون على مدى عقود عديدةٍ أن هذه الكلمات تعنى أن بداية الدورة كانت فى ذلك العام عند ذلك التاريخ، أو بالقرب منه. وتوضح مجموعةُ نصوصٍ متعلقةٍ بالموضوع أنه كان يوجد تداخلٌ واضحٌ، بمعنى أنه وُجِدَت بعض صيغ التأريخ التى توضح أن دورةً جديدةً قد بدأت عند تاريخ بعينه، بينما ينتمى هذا التاريخ فى وثيقةٍ أخرى إلى الدورة القديمة.

وقد اشتملت عملية الدورة التاريخية المتكررة على عددٍ من الصعوبات الأخرى المنطقية ذات الأشكال المختلفة، ولكنها ليست بالقدر الذى يكفى للتقليل من صعوبة مشكلتنا الأولى. وكان الأمر الذى أدى إلى تذليلها تحليل لتواريخ بداية الدورات (*arche*) وتواريخ نهايتها (*tele*)، قام به كلٌ من

كلاس وورب (Klaas Worp) واشتركتُ معه فيه.[١] وأولاً: لقد أوضحت القوائم التى أعددناها أن كافة تواريخ نهاية الدورات التى نعرف أقاليمها أتت من إقليم أرسينوى وهيراكليوبوليس (Herakleopolis)، بينما كانت تواريخ بداية الدورات متناثرة بين كافة الأقاليم التى وصلت إلينا منها الوثائق. وهكذا اتضح أن هذه المصطلحات لم تكن متواءمةً، بل كانت بالضرورة ذات تفسيرات مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك فإن النظرة إلى تواريخ البداية أوضحت أن توزيعها الزمنىّ عبر العام اختلف من منطقة إلى أخرى، وأنه كان مبكراً فى إقليم طيبة عما هو فى أرسينوى، وأنه كان متأخراً فى إقليم أوكسيرينخوس (Oxyrhynchus) عن هذين الإقليمين.

وقد اشتملت قائمةٌ أخرى بكاملها على مجموعةٍ من النصوص التى افترضنا أن الدورة تنتهى فيها فى شهر أغسطس، الذى ينتهى فيه أيضاً العام المدنىّ المصرىّ التقليدىّ؛ وأتاحت لنا هذه القائمة أن نوجد نوعاً من التوافق بين الإشارات الزمنية الموجودة فى النصوص. (لقد كانت أوراق البردى التى ترجع إلى هذه المرحلة تشتمل أيضاً على عناصر أخرى للتأريخ، مثل أسماء القناصل، وعام حكم الإمبراطور، أو التأريخ طبقاً للمراحل.) وقد اتضح بعد ذلك أن غالبية أوراق البردى التى من هذا النوع ترجع إلى إقليم أوكسيرينخوس، وأن هناك بعض الأمثلة المتناثرة من أماكن أخرى، وربما أنها تمثل فى الأعم الأغلب أخطاءً قام بها الكَتَبَة.

وقد نجمت عن عملية تحليل هاتين القائمتين اللتين أعددناهما نظريةٌ جديدةٌ مختلفةٌ تماماً عن دورة الخمسة عشر عاماً. طبقاً لهذه النظرية فقد تبين وجود عدة نظم لحساب تاريخ بدء الدورة فى أماكن مختلفة فى مصر. وهكذا

---

[١] R.S. Bagnall and Klaas Worp (1978), chapter 4.

فإن إقليم طيبة استخدم دورةً تبـــدأ فـــى الأول مـــن مـــايو (أو أول بـــاخون (Pachon)، بشنس، القريب منه) لكافة الأغراض. ويتطابق هذا التاريخ مـــع يوم التوزيع المبـــدئىّ، الــــ: "برايـــديليجاتيو" (*praedelegatio*)، للجـــدول الضريبىّ فى وقت الحصاد. أما فى أوكسيرينخوس، فإن الدورة كانت تبـــدأ، من ناحية أخرى، مع العام المدنىّ المصرىّ لأجل أغراض التأريخ، ولكـــنهم توصلوا إلى طرق أخرى للإشارة إلى أن العمليات المالية للعـــام الأول مـــن الدورة الجديدة كانت قد بدأت بالفعل قبل ذلك التاريخ. وقد تم تطبيـــق نظـــامٍ آخر مختلف فى إقليمى أرسينوى وهيراكليوبوليس، وتم استخدام الأول مـــن يوليو، يوم التوزيع النهائىّ للجدول الضريبىّ، الـــ: "ديليجاتيو" (*delegation*)، فى عملية التأريخ، وإن كان الأول من مايو الذى يشكل بداية العمليات المالية معترفاً به أيضاً؛ وهو ما يفسر استخدام كلمة "تيلـــى" (*telei*)، بمعنـــى ‘فـــى نهاية،’ فى المدة من أول مايو إلى أول يوليو. وعلى الرغم مـــن أن الأدلـــة التى ظهرت منذ عام ١٩٧٨م أدت إلى بعـــض التعـــديلات الطفيفـــة لهـــذه النظرية، وإلى إضافة بعض المعلومات عن المناطق التى لم تكن موثقةً مـــن قبل، فمن العدل أن نقول إنه من غير المحتمل أن تعود مشكلة تحديـــد بدايـــة دورة الخمسة عشر عاماً إلى الحياة مرة أخرى.

لقد قادت مناقشةٌ مشابهةٌ للمناقشةِ السابقةِ چون ريا (John Rea) إلـــى حل لغز إحدى المشكلات المستعصية فى حساب عـــام حكـــم الإمبراطـــور ماوريكيوس (Mauricius).[٢] فعندما اعتلى هذا الإمبراطـــور العـــرش عـــام ٥٨٢م كانت عادة تعيين قناصل سنويين للإمبراطورية الرومانية قد اختفـــت، ولكن الإمبراطور كان يأخذ بشكل معتاد القنصلية فى أول عام يوليانىٍ كامـــلٍ

---

[٢] *P.Oxy*. LVIII. pp51-7.

له فى الحكم، وكان الحساب بعد ذلك يتم طبقــاً للحــساب القنــصلىّ. ولأن چستنيانوس (Justinianus) كان قد اشترط أن تشتمل الوثــائق علـــى أعــوام الحكم، فإن الكاتب فى إقليم أوكسيرينخوس كانت تواجهه مــشكلة الاحتفــاظ بسجل العام القنصلىّ الذى يبدأ فى أول يناير، وعام الحكم الذى يبدأ مع تاريخ التتويج، وعام المرحلة الأوكسيرينخية، وعام دورة الخمسة عشر عاماً الــذى يبدأ فى التاسع والعشرين أو الثلاثين من أغسطس. ولم تكن أية مجموعة من الأعداد تظل مستخدمةً أكثر من عدة شهور. ولذلك فإنه لا يدهشنا أنه حــدث فى عهد الإمبراطور التالى لماوريكيوس ما يشبه الفوضى. ويبدو أن أوراق ماوريكيوس ذاتها توضح أن المرحلة القنصلية كانت محسوبةً علـــى أســـاس قاعدتين مختلفتين، تحسب إحداهما قنصليته عام ٥٨٣ على أنه العـــام الأول، وتحسب الأخرى عامه الثانى فى القنصلية على أنه العام الأول. واســـتخدمت بعض أوراق البردى التاريخ الأول، واستخدم البعض الآخر التاريخ الثـــانى. وكان هذا الوضع محيراً، على أقل تقدير؛ ولا يقدم تفسيراً مفيداً. ولكنه كـــان على أية حال واضحاً من خلال الوثائق.

لقد نظر ريا إلى هذه الأدلة من وجهة نظر التاريخ فى أثنـــاء العـــام اليوليانىّ الأول، عندما كان الأسلوبان مستخدمين. وعلـــى الفـــور لاحـــظ أن الصيغة التى تستخدم عام ٥٨٣م بوصفه العام الأول ترجع جميعها إلـــى مـــا بين سبتمبر وديسمبر، بينما ترجع كافة الوثائق التـــى تـــستخدم عـــام ٥٨٤ بوصفه العام الأول تقريباً إلى ما بين يناير وأغسطس. وعلى هـــذا الأســـاس فإنه اقترح أن حساب العـــام القنـــصلىّ لمـــاوريكيوس، علـــى الأقـــل فـــى أوكسيرينخوس، استخدم تاريخاً مختلفاً عن الأول من يناير لتغيير العام. ولأن ذكرى اعتلاء ماوريكيوس العرش (فى الثالث عشر مـــن أغـــسطس) كانـــت

قريبة من نهاية العام المدنىّ المصرىّ، فمن الصعب أن نتأكد من التاريخ المستخدم، أو ما إذ كانت التواريخ الثلاثة قد استخدمت كما لو كانت متشابهة فى حكم هذا الإمبراطور تحديداً. ما تزال توجد بعض الصعوبات- بطبيعة الحال- فى تفسير الحالات الخاصة فى الوثائق، وما يزال الموقف خارج أوكسيرينخوس غير واضح. ولكننا نستطيع أن نرى هنا نتائج أبسط أنواع التصنيفات الزمنية المتمثلة فى التعداد بواسطة اليوم والشهر لمجموعة صغيرة من المواد.

باستطاعتنا مضاعفة الأمثلة لأن هذا النوع من التصنيفات يشكل أحد أبسط الأدوات الأساسية للمؤرخ، ولكننى سوف أقتصر هنا على مثالين آخرين متشابهين من حيث النوع. من المعروف جيداً أنه كان لدى الملوك البطالمة موظفٌ يشغل منصباً رفيعاً ويعرف باسم الـ: "ديوئيكيتيس" (*dioikêtês*)، الذى غالباً ما يُشار إليه بوصفه وزيراً المالية. وكان هذا الموظف يتلقى التقارير من غالبية الموظفين الماليين والزراعيين والمختصين بالسجلات، المنتشرين فى كافة أرجاء البلاد. ولدينا كمٌّ كبيرٌ من المواد التى تشير فى العصر الرومانىّ أيضاً إلى موظفٍ يحمل نفس الاسم، الديوئيكيتيس (*dioikêtês*)، وكان موظفاً إمبراطورياً ووكيلاً يتعامل مع موضوعات الإدارة المالية. وإذا ما نظرنا إلى التوافق بين المكانة والواجبات، وبالنظر أيضاً إلى أن الإشارات إلى الديوئيكيتيس موجودةٌ فى كافة القرون من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن الثالث بعده، فربما يمكن للمرء أن يستخلص أن هذا المنصب يمثل عنصراً من عناصر الاستمرارية الإدارية بين الحكم البطلمىّ والحكم الرومانىّ.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا ليس هو الحال، كما أوضح دِيتَر

هاجيدورن (Dieter Hagedorn)، فى دراسة قويةٍ عن المنصب.[٣] لقد اتضح على الفور، بعد أن انقطعت الإشارات من العصر الرومانىّ إلى الديؤيكيتيس، أن أقدم إشارةٍ يمكن الاطمئنان إليها إلى الموظف المُوَكَّل بهذه الأعمال ترجع إلى عام ١٤١م، وأن أقدم إشارةٍ محتملةٍ إليه يمكن أن تسبق هذا التاريخ بحوالىّ عشرين عاماً. إن هناك- بالتأكيد- بعض الإشارات فى الفترة الواقعة بين احتلال الرومان لمصر عام ٣٠ق.م وبين ذلك التاريخ، ولكن هاجيدورن أثبت أن هذه الإشارات، باستثناء واحدةٍ، تتعلق بصغار الموظفين المحليين الذين يحملون أسماءً يونانيةً وليست رومانيةً، وأنها كانت تتعلق بمهامٍ صغيرةٍ نسبياً.[٤] والاستثناء الوحيد لذلك هو الإشارة إلى الديؤيكيتيس بوصفه جزءاً من مجلس مستشارى والى مصر فى عام ٦٣م، ولكن هاجيدورن يوضح أن هذا الرجل موجودٌ فى القائمةٍ بعد الترابنة العسكريين، على عكس الحال مع الموظف الإدارىّ الكبير فى مرحلةٍ تاليةٍ، وبشكل لا يتوافق مع فكرة أنه يمكن أن يتمتع بمثل هذه المنزلة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عملية التوثيق الكبيرة نسبياً، والخاصة بالوكلاء المشابهين، تستثنى احتمال أن وزير ماليةٍ بهذا القدر من الأهمية كان يمكن أن يوجد دون أن تثبت هذا الوجود سوى برديةٍ واحدةٍ ترجع إلى عام ١٢٠م أو عام ١٤١م.[٥]

إن المنهج غير الزمنىّ، أو حتى المنهج المتوافق زمنياً، كان سيؤدى

---

[٣] D. Hagedorn (1985), esp. 187-92.

[٤] من الممكن أن بعض الموظفين كانوا يعملون بوصفهم موظفين خصوصيين فى بعض المكاتب، وإن لم يتم إثبات هذا الأمر بعد.

[٥] يقترح هاجيدورن أن الموظف الذى كان يعمل فى عام ٦٣م ربما كان موظفاً فى إدارة الوالى، وبالتالى فإنه كان عادةً مختفياً، وأنه يمثل الصورة السابقة لتعيين الموظف الإدارىّ الكبير فى مرحلةٍ تاليةٍ.

فى حالة دراسة نفس المعلومات، كما هو واضح، إلى نتائج مختلفـــةٍ تمامـــاً؛ وهى نتيجة ربما نعانى معها صعوبةً فى كيفية توفيق الوثائق التى توضح أن وزير المالية كان يشغل منصباً مهماً مع تلك التى توضح أنـــه كـــان يـــشغل منصباً أقلّ أهمية. ولكن، التحليل يصبح مباشراً نـــسبياً بعـــد وضـــع هـــذه الإشارات فى تسلسلٍ. وتتوافق الأدلة التـــى ظهـــرت بعـــد صـــدور مقالـــة هاجيدورن مع النمط الذى استطاع تمييزه فى الوثائق.[٦]

ويمكننا مطالعة حالةٍ مـــشابهةٍ فـــى محاولـــة چ. د. تومـــاس (J.D. Tomas) إثبات أنه حلّ محلّ منصب كاتب القرية، الـــ: "كوموجرامَّـــاتيوس" (*komogrammateus*)، ومنصب أمين شونة الغـــلال، الـــــ: "ســـيتولوجوس" (*sitologos*)، منصبان آخران، هما منصب عمدة القرية، الـــ:"كومـــارخيس" (*komarches*)، ومنصب المـــسؤول عـــن التمـــوين، الـــــ:"ديكـــابروتوس" (*dekaprotos*)، على الترتيـــب، فـــى أثنـــاء حكـــم الإمبراطـــور فيليبُّـــوس (Philippus) فيما بين أعوام ٢٤٥ و ٢٤٧م (على الرغم من أن ذلك لم يحدث بالضرورة فى وقتٍ واحدٍ بالنسبة للمنصبين).[٧] وكـــان دِيتَـــر هاجيـــدورن (Dieter Hagedorn) ومعه ازبيجنيـــو بوركُوِسْـــكى (Zbigniew Borkowski) قد أوضحا من قبل أن منصب الكومارخوس لم يكن موجوداً بشكل مستمر فى "الفترة ما بين القرن الثالث قبل الميلاد والقرن الثالث بعده،" كما قد يتـــراءى من بعض الدراسات المصغرة عن الموضوع. وقد نظر توماس باهتمام إلـــى الوثائق الخاصة بعودة المنصب (الذى لم يكن موجوداً فى القـــرن الثـــانى)،

---

[٦] قارن بردية: *P.Col.* VIII 211، التى تشير إلى مثالٍ آخر لموظفٍ محلىٍّ بسيط فى العصر الأوغسطىّ.

[٧] J.D. Thomas (1975).

وأوضح أن أقدم دليلٍ مؤكدٍ يثبت وجوده يرجع إلى عـــام ٢٤٨/٢٤٧م، وأن آخر دليلٍ يوثق وجود الكوموجرامَّاتيوس، كاتب القرية، يرجـــع إلـــى عـــام ٢٤٥م. وتضع عمليات تقريب مشابهة آخر ظهـــور أمنـــاء شـــون الغـــلال، السيتولوجوى (*sitologoi*)، فى عام ٢٤٢م، وتجعـــل أول ظهـــور لمـــسؤول التموين، الديكابروتوس (*dekaprotos*)، فى عام ٢٤٦م. وبهذه الكيفية فـــإن التنظيم الدقيق للأدلة ساعد على تطوير المناقشة بشكل واضح: مـــن مجـــرد الإدراك البسيط أن هذه التغييرات حدثت، إلى معرفة أنها حدثت فـــى ســـياق إصلاحاتٍ إداريةٍ أكبر.[٨]

مَجَالُ بَحْرٍ مُتَوَسْطِيٍّ أَكْثَرَ اتِّسَاعَاً

على الرغم من أن التحليل الطبقىّ للوثائق طبقاً للوقت والإقليم يمثـــل عمليةً مركزيةً بوصفه منهجاً بحثياً، فإنه يشكل مجرد أسلوبٍ واحـــدٍ لتحديـــد المجال الزمنىّ والمكانىّ. فبالإضافة إلى المنهج التحليلىّ يوجد مـــنهجٌ يميـــل بدرجةٍ أكبر إلى التجميع، ويمكن للمؤرخ فيه أن يسأل عن الإطـــار الملائـــم لرؤية الأدلة، ويمكن فيه طرح أسئلةٍ بشأنها. وسوف تشكل ثلاثة أنواعٍ مـــن هذه الأسئلة بقية مناقشة هذا الفصل. وكافة هذه الأســـئلةِ مركزيـــةٌ بالنـــسبة للموضوع الكبير الذى سبق وأن أشرنا إليه أكثر من مرة: إلى أى حدٍّ يمكننـــا التعامل مع وثائق البردى على أنها تَمُتُّ بصلةٍ إلى مجالٍ يتخطـــى مرحلـــةً بعينها من التاريخ المصرىّ.

---

[٨] عن هذا الموضوع؛ انظر المناقشة الكلاسيكية لـــدى: P.J. Parsons (1967). إن استنتاج توماس يسمح له أيضاً أن يعيد تأريخ أحد أهم النصوص المتعلقـــة بالمناقـــشة بشكل أساسىّ (وفى تقديرى بشكل مقنع)؛ وهو: *P.Lond.* III 1157

أول هذه الأسئلة يتعلق بالنظرة إلى مصر على أنها جزءٌ من مجـــالٍ اجتماعىٍّ وثقافىٍّ لعالم البحر المتوسط القديم، وبشكلٍ خاصٍّ ذلك العـــالم فـــى العصرين الهللينستىّ والرومانىّ. ولدينا مثالٌ جيدٌ حديثٌ فى دراســـة مـــارى درُو-بير (Marie Drew-Bear)، التى درست فيها الرياضـــيين والموســـيقيين المحترفين، وإن كانت قد ركزت على الرياضـــيين، الـــذين يظهـــرون فـــى سجلات محفوظات مجلس مدينة هيرموبوليس ماجنا (Hermopolis Magna)، الأشمونين حالياً، والحاصلين على عددٍ من الامتيـــازات، وبخاصـــةٍ امتيـــاز الحصول على معاش من الميزانية العامة للمدينة فى أثناء الربع الثالث مـــن القرن الثالث الميلادىّ.[٩] ويظهر هؤلاء الرياضيون فـــى نـــسبة ٢٠% مـــن الوثائق فى الأرشيف الذى عملت درُو-بير على نشره. ولأول وهلة يبدو هذا الرقم مرتفعاً، ولكننا نعرف القليل جداً عن الظروف التى مـــرت بهـــا هـــذه المحفوظات. كذلك فإن هذا النوع من الوثائق محفوظٌ فى هيرموبوليس ماجنا وحدها من بين كافة المدن المصرية الكبرى.

إن النتائج المهمة لدراسة هذه المجموعة من أوراق البردى واضـــحةٌ بما فيه الكفاية. فالمجموعة الأساسية من المستفيدين من هذه المعاشات المدنية هـــم الممارســـون لألعـــاب القـــوى العنيفـــة، الـــــ: "بانكراتياســـتاى" (*pankratiastai*)،[**] الذين كانوا يدخلون فى منافسات تجمع ما بين الملاكمـــة والمصارعة والدفع بالأقدام والخنق والثنى (ولكن ليس العض ووخز العين). وكان عددٌ كبيرٌ من هؤلاء الرياضيين يحملون أسماءً ثلاثيـــة علـــى النظـــام الرومانىّ، مثـــل مـــاركوس أوريليـــوس أســـكليبياديس (Marcus Aurelius

---

(٩) M. Drew-Bear (1988).

** وتعنى كلمة بانكراتيستاى حرفياً لاعبو جميع أنواع ألعاب القوى" [المترجم].

(Asklepiades، على سبيل المثال، التى عادةً ما كـــان يحملهـــا المواطنـــون، وعلى وجه التحديد، المواطنون الذين حصلت أسرهم على المواطنة الرومانية قبل المنحة العامة بواسطة المرسوم الأنطونينىّ عـــام ٢١٢م. ويقتـــرح هـــذا النمط أن هؤلاء الرياضيين ينتمون أصلاً إلى الطبقات الغنيـــة فـــى مجتمـــع هيرموبوليس ماجنا، وهو الأمر الموثق من ناحية أخرى بحقيقـــة إن بعـــض هؤلاء الرياضيين شغل مناصب بلديةً مهمةً، وبواسطة أدلـــةٍ مباشـــرةٍ عـــن ممتلكاتهم.

لو أن عملية فحص أوراق البردى هذه كانت تقتصر علـــى مـــصر، فإننا سنواجه عندئذٍ مأزق تحديد المجال الكافى لما تخبرنا به الوثـــائق. ولـــو اقتصرت دراستنا على مدن أوكسيرينخوس وأرسينوى وغيرها مـــن المـــدن المركزية المصرية، فإننا لن نعرف ما إذا كانت الصورة المشتقة مـــن هـــذه الأرشيفات كانت فريدةً بأى شكل من الأشكال، أم أنها كانت تقتـــصر علـــى هيرموبوليس ماجنا، أم أنها كانت عامةً ومنتشرةً. لقد تصادف، مع ذلـــك، أن نظام تقديم معاشات مدنية للرياضيين الفائزين فى منافسات الدرجـــة الأولـــى كان معروفاً أيضاً فى عالم الشرق الرومانىّ خارج مصر، وأحضرت درُو-بير مجموعةً كبيرةً من الوثائق فى معرض دراســـتها للأرشـــيف. ويـــشير بلينيوس (Plinius) الأصغر إلى المعاشات فى مراســـلاته مـــع الإمبراطـــور تراچانوس (Trajanus)، وهناك نقوشٌ أخرى عديدة، وبشكلٍ خاصٍّ من آســـيا الصغرى التى تشير إليها فى دراستها.[١٠] وعلى سبيل المثال فإننا نجد تأكيداً واضحاً على النمط الموجود فـــى أوراق البـــردى: لقـــد كـــان الرياضـــيون

---

(١٠) تعتمد درُو-بير اعتماداً كبيراً على دراسة لُوى روبير (Louis Robert) الذى ناقش فى أحيانٍ كثيرةٍ هذه النقوش بالتفصيل.

الآسيويون يحملون أيضاً الأسماء الرومانية الثلاثة، الـ:"تريا نومينا" (*tria nomina*)، وليس مجرد الاسم البسيط، الـ:"نومين" (*nomen*)، أوريليوس.**
وهكذا فإنهم أيضاً كانوا يأتون من أسرٍ تتمتع بالمواطنة قبل صدور المرسوم الأنطونينىّ. ومرة أخرى فإننا نجد أيضاً فى آسيا الصغرى أن بعض هؤلاء الرياضيين كانوا يعملون فى مناصب بلديةٍ مهمةٍ، بما فيها الموظفون الإداريون الذين يشار إليهم فى صيغة التأريخ، والعاملون فى مجال الأموال.

إن الصورة العامة مهمةٌ بشكلٍ قوىٍّ فى وضع الأساس لفكرة أن هذه العناصر الثقافية الهللينية فى هيرموبوليس ماجنا فى منتصف القرن الثالث كانت أيضاً سمة مميزةً إلى حدٍّ كبيرٍ للهللينية الدولية فى تلك المرحلة، نظراً لأننا نجدها فى أجزاءٍ أخرى من الولايات التحدثة باليونانية فى الإمبراطورية. وعن طريق استخدام الوثائق والنقوش، استطاعت درُو-بير أن توجه ضربةً قويةً للفكرة التى كانت ما تزال قائمةً وتتردد عندئذٍ، والقائلة بأن مصر كانت عالماً منفصلاً بذاته فى تلك المرحلة. وفى الوقت ذاته فإن كافة الوثائق المقارنة تساعد على توضيح الأساليب التى جعلت من مدينة هيرموبوليس ماجنا مصدراً مشهوراً للرياضيين، وهى الحقيقة التى لاحظها الخطيب ميناندروس (Menandros) من مدينة لاؤديكى (Laodicea)، وبشكل خاص للرياضيين الممارسين للرياضات "العنيفة" مثل ألعاب القوى والملاكمة. إنها توضح أيضاً أن تقاعدهم هنالك بعد انتهائهم من حياتهم

** كان الشخص الرومانىُّ يحمل عادةً ثلاثة أسماء، أولها هو الـ"براينومين" (*praenomen*) الذى يُعرف به عادةً فى التعاملات اليومية؛ وثانيها هو الـ: "نومين" (*nomen*)، الذى يشير إلى العشيرة التى ينتمى إليها؛ وآخرها هو الـ: "كوجنومين" (*cognomen*)، الذى يحدد الأسرة التى يأتى منها داخل العشيرة.

العملية كان أمراً معتاداً. وهكذا فإننا نعرف أن الإطار العام الواضح فى هذه الوثائق هو إطارٌ تقليديٌّ فى الشرق الهللينىّ، وأن هيرموبوليس كانت تحتل ركناً مهماً ومميزاً فى هذا العالم.

وكانت مصر أيضاً موقعاً لأكثر المؤسسات العلمية شهرةً فى العصور القديمة: دار الحكمة الإسكندرية (*mouseion*). وفى أثناء الإمبراطورية الرومانية استمرت الدار موجودةً وكانت عضويتها شرفاً يفخر الحاصلون عليها بالإشارة إليه. ولدينا فى أوراق البردى بعض الإشارات إلى بعض أعضاء هذه الدار، وقد أثارت هذه الإشارات التساؤلات عن طبيعة الدار وعن سمات عضويتها فى تلك المرحلة. هل كانت العضوية ما تزال علامة على تميز صاحبها الثقافىّ والعلمىّ، كما كان الحال فى عصر البطالمة؟ أم هل كانت (مثل منح الدرجات الجامعية الفخرية فى وقتنا هذا) تشمل أيضاً رجالاً متميزين فى مجالات أخرى من مجالات الحياة، مثل الخدمة الحكومية؛ ولكنهم كانوا يفتقرون إلى الوثائق والمؤهلات الأكاديمية؟ لقد كانت هذه الفكرة الأخيرة هى الفكرة السائدة؛ ولكن ابتداءً من أواخر الستينيات من القرن الماضى، بدأت تظهر فكرة معارضة مؤدَّاها أن الأعضاء "غير الباحثين،" فى الدار ربما كانوا يتمتعون بمؤهلاتٍ علميةٍ كبيرةٍ لم تكن - ببساطةٍ - معروفة لنا.

كانت هذه هى وجهات النظر التى عرض لها نفتالى لويس (Naphtali Lewis) فى دراسةٍ خصصها لهذا الموضوع.(١١) وعلى الرغم من أنه لم يقم بصياغة السؤال بالكيفية التى نعرضها هنا، فإنه جعل نقطة بدايته طرح السؤال خارج مصر ذاتها، إلى أعلى مستوىً فى الإدارة الرومانية.

---

(١١) N. Lewis (1981).

ويقدم لويس قياساً منطقياً يراه متجلياً فى مناقشته لأحد أعـضاء المجموعـة المشار إليها، كنموذج. هذا الرجل هو م. ڤاليريوس تيتانيانوس (M. Valerius Titanianus)، الذى كان يشغل مناصب إمبراطوريـةٍ عليـا، مثـل منـصب المشرف على الشرطة، الــ:"برايفيكتوس ويجيلــوم" (*praefectus vigilum*)، والمسؤول عن المراسلات، "آب إبيستوليس" (*ab epistulis*) الإمبراطوريـة: "١) لقد عُيِّن تيتانيانوس فى منصب المسؤول عـن المراسـلات؛ ٢) كـان المثقفون والعلماء هم الذين يُعينون فى هذا المنصب؛ ٣) لذلك فـإن الدلالـة واضحة: لقد كان باحثاً وشخصيةً أدبية." ولأن النقطة الأولى واضحةٌ، فـإن المناقشة يجب أن تركز على النقطة الثانية. ولذلك فإن الدلالة الواضحة هـى أنه لو كان لا بد من الاعتراف بأن تيتانيانوس يتمتع بصفة الباحث والمثقف، فإن الطريق عندئذٍ يصبح مفتوحاً لفرضية قيام أعضاء آخرين فى الدار الذين يمارسون، مثل تيتانيانوس، حياةً مهنيةً عامةً، بمثل هذه الأعمال، على الرغم من أنهم لم يتمتعوا فى بعض الأحيان بما تمتع به من شهرة. وينتقـل لـويس بعد ذلك إلى ذكر الأشخاص المعروفين الذين شغلوا منصب المـسؤول عـن المراسلات. وباستثناء العبيد المحررين الـذين شـغلوه فـى القـرن الأول الميلادىّ، فإنه وجد ثلاثةً وثلاثين شخصاً، وكان عدد الذين يتمتعون بمقـدرةٍ أدبيةٍ فعليةٍ، وليس بمجرد التظاهر بذلك، لا يزيد عن الثلث من بين هـؤلاء. ومن الواضح أن أكثر من نصف هذا العدد كانوا يقومون بهذا العمل لكـونهم يعملون كموظفين مدنيين؛ وكان غالبية هؤلاء لا يتمتعون بأية علاماتٍ تـدل على اهتمام خاصٍّ بالأدب. أما البقية فإنهم- ببساطة- غير معروفين خـارج المدة التى شغلوا فيها هذا المنصب تحديداً. وبطبيعة الحال فإن لويس استنتج، من كافة هذه الأشياء، أن التميز الأدبىّ لم يكن بأى شكلٍ من الأشكال متطلبـاً من متطلبات منصب المسؤول عن المراسلات الإمبراطورية.

بعد ذلك عادت المناقشة إلى أعضاء دار الحكمة أنفسهم، الذين نعرف منهم أيضاً ثلاثةً وثلاثين. ويتشابه وضع أعضاء الدار مع وضع المسؤولين عن المراسلات: فلم يقم أكثر من ثلثهم بإنجازاتٍ فكريةٍ أو خلاقةٍ يمكن أن ننسبها إليهم، كما أن اثنين منهم معروفين فقط لمجرد عضويتهم فيها. أما البقية، وهى بوضوح الغالبية، فإننا نتعرف عليها هنا أيضاً من إشارات وردت عنهم ويظهرون فيها كمجرد موظفين محليين أو إمبراطوريين أو قادةً عسكريين. وينهى لويس حديثه (Lewis 1981:157)، قائلاً:

إن الإمكانية ما تزال قائمةً بالتأكيد فى أنه وراء واحدٍ أو آخر من هؤلاء القادة العسكريين والإداريين كانت تكمن موهبةٌ جماليةٌ أو عقلٌ مبدعٌ تجهله العصور التالية، ولكننا لا نملك القدرة على أن نفترض أن هذا الأمر كان ينطبق على كافة هؤلاء الناس، أو حتى على غالبيتهم.

إن الخلاصة واضحةٌ: إننا لا نستطيع أن ننسب صفة التميز العلمىّ إلى الأشخاص على أساس عضويتهم فى دار الحكمة؛ ومثل هذه العضوية كانت تُمنح أيضاً على أساس بعض جوانب التميز الأخرى.

طبقاً لبنود هذه المناقشة ذاتها، فإن الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها. إنها تظهر هنا لأنها تمثل مشكلةً فى أوراق البردى التى تذكر أعضاء الدار، وتعاملها كما لو كانت كياناً مستقلاً، وتفرضها على مشكلةٍ موجودةٍ على مستوىً أعلى فى الإمبراطورية. وفى الحقيقة- بطبيعة الحال- فإن ما يلفت النظر هو أن تحديد سمات العضوية فى دار الحكمة لا يعتمد بشكل مباشرٍ على نتيجة تحليل الوثائق الخاصة بالمسؤولين عن المراسلات الإمبراطورية، بقدر ما هو عمليةٌ موازيةٌ لها. إن الوثائق متشابهة، ومن الصعب تجنب وجهة النظر القائلة بأن المغنم الحقيقىّ فى هذه النقطة هو اكتشاف أن هذا الموضوع ليس محلياً نيمكن حله بواسطة تحليلٍ داخلىٍّ فى أوراق البردى؛

وأنه كان موقفاً مميزاً للعالم الإمبراطورىّ، وأنه يجب تناوله فى هذا المجـــال الأكبر. هل هذه الإجابة هى الإجابة الصحيحة فى هذا الــسياق؟ إن الإجابـــة عن هذا الأمر موضوعٌ آخر. وليس واضحاً لدينا أنه يمكن الدفاع عن خـــطٍّ مميزٍ فاصلٍ بين النشاطين السياسىّ والثقافىّ. وبالتأكيد لقد كانـــت مجموعـــة الصفوة ذاتها هى التى كانت تعمل فى المجالين، فى الأعم الأغلب؛ وعلى ما يبدو فإن التداخل بين النظرتين كان أكثر تعقيداً بكثير مما تسمح به النظريـــة المعروضة هنا، والتى تحتم علينا الاختيار بين إما هذا وإما ذاك.

الوِلايَةُ وَ الإمبْرَاطُورِيَّةُ

إن الخطوط المتوازية بين دار الحكمة (الموسيون) وبين المـــسؤولين عن المراسلات، فى خلفيات الأفراد المعروفين لنا، تنتقل بنا إلـــى مواجهـــةٍ مباشرةٍ مع مظهرٍ خاصٍ ومركزىٍّ للعلاقة بين أدلة أوراق البردى المـــصرية وبين المجال المكانىّ الأكثر اتـــساعاً، وهـــو مـــساهمة مـــصر فـــى فهمنـــا للإمبراطورية الرومانية ككل. إن غالبية أوراق البردى تـــأتى، فـــى نهايـــة المطاف، من المرحلة الأولى من الإمبراطوريـــة، ومـــن أواخـــر العـــصر الإمبراطورىّ. ولا يعنى هذا أن نتجاهل الأسئلة المشابهة التى تنشأ عن مدى توافق مصر والإمبراطوريات المقدونية الأخرى فـــى العـــصر الهللينـــستىّ. وعلى العكس من ذلك، إنه يعنى - ببساطة - أن نتحول إلى العصر الرومـــانىّ بوصفه موضع اختبار يمكننا القيام به بفضل المجموعة الأكبر من الأدلة التى وصلت إلينا من خارج مصر.[١٢]

---

[١٢] قارن: L.S.B. MacCoull (1992) بشأن المناقشة الخاصة بضرورة النظر إلى مصر فى العصر الرومانىّ المتأخر، **بشكل أساسىٍّ**، فى علاقتها بالعالم الخارجىّ.

لقد كانت مصر فى واقع الأمر مورداً خصباً للمواد المتعلقة بواحـــدٍ من الأسئلة الكبرى الخاصة بالتاريخ الاجتماعىّ لأواخر العــصور القديمـــة، والمتعلقة بإمكانية استعمال الأدلة المــستمدة مــن الدســاتير الإمبراطوريـــة الجامعة على أساس تشريعات ثيودوسيوس (Theodosius) وجــستنيانوس.[١٣] ويشمل هذا التشريع عـــدداً مـــن الموضـــوعات، مـــن الإدارة والـــضرائب الإمبراطورية إلى الزواج والطلاق. ولأنه كان مطلوباً من جامعى القـــوانين أن يحذفوا كل ما هو متروكٌ أو متكررٌ، فإن القوانين ذاتها تقدم صورةً جزئيةً للغاية عن التشريع الأصلىّ؛ ولكن كمَّ المواد القانونية، مع ذلك، كبيرٌ للغايـــة. فالأجيال السابقة، التى كانت تثق فى الإدارة بقدر أكبر مما يفعل الناس حالياً، كانت تميل إلى النظر إلى التشريع على أنه وصفٌ دقيقٌ للواقع، بمعنى أن ما كان الأباطرة يأمرون به كان يتم تنفيذه بالفعل. وقد بدأ فى العقـــود الأخيـــرة اتجاهٌ متشككٌ ينظر إلى التشريع على أنه يمثل - بدرجةٍ أكبر - علامـــة علـــى المشكلات التى شعر الأباطرة أنهم مضطرون إلى التعامـــل معهـــا، ســـواءً نجحوا فى ذلك أم لا. وفى الحقيقة فـــإن تكـــرار صـــدور التـــشريعات فـــى موضوعاتٍ بعينها يوحى بعدم كفاية التـــشريعات الإمبراطوريـــة فـــى هـــذه المجالات. وقد تم طرح بعض الأسئلة أيضاً عـــن مـــدى انتـــشار القـــوانين المرسلة إلى الموظفين فى ولاية فى الولايات الأخرى، وكذلك مدى تطبيقها.

من غير المحتمل أن نجد لهذه الأسئلة، بطبيعتها هذه، إجابةً واحدةً أو بسيطةً. وفى بعض الحالات لن تزودنا الوثائق المتاحة لدينا، على ما يبـــدو،

---

[١٣] توجد مناقشةٌ عامةٌ جيـــدةٌ فـــى: J.G. Keenan (1975) أمـــا: J. Beaucamp (1990, 1992) فهو يركز بدرجةٍ كبيرةٍ جداً على هذا الموضـــوع. وفيمـــا يتعلـــق بالتشريع الخاص بالنساء؛ انظر المراجعة التى أوردتها فى: Bagnall (1995)

بأية قاعدةٍ كافيةٍ للتوصل إلى استنتاجاتٍ قويةٍ أبداً. وفى حالات أخرى، مع ذلك، تزودنا أوراق البردى بوسائل لاختبار الفرضيات التى حددناها على أساس بنود القوانين، ولأن نفحص الأفكار المجردة للتشريع الإمبراطورىّ لنرى إلى أى حدٍّ كانت فاعلةً فى حقيقة الأمر. وتزودنا الدراسة التى تَمَّت على عددٍ من المظاهر المختلفة للضرائب وعن تاريخ العملة فى القرن الرابع الميلادى، والتى قام بها چان-ميتشل كارييه Jean-Mitchel Carrié،[١٤] بنموذجٍ جيدٍ للإمكانات المتاحة. إن نقطة البداية بالنسبة له هى قانون عام ٣٣٧م، الذى كان موجهاً إلى الوالى البرايتورىّ على الشرق، والخاص بجمع الملابس لاستخدامها فى الأزياء العسكرية، والمعروف باسم "ڤيستيس كوللاتيو" (*vestis collatio*). وقد أمر القانون بتحديد قيمة الويستيس كوللاتيو، أو جمع الملابس، على أساس عشرين "يوجا" (*iuga*) فى بعض الولايات، وثلاثين فى بعض الولايات الأخرى. وكانت مصر من بين هذه المجموعة الأخيرة.

وتشتمل أوراق البردى على قدرٍ معقولٍ من الأدلة عن جمع العباءات لأجل الاستخدام العسكرىّ.[١٥] وفى مواجهة القانون، فإن المرء يتساءل -بطبيعة الحال- عن قيمة الڤيستيس كوللاتيو، وعن مقدار الـ"يوجوم" (*iugum*)، وما إذا كانت النسبة الناتجة مشابهةٌ لما هو موجودٌ فى أوراق البردى. وقد استحضر كارييه بردية من أوكسيرينخوس (*P.Oxy*. XVI 1905)، التى يحتمل أن يرجع تاريخها إلى عام ٣٧١/٣٧٢م، والتى غالباً ما

---

[١٤] J.-M. Carrié (1993). ويمكننا هنا فقط مناقشة أول الموضوعات العديدة التى ناقشتها دراسة كارييه، كذلك فإننى قد بَسَّطْتُ المناقشة فى بعض نواحيها.

[١٥] توجد معالجةٌ عامةٌ للموضوع فى: J.A. Sheridan (1995)

يشار إليها فى المناقشات المتعلقة بالموضوع، وأوضح أنهـا تـصور جمـع إجمالىّ قدره عشرون رداءً (١١ استيخاريا (*sticharia*)، أىّ قميـصاً، و: ٨ خالميديس (*chalmydes*)، أى عباءة صـوفية، و: ١ بـالليون (*pallion*)، أى مفرش) على أساس مساحة أرضٍ قـدرها: ١ر٩٢٥ أروره. وعلـى أسـاس الدليل المستمد من النقوش من جزيرة ثيرا (Thera) الذى ناقـشه أ.هـ.م. چونز (A.H.M. Jones)، فإن كاربيه اقترح أن اليوجوم كان يعادل حوالىّ ٩٦ أروره. وهكذا فإن النسبة فى البردية ستصبح عشرين عباءة لكـل عـشرين يوجوم؛ ولو تم تحديد العشرين عباءة بوصفها المعيـار المحـدد للڤيـستيس كوللاتيو، فإن يمكن النظر إلى قانون عام ٣٧٧م على أنـه يعطـى مـصر تخفيضاً فى الضرائب بجعل العشرين يوجوم التى كانـت تجمـع مـن قبـل موزعةً على ثلاثين يوجوم. وعلى نطاق أوسع فإنه يمكن النظر إلى البرديـة على أنها تزودنا بالتطبيق المحدد فى لاية بعينها لسياسة بدأت بخطوطٍ واسعةٍ على مستوى الإدارة المركزية.

ومع هذه الأدلة، ينتقل كاربيه إلى النظر إلى بعـض أوراق البـردى الأخرى من القرن الرابع الميلادىّ التى تضم نسبة الضرائب (وإلى تحويلات المِلْكِيَّة الإجبارية للتعويضات، وبخاصةً من الذهب والفضة). وعلى الـرغم من أن الوثائق المنفردة من الصعب تأريخها وتفـسيرها، فإنـه اسـتطاع أن يوضح وجود خطٍ عامٍ يربط بينها، ويتمثل فى اسـتخدام اليوجـوم المقابـل لحوالىّ مائة أروره كأساسٍ ضريبىٍّ، دائماً من خلال ترجمة المصطلح إلـى مساحات محليةٍ سواءً من الأراضى أو من ضرائب الغلال المفروضة عليها. وبدون شك فإن الاكتشافات المستقبلية سوف تعدّل بعـضاً مـن الحـسابات المفصلة التى توصل إليها، ولكن فيما يتعلق بموضوعنا فإن النمط الأساسـىّ

يتمثل فى الاكتشاف المهم. إن التشريع الإمبراطورىّ الذى وصل إلينا يشكل فقط مرحلة من مراحل أخرى عديدة فى تطوير نظام الضرائب، ولكنه يشتمل على أسلوبٍ أساسىٍّ فى تحديد نسب الضرائب على مستوىً إمبراطورىٍّ يبدو وأنه كان مستخدماً بشكلٍ ثابتٍ طوال تلك المرحلة. كذلك فإنه مما يتسم بالثبات أيضاً عملية ترجمة النسب المفروضة مركزياً على وحداتٍ كبيرةٍ إلى نسبٍ يمكن تطبيقها داخل مصر على مستوىً محلىٍّ. وكان هذا الأمر يتفاوت بالتأكيد من إقليمٍ إلى آخر ومن عامٍ إلى آخر؛ ولكن كافة هذه النسب توضح أن الإدارة الإقليمية شرعت فى تحويل كامل التزاماتها إلى نسبٍ مفروضة على وحدات القياس الفعلية المستخدمة فى مصر، والتى يمكن لجامعى الضرائب على المستوى المحلىّ الصغير تطبيقها بسهولة.

إن مقالة كاربيه تزودنا بمثالٍ جيدٍ للربط بين المجالين المصرىّ والإمبراطورىّ من خلال تحليلٍ مركزٍ لمجموعةٍ صغيرةٍ من المواد. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب ليس الوحيد على الإطلاق الذى يمكننا من خلاله الوصول إلى مثل هذه الروابط ويمكننا توضيحها. وبالنسبة للأعوام الأولى من الحكم الرومانىّ فإن مقالة حديثة لآلان بومان ودومينيك راثبون تتحدث بصراحةٍ عن القاعدة الوحيدة الأكثر أهمية وراء تجنب مصر وأوراق البردى بواسطة عدد كبيرٍ من باحثى التاريخ الرومانىّ.[١٦] هذه النظرة، المعتمدة على فقرةٍ مشهورةٍ فى كتاب التواريخ للمؤرخ الرومانىّ تاكيتوس (Tacitus)،[١٧] ترى أن أغسطس جعل حكم مصر خاضعاً لنفوذ الإمبراطور

---

(١٦) A.K. Bowman and D. Rathbone (1992).

(١٧) *Historiae* 1.11. ويقول تاكيتوس: "إنها ولايةً يصعب الوصول إليها، ووفيرة الغلال، وغير مستقرة، ومقسمة بسبب المشاعر الدينية وغيرها، ولا تعرف شيئاً من

شخصياً، وجعل حكمها شديد المركزية، حتى إنها كانت فى مكانةٍ مختلفةٍ تماماً عن مكانة الولايات الأخرى فى الإمبراطورية، وكذلك كانت إدارتها. وينتج عن هذه النظرية أن مؤسسات مصر كانت بالضرورة مختلفة عن مؤسسات غيرها من الولايات، وأن ما تخبرنا به أوراق البردى عن الإدارة وعن القانون العام وعن المؤسسات يمكن تجاهله عندما يتعلق الأمر بدراسة بقية أرجاء الإمبراطورية.

وكان منهج بومان وراثبون فى معالجة الموضوع بالضرورة منهجاً واسعاً شاملاً وتجميعياً. وكان الموضوع الأساسىّ فى البحث ليس بالموضوع الذى يمكن دراسته بشكلٍ كافٍ من خلال وثيقةٍ واحدةٍ أو من خلال مجموعةٍ من النصوص. وتتمثل الفكرة الأساسية فى المقالة فى أن جوانب الاستمرارية من مصر البطلمية، مضافةٌ إليها القواعد الأوغسطية الخاصة لحكم مصر، هى من الناحية التاريخية أقل أهميةً بكثيرٍ من التجديدات التى أدت إلى التطبيع الكامل لمصر داخل أنماط الحياة الإقليمية، التى يمكن مقارنتها تماماً بالأنماط الموجودة فى أماكن أخرى من الشرق اليونانىّ. إن جوانب الاستمرارية من العصر البطلمىّ كانت لمدةٍ طويلةٍ عماداً أساسياً فى الدراسات البردية، ولكن البحث الذى ألقاه نفتالى لويس فى مؤتمر البردى عام ١٩٦٨م أتاح الفرصة لأن يعلو الصوت القائل بأن هذه العناصر من الاستمرارية كانت أقل أهمية مما تبدو فى فى الغالب، وأن عوامل التغيير كانت من الناحية البنيوية أكثر أهميةً بكثير.[١٨] ولم يُضطر بومان ولا

القوانين ولا يوجد فيها موظفون إداريون."

[١٨] N. Lewis (1970). انظر أيضاً ملاحظاته التى ذكرها بعد خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ فى: N. Lewis (1984)

راثبون إلى توجيه قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام إلى هذا الموضوع، معتمدين على الدراسات الكثيرة الصادرة حديثاً والتى يمكن الوصول إليها. وبدلاً من ذلك فإنهما ركزا على اقتراح أن القواعد الإمبراطورية الخاصة بمصر كانت ذات أهمية محدودة، وعلى أن التغييرات الأوغسطية كانت ذات أهمية أعظم. وبدورها فإن هذه المناقشة تعتمد بدرجة أكبر على مجموعة أكبر من الدراسات الحديثة، أكثر من اعتمادها على التعامل المباشر مع أوراق بردى محددة.

وتتمثل النقاط المهمة بشأن الإدارة فى أن مصر كانت تعكس تقريباً كافة السمات الخاصة بالنظام المَلَكِىّ. وكان الوالى يمارس دوره إلى حدٍّ كبيرٍ مثل مندوبٍ إمبراطورىٍّ عادىٍّ، كما أنه تمت إعادة تشكيل الإدارة حول مجموعةٍ من التعيينات الإدارية. كذلك فإن عدداً كبيراً من المناصب الإدارية المحلية، التى كانت محترفةً فى السابق، بدأ يتحول إلى خدماتٍ عامةٍ إجباريةٍ بالتناوب، وكان مآل العوائد فى غالبيتها إلى الخزانة العامة، كما تم فرض ضريبة الرأس الرومانية المعتادة. وكانت الأسس للمجتمع المدنىّ تشبه كثيراً تلك الموجودة فى الولايات الأخرى وكانت منظمةً على أساس تحويل إقطاعات الأراضى البطلمية المخصصة للمستوطنين العسكريين إلى أراضٍ خاصةٍ تماماً؛ وعن طريق فرض نظامٍ طبقىٍّ فى المكانة وسلَّمٍ اجتماعىٍّ بين مجموعةٍ سكانيةٍ يُطلق عليها ببساطة فيما عدا ذلك اسم المصريين (على الرغم من أن اللقب كان يشمل أيضاً عدداً كبيراً ممن ينتمون فى الأساس إلى الثقافة الهللينية)، وإضافة مجموعةٍ من المواطنين الرومان أعلى ذلك السُّلَّم.

ومع وضع هذه الفوارق بين السكان، بدأت عملية تطوير المدن الرئيسية فى الأقاليم، الـ:"ميتروبوليس" (*metropoleis*) إلى مدنٍ كاملةٍ بكل

معنى الكلمة. وبدأ نظام تسجيل المواطنين فى هذه المدن، الـ:"ميتروبوليتاى" (*metropolitai*)، على أساس الوراثة، واحتفظ الموظفون المحليون بسجلات دقيقة تحت الإدارة الرومانية. وكانت مجموعة الصفوة من الذكور فى هذه المجموعة السكانية تتحدد حول عضوية أفرادها فى الجيمنازيوم (*gymnasium*). ووُجِد بناءٌ كاملٌ من الموظفين فى كل مدينة كبرى، ميتروبوليس (*metropolis*)، وكانت الوظائف مخصصةً للنبلاء، وعادة، ما كانوا ينتظمون معاً فى حياة مهنية عامة. وكانت الخدمة فى هذه المناصب - وهى مدير الجيمنازيوم، الـ:"جيمنازيارخوس" (*gymnasiarchos*)، والمشرف العام، الـ:"إكسيجيتيس" (*exegetes*)، والمشرف على النظام، الـ: "كوسميتيس" (*kosmetes*)، وهكذا - خدمةً شرفيةً، ولكنها كانت تكلف صاحبها قدراً كبيراً من الأموال؛ وهكذا أصبحت الرابطة بين الموارد الخاصة وبين شغل المنصب العام، التى كانت سمةً مميزةً جداً للمدن اليونانية فى الشرق الرومانىّ، أيضاً سمةً مميزةً فى مصر. ومع هذه المناصب أصبحت المدن تتمتع بشكلٍ متزايدٍ بإدارةٍ ذاتيةٍ، على الرغم من أن التأثير الكامل لعملية تطوير طبقة الصفوة لم يحدث حتى بداية القرن الثالث؛ عندما حصلت المدن على حق تشكيل مجالس مدن لإدارة شؤونها. وعلى الرغم من ذلك فإن بومان وراثبون يقترحان أن:

> **الإدارة الرومانية للمدن الرئيسية فى مصر لم تبدأ مع سيبتيميوس سيڤيروس (Septimius Severus)، وإنما فى عهد أغسطس.... فمنذ عصر الأسرة اليوليوكلاودية كانت المدن الكبرى تمارس دورها إلى درجةٍ كبيرةٍ وكانت تتصرف مثل غيرها من المدن اليونانية فى الولايات الشرقية الأخرى، ومع أواخر القرن الثانى الميلادى كانت قد حققت طموحات هائلةٍ**

مشابهةٍ، ووصلت إلى قدرات إدارية كبيرة.(١٩)

إن نتائج هذه المناقشة تزودنا بنظرةٍ مختلفةٍ تماماً عن دلالة مجىء الحكم الرومانىّ بالنسبة لمصر. وبدلاً من حياةٍ معزولةٍ تحت قواعد مختلفةٍ تماماً، فإن الحكام الجدد جعلوا مصر تدخل برنامجاً محدداً من السياسات الهادفة إلى تحويل مصر فى أواخر العصر الهللينىّ إلى نموذج الحكم الرومانىّ الموجود فى أماكن أخرى، وهو ما أتاح للمدن أن تحكم نفسها، وأن تدير شؤونها وأن تنظمها، وكذلك شؤون الأراضى المجاورة لها؛ وكان ذلك يحدث تحت إشرافٍ رومانىٍّ دقيق من الموظفين الرومان، الذين يقومون بالخدمة لفترات قصيرةٍ نوعاً ما. وإذا كان هذا الأمر صحيحاً، فإن على المؤرخ الذى يواجه أوراق البردى أن ينظر إلى الأدلة التى تقدمها مصر الرومانية على أنها قابلة للتطبيق على نطاقٍ واسعٍ، باستثناء الدرجة التى عليه أن يصحح عندها هذه الأدلة بالنسبة للمرحلة التى وصلت إليها مصر فى مسيرة تطورها باتجاه نظام البلديات الكامل. وربما أن هذا هو أكثر التعديلات المهمة: إدراك الكيفية التى يضع بها المؤرخ أوراق البردى فى مجالها الإمبراطورىّ الأكثر اتساعاً.

المِحْوَرُ الزَّمَنِىُّ

ركز الجزءان السابقان على بعض الفوائد الممكنة وراء وضع أدلة أوراق البردى فى مجال واسعٍ بما يكفى من الناحية المكانية، بمعنى العالم الهللينىّ وعالم البحر المتوسط الرومانىّ. إن قدراً كبيراً مما نعثر عليه فى الوثائق المصرية يمكن فهمه تماماً على أنه مجرد جزءٍ من عالمٍ أوسع، وعن

---

(١٩) A.K. Bowman and D. Rathbone (1992) 124-5.

طريق دراسة الوثائق الخاصة بكل منطقةٍ من المناطق الأخرى فى هذا العالم، وبالقوى المسيطرة والفاعلة فيه. ولكن هناك أيضاً بعدٌ آخرَ يجب أخذه فى الاعتبار: فلو كان عالم البحر المتوسط يشكل نوعاً ما محوراً أفقياً، فإن مصر عبر الألفية تشكل محوراً رأسياً. لقد كُتِبَ الكثير من قبل عن التأثير الواضح على فكرتنا عن مصر فى العصرين اليونانىّ والرومانىّ، والناجم عن عملية الجمع بين الوثائق اليونانية والمصرية، فى هاتين المرحلتين. ولكننا يجب الآن أن ننتقل إلى السؤال عن السبل التى تستطيع بها دراستنا لمصر، قبل "ألفيتنا" وبعدها، أن تُثرى الدراسة التاريخية لتلك الألفية.

لقد تم عرض مبررٍ قوىٍّ لهذا النوع من الاتجاه البحثىّ فى مقالة قوية كتبتها ديبوره هوبسون (Deborah Hobson)، وتَبَنَّتْ فيها وجهةَ نظرٍ تقول:

> **لقد حان الوقت لأن نعترف أن أوراق البردى اليونانية من مصر ليست مجرد سجلٍ للعلاقات بين اليونانيين (أو الرومان) وبين المصريين؛ إنها وثائقٌ عن تاريخ مصر ذاتها، وبهذه الصفة فإننا نستطيع أن نفهمها حقَّ الفهم فقط فى ضوء تاريخ هذا البلد، أكثر منها تاريخاً لليونان والرومان.**[٢٠]

إنها ترى ضرورة اتباع أسلوبٍ جديدٍ للأسباب الثلاثة التالية:

١) إن الأسلوب التقليدىّ فى التعامل مع أوراق البردى يتناسب مع المسائل السياسية والقانونية بشكلٍ جيدٍّ، ولكنه يتعامل مع شؤون الحياة الاجتماعية بشكلٍ سيءٍ للغاية. ولأن أوراق البردى تأتى بشكلٍ أساسىٍّ من مناطق ريفيةٍ، فإنها توضح بشكلٍ جوهرىٍّ موضوعاتٍ بعيدةً عن الاهتمامات التقليدية.

---

(٢٠) D.W. Hobson (1988) 355.

٢) إن جزءاً كبيراً من الحياة الريفية فى مصر ظلّ "بشكل لافتٍ للنظر دونما تغيير منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحالىّ؛ جزئياً بسبب العوامل المؤثرة للطقس والمكان والنفوذ. إن معرفة الحياة الريفية فى مصر الآن هى لذلك من الأهمية بمكان لكى نفهمها فى العصور القديمة.

٣) إن الوثائق المكتوبة فى أوراق البردى تحتوى على ثغراتٍ عديدةٍ، ولا تشتمل على مساحاتٍ بأكملها من حياة الناس فى "مجتمع كانت تغلب عليه الأمية. إننا بحاجةٍ إلى مصادر أخرى لكى نملأ هذه الثغرات."

إن شروط هوبسون تأتى فى جزئين مرتبطين ببعضهما البعض. أولاً: إن علماء البردى بحاجةٍ إلى معرفة كيفية التعامل مع زملائهم فى التخصصات التى تتعامل مع مصر فى المراحل الأخرى: علماء المصريات من ناحية، والمؤرخون المحدثون والأنثروبولوچيون من ناحية أخرى. وثانياً: إن علماء البردى بحاجةٍ إلى قراءة أكثر ما يستطيعون قراءته فى المصادر الأولية (عادةً مترجمةً) وفى الدراسات العلمية فى هذه الحالات الأخرى. وتركز مناقشتها على الأنثروبولوچيا وعلى التاريخ الحديث، بشكلٍ أساسىٍّ؛ لأنها ترى أنهما قادران على أن يملئا الثغرات الموجودة فى أوراق البردى بشكل فاعلٍ ومؤثرٍ.

وبالتأكيد فإن هناك بعض الصعوبات فى الأسس التى وضعتها هوبسون. إحدى هذه الصعوبات تتمثل فى أن أوراق البردى لا تأتى بشكل أساسىٍّ من القرى، كما تؤكد هى. إن عبارتها تنطبق بشكلٍ كبيرٍ من منظور الفيوم حيث تأتينا اللقيات (حتى القرن السادس) فى الغالب من القرى، وبخاصة من القرى التى جفت أراضيها. ونظراً لأن العمل الذى قامت به هوبسون ينصب أساساً على قرى الفيوم، فإن إحساسها بالأوضاع منطقىٌّ،

طبقاً لأحد المفاهيم. ولكن غالبية اللقيات التى وصلت إلينا من إقليم أوكسيرينخوس وهيرموبوليس تأتينا من المدن الكبرى فى هذه النوموى (*nomoi*)، أى: الأقاليم، وبخاصةٍ المجموعة الكبرى من أوراق البردى من مدينة أوكسيرينخوس ذاتها. وإذا ما تتبعنا هنا مناقشة بومان وراثبون التى أشرنا إليها من قبل، فإن الحياة فى المدن الكبرى فى العصر الرومانىّ تأثرت بشدة بالمبادئ الإدارية وبالنماذج الثقافية للعالمين اليونانىّ والرومانىّ. ولا يعنى ذلك أن نقول إن المدن الكبرى لم تحتفظ بالعديد من السمات ذات الطابع المصرىّ،[٢١] إن لم تحتفظ أحياءٌ بكاملها بهذه السمات. ولكن المنهج الذى يتعامل معها على أنها قرى كبيرة الحجم، ويمكن مقارنتها بريف مصر فى مرحلةٍ أخرى، من المحتمل وأنه يسيء وصفها إساءةً بالغةً فى عددٍ من الجوانب المهمة. وفيما أعتقد، فإن هذا الأمر هو الأساس الذى يتخفى وراء مناقشة ليسلى ماكوول (Leslie MacCoull)، فى ردِّها العنيف على مقالة هوبسون، والذى مؤدَّاه أن المجال الأكبر فى دراسة العصور القديمة فى مصر ليس مصرَ من مراحل أخرى، بل أواخر العصور القديمة فى عالم البحر المتوسط.[٢٢] وهكذا فإن ماكّوول تؤكد المحاور الجغرافية داخل المرحلة المعنية بالدراسة.

أما الصعوبة الثانية، وربما أنها المشكلة الأكبر التى تمثل النقطة السابقة موضوعاً تالياً بالنسبة لها، فهى المشكلة الدائمة التى تواجه المؤرخ والمتعلقة بالاستمرارية والتغيير. وإذا افترضنا أن ريف مصر فى أعوام ١١٠٠ و ١٧٠٠ و ١٩٨٨ يمثل إلى حدٍّ كبيرٍ شيئاً واحداً، فإن سيصبح من

---

(٢١) انظر: R.S. Bagnall (1993a) 48-54

(٢٢) L.S.B. MacCoull (1992).

الصعب علينا عندئذٍ أن ندرك المجالات التى حدث فيها التغييــر. إن التــأثير الساحر للريف المصرى لا يمكن إنكاره، وربما يصعب على المسافر فيه أن يتخلص من إحساسه بأنه خارج الزمن. إن زيارة الفيوم فى أوائل أبريل تتيح للمرء أن يشهد حقول القمح ومحاصيل العلف فى أثناء الحصاد، تماماً مثلمــا كان الحال فى العصور القديمة. وعلى الأطراف يمكن رؤية محاصيل الفــول والبصل، بينما توجد على القنوات أكوام الطين التى تــم اســتخراجها منهــا؛ وكذلك أشجار النخيل والفاكهة خلف الأسوار المبنية بالطوب اللبن، وقطعــان الماشية والماعز الصغيرة، وأبراج الحمام الطينية؛ وجميعها تساعد علــى أن تعطى عالِم البردى إحساساً بأنه قد عاد بالزمن إلى القرن الثانى الميلادىّ.

ومع ذلك فإن الزائر المدقق يلاحظ أشياءً تقلق هذا الإحساس بالعــالم القديم. فأكوام البوص هذه قد تم وضعها بواسطة آلات ميكانيكية لنقل التراب. كذلك فإن الجاموس الذى لا يوجد له أثر فى أوراق البردى، منتشرٌ فى كافــة الأرجاء. وبالإضافة إلى ذلك فإن الزيارة التى يقوم بها المرء فــى ســبتمبر تقلب الصورة رأساً على عقب. فالحقول عندئذٍ تكون مليئة بالــذرة وأعــواد القصب والقطن وفواكه البرتقال والبطاطس والطماطم، وجميعها إضافاتٌ من العصور التالية إلى العصور الكلاسيكية. وهذه المحاصيل جميعها - بالتأكيد - موجودةٌ إلى جوار بعض الأنواع المستمرة من العصور القديمة مثل الخروع والسمسم والكرنب والنخيل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأرض تعــجُّ بالنــاس الذين يمثلون على الأقل عشرة أضعاف ما كان عليه الحــال فــى العــصور القديمة؛ ولا بد أن تعطى هذه الحقيقة منظوراً مختلفاً تماماً عن نسيج الحيــاة الريفية.[٢٣] ويمكننا كذلك ملاحظة بعض الفروق الأخرى، ولكن النقطة لا بد

---

[٢٣] تعتمد هذه التعليقات على مشاهداتٍ شخصيةٍ فى زياراتٍ مطولةٍ إلى الفيوم فى سبتمبر

وأن تكون واضحة. إن هناك مشكلةٌ كبيرةٌ تتعلق باستخدام المحور الزمنـــىّ، وهى السير فى دائرة.

لا يوحى ذلك أن علينا أن نبتعد عن هذا المنهج كليةً، ولكنه يشير إلى بعضٍ من الصعوبات المصاحبة له. وبعد ظهور مقالة هوبسون تم عقد حلقــة بحث فى الاجتماع السنوىّ لجمعية علماء البـــردى، وتَمَّــتْ مناقــشة ثــلاث تجارب فى استخدام الدراسات الأنثروبولوجية لمساعدتنا فى تفسير المشكلات الموجودة فى أوراق البردى. إحدى هذه التجارب قامت بها هوبسون ذاتهــا، وناقشت فيها عادات التسمية فى مصر الرومانية (هذه المقالة سأناقــشها فـــى الفصل السادس). أما التجربة الثانية فقام بها چيمس كينـــان (James Keenan) الذى درس موضوع الرعى. وكانت التجربة الثالثة بواسطتى، وكانت تتناول موضوع العنف. وقد أوضحت التعليقات الختامية لهذه الحلقة البحثيـــة التـــى أدلى بها بروس فراير (Bruce Frier) الصعوبات النظريـــة والعمليـــة التـــى واجهتها كافة هذه الأبحاث.[٢٤] ومن هذه الصعوبات نوعية الأدلة المقارنـــة؛ لأن الأوصاف الأنثروبولوچية بدورها متـــأثرة بقـــوةٍ بـــالميول الاجتماعيـــة والسياسية. وعلى سبيل المثال، فإن عدداً من النماذج التى أشرت إليها عـــن تعامل القرى مع الصراعات العنيفة متأثرة بدون شكٍ بحقيقة إنه معروفٌ عن علماء الأنثروبولوچيا، كما أوضح فراير، نظرتهم إلى المجتمعات الباسيفيكية، وكذلك نفورهم من الحلول القانونية.[٢٥] ولذلك فإنه يؤكد احتمال ما يراه على أنه الجانب المعتم، وهو جانبٌ يعتمد فيه العنـــف النظـــامىّ علـــى التهديـــد

عام ١٩٨٩ وأبريل عام ١٩٩٣.

[٢٤] هذه المقالات هـــى علـــى الترتيـــب: D.W. Hobson (1989), J.G. Keenan (1989), R. S. Bagnall (1989) and B.W. Frier (1989).

[٢٥] B.W. Frier (1989) 225 n.27.

باستخدام القوة من جانب القوى ضد الضعيف. ولا تبدو لـــى هـــذه النظـــرة متعارضةً، فى حقيقة الأمـــر، مـــع الـــصورة المـــستمدة مـــن الدراســـات الأنثروبولوچية، بقدر ما هى تزودنا بإطار لها.[٢٦] ولكن الـــصعوبة تتمثـــل، كما يلحظ فراير وأوافقه الرأى فى ذلك، فى أن أوراق البردى ربما لا تزودنا بأدلةٍ كافيةٍ من النوع الصحيح لكى تسمح لنا باختبار النموذج.

وتتميز مقالة كينان بكونها مشوقةً بشكلٍ خاصٍّ، من حيث إنها يمكـــن وضعها إلى جوار دراسةٍ سابقةٍ قام بها هو ذاته عن الرعاة وعـــن مجتمـــع القرية فى مصر فى العصر البيزنطىّ، وكتبها قبـــل ذلـــك التـــاريخ بـــسبعة أعوام.[٢٧] وتقترب المقالة السابقة بشكلٍ كبيرٍ جـــداً مـــن أوراق البـــردى، وتستخدم الأدلة المقارنة عن الرعاة فقط فى حاشيتين. أما المقالـــة الأخيـــرة فتتضمن معلوماتٍ كاملةٍ عن الماشية وعن الرعاة من مراحل أخرى، ومـــن أماكن أخرى، على الرغم من أنها تشتمل على قدرٍ كبيرٍ من التحليل الـــدقيق لأوراق البردى. وما يبدو لى وأنه يستلفت الانتباه أكثر من غيره بشأنها، هو ليس كونها تستخدم الأدلة المقارنة لكى تجيب عن أسئلة لا يمكن الإجابة عنها بواسطة أوراق البردى، بل كونها تستخدم الأدلة الحديثة لكى تصوغ أســـئلة ليست صادرةً، على عكس الحال فى المقالة السابقة، بشكل مباشر من محاولة فهم أوراق البردى. لسوف نناقش هذه المهمة المتعلقة بتجديد الأسئلة مناقـــشةً أطول فى الفصول التالية. أما ردُّ فراير، الذى يتوافق نوعاً ما مـــع النتيجـــة، فهو جزئياً - فيما يتعلق بمناقشة كينان التى يقول فيها إن الماشـــية والمـــاعز

---

[٢٦] انظر: P.C. Maddern (1992) التى تتميز بقوتها فى عرض الطبيعـــة "الدائمـــة والطبقية" الموجودة فى "النظام الأخلاقىّ للعنف" (ص ٢٢٨).

[٢٧] J.G. Keenan (1985).

كانت تُربى بشكل أساسىٍّ لصوفها وليس للحمها - التساؤل عن مصدر اللحوم لمدن مصر فى تلك الآونة.[٢٨]

وهكذا يظهر لدينا فارقٌ مهمٌ بين المحورين. إن الروابط بين مصر الهللينستية والرومانية وبين عالم البحر المتوسط الأكثر اتساعاً فى العصور القديمة يمكن بشكلٍ أساسىٍّ شرحها من خلال الأساليب الفيلولوچية التقليدية والمتمثلة فى جمع الأدلة وتحليلها؛ كما أن غالبية الأدلة المقارنة تظهر فى الأشكال التى تدرب الباحثون الكلاسيكيون على العثور عليها وعلى استخدامها: نصوصٌ باليونانية واللاتينية، سواءً أكانت هذه لمؤلفين قدامى او نقوشاً على الحجر. وفى غالبية الأحيان فإن النتائج يمكن أن تحقق درجةً كبيرةً من اليقين، بالاعتماد على السمة المتداخلة للأدلة. أما الروابط بين مصر - وفى حقيقة الأمر غيرها من مجتمعات البحر المتوسط - فى المراحل الأخرى، فيمكن، على الجانب الآخر، استنباطها بشكل عفوىٍّ فقط بواسطة أساليبَ مشابهةٍ. ولا يمكن للمرء أن يصف - ببساطة - نمطاً فى وقتٍ آخرٍ وفى مكانٍ آخر وأن يحاول إقحامه على صمت السجلات البردية. وفى كثير من الأحيان يشعر المرء بضرورة اللجوء إلى منهجٍ غير مباشر. وتتيح لنا هذه المواد المقارنة إمكانية أن نصوغ فرضيات ربما يمكن لنا اختبارها فى مواجهة أوراق البردى، وربما يتعذر. لسوف نناقش هذه العملية بتفصيلٍ أكبر فى الفصلين السادس والسابع. أما الآن فيكفينا أن نوضح أن الفروق بين هذين المحورين تتطابق إلى درجةٍ كبيرةٍ مع عوالم الموضوعات الموثقة

---

[٢٨] تتمثل الإجابة على هذا السؤال - بكل تأكيد - فى أن نوع اللحم الرئيسىّ الذى كان يتم تناوله فى العصور القديمة كان لحم الخنزير؛ ولدينا هنا مثالٌ واضحٌ يصور التغيير الكبير الذى حل بمصر منذ الفتوحات العربية.

وغير الموثقة فى المجتمع القديم، وهى بالتالى مسائلُ خاصةٌ بالبِنًــاء ولــيس بالمصادفة.

الفصل الخامس:

المَنْهَجُ الكَمِىُّ

تأثرت الدراسات التاريخية فى القرن العشرين تأثراً كبيراً بتطبيقهـــا لعمليات التحليل الكمِّى للمعلومات. وبالنسبة للمراحل السابقة للعصر الحـــديث فإن هذا الأمر يتضح بشكلٍ خاصٍّ فى إصرار مدرسة الحَوْلِيَّات على الأهمية الكبرى للإحصاءات فى تحديد منحنيات الحياة الديموجرافيـــة والاقتـــصادية والاجتماعية. وكان التعامل مع الأرقام أمراً مركزياً بالنسبة لكافـــة مراحـــل التحليل، ابتداءً من الاتجاه إلى التركيز على المراحـــل التاريخيـــة الطويلـــة (*longue dureé*) أو على الفترات القصيرة. ولم يكن كافة المـــؤرخين، حتـــى داخل المدرسة الحَوْلِيَّة ذاتها، مستجيبين لمثل هذه العمليات المتعلقة بالقيـــاس الكمِّىّ التى كانت - بشكلٍ جوهرىٍّ - تطبيقاً على التاريخ من أســـاليب مـــشتقة من العلوم الاجتماعية. وقد نقد البعض إمكانية استخدام الإحـــصاءات لكـــى تعطى التاريخ نكهة العلم الطبيعىّ، ولكى تسىء تمثيل طبيعته إساءةً بالغة.[١] وعلى فرض أننا نتجنب الدعاوى المغالية، فإن عدداً قليلاً من المؤرخين فـــى يومنا هذا سوف ينكرون النقطة الواضحة المتمثلة فى أنه يمكننا دراسة بعض أنواع الموضوعات التاريخية فقط بوضع أساسٍ كمىٍّ لها.

---

[١] قارن، على سبيل المثال: J. Appleby, L. Hunt, and M. Jacob (1994) 87

وبالنسبة لمؤرخى العصور القديمة فإن عملية استخدام الإحـــصاءات ما تزال لا تخلو من بعض المشكلات؛ لأن عـــدداً كبيـــراً مـــن المـــؤرخين يتشككون فى فكرة أنه لا يمكن التوصل إلى إحصاءاتٍ مهمةٍ فى العالم القديم، إن لم يكونوا معادين لها.[٢] هذا التحفظ، بشكلٍ عامٍّ، له أساسه القوىّ عنـــدما يتعلق الأمر بالأرقام التى يذكرها المؤرخون القدامى؛ لأنه حتـــى فـــى تلـــك الحالات التى أفلتت فيها الأرقام من التحريف والتبديل فى أثناء عملية النقـــل، فإنها غالباً لا تعدو كونها تخمينات واضحةٍ، ونـــادراً مـــا تـــشكل مجموعـــةً متوافقةً تسمح بالمقارنة وبتحديد الاتجاهات الإحصائية الأساســـية. وبمفهـــومٍ أوسع، فإن هذا الرفض يمكن- مع ذلك- أن يكون مندفعاً وسطحياً. ففى كـــلٍ من الكُتَّابِ القدامى وفى الوثائق القديمة يوجد بالفعل قدرٌ كبيرٌ مـــن المـــواد القابلة للتحليل الكمىّ، وبخاصةٍ بالنسبة لعصر الإمبراطوريـــة الرومانيـــة.[٣] ولكننى أؤكد أن هذه **موادٌّ لمثل هذا التحليل**، بمعنى أنها بياناتٌ أوليةٌ يمكننـــا منها استخراج أرقام غير تلك الموجودة بها. ولهذا فإن الأمر يتطلـــب عـــادةً قدراً كبيراً من العمل فى الجمع وفى التحليل المفصل، ولا أحد يقـــوم بهـــذا العمل وهو لا يدرك الصعوبات التى يتضمنها.[٤]

---

[٢] لدينا بعض النماذج العشوائية فـــى: M.I. Finley (1974) 23-4; A.H.M. Jones (1964) viii.

[٣] انظر بشكلٍ خـــاصٍّ الكتـــابين اللـــذين أصـــدرهما: R. Duncan-Jones (1974, 1982²)، واللذين استخدم فيهما البردى وإن كان بصفةٍ ثانوية، حيث اعتمـــد بـــشكلٍ أساسىٍّ على النقوش والمؤلفين القدامى.

[٤] فى أثناء إلقاء بحثٍ فى مؤتمر الدراسات البيزنطية عـــام ١٩٩٣، وجهـــت أنجيليكـــى لايِّوو (Angeliki Laïou)الاهتمام إلى المزالق المصاحبة لجمع البيانات لمثل هـــذه الاستفسارات. وتتمثل هذه المزالق فى أنها أقلُّ صعوبةً فى حالة البردى، ولكن يجـــب

وتزودنا أوراق البردى بإمكاناتٍ غنيةٍ- بشكلٍ خاصٍّ- للقيـام بمثـل هذا العمل. إنها تشتمل على كمٍّ كبيرٍ من الأعداد، مـن ناحيـة، ويـصطبغ بعضها على الأقل بطابعٍ إحصائيٍّ ظاهرىٍّ، بينمـا يـشتمل بعـضها علـى جزئياتٍ من البيانات الأولية. وهذه الأوراق، فى حدِّ ذاتهـا، كثيـرةٌ بالقـدر الكافى لتزويدنا بأنواعٍ البيانات الأولية القابلـة للقيـاس الكمـىِّ. وقـد أدرك المؤرخون المتخصصون فى أوراق البردى إمكانات مـصادرهم منـذ عـدة عقودٍ مضت؛ كما أن الدراسات البردية تضم عدداً من مجموعـات البيانـات ومن تحليلاتٍ لها. ومع ذلك، فمن العدل أن نقول إن غالبية هـذه الأعمـال تَمَّت على مستوىً بسيطٍ من درجة التعقيد فى القياس الكمىّ. وعلـى وجـه الخصوص، فإنه لم تتم محاولاتٌ جادةٌ حتى وقتٍ قريبٍ للنظر نظـرةً ناقـدةً إلى مغزى الأرقام التى تم التوصل إليها عن طريق التحليل الكمىّ.

هذه الأرقام لا تخلو، فى حقيقة الأمر، من مشكلات. فمن ناحيـة، لا يوجد لدينا فى حالةٍ واحدةٍ، إن وجدت على الإطلاق، أىُّ شئٍ يشبه من قريبٍ أو من بعيدٍ إما البيانات الكاملة أو عينةٍ عشوائيةٍ مأخوذة منها. ويرجع السبب فى ذلك إلى الظروف التى عاشت خلالها أوراق البردى، والتى ناقشناها فـى الفصل الثانى. هذا الوضع غير قابل للاسترجاع، ولكنه يجبرنا على أن نسأل فى كل حالةٍ على حدةٍ عن مدى تأثر الصورة التى تقدمها الوثـائق المتاحـة بأنماط اللقيات التى وُجدت فيها هذه الوثائق. إن أكثر أنواع التحريف وضوحاً هى الزمان والمكان والنشر والبيئة. وعلى سبيل المثال، إذا أوضحت قائمـةُ أن غالبية النصوص التى من نوعٍ واحدٍ تؤرخ بالقرن الثـانى المـيلادىّ، لا

أخذها فى الاعتبار، كما أنها مهمةٌ جداً بالنسبة للموضوعات التى نناقشها فى الجـزء الأخير من هذا الفصل.

يمكن أن ننسب أىّ معنىً إلى هذه الحقيقة دون أن نأخذ فى الحسبان نسبة **كافة** النصوص التى يمكن تأريخها إلى المرحلة الزمنية نفسها. إن جملةً من قبيل: "فى أوكسيرينخوس (Oxyrhynchus) تصل أوراق البردى الأدبية إلى ذروتها، بشكلٍ واضحٍ، فى أوائل العصر الرومانىّ، بينما تنتشر الأوراق ذاتها فى هيرموبوليس (Hermopolis) بشكلٍ متساوٍ بين أوائل العصر الرومانىّ وأواخره،"(٥) لا تشتمل على أية دلالةٍ إحصائيةٍ. إنها مجرد وصفٍ للبيانات الأولية. إنها يمكن أن **تتحول** إلى دلالةٍ مهمةٍ بالنسبة لشئٍ ما، ولكن دراسة التوزيع الزمنىّ لكافة لقيات أوراق البردى من المدينتين هى وحدها التى تستطيع أن تبدأ مهمة تحديد معنى البيانات الأولية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن غياب العينة العشوائية لا يشكل دائماً نوعاً من الأهمية. فحيث يتعلق الأمر بسمةٍ يمكن تطبيقها على مرحلةٍ تاريخيةٍ طويلة (*longue dureé*)، على سبيل المثال، فإن التصنيف الزمنىّ للأدلة ربما يكون ذا أهميةٍ محدودةٍ، بل إن الأمر ذاته ينطبق حتى على التوزيع الجغرافىّ لها. ويوجد مثالٌ على هذا النوع فى الجزء التالى فى هذا الفصل عن الديموجرافيا. ومع ذلك، فإنه تتخفى هنا بدرجةٍ أكبر بعض المحاذير الأخرى. فالبيانات يمكن أن تكون تقليديةً بالنسبة لوضعٍ بعينه فقط؛ وعلى الرغم من أنها قد تكون ذات دلالةٍ إحصائيةٍ بالنسبة لهذا الوضع، فإن محاولة تعميمها على بيئات أخرى يجب أن تكون مصحوبةً بقدرٍ كبيرٍ من الحذر. هذا هو الحال مع تحليل أنماط المِلْكِيَّة التى نقابلها فى نهاية هذا الفصل وبداية الذى يليه، حيث يمكننا أن نثق بشدةٍ فى النتائج المأخوذة من كل مجموعةٍ من البيانات على حدةٍ، ولكن أيضاً حيث تفتح المقارنة بين مجموعات البيانات

---

(٥) P. van Minnen and K.A. Worp (1993) 182.

هذه مجالاً جديداً من الأسئلة. ولدينا كذلك بعض الأسئلة الأخرى فى الجــزء الخاص بإنتاج النسيج فى هذا الفصل، حيث يمكن اســتخدام وثيقــةٍ واحــدةٍ لاستخلاص معلوماتٍ مهمةٍ عن إنتاج النسيج فى أوكسيرينخوس فــى أثنــاء مرحلةٍ قصيرةٍ جداً؛ ولكن معيارية هذه المعلومات مشكوكٌ فيها إلى حدٍّ كبيرٍ.

إن أكثر الحلول قبولاً لعديدٍ من هذه الصعوبات هو الحل الذى تقــدم به مارك بلوك (Marc Bloch) واقترح فيه أنه تجــب مقارنــة العديــد مــن مجموعات البيانات المختلفة لكى تُزيل الأخطاء المحتملة بعــضها الــبعض؛ "لأنه سيكون من غير المحتمل إلى أقصى حدٍّ أن تميل بالضرورة إلى نفــس الاتجاه."[٦] ولسوء الحظ فإن هذا الأمر لا يتكرر كثيراً فى حالــة العــصور القديمة، حتى مع الكمِّ الكبير من المعلومات الموجود فى أوراق البــردى. إن منهج التحليل الدقيق لأثر أنماط العثور على الأدلة هو الأدلة ذاتها، ومحاولة غربلة التأثيرات المختلفة عليها، ربما يتصف بكونه أقل إقناعاً، ولكنه يتصف كذلك بأنه أكثر يسراً فى التطبيق.

وتتمثل صعوبةٌ أخرى مرتبطةٌ بتطوير معلوماتٍ كميِّةٍ - ببساطة - فى عدم قدرتنا على الاعتماد على بعض المواد الأولية. فلا يستطيع المــؤرخ أن يفترض أن الناشر قرأ كافة الأرقام بشكلٍ صحيحٍ؛ وبشكلٍ خاصٍ لأن غالبيــة الناشرين لا يهتمون اهتماماً خاصَّاً بالقياس الكمىّ، ولأنه من الصعب قــراءة الأعداد فى بعض الأحيان. ويجب على المؤرخ أن يتحقــق مــن القــراءات ويجب أن يفحص الحسابات، قبل أن يستطيع دمج النتائج فى درجةٍ أعلى من التحليل.

---

[٦] M. Bloch (1953) 120.

أَنْمَاطُ مِلْكِيَّاتِ الأرَاضِى

على الرغم من الحدود التى وضعها مارك بلوك فى مقولته الـــسابقة، فإنه توجد بعض الحالات التى يمكن تطبيق المقولة عليها، وسوف نبـــدأ الآن بأحد الأمثلة المهمة. إن أحد أهم المظاهر المميزة لأىّ مجتمع يتمثل فى نمط توزيع الثروة.[٧] وفى حالة العالم القديم فإن الأسلوب المتكافئ وغير المتكافئ الذى يتم به توزيع مِلْكِيَّةِ الأراضى كان العامل المحدِّد لكيفية توزيـــع الثـــروة طبقياً. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأراضى شغلت مكاناً فريداً فى الاقتصاد وفى إدارة الإمبراطورية الرومانية، طبقاً للمفهوم العملىّ والأيديولوچىّ. كمـــا أن غالبية الضرائب كانت تُفرض على الأراضى، مثلما أن كافة أعباء الخدمـــة العامة فى المدن - تقريباً - كانت ملحقةً بالممتلكات الكبرى، وكانت ملحقةً فى القرى بمساحاتٍ أصغر، وإن كانت ما تزال لها قيمتها. ولم تُفلح هذه السمات السلبية للأرض بوصفها شكلاً من أشكال الثروة فى تحويـــل الأغنيـــاء عـــن امتلاك الأراضى، وهو ما يمثل طبقـــاً لأحـــد المعـــايير نتيجـــة للتفـــضيل الأيديولوچى الهائل الذى كان مصاحباً للأرض فى العصور القديمة بوصـــفها شكلاً من أشكال الثروة؛ وهى عقيدةٌ فكريةٌ ارتبطت - طبقاً لأحـــد المفـــاهيم - بالاستقرار النسبىّ لعوائد ممتلكات الأراضى بالمقارنة بغيرهـــا مـــن أشـــكل الثروة الأكثر تقلباً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التفضيل الرســـمىّ للأراضـــى كقاعـــدةٍ للضرائب هو الذى يعطيها مركز الصدارة فى دراسة توزيع الثروة. لقد أدَّت

---

[٧] تعتمد المناقشة التالية على: R.S. Bagnall (1992) حيث يوجد قـــدرٌ كامـــلٌ مـــن التوثيق ومناقشةٌ للمظاهر العديدة التى لم يتم تناولها هنا، وبشكل جزئىٍّ أيـــضاً فإنهـــا مأخوذةٌ من هذه الدراسة.

الحاجة إلى قاعدةٍ دقيقةٍ للضرائب إلى خلق سجلاتٍ مفصلةٍ بالممتلكات، وهى سجلاتٍ من المحتمل أنها لم توجد لأى نوعٍ آخر من الثروات. ومع ذلك فمن النادر أن تصل إلينا نماذج كاملةٌ بما يكفى لهذا النوع من الأدلة بحيث تسمح لنا حتى بتطبيق أساسيات المنهج الكمىِّ فى دراسة هذه المشكلة. إحدى هذه الحالات الخاصة هى سجلات الأراضى التى أعيد نشرها عام ١٩٧٨ بواسطة ب.ج. سيباستيان (P.J. Sijpestejn) و ك.أ. وورب (K.A. Worp)،[٨] والتى حللها بعناية شديدة آلان بُومان (Alan Bowman) فى مقالةٍ مهمةٍ للغاية.[٩] وتضم هذه القائمة ممتلكات سكان مدينة أنتينوبوليس (Antinoopolis) وأحد الأحياء الأربعة لمدينة هيرموبوليس (Hermopolis) عبر أرجاء إقليم هيرموبوليس، باستثناء مهمٍّ للغاية هو القرية، الـ:"باجوس" (*pagus*)، الأقرب للمدينة. وقد لاحظ بُومان (Bowman 1985:151) بعد دراسة توزيع الأراضى فى هذه السجلات التى ترجع إلى حوالىّ عام ٣٥٠م، ما يلى:

> **إن الدرجة العالية من عدم التكافؤ فى توزيع الأراضى هى سمةٌ مهمةٌ بالتأكيد، وتبدو وأنها تتعارض بشكلٍ واضحٍ مع الأدلة المشابهة الموجودة لدينا من أماكن أخرى ومن مراحل أخرى فى العصر الرومانىّ.... ومع ذلك فإن ما لم تسمح لنا قوائم إقليم هيرموبوليس بعمله هو أن نجد مكاناً مناسباً للأدلة المتعلقة بملاك الأراضى المقيمين فى المدن داخل صورة نمط المِلْكِيَّة فى الإقليم ككل، والذى تمتلك فيه المجماعات المقيمة فى القرى حوالىّ ثلاثة أرباع الأراضى.... ولا توجد سبلٌ لتحديد ما إذا كانت هذه الأراضى مقسمةً بقدرٍ من التساوى بين أعدادٍ كبيرةٍ من ملاك الأراضى الفقراء نسبياً فى القرى، أم أن نمط**

---

(٨) P.J. Sijpestijn and K.A. Worp ((1978).

(٩) A.K. Bowman (1985).

القرية كان يعكس درجةً مشابهةً من المفاضلة (التى يمكــن للمــرء أن يتوقع حدوثها على مستوىً أصغر من الثروة).

إن الاختبار الإحصائىّ الذى استخدمه بُومان لقياس عدم التكافؤ فـــى ملكيات الأراضى هو مُعامل چينى (Gini Index)،** الذى يُمثِّـــلُ عـــادةً فـــى المعادلات الحسابية على أنه "آر": *R*. ويزودنا مُعامل چينـــى ذاتـــه بمجـــرد تلخيصٍ رقمىٍّ عملىٍّ لمنحنى لورينز (Lorenz curve)،** ويسمح لنـــا بعقـــد مقارنةٍ سريعةٍ وبسيطةٍ بين أنواعٍ عديدةٍ من مجموعات البيانات المختلفة. وقد اتُّهِم منحنى لورينز، وهو المقياس الأكثر أهمية، بأنه يحـــدد بيانيـــاً النـــسبة التراكمية (فى هذه الحالة) لمِلْكِيَّة العقار (على محور "واى" Y) مقابل النـــسبة التراكمية للأشخاص (على محور "إكس" X). إن التكافؤ الكامل ســـوف يـــتم التعبير عنه، على هذا المقياس، بواسطة خط مائل من الجنوب الغربـــىّ إلـــى الشمال الشرقىّ، ويوضح أن نسبة عشرة بالمائة من السكان كانت تملك نسبة عشرة بالمائة من الممتلكات، وأن نسبة خمسين بالمائة من السكان كانت تملك خمسين بالمئة من الممتلكات، وهكذا. وبالنسبة لعدم التكافؤ التام فإنه ســـيظهر بواسطة خطٍّ أفقىٍّ بمحاذاة محور "إكس" باتجاه الطرف الأيمن، الذى يـــصعد عند نهايته الخط الرأسىّ، الذى يوضح مجموعةً سكانية يملك فيهـــا شـــخص

** يُنْسَبُ هذا المعامل إلى العالم الإيطـــالىّ الاجتمـــاعىّ والإحـــصائىّ كـــورّادو چينـــى (Corrado Gini) الذى توصل إليه عام ١٩١٢م لقياس عدم التكافؤ فى التوزيع. وقد تم تطبيق هذا المعامل فى العديد من العلوم النظرية والتطبيقيـــة، ومنهـــا الاجتمـــاع والاقتصاد، والكيمياء والهندسة والزراعة. [المترجم]

** يُنسب هذا المنحنى إلى العالم ماكس و. لورنز (Max O. Lorenz) الذى قام بنـــشره عام ١٩٠٥م لقياس ظاهرة عدم التكافؤ، عن طريق رســـم بيـــانىٍّ يوضـــح خاصـــية التوزيع التراكمىّ مقابل إمكانية توزيع الثروة عملياً. [المترجم]

واحدٌ كافة الممتلكات. أما مقياس چينى فيحسب مقدار عدم التكـــافؤ الفعلـــىّ على أنها نسبة (مذكورة بجزءٍ من المائة أو مضاعفاتها من قِبَل، على ســـبيل المثال، ٧٥٣٠ر٠) بالمقارنة بحالةٍ افتراضيةٍ من عدم التكافؤ الكلىّ: وهكـــذا فإن الصفر يمثل المساواة التامة، بينما يمثل رقم ٠ر١ عدم التكافؤ التام.

وقد أوضح تطبيق بومان لهذا الاختبار، كما لاحظ هو ذاته، درجـــةً عاليةً بشكلٍ غير عادىٍّ وواضح على مُعامل چينى، بالنسبة لممتلكات ســـكان هيرموبوليس التى حسبها على أنها ٨١٥ر٠. وتتمثل الصعوبة التى واجههـــا بومان، كما أشار، فى تحديد سياقٍ لهذا الرقم، وللأرقام الأخرى التى توصـــل إليها من سجلات الأراضى. وكان هذا تحديداً هو الشئ الذى حاولت القيام به فى المقالة التى كتبتها عام ١٩٩٢م. إن مثل هذا السياق يمكن أن يـــأتى مـــن أرقامٍ أخرى قديمةٍ، أو من أرقامٍ حديثـــةٍ، وقـــد اســـتعنت بـــالاثنين. ولكـــن المقارنات ليست بسيطة لسببين: أولهما أن بعض الـــسمات المتـــضمنة فـــى مقياس چينى (على سبيل المثال أنه يرتفع باضطراد كلما ســـار المـــرء إلـــى مستوياتٍ أعلى من الأشياء التى يتم قياسها، وكلما انتقل من إقليمٍ إلـــى بلـــدٍ)، وآخرهما، هو أن مجموعات البيانات التى يمكن للمرء أن يحسب المـــستوى طبقاً لها تختلف فى طبيعتها. وعلى سبيل المثال، فإن كافة أنـــواع البيانـــات القديمة القابلة للتطبيق فى كل هذه الحسابات تأتى فى قوائم من نوعٍ ما، وهذه القوائم بطبيعتها تستبعد حالات الصفر، أى الذين لا يملكون أية ممتلكاتٍ على الإطلاق. وهكذا فإن مقياس چينى يشير إلى مجموعةٍ جزئيةٍ من السكان، هى التى تملك الأراضى، وليس إلى كافة السكان (وسوف يكون المقياس أعلى لو أنه تمت إضافة حالات الصفر).

وقد أمكننى العثور على أربع مجموعاتٍ من البيانـــات التـــى يمكـــن

استخدامها فى الأغراض المقارنة. أول هذه المجموعات هو سجل أراضٍ من عام ٢١٦م من فيلاديلفيا (Philadelphia) فى الفيوم، ويضم السجل كافة ملاك الأراضى الخاصة فى القرية وأمام كلٍ منهم المساحات التى يملكهـا. وفيمـا يتعلق بمُعامل چينى بالنسبة لهذه المجموعة السكانية، فهو: ٥١٦ر٠. ولكنـه يجب علينا ملاحظة سمةٍ مهمـةٍ: أن مُعامـل هيرموبـوليس يعكـس كافـة الممتلكات لجزءٍ من سكان المدينة فى الإقلـيم بكاملـه (باسـتثناء ضـاحيةٍ صغيرةٍ)، بينما يشتمل سجل فيلاديلفيا على ممتلكات سكان القرى والمدينة فى قرية واحدة (فالقرويون وحدهم لديهم نسبة: ٥١٨ر٠). وهناك أيضاً مـشكلةٌ أخرى، ربما أكثر أهميةً، وهى أن قائمة فيلاديلفيا تـشتمل علـى الأراضـى الخاصة فقط (أراضى الغلال والبساتين)، ولا تشتمل على الأراضى العامـة. ومن المقبول هنا أن نراهن أن هذه الأراضى العامة المؤجرة كانت مقـسمة إلى مساحاتٍ متساويةٍ بدرجةٍ أكبر مما عليه حال الأراضى الخاصـة التـى يُفترض أنه قد تم الحصول عليها عن طريق الميراث والشراء.

وتأتى مجموعةٌ أخرى مقارنة من البيانات من سجلات أراضى القرن الثانى قبل الميلاد فى كيركيوزيريس (Kerkeosiris)، الموجودة أيـضاً فـى الفيوم. وهنالك فإننا نجد نسباً أكثر انخفاضاً على مُعامـل چينـى (٣٧٤ر٠). ويملك السكان هنا مـساحات أراضٍ مخصـصة للمـستوطنين العـسكريين، وأراضٍ للتاج، وتتصف البيانات بأنها كاملةٌ فعلياً. وهكذا إنه يمكن مقارنتهـا جزئياً بالنسب المنفصلة الخاصة بالسكان القرويين فى فيلاديلفيا، ولكنه يمكننا أن نتوقع أن تكون أكثر انخفاضاً نتيجةً لإدخال الأراضى المَلَكِيَّـة المـؤجرة للمزارعين. وكان التاج لا يؤجر لأى شخصٍ مساحةً من الأرض تزيد عمـا يستطيع زراعته بالفعل؛ كما أن المساحة التى يستطيع المرء زراعتها بمفرده

لم تكن بالمساحة الكبيرة جداً.

وتأتى مجموعةٌ ثالثةٌ من البيانات من عام٣٠٨/٣٠٩م، ومـن قريـةٍ ثالثةٍ أخرى من قرى الفيوم، هى كارانيس (Karanis). وهنا فإننا نعرف كافة الأراضى (فقد تم حساب المساحات على أساس مدفوعات الضرائب، ولكنهـا دقيقةٌ تقريباً بكل تأكيد فى حدود نسبةٍ مئويةٍ ضئيلةٍ) وكافة الملاك فى قريـة بعينها. وبالنسبة للعدد الصغير من ملاك الأراضى المقيمين فى الحضر، فإن نسبة مُعامل چينى هى: ٦٣٨ر٠، وبالنسبة للمقيمين فى القرية هى: ٤٣١ر٠. وأقرب النسب إلى هذا الرقم الأخير هى النسبة الموجودة فى كيركيوزيريس، ٣٧٤ر٠.

وأخيراً فإن المجموعة الرابعة للبيانات التـى تتميـز بكونهـا أكثـر صعوبة، تأتينا من قرية فى مصر العليا، هى قرية أفروديتـو (Aphrodito)، وترجع إلى حوالىّ عام ٥٢٥/٥٢٦م. وتشتمل المجموعة على سجل يضم فئةً من الأراضى التى يملك غالبيتها، إن لم يكن كافتهـا، مـلاكٌ مقيمـون فـى الحضر، ومؤسسات. وتوضح المجموعةُ نسبةً على مُعامل چينـى بالنـسبة للأفراد مقدارها: ٦٢٣ر٠، وهو رقم مشابه بـشكل لافـتٍ للنظـر للنـسبة الموجودة فى كارانيس بالنسبة للمقيمين فى المدن ويملكون أراضٍ فى القرية.

وتساعدنا المقارنة مع النسب المستمدة من البيانات الحديثة علـى أن نشعر بالمستويات والمشكلات أكثر من كونها تزودنا بنماذج موازيـة بـشكلٍ مباشرٍ. وعلى سبيل المثال، فـإن مـساحات الأراضـى فـى ويسكونـسِن (Wisconsin) فى عام ١٨٦٠م كانت نسبتها على مُعامـل چينـى: ٤٠٠ر٠، وبعد ذلك التاريخ بحوالىّ قرن، نزلت النسبة إلى: ٣٦٠ر٠. وتـستثنى هـذه الأرقام، كما هو الحال فى مصر، حالات الصفر؛ ومن الواضح أنها مـشابهةٌ

جداً لتلك الأرقام التى وصلت إلينا مـن كـارانيس ومـن كيركيـوزيريس. وبالكيفية ذاتها، فإن بعض الأرقام الحديثة توحى أن نمط توزيع الثـروة فـى الأماكن الحضرية كان غير متماثلٍ بدرجةٍ أكبر كثيراً من النمط الريفـىّ.[١٠] ومع ذلك، فإن غالبية البيانات الحديثة تتعلق بالدخل، الذى يميل توزيعه فـى المجتمعات الحديثة إلى أن يكون بقدر أكبر من التساوى أكثر مما عليه حـال الأصول العقارية (إلى حدٍّ كبيرٍ لأن نسبة الدخل المشتقة من الأصول، مثـل الأراضى، قد انخفضت بشكلٍ واضحٍ فى الاقتصاد الذى يعتمد علـى الأجـر والراتب). فالدولة الحديثة التى تحقق نسبةً مرتفعةً من الدخل علـى مُعامـل چينى هى هوندوراس (Hondoras)، التى تصل فيها النسبة على المُعامل إلى: ٦٣٠ر٠ - وهو رقم ليس بالمرتفع إذا قارناه بنسبة هيرموبـوليس، بطبيعـة الحال، ولكنه يشير إلى الدخل وليس الممتلكات.

على الرغم من أنه يوجد الكثير مما لا نستطيع معرفته، فإن التحليـل والمقارنة بين مجموعات البيانات الحديثة والمجموعات القديمة تسمح لنـا أن نميز قدراً معقولاً من التقارب. وما نجده ونتوصل إليه، فى حقيقة الأمر، هو ليس التماثل فى الأرقام، على الرغم من أن بعضها قريب من بعضه، ولكـن هو أن مجموعة المعايير الخاصة بعدم التكافؤ المنتشر على مساحةٍ واسـعةٍ ظاهرياً يمكن، عندما نفحصها بعناية فى ضوء طبيعة البيانات المدمجـة، أن تتواءم بشكلٍ معقولٍ فى نظامٍ اقتصادىٍّ واجتماعىٍّ واحد. لقد كانـت القريـة تملك قاعدةً واسعةً من ملاك الأراضى مع نسبة توزيعٍ متكافئةٍ نسبياً، وربمـا أيضاً فى الثروة والدخل. ولم يتم القضاء على عدم التكافؤ بـأى حـالٍ مـن

---

[١٠] يمكن مشاهدة هذا النمط عام ١٩٢٤م فى حالة نظام تسجيل الأراضى فـى فلورنـسا (Florentine Catasto)؛ انظـر: D. Herlihy and C. Klapisch-Zuber (1985) 93-105

الأحوال، ولكن غالبية ملاك الأراضى كانوا يملكون مساحاتٍ كافيةٍ لإعاشة أسرهم، وكانت هناك مجموعةٌ كبيرةٌ من الرجال المنتمين إلى المستوى المتوسط، القادرين على القيام بأعباء الخدمة العامة. وبالتأكيد كان التوزيع يختلف من مكانٍ إلى آخر، وكان أقل تكافؤاً فى حالة الأراضى الجذابة (ذات الضرائب الأقل) مما كان عليه الحال فى حالة الأراضى الأقل جذباً. ولكن الفروق ظلت فى إطار متواضعٍ نوعاً ما عند خطٍ يتراوح ما بين آر=٣٧٥ر٠ و: آر=٥٢٥ر٠، وهى نسبٌ يمكن مقارنتها نوعاً ما مع نسب ويسكونسِن عام ١٨٦٠م. أما نسبة التركيز الواضحة فى مِلْكِيَّة سكان الحضر فى هيرموبوليس فربما يمكن لذلك أن تبدو فى سياقٍ أقل حدَّةٍ مما هى عليه بدون هذه المقارنة. وربما أن أكثر السمات اللافتة للنظر هى فى حقيقة الأمر غياب الثروات الكبرى المعتمدة على الأراضى والموجودة فى أيدى أعضاء طبقة النبلاء، وهى الثروات التى كان يمكن أن ترتفع بأصحابها من صفوف المكانة البلدية وتضمهم إلى أرستقراطية الإمبراطورية.

إنْتَاجُ النَّسِيجِ

فى عام ١٩٧٩ تم نشر بردية من أوكسيرينخوس (*P.Oxy.Hels.* 40)، يبلغ طولها حوالىّ المتر تقريباً وإن كانت فى حالة سيئة، وتشتمل على كشف حساب مطول، على أنها "حسابات مغسلة؟". ولا يحتاج المرء إلى أكثر من نظرةٍ عامةٍ إلى اللوحة لكى يدرك مدى صعوبة التوصل إلى أى نصٍّ يمكن الاعتماد عليه، وإلى أية معلومات مترابطةٍ منطقياً. وتضم البردية حساباً لعددٍ من أنواع العباءات، مع أرقام للأصناف ومقادير النقود. وقد اقترح الناشر عدداً من التفسيرات المحتملة: هذه الحسابات "يمكن أن تخص النسج أو البيع

أو التمشيط أو الصباغة أو غسل المنسوجات، أو بعض أنواع الضرائب."
وفى النهاية، عندما قرر ببعض التحفظات أن يستقر على المغسلة، فإنه آثر أن يتوقف بتحفظٍ عند الأرقام الكبيرة للعباءات والتصنيف غير الدقيق للغاية لأنواعها.

وفى مقالةٍ شيقةٍ صدرت عام ١٩٨٦م ناقش بيتَر ڤان مينين (Peter van Minnen) البردية وقال إن هذا الحساب يتعلق، على العكس من ذلك، بصادراتٍ لأعدادٍ من الملابس المنتجة من أوكسيرينخوس، وأن مقادير النقود التى يشير إليها هى أرقام الضرائب المفروضة على هذه الملابس.[١١] وقد وضع ڤان مينين يده بدقةٍ على النقطة المهمة التى جعلت الناشر يحجم عن النظر إلى هذه البردية على أنها سجلٌ لملابس منتجة أو مباعة، وهو الرقم المرتفع جداً والبالغ حوالىّ ألفى عباءة فى فترةٍ تتراوح ما بين خمسة أيام وسبعة أيام. فإذا عادلنا هذا الرقم مع ما يمكن أن يتم إنتاجه فى العام، فسوف نجد أننا أمام حوالىّ مائة ألف عباءة (أو ربما أكثر من ذلك إذا ما كان هذا الرقم لمدة خمسة أيام). ولأن الأرقام تبدو وأنها كانت فقط من أجل التصدير، فإن على المرء أن يتخيل وجود بعض الإنتاج المفترض تخصيصه للاستعمال المحلىّ أيضاً.[١٢]

وبطبيعة الحال فإننا نتساءل عما إذا كان هذا الرقم معقولاً، وما هى مصادر الخطأ المحتملة التى يمكن وجودها هنا. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فإن ڤان مينين يحسب هذه المائة ألف عباءة بحوالىّ خمسة عشر ألف إلى

---

[١١] P. van Minnen (1986b).

[١٢] وبالقدر ذاته فإن فرضية ڤان مينين تتعامل مع مشكلة عدم الدقة: فمدفوعات الضرائب على الصادرات كانت، بطبيعة الحال، تُفْرَض على تصنيفاتٍ واسعةٍ من العباءات.

عشرين ألف قطعةٍ كبيرةٍ من القماش المنسوج على النول. ويعادل هذا الكمُّ تقريباً كمَّ العباءات التى أنتجتها مدينة لايدِن (Leiden) فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر. وكانت لايدِن تضم فى ذلك الوقت حوالىّ أربعة عشر ألف نسمة، أىّ أقل من نصف ما أفترض أنه العدد المحتمل للسكان فى أوكسيرينخوس فى العصر الرومانىّ. ولأن أدلتنا عن أوكسيرينخوس لا توحى بمدينةٍ يشكل النسيج إنتاجها ومصدر صادراتها الرئيسىّ، فإن نسبة إنتاجٍ معادلةٍ لإنتاج لايدِن سوف تشكل مصدراً للقلق. ولكن نسبةً تقل بمقدار النصف عن نسبة لايدِن ستكون ضمنياً، على الأقل، ليست بغير المحتملة؛ على فرض أن المرء يقبل إمكانية أن بعض المدن القديمة- على الأقل- كانت مراكز صناعيةٍ مهمةٍ. وهذه النقطة الأخيرة محلّ جدلٍ كبيرٍ فى دراسة الاقتصاد القديم، ولكن سوف يكون من غير المنطقىّ أن نستبعد هذا الاحتمال للوهلة الأولى (*a priori*)، وإلا خاطرنا بالدوران حول أنفسنا فى معرض المناقشة.

ويمثل هذا الردُّ، على الأقل، رداً مقنعاً لمسألة المصداقية. وفيما يتعلق بمصادر الخطأ، فإن ڤان مينين (van Minnen 1986b: 93) ينهى حديثه قائلاً:

> **إن البشر ليسوا عناقيد عنب [وكان يتحدث عن إنتاج جرار الخمر فى الفقرة السابقة]، إنهم يحتاجون لملابس على مدى العام، وليس فقط فى هاتور: ولذلك فإننى لا أفهم السبب فى أن قيمة ١٫٩٥٦ بالنسبة للأسبوع الواحد.... يجب أن يحول دونها أى مؤثر فصلىٍّ أو غيره، لا نعرف عنه شيئاً حتى الآن.**

تتسم هذه الفكرة، بدون شك، ببساطةٍ شديدةٍ أكثر من اللازم. فمن ناحية، فإن نسبة الخمسة والخمسين بالمئة من الملابس هى لأطفال. وتفوق

هذه النسبة بمراحل نسبة السكان القدامى الذين هم تحت سن الرابعة عـــشرة، أو حتى تحت سن التاسعة عشرة. ولذلك فإنه يجب علينا أن نأخذ فى الحسبان إما أنه يوجد تخصصٌ محلىٌّ فى ملابس الأطفال، أو تفاوتٌ فصلىٌّ فى نـــسب الملابس المنتجة للبالغين والأطفال. وبالإضافة إلى ذلـــك، فإننـــا نعـــرف أن عملية النقل بالنيل لم تكن دائماً منتظمةً عبر فصول السنة. فعلى الرغم مـــن أنه من المستحيل أن نقترح أية وسائل لتحديد تأثير مستوى النيل على عـــدد العباءات المنقولة، فعلى الأقل من الممكن جداً أن بعض شهور العـــام كـــان يشهد نقل أعدادٍ أقل بكثير من شهورٍ أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نعرف أن صناعة الملابس الحديثة موسميةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، وربما أن هذا الأمـــر لـــم يكن صحيحاً فى العصور القديمة؛ ولكنه يبدو من غير المعقـــول أن نـــستبعد هذه الإمكانية دون دراسة.

وعلى أساس كل ما سبق، فإنه يجب علينا أن نعتبر أن الفائدة هنـــا، على الأقل، تتمثل فى طرح السؤال المتعلق بإنتاج النسيج بكميـــات كبيـــرة، وبتصديره، وباحتمالية ألا تكون هذه العمليات قد شكلت مقومـــاً كبيـــراً مـــن مقومات الحياة فى بعض مدن مصر الرومانية. وحتى لو كان على المرء أن يقلل من الأعداد المذكورة لظروفٍ فصليةٍ، فمن غير المحتمل أن يزيد معامل الخطأ فى تقديرات ڤان مينين عن ٢%. وحتى هنا، فإن الناتج يمثـــل ناتجـــاً كبيراً بالقدر الذى يحتم علينا إعادة التفكير فى عددٍ كبيـــرٍ مـــن افتراضـــاتنا البدائية عن الاقتصاد القديم. إن استخدام التحليل الكمىِّ يبدو أيضاً وأنه يسمح لنا بتشكيل مجموعةٍ كاملةٍ من الأسئلة الأكثر دقةً التى يجب أن نضعها فـــى أذهاننا ونحن ننظر إلى الأدلة الأخرى ونبحث عنها.

الدِيمُوجْرَافْيا

لقد تطلب النموذجان الأوليان لعمليات التحليل الكمىِّ أن نتوقف بقدرٍ كبيرٍ من التركيز عند بعض الوثائق القليلة: سجلات ملكيات الأراضى الكبرى، وسجلات الضرائب، وسجل إدارةٍ جمركيةٍ فى الحالة الثانية. ومع ذلك، لا يمكن فى حالة بعض الأسئلة أن نستحضر، بشكلٍ مؤثرٍ، مصادر مدمجةً من هذا النوع إلى المناقشة. ولا يرجع السبب فى ذلك بالضرورة إلى أنها لم تكن غير موجودة فى وقتٍ من الأوقات (على الرغم من أن الجزء التالى الخاص بالتحول الدينىّ، سوف يدرس حالةً لا توجد لها أدلةٌ على الإطلاق). إن السمات الديموجرافية لسكان مصر تمثل مجالاً موثقاً على نطاقٍ واسع، ويمكن أن تخضع للتحليل وثائقه المتمثلة فى سجلات السكان التى كانت السلطات الرومانية تقوم بجمعها وكانت تشمل كافة السكان وكافة فئات المجتمع. ويزودنا أى سجلٍ كبيرٍ من هذه السجلات بمعلومات ذات قيمةٍ غير عادية. ولكننا لا نملك هذه السجلات جميعها. لدينا عددٌ معينٌ من قوائم ضرائب القرى فى القرن الأول، ولكن هذه القوائم تشتمل على الذكور فقط، الذين هم فى سن دفع الضرائب (سن الرابعة عشرة وما بعدها). ولذلك فإنها تشتمل على بعض الفائدة فيما يتعلق بتحليل نسبة الوفيات فى مستويات الأعمار المختلفة بين الذكور البالغين، ولكنها لا تساعدنا كثيراً فى الموضوعات الأخرى المتعلقة بالسكان. وبالتالى فإنها يمكن أن تستخدم كمُعامل لقياس المعلومات التى نستمدها من مصادر أخرى، ولكن ليس كقاعدةٍ أساسيةٍ للتحليل.[١٣]

إن مصدر المعلومات الأكثر فائدةً هو إقرارات التعداد التى يبلغ

---

[١٣] انظر: R.S. Bagnall and B.W. Frier (1994) 102-03

عددها حوالىّ ثلاثمائة إقرار من مصر فى العصر الرومانىّ.[١٤] هذه الإقرارات تشتمل عموماً، فى الأصل، على معلومات كثيرة عن كل فردٍ من أفراد المنزل، مثل الاسم والجنس والعمر وطبيعة العلاقة بينه وبين بقية الأفراد، وفى بعض الأحيان الوظيفة والصفة الضريبية. ومن الواضح أن أية عينةٍ كبيرةٍ وعشوائيةٍ بما يكفى من هذه الإقرارات يمكن أن تسمح لنا بعمل تحليلٍ مفيدٍ جداً عن كافة السكان المصريين، وبخاصة إذا كان مجموع البيانات فى التعداد الأصلىّ كاملاً ودقيقاً. ولسوء الحظ فإن كافة هذه الشروط لا تتحقق. فالنموذج يمثل فقط حوالىّ نسبة ٠٠١٦ر٠ بالمائة من المجموع الأصلىّ للمواد.[١٥] كذلك فإن عدداً من الإقرارات غير مكتمل؛ ومن الواضح أن بعض الأشخاص لم يكونوا يُسَجَّلون على الإطلاق، وغالباً ما كانوا أشخاصاً فى قاع السُّلَّم الاجتماعىّ. وتوجد لدينا مبرراتٌ للاعتقاد أن البيانات ليست كاملةً وليست دقيقةً فى بعض الأحيان، كما أن غالبية الإقرارات تأتى من قرن واحدٍ بعد الميلاد (١٠٣-٢٠١م). وبالإضافة إلى ذلك فإن حوالىّ ثلاثة أرباع الإقرارات الموجودة تأتينا من إقليمين هما إقليم أرسينوى (Arsinoe)، وأوكسيرينخوس؛ مثلما أن نسبة الإقرارات من المدن (باستثناء الإسكندرية) أكبر بدرجة واضحةٍ من أية نسبةٍ محتملةٍ لعدد سكانها بالمقارنة

---

[١٤] تمت دراسة هذه السجلات بالتفصيل، لما تتضمنه من معلومات ديموجرافية، فى: R.S. Bagnall and B.W. Frier (1994) ، وتعتمد المناقشة التالية على هذه الدراسة. إننى لا أستطيع هنا مناقشة المشكلات الموجودة فى تصنيفاتٍ أخرى من الأدلة التى تُستَخدم أحياناً للأغراض الديموجرافية، وبشكلٍ خاصٍ النقوش الجنائزية؛ ويمكن للقارئ أن يطالع كتابنا الذى أشرت إليه، وكذلك: T.G. Parkin (1992)

[١٥] إذا ما افترضنا وجود سبعة عشر تعداداً، ومليون منزلاً يقدمون الإقرارات فى كلٍ منها.

ببقية السكان.

ربما أن مثل هذا الوصف يعطى انطباعاً بأن الوضع ميئــوسٌ منــه. ولكن الأمور ليست بهذه الكيفية تماماً. فقاعدة البيانــات كبيــرةٌ بمــا يكفــى لتزويدنا ببعض الثقة الإحصائية فى الاستنتاجات المستمدة مــن مجموعهــا، على الرغم من أن الثقة تنحدر بشكلٍ خطيرٍ عنــدما نفحــص المجموعــات الفرعية من السكان. فإقرارات المِلْكِيَّة تستبعد الأشخاص المنتمين إلى أدنــى الطبقات الدنيا وبشكل يوحى أن الفوارق الاجتماعية لم تكن محددةً بدقةٍ؛ كما أن تقريب الأعمار والمبالغة فيها هى عند الحدود الدنيا، وهى أقل كثيراً ممــا عليه الحال بين السكان المحدثين. ولا يوجد لدينا سببٌ يدعونا إلى الاعتقــاد أن السمات الديموجرافية الرئيسية فى القرن الثانى كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك السمات الموجودة فى قرون أخرى فى العصور القديمة، أو أن سكان إقليم أرسينوى وأوكسيرينخوس كانوا مختلفين بدرجةٍ واضحةٍ عــن ســكان الأقاليم الأخرى؛ كما أن ظاهرة الانحياز إلــى الأمــاكن الحــضرية يمكــن تصحيحها رياضياً. وفى النهاية، فإن الصعوبة الأساسية هى- ببساطة- أننــا نفتقر إلى مجموعةٍ كافيةٍ من الإقرارات الكاملة لكى نصل إلى درجةٍ أعلــى من الثقة. إن استخدام مجموعةٍ من أصنافٍ مختلفةٍ من الأدلــة، بــدلاً مــن استخدام مصدرٍ واحدٍ، حيث تم تجميع البيانات من قبل فى العصور القديمــة، أمرٌ لا يمثل فى حدِّ ذاته صعوبةً ما.

ومع ذلك فإن النوعية المُقيدة للبيانات يمكن أن تصبح عائقــاً كبيــراً أمام تفسيرها، وبخاصةً بسبب توزيعها غير المنتظم، ما لم تتوفر لدينا الأدلــة المقارنة. إننا نعرف قدراً كبيراً من المعلومات عن مجموعاتٍ سكانيةٍ أخرى، حتى فى مرحلة ما قبل العصر الحديث، أكبر بكثيرٍ مما نعرفه عــن ســكان

مصر الرومانية. ومن المعلومات المتاحةِ عن هــذه المجموعــات الــسكانية استطاع الديموجرافيون عمل قوائم نموذجية لمعدلات الأعمار، توضح معدل الأعمار والوفيات فى صيغٍ مجردةٍ، عندما يتم تحديد معاملاتٍ معينةٍ من قبيل نسبة النمو والأعمار المتوقعة عند الميلاد فى شكل أرقام محددةٍ وعــشوائيةٍ. وينبغى علينا أن نلفت النظر إلى أنه يوجد العديد من هــذه "القــوائم،" نظــراً لوجود عددٍ من النماذج المستمدة من مجموعات بياناتٍ مختلفةٍ وعلى أســاسٍ إقليمىّ. ولا تقدم النماذج تمثيلاً كاملاً لأية مجموعةٍ سكانيةٍ بعينها، وإنما تقدم صورةً للتوزيع التقليدىّ لمجموعةٍ سكانيةٍ متوسطةٍ داخل طبقة ما. وعندما لا نستطيع التوفيق بين بياناتنا عن مجموعةٍ سكانيةٍ وبين أى نموذجٍ معــروفٍ، على الأقل بشكلٍ تقريبىٍّ، فإن الاحتمال عندئذٍ كبيرٌ فى وجود خطأٍ مــا فــى البيانات.

وهكذا فإن النموذج يزودنا بفائدتين مهمتين عند التعامل مــع ســكان مثل الموجودين فى مصر فى العصر الرومانىّ. إنه، مــن ناحيــة، يزودنــا بتعبيرٍ رياضىٍّ للسلوك السكانىّ الذى يمكن تقريب البيانات إليه؛ مما يساعدنا بالتالى على توضيح الاتجاهات الضمنية التى تغيب جزئياً عن العين بــسبب التوزيع غير المتكافئ والعشوائىّ للبيانات فى مجموعةٍ صغيرةٍ نسبياً. ومــن ناحية أخرى، فإنه يسمح للباحث أن يرى على الفــور مواضــع المــشكلات الحقيقية فى البيانات، عندما تظهر هذه البيانات خارج الخــط الموجــود فــى النموذج وبشكلٍ لا يمكن معالجته. وفى كلتا الحالتين، فإن المرء يحتاج إلــى القيام بتحليلٍ دقيقٍ وإلى التفكير بعمق، ولكن التحليل يتم هنا فى إطار نموذجٍ خارجىٍّ.

وعندما يتم إخضاع معلوماتٍ من إقرارات التعداد لمثل هذا الفحص،

فإنها بشكلٍ عامٍ تصمد جيداً، ويمثل هذا الوضع ركناً لا بأس به من أركـــان ثقتنا فى النتائج. وعلى سبيل المثال، فإن سجل الأعمار بالنسبة للنـــساء عنـــد سن الخامسة فى الإقرارات يعكس توافقاً، بشكلٍ معتدلٍ، مع النمـــوذج الـــذى يفترض معدلاً للعمر عند الميلاد يزيد قليلاً عن العشرين عامـــاً.[١٦] ولكـــن توجد بالقدر ذاته بعض الجوانب التى تثير فيهـــا البيانـــات بعـــض الأســـئلة المهمة. وأكثر هذه الأسئلة أهميةً هو نسبة الذكور إلى الإناث، التى تتفـــاوت بشكلٍ لا يتفق تماماً مع النماذج. وفى حقيقة الأمر فإنها لا تتفق مع أى نماذج أخرى ممكنةً. إن قيمة النموذج هنا، كما هو واضح، تتمثـــل فـــى عـــرض الصعوبات فى البيانات، والتى تقودنا بدورها إلى تطوير فرضياتنا لكى نفسر حالة البيانات. وتشتمل هذه الفرضيات على فرضية عـــدم تـــسجيل التقـــارير لبعض الذكور، وكذلك فرضية الميل إلى الهجرة. وهنا فإن الاستنتاجات تميل إلى كونها مبدئيةً بشكلٍ أكبر كثيراً مما هو الحال مع معدل وفيـــات الإنـــاث. ولكن قوائم الذكور الدافعين للضرائب، الذين أشرنا إليهم من قبـــل، تعكـــس أنماطاً مشابهةً، كما هو الحال، وتوضح أن المشكلات الموجودة فى بياناتنـــا المستمدة من الإقرارات ليست تماماً نتيجةً عَرَضَيَةً لعملية توثيق غير كافيـــة، بقدر ما تكشف القوائم أيضاً عن بعض الظواهر الاجتماعية الضمنية.[١٧]

---

[١٦] انظر: R.S. Bagnall and B.W. Frier (1994) 82 with figure 4.2 لقد تـــم وضع البيانات الأولية من خلال عمليات تقريب (باستخدام المتوســـطات المتحركـــة) لتبسيط درجات التفاوت.

[١٧] يوجد موقفٌ مشابهٌ، هنا أيضاً، فى سجلات المِلْكِيَّة فى فلورنسا، حيث أوضح الباحثان (D. Herlihy and C. Klapisch-Zuber [1985] 131-44) أنه على الرغم مـــن المصادر العديدة للخطأ فى البيانات- التى ربما بالغت فى نسبة جنس الأفراد- فإنـــه لا يمكن نسبة الزيادة الكبيرة فى السكان الذكور الموجودة فى البيانات إلى مثل هـــذه

إن المشكلات التى تفرضها الدراسة الإحصائية على مثل هذا النــوع من الأسس تتصف - بشكلٍ واضحٍ - بأنها مختلفــةٌ نوعيــاً عــن المــشكلات الناجمة عن السجلات الكبرى التى شكلت الأساس للمناقشات الموجودة فــى الجزئين السابقين. ففى تلك الحالات كانت العمليات الحــسابية والإحــصاءات ذاتها بسيطةً نسبياً، وتسببت فى مشكلاتٍ قليلة. إن الصعوبة تنجم من تفــسير طبيعة السجلات ذاتها ومن تفسير بياناتها؛ ولكنها تنشأ قبل كل شئ من تحديد العلاقة بين المعلومات الكميَّةِ المشتقة منها وبين السياق الاجتمــاعىّ العــام. ومع إقرارات التعداد فإننا نقابل أسئلةً أكثر تعقيداً، وتتطلب استخدام كلٍ مــن النماذج الرياضية التى أشرنا إليها وأيضاً الأساليب الإحصائية؛ لكــى نختبــر النظريات المتعلقة بالبيانات. ومن هذه النماذج والأساليب اختبــارات الدلالــة المعتمدة على كلٍ من حجم العينة العشوائية للبيانات، ودرجة الاختلاف بــين النماذج العشوائية العديدة المستقلة وبــين اختبــارات قــوة الارتبــاط بــين مجموعتين من الأرقام.[١٨]

على الرغم من الصعوبات والتحفظات والإجراءات المتعلقة باستخدام هذا الكمّ من البيانات، فإننا نستطيع أن نصف - بشكلٍ معتدلٍ - عملية البحــث بأنها عمليةٌ تعتمد على أجزاءٍ واضحةٍ من المعلومات التى تم جمعهــا عــن قصد بواسطة الإدارات القديمة، والتى قدمها السكان. إن دور الاستنتاج فــى تحديد قاعدة البيانات التى اعتمدت عليها هــذه الدراســة متواضــعٌ نــسبياً، ومحدودٌ بشكلٍ أساسىٍّ بمسألة توضيح العلاقات الأسرية فى الأماكن التى لــم

المشكلات الوثائقية، لا بد وأنه كانت هناك أسبابٌ اجتماعيةٌ ضمنيةٌ تتخفى وراء جزءٍ كبيرٍ منها.

[١٨] من أجل عرض مختصر، راجع الملحق الخاص بالأساليب الإحــصائية فــى: R.S. Bagnall and B.W.Frier (1994) 330-33

تشر إليها بوضوح، وبتفسير الإقرارات المحفوظة بصورةٍ غير مكتملة. لقد كانت السلطات الرومانية **تريد** أن تعرف غالبية الأشياء التى نريد معرفتها، مثل العمر والجنس والمكانة الاجتماعية والعلاقات؛ حتى لو كان هدفها هو الحصول على الضرائب من السكان والسيطرة عليهم، أكثر منه وضع نموذجٍ لأخلاقياتهم ولعلاقاتهم الزوجية ولخصوبتهم. وهناك العديد من التصنيفات الأخرى من البيانات التى كانت تُجمع من أجلها المعلومات بشكلٍ واضحٍ، وبخاصةٍ تلك المتعلقة بأشياءٍ من قبيل الأسعار والضرائب. ولكن هناك أيضاً موضوعاتٌ لا يمكن التعامل عنها إلا عن طريق توجيه أسئلة إلى الأدلة القديمة من النوع الذى لم تكن هذه الأدلة مصممةً للإجابة عنه. ويتعامل الجزء التالى مع نموذج صعبٍ من هذا النوع من الأسئلة.

التَّحَوُّلُ الدِّينِىُّ

كانت عملية اعتناق العالم الرومانىّ للديانة المسيحية عمليةً مثيرةً للجدل والنقاش فى وقت حدوثها؛ وأصبحت، على الأقل منذ صدور كتاب جيبون "تاريخ اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها،"[**] مشكلةً

[**] يُعد هذا الكتاب من أهم وأشهر كتب التاريخ الرومانىّ فى الغرب وبفضله حصل إدوارد جيبون (Edward Gibbon) على لقب أول مؤرخى روما القديمة فى العصر الحديث. وقد صدر المجلد الأول من الكتاب، الذى يضم ستة مجلدات، عام ١٧٧٦م، وأعيد طبع المُؤَلَّفِ بكامله بعد ذلك التاريخ عشرات المرات. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين فى الوقت الحالىّ يختلفون مع جيبون فى آرائه عن ظاهرة الإمبراطورية الرومانية وطبيعة حكم أباطرتها وكذلك بشأن موقفه من المسيحية، فإن كتابه ما يزال يحظى بشهرةٍ كبيرةٍ وما يزال يمثل مرجعاً يشار إليه عند الحديث عن هذه

مركزيةً بالنسبة للمؤرخين الذين يدرسون أواخر العصور القديمة. ولا يوجد إجماعٌ على أية نظريةٍ بشأن أيٍّ من الجوانب المهمة المتعلقة بهذه العملية لسببين: أولهما أن الموضوع يحرك شجوناً عميقةً بين المسيحيين وغير المسيحيين- وغالباً ما تكون المشاعر مختلفةً حتى داخل هذه المجموعات. أما السبب الآخر فهو أن المصادر، على الرغم من وفرتها، تفتقر جميعها تقريباً إلى الحياد.[١٩] لقد كان لدى كلٍ من الكُتَّاب المسيحيين والوثنيين من المبررات ما يجعلهم أقلَّ ما يكونون صراحةً بشأن أعداد قواتهم وهويتها في المراحل والأماكن المختلفة؛ ولا يوجد سببٌ يدعونا لافتراض أنه كانت لدى أيّ كاتبٍ معلوماتٌ دقيقةٌ جداً عن الموضوع؛ نظراً لأنه لا توجد أية علامة على أنه كان يتم جمع البيانات الخاصة بالانتماءات الدينية في العصور القديمة. وبالإضافة إلى ذلك، فربما أن الخاتمة الوحيدة المجمع عليها هو أن عملية التحول إلى المسيحية تفاوتت تفاوتاً كبيراً من مكانٍ إلى آخر.

وعلى أمل أن أقدم منظوراً بعيداً عن تأثير الكتاب القدامى، فإننى بدأت منذ عدة أعوامٍ مضت، كما هو واضحٌ، "استكشافاً مبدئياً لمنهجٍ جديدٍ،" محاولاً بناء مجموعةٍ من الأدلة المناسبة للتحليل الكميِّ.[٢٠] وتتناسب كلمة

الموضوعات. [وقد تمت ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية بواسطة محمد سليم سالم ونشرته دار الكتب المصرية [المترجم].

[١٩] ما تزال هذه المناقشة مستمرةً بقوةٍ، وإننى أنوى أن أكتب وصفاً لها فى مناسبةٍ أخرى قادمة. [صدرت هذه الدراسة بالفعل، انظر: R.S. Bagnall, "Models and Evidence in the Study of Religion in Late Roman Egypt," in J. Hahn, S. Emmel, eds., *From Temple to Church: Destruction and Renewal of Local Cultic Topography in Late Antiquity*, Leiden, 2008, 23-41. [المترجم]].

[٢٠] R.S. Bagnall (1982).

بِناء مع ما أقوم بعمله لأن الأدلة ليست واضحةً فى الوثائق، كما هو الحـــال مع الجنس والعمر فى إقرارات التعداد، بل ضمنيةً. وكانت الأدلـــة المتعلقـــة بالموضوع هنا هى أدلةٌ خاصة بأسماء الأشخاص. وبدأ البحث مـــن نقطـــة التحول الواضح فى مخزون الأسماء فى مصر فى المرحلة الممتدة من القرن الثالث إلى القرن السادس الميلاديين. واعتمدت ملائمة التحول فـــى عمليـــة التسمية للقيام بمثل هذا التحليل على ملاحظتين: (١) أن نـــسبةً كبيـــرةً مـــن الأسماء المستخدمة فى مصر الرومانية كانت مستمدةً مـــن أســـماء الآلهـــة المصرية واليونانية، وبالتالى فإنها- من حيث المبدأ- كانت تعبر عـــن ولاء واضحٍ من جانب الشخص الذى أطلق الاسم تجاه إله بعينـــه. وهكـــذا فـــإن الطبيعة المحلية للعبادات فى مصر تنعكس فى الطريقة المحلية لعملية إطلاق الأسماء. وعلى الرغم من أنه من المستحيل ان نعرف فى بعض الحالات مـــا إذا كان اسم الشخص الذى يعطى الاسم (عادةً والدا الطفل حديث الولادة) كانا ببساطةٍ يتبعان تقليداً أسرياً أو محليـــاً، أو يتـــصرفان بـــدافعٍ مـــن التقـــوى الشخصية، فإنه يوجد قدرٌ معقولٌ من الأدلة التى توحى أن الـــبعض مـــنهم، على الأقل، كانوا على وعيٍ بالأبعاد الدينية الموجودة فى عملهـــم هـــذا. (٢) كانت غالبية هذه الأسماء تختفى فى أثناء القرنين الرابع والخامس الميلاديين، باستثناء عددٍ معينٍ من الأسماء التى استمرت لأنها كانـــت أســـماء شـــهداء مسيحيين مشهورين، وبالتالى ظلت مقبولةً ومستخدمة. أمـــا بالنـــسبة لبقيـــة الأسماء، فإن مخزون الأسماء تغير مع إضافة أسماء مأخوذة مـــن العهـــدين القديم والجديد، وأسماء الحواريين والشهداء، وأسماءٍ مجردةٍ وصفات تتعلـــق بالفضائل. وقد ساد الخليط الناجم فى النهاية عملية إطلاق الأسماء فى الشرق المسيحىّ لما يزيد عن ألف عام بعد ذلك التاريخ، وما يزال واضحاً جداً فـــى المناطق الأورثوذوكسية من روسيا فى وقتنا الحالىّ.

وقد تراءى عندئذٍ أنه من المعقول أن نفترض - لــذلك - أنــه توجــد علاقةٌ بين المعدل الذى حلّ به مخزون الأسماء الجديد محل المخزون القــديم وبين معدل تحول سكان مصر إلى المسيحية. وقد تم تطبيق منهجٍ مشابهٍ فــى دراسةٍ أوحت لى بفكرة دراستى هذه، تَمَّتْ على عملية التحول إلى الإســلام فى إيران فى العصور الوسطى، معتمدةً على قواميس الترجمات أو البيانــات الشخصية فى العصور الوسطى.[٢١] ولكن لا توجد لدينا من مصر قــواميس بيانات شخصيةٍ فى أواخر العصور القديمة، ولا أية وسائل حديثــةٍ لدراســة الأسماء بالنسبة لتلك المرحلة باستثناء إقليمٍ واحدٍ هو إقليم أرسينوى؛ وحتــى هنا فإن الفترة الزمنية محدودةٌ فقط بالقرون ما بين السادس والثــامن. وكــان الحل الذى توصلنا إليه والذى يعتريه قدرٌ كبيرٌ من النقص، هو أن نــستخدم مجموعةً من المواد: (١) قوائم ضرائب كــارانيس (Karanis) مــن أوائــل القرن الرابع؛ (٢) سجلات أراضى هيرموبوليس من منتــصف القــرن؛ (٣) أرشيف أبينّايوس (Abinnaeus)، فيما بين أعــوام ٣٤٢-٣٥١م؛ (٤) قائمــة ضرائب من أراضى إقليم هيرموبوليس ترجع (كما كنت أعتقد عندئــذٍ) إلــى عام ٣٨٨م؛ (٥) سجل أسماء أرسينوى المشار إليه من قبل؛ (٦) مجموعــةٌ من النصوص من قرية أفروديتو ، فى مصر العليا من بداية القرن الــسادس. ومن كلٍ من هذه المجموعات أمكننا جمع أعداد أسماء الأشخاص المذكورين فيها، وأسماء آبائهم (لأن اسم الأب كان عادةً ما يُكتب فى أوراق البــردى)؛ وهكذا أمكننا التعرف، طبقاً لأحد المفاهيم، على جيلين من كل مجموعةٍ مــن هذه الأدلة.[٢٢]

---

[٢١] R.W. Bulliet (1979).

[٢٢] لقد اضطررنا إلى القيام ببعض الافتراضات بشأن متوسط العمــر لكــلٍ مــن هــذه

لقد تضمن التحليل الفعلىّ عدداً من التعقيدات التى يمكننا هنا وضعها جانباً؛ كما أنه يمكننا أيضاً أن نفعل الشئ ذاته مع بعض النتائج، من أجل التركيز على مسائل المنهج التى نناقشها.[٢٣] ولكن يجب تحديد أحد الاستثناءات لأنه كان موضوعاً لقدرٍ كبيرٍ من المناقشات التى أعقبت الدراسة. فبسبب استمرار بعض الأسماء ذات الاشتقاقات الدينية الوثنية (بشكلٍ أساسىٍّ بوصفها أسماءً للشهداء، وإن كان لا يمكن افتراض هذا الأمر فى كافة الحالات)، وبسبب استخدام بعض الأسماء "المحايدة" (سواءً أكانت وثنيةً أم مسيحيةً)، فإن عدد المسيحيين كان من المؤكد أعلى من عدد الأشخاص الذين يحملون أسماءً مسيحيةً. وقد تداخلت فكرتان وأدَّتا إلى أن أحدد معامل: ١٫٥ بوصفه معامل ضرب (بمعنى أنه كان يتم ضربه فى عدد الأشخاص الذين يحملون أسماءً مسيحيةً) لكى نصل إلى العدد الإجمالىّ للمسيحيين: (١) فالأشخاص الذين يحملون أسماءً مسيحية يمكن تحديدها، ولكن دون أن تكون أسماء آبائهم مسيحية، كان يصل عددهم إلى حوالىّ نصف عدد الذين يحملون أسماءً مسيحية. (٢) والأشخاص الذين يحملون أسماءً مسيحية كان عددهم يصل تقريباً إلى حوالىّ ثلثى السكان فى الأدلة المتأخرة، القرن السادس وما بعده، عندما يوافق الجميع على أن مصر قد أصبحت بكاملها مسيحيةً بالفعل.

وقد تمت محاولةٌ وحيدةٌ جادةٌ لنقد قواعد هذا المنهج المبدئىّ للغاية

المجموعات، وطول عمر كل جيل، بطبيعة الحال، وهذه الافتراضات ليست مناسبةً للنقاط المنهجية التى نتحدث عنها هنا.

[٢٣] وبشكلٍ عامٍ، فإن التحليل يوحى أن المسيحيين أصبحوا يشكلون غالبية السكان فى وقتٍ ما من النصف الثانى من القرن الرابع.

لمعالجة موضوعٍ صعبٍ، وهى محاولة إيڤا ڤيبستسيكا عام ١٩٨٦، التى أقلقتها حقيقة إن استنتاجاتى كانت تشير إلى معدلٍ للتحول إلى المسيحية أكثر سرعةً مما توحى به قراءتها للمصادر الأدبية. وكان جزءٌ من مناقشتها يتعلق بمسائل البيانات- تحديد هوية أسماءٍ معينةٍ على أنها مسيحيةٌ أم لا، وتأريخ بعض مجموعات الأدلة. وقد أبدت ڤيبستسيكا بعض التحفظات العديدة، ولكنها أنهت حديثها بأنه من المحتمل أن هذه التحفظات لن يكون لها أثر على النتائج. أما الجزء الثانى من مناقشتها فيبدأ فى التعامل مع نقاط المنهج؛ لأنها تهاجم استخدام معامل ضرب بنسبة ١ر٥ وتقول إنه لا يوجد هناك سببٌ للاعتقاد فى أن هذا الأمر يمكن تطبيقه فى القرن الرابع كما هو الحال فى السادس، لأن مصر فى القرن السادس كانت قد تحولت تماماً إلى المسيحية. وأضافت فى النهاية قائلةً إنه يجب أن توجد فى القرن الرابع مرحلةٌ زمنيةٌ فاصلةٌ بين نمو نسبة عدد السكان المسيحيين وبين نسبة الزيادة فى إعطاء أسماءٍ مسيحيةٍ للأطفال.

لقد تم توجيه هذه الاعتراضات بواسطة ڤيبستسيكا على أنها موجهةٌ إلى **منهج** الدراسة، ولكن اعتراضها الثانى والثالث هما اللذان كانا منهجيين، بأىّ شكلٍ من الأشكال. ويبدو أنها هى ذاتها توافق على المنهج من حيث المبدأ. أما النقطة الأكثر أهمية وذات الأثر المنهجىّ فهى بالتأكيد النقطة الثالثة؛ لأنها ربطت بين الانتماءات الدينية وبين عملية تفضيل الأسماء التى يعتمد عليها البحث باكمله. ومع ذلك فإن تحفظها فى هذا الأمر كان فقط على مسألة التوقيت، وليس على الظاهرة ذاتها. وفى ردّى على ڤيبستسيكا،[٢٤] أشرت إلى أن اختيار أدلة أسماء الآباء المسيحية الموجودة فى وثائق القرن

---

(٢٤) R.S. Bagnall (1987).

الرابع، التى أشرت إليها، على أنها علامةٌ لتحديد معامل ضـــرب ٥ر١، لـــم يكن اختياراً عشوائياً فى التعامل مع الأدلة من تلك الآونة. أما الأمر الأكثـــرُ أهميةً فإننى أوضحت أن نقطتها الثالثة، لو أنها صحيحة- وهذه مسألة تأملية تختص بالعقلية، على أية حال، ولا يوجد عليها دليلٌ واضحٌ- فإنهـــا ســـتعنى فى حقيقة الأمر أن عدد المسيحيين كان **أعلى**، وليس أقل، مما هو مفتـــرضٌ مسبقاً بواسطة استخدام النسبة المشتقة فى أسماء الآباء- لأنها ستعنى أن عدد المسيحيين الذين لا يمكن تحديدهم كان أعلى مما أعتقد.

وفى عام ١٩٨٨ عادت ڤيبستسيكا إلى الموضوع مرةً أخـــرى فـــى ملحقٍ مختصرٍ (كدليلٍ إضافيٍ) لمقالةٍ طويلةٍ معتمدةٍ إلى حـــدٍّ كبيـــرٍ علـــى المصادر الأدبية المسيحية. ولم تعد عندئذٍ إلى مناقشة أيٍّ من النقاط المثـــارة فى مقالتها الأولى مرة أخرى، ولكنها ذكرت أنها لم تدل برأيها بالقوة الكافيـــة عندئذٍ: "فى رأيى أن البيانات التى تقدمها أوراق البـــردى نـــادراً مـــا تتـــيح استخدامها فى الدراسات الإحصائية." [٢٥] وليس من الواضح ما إذا كانت هذه العبارة مقصودةً بشكلٍ عامٍّ أم أنها تختص بمسألةٍ محددةٍ فى المناقشة؛ ولكـــن لأنها وردت فى أعقاب مناقشةٍ لجوانب القصور فى التوثيق التى اســـتخدمتها فى المقالة الأولى، ولأن ڤيبستسيكا لا تقدم مبرراً أكثر من اعترافها بكراهيتها للأرقام، لكى نبتعد عموماً عن التحليل الكمىِّ، فإننى أفترض المبرر الأخير.

إن النقطة التى تذكرها ڤيبستسيكا ليس لها أى أثرٍ على كون المـــنهج قابلاً للاستخدام، **من حيث المبدأ**؛ أو كونه قابلاً للاستخدام مع **نـــوع** المـــواد

---

[٢٥] لقد وافَقَت على عددٍ من النقاط بشأن الأدلة. ويبدو أن الفقرة الختامية فى مقالتها (E. Wipszycka [1988]165) تَرُدُّ فيها على نقدى لنقطتها الأخيرة؛ ولكن لا يبدو أنها فهمتها، مثلما أن تعليقها غير ذى صلة.

التى تقدمها أوراق البردى؛ ولكن على العكس من ذلك، فإنه يؤثر على كـون الوثائق التى نستخدمها كافيةً من حيث الكمِّ والنوع لكـى نـستطيع اسـتخدام المنهج بشكلٍ سليمٍ؛ وهذه نقاطٌ مهمةٌ. إن ڤيبستـسيكا تقـول: (١) إن عـدد مجموعات الأدلة صغير؛ (٢) إن نمط حفظها يخضع لعامل الصدفة كمـا أن معلوماتها غير كاملة؛ (٣) لا شئ يثبت أن إيقاع التحول كان موحداً فى كافة أرجاء مصر، والعكس هو الاحتمال الأكبر؛ (٤) حتى قوائم أسـماء القـرن الرابع فى مصر لا تُحَسِّنُ من الموقف كثيراً؛ بسبب عـدم كفايـة البيانـات. ويستطيع المرء أن يلخص مناقشة ڤيبستسيكا بالقول إن الموقف ربمـا كـان متنوعاً، وأن عدد نقاط البيانات التى نحتاجها- لذلك- أكبر مما هـو متـاح لدينا، أو مما يمكننا الحصول عليه.

هذه الأسئلة صعبة، ولكنه يمكن الإجابة عنهـا بواسـطة اختبـارات إحصائيةٍ بسيطةٍ، ولكنها تسأل بشكلٍ أساسيٍّ عن مقدار الثقة التـى يمكـن أن تتوفر لدى المرء فى النتائج المستمدة مـن هـذه البيانـات.[٢٦] وربمـا أن الإجابات يمكن أن تبدأ- نظرياً- من "النفى القاطع" عنـد ڤيبستـسيكا، إلـى الطرف المقابل على النقيض. وفى المقالة الأصلية لم أقم بقياسٍ كميٍّ لمستوى الثقة لدىّ؛ وفى الحقيقة فإننى عبَّرتُ عندئذٍ عن بعض التحفظات عـن مـدى قدرة المرء على أن يذهب بعيداً بالنتائج؛ ولكن ثقتى تـدعمت بـشكلٍ كبيـرٍ بحقيقة إن التحليل الذى قمت به أدَّى إلى نظرية مؤدَّاها أن التحول سار على

---

[٢٦] يجب ملاحظة أن تاريخ السجل الذى استخدمته على أنه عام ٣٨٨م قد أصبح الآن فى حكم المؤكد أنه يرجع إلى مرحلة تالية، وربما أنها النصف الثانى من القرن الخامس. وعلى الطرف الآخر من الجسر، فإن أرشيف بابنوثيس (Papnouthis) ودوروثيوس (Dorotheos) فى بردية: *P.Oxy.* XLVIII، أضافا بعض المـواد إلـى مرحلـة النصف الثانى من القرن الرابع، وهى مرحلة لا يوجد فيها الكثير من الوثائق.

منحنى يشبه حرف الـــ: "S"، وبشكلٍ مشابهٍ للنمط الذى استدل بـه بولليـه (Bulliet) فى دراسته لعملية التحول إلى الإسلام. كذلك فإننى عرفت مؤخراً بمقالة على وشك الصدور عن التحول إلى المسيحية فى الإمبراطورية الرومانية بواسطة عالم اجتماع دينىٍّ هو رودنى استارك (Rodney Stark).[٢٧] لقد استنتج استارك بشكلٍ مقنعٍ من أدلةٍ أخرى، ومن نماذج للتحول الدينىّ فى العصر الحديث، منحنياً مشابهاً بشكلٍ أساسىٍّ لما افترضته؛ وافْتَرَضَ نسبة نموٍّ ثابتةٍ معقولةٍ من قاعدةٍ بسيطةٍ. ولأن دراسة استارك تتطلب تحليل الأساليب التى يعمل بها التحول الدينىّ، فربما يمكن للمرء أن يثق - على الأقل - فى أنه يوجد شئٌ يفوق مجرد الصدفة فى التقارب بين نتائجه والنتائج التى توصلتُ إليها.

وبالنسبة للوقت الحالىّ، فإننى شخصياً أفضل النظر إلى نمط التحول الذى ناديت به بوصفه فرضيةً قيد البحث، طالما أنه لا يوجد أى دليلٍ يبطلها؛ ولأنها على العكس من ذلك ملائمةٌ لما هو متاح لدينا من أدلة؛ ولأنها أيضاً تزداد قوةً بفضل تقاربها مع مؤشراتٍ من أماكن وأوقات أخرى - وإن كانت ما تزال مع ذلك ميزاناً يحدد الخطوط العريضة لإيقاع التحول. وبالنسبة لى، فإن هذه النتيجة تبدو مفيدةً، بالنظر إلى عدم قدرتنا على تطويع الأدلة الأخرى بالنسبة لدراسة الموضوع، كما أنها أيضاً تقترح أن المنهج لا يخلو من بعض الفائدة. ولكن النتيجة تشير أيضاً، وبشكل لا يمكن تجنب ملاحظته، إلى حاجتنا المستمرة إلى تحديد سمة الأدلة التى نستخدمها فى العمل الكمىّ،

---

[٢٧] إننى شاكرٌ للأستاذ الدكتور استارك لتفضله بإرسال نسخةٍ لجزءٍ من كتابه الجارى إعداده للنشر. [صدرت دراسة استارك فى العام التالى لصدور كتاب باجنال، وهى: Rodney Stark, *The Rise of Christianity: A Sociologist Reconsiders History*, Princeton University Press, 1995. [المترجم]].

وتحديد نوعتيها، وهى حاجةٌ تزداد بقدر ما يتصف الدليل الذى نـــستعين بـــه بأنه غير مباشر، وأقل كثافةً فى المعلومات.

الفصل السادس:

طَرْحُ التَّسَاؤُلاتِ

ربما أن غالبية علماء البردى ستُوافِق بدون قيدٍ أو شرط على وصف هذا العلم الذى قدمه بروس فرير (Bruce Frier)، وهو باحثٌ معروفٌ عنه أنه غير متخصص فى هذا المجال، فى تعليقه على حلقة دراسية عن المعالجات الجديدة للبردى التى سبقت الإشارة إليها فى الفصل الرابع، والذى يقول فيه: "[إنه] عملية إعادة بناء حَذِرَةٌ وتتقدم وثيقة بعد وثيقة، مع كل بردية جديدة تخضع أولاً لتحليلٍ دقيقٍ كعملٍ فنىٍّ فى حدِّ ذاتها، ومن ثَمَّ يتم ربطها بمجموعة البردى الأخرى المتبقية."[١] لقد وصف فرير هذا المنهج بأنه منهجٌ "أثرىٌّ" أكل عليه الدهر وشرب؛ ولكنه سرعان ما يقول بعدها بأن ذلك ليس نقداً للحقل العلمىّ، وأن هذه الطرق القديمة يجب أن تظل مركزيةً بالنسبة للحقل بسبب طبيعةِ المصادرِ المتبقيةِ. ومن ناحية أخرى فإنه يقابل هذه الطبيعة بمجموعة أحدث من القضايا المتوارثة فى التاريخ القديم، والتى وفدت إليه تقريباً من التاريخ الوسيط والحديث (وخصوصاً عبر مؤرخى مدرسة الحَوْلِيَّات (*Annales*))، والتى ترجع فى نهاية المطاف إلى العلوم الاجتماعية. وتشتمل هذه القضايا على البِنْيَات الاجتماعية والأنماط السلوكية

---

(١) B.W. Frier (1989) 217.

والتيارات الأيديولوجية.

ومع ذلك فإنه توجد صعوبة فى هذه النظرة التى ترى بوضـــوح أن بعض القضايا التى يتناولها علماء البردى ملازمة للعمل الأثـــرىّ ذاتـــه، وأن بعض القضايا الأخرى وافدة من الخارج، والتى تربط أيضاً بين هذا التقـــسيم والتقسيم الآخر الموجود بين الدراسات الأكثر قدماً وتلك الأكثر حداثـــةً. ولا ريب فى أنه من الصحيح تماماً من الناحية العملية أن يسأل الـــدارس الـــذى يقابل لأول مرة إقراراً للتعداد موجهاً لكاتـــبِ القريـــةِ، الكومُوجرامَّـــاتيوس (*komogrammateus*)، بطبيعة الحال: "ما هو معنى كوموجرامَّـــاتيوس؟" إن الهدف الأساسىّ لجمع المعلومات حول المفردات والأنظمة فى أوراق البردى لا يبدو وأنه نتيجة تابعة بشكل تلقائىٍّ تقريباً لعملية النشر، كما يستطيع المرء أن يرى فى أعمال الدارسين الأوائل فى علم البردى. ولكن لا يجب أن نذهب بالفكرة بعيداً جداً؛ لأنه حتى الأســـئلة التـــى مـــن قبيـــل "مـــا هـــو معنـــى كومُوجرامَّاتيوس؟" هى فى حدِّ ذاتها نتيجة طبيعية إلى حدٍّ كبيرٍ لعقلية مدربة على دراسات معينة، وفى مقدمتها جميعاً فقه اللغة (Philology) والقانون. لقد كانت هذه النوعية من الدراسات تحديداً هى التى خَرَّجَت غالبية الرواد فـــى حقل البردى، ولا يدهشنا أن مجموعة الأسئلة التى تَرِدُ بشكل طبيعـــىٍّ علـــى خواطر أولئك الذين كانوا مدربين فى القرن التاسع عشر على فقـــه اللغـــات الكلاسيكية، وعلى دراسات القانون الرومانىّ، هى ذاتها مجموعـــة الأســـئلة التى ترتكز عليها غالبية الدراسات البردية المبكرة.

إن المخزون الغنىّ من المقالات التى يُشار إليها بشكل روتينـــىٍّ فـــى هوامش طبعات البرديات هو فى الأساس من صنع هذا المـــشروع المبتكـــر. ففى عالم الأحلام الذى يعيش فيه عَالِمُ البردى، تُخَصَّصُ لكل وظيفـــة مقالـــة

حديثة تقتصر عليها؛ والحال ذاته ينطبق على كل مؤسسة وكل ضريبة وكل نوع من أنواع العقود، وهكذا دواليك. ويجب علينا أن نعترف أن الكثير من هذه المقالات ليس فى غاية الإمتاع فى قراءته، وغالبيتها فى الأعم الأغلب يُستَشهَد به أكثر مما يُقْرَأ. ويبدو الأمر كما لو أن كل نصٍّ يتم تحريره يُقَدِّم قائمة بالمشكلات، وأن المحرر الذى يعثر على معالجة لإحداها فى إحدى المقالات يستطيع أن يضع إشارة أمامها على أنها حُلَّت، ولا تحتاج إلى مزيد من التفكير فيها. وعندما يتم وضع إشارة أمام كافة المشكلات الموجودة بالقائمة، عندئذٍ تكون الوثيقة منتهية.

لقد حقق هذا التقليد مكاسب ملحوظة، ولا يوجد ما يدل على أنه بصدد الاختفاء، كما سأحاول أن أناقش فى الفصل السابع؛ مثلما أنه لا يجب أيضاً أن يختفى. ربما أن المرء يستطيع القول بأن هذا المنهج الصريح يمثل قاعدة أساسيةً لمزيد من التحقيقات الجسورة، على الرغم من أن له تأثيرين جانبيَّيْن. أولهما هو الذى أبرزه فرير، والمتثل فى أن صعوبةَ عمليةِ البحثِ يميل إلى جعل الدخلاء والغرباء يعزفون عن دخول الحظيرة؛ وثانيهما هو أنه يثبط همة دارسى البردى عن المغامرة خارجه؛ لأن هناك دوماً أعمالاً روتينيةً من النوع التقليدىّ متروكة بدون إنجاز. ومع ذلك فربما يكفى هنا أن نوضح أن التعامل مع أوراق البردى من منظور فقه اللغة والقانون، مهما كانت قيمته، ليس أمراً طبيعياً أو بالذى يتعذر تجنبه؛ إنه يمثل نوعاً معيناً من المغامرة الفكرية.

وفى هذا الفصل سأنظر إلى بعض أمثلة الأسئلة التى لا تأتى دائماً من أوراق البردى "ذاتها،" والتى تمت دراستها طبقاً لهذا التقليد الفيلولوچىّ القديم، والتى ما تزال تثار أيضاً على الأقل بشكل جزئىٍّ خارجه، وكذلك

بعض أوراق البردى التى يتم الرجوع إليها للمساعدة فى اختبار فرضية من الفرضيات المطروحة بواسطة فروعٍ أخرى من الدراسة أو المصادر. وتتراوح أوراق البردى هذه بين مجموعاتٍ تقع ضمن الموضوع التقليدىّ لفقه اللغات الكلاسيكية، وبين مجموعات تبتعد عنه كثيراً.

النُّصُوصُ القَدِيمَةُ الأخْرَى

يُزودنا مقال چين جاسكو (Jean Gascou) بمثال واضح وخجول لمحاولة تقديم فرضية للاختبار من دراسة للمصادر الأدبية المتعلقة بمؤسسة مضمار الخيل- مشهد سباق العربات- فى مصر فى العصر البيزنطىّ.[٢] ويبدأ جاسكو مقاله بالإشارة إلى دراسة آلان كاميرون (Alan Cameron)، التى كانت حديثة النشر عندئذٍ أو على وشك الظهور، والتى فَنَّدت الفكرة السائدة عندئذٍ عن أحزاب سيرك القسطنطينية، والمدن الكبرى الأخرى، على أنها سياسية فى طبيعتها.[٣] ويبلور جاسكو المعضلة على الوجه التالى:

> **إن تَوَجُّه بحث آلان كاميرون وأسلوبه فى طرح المعضلات ينبثق من طبيعة مصادره. إن هذه المصادر أدبيةً فى جوهرها، وتخبرنا فقط عن القسطنطينية وعن عدد قليلٍ من المدن الكبرى الأخرى فى الإمبراطورية، مثل مدينة أنطاكيه، والإسكندرية. كذلك فإنها تغطى بعناية التغيرات فى تاريخ السيرك وأحداثه العظيمة، ولكنها تترك الأشياء المألوفة واليومية والمؤسساتية فى الظل. أما المصادر البردية، التى تُوَثِّق بشكل واضح وملموس وعملىٍّ، فإنها تستطيع أن تقدم لنا نظرية أخرى مقابلة لتلك النظرية المُفَصَّلة، إذا كنا نستطيع وصفها بهذه الكيفية، الخاصة**

---

(٢) J. Gascou (1976).

(٣) راجع على وجه الخصوص من أعمال كاميرون: A. Cameron (1973) and (1976) التى شاهد جاسكو المقالات المبدئية لها.

بالقسطنطينية.[٤]

إن رأى كاميرون، باختصار، هـو أن الأحيـاء، ديمـوى (*demoi*)، والأقْسَام، ميريه (*mere*)، المذكورة فى المصادر فى سـياق الحـديث عـن مضمار الخيل، ليست تقسيماتٍ فرعية من المدينة (للمكان أو للناس)، ولا هى أيضاً تقسيماتٌ حَضَرِيَةٌ فرعيةٌ لحكومة محليـة؛ ولكنهـا المجمـوع الكلـىّ لأعضاء نوادى الهواة من الزرُقِ والخُضْرِ (أو من لابسى القمصان الزرقـاء أو الخضراء). وعلى الرغم من تنظيمها بطريقة مستقاة من روابط وهيئـات رومانية نموذجية متخصصة (*collegia*)، مما يجعلها تمثل بقايـا نظـمٍ ذات أساسٍ قانونىٍّ وتتمتع باعترافٍ عام، فإن هذه الروابط والهيئات ليست مع كل ذلك كيانات أو عوامل سياسية رسمية من أى نوع. وفى رأى كاميرون فـإن ديموس (*demos*)، "حىّ"، وميروس (*meros*)، "قِـسْم" يمـثلان مـصطلحين يمكن أن يحلَّ أحدهما محلَّ الآخر.

وكما وعد جاسكو، فإنه أخضع وجهة النظـر هـذه للاختبـار فـى مواجهة معطيات أوراق البردى. وإنه يلاحظ أن إدخال السيرك إلـى مـصر يمثل مظهراً أيديولوچياً وثقافياً من مظاهر إضفاء الطـابع الرومـانىّ علـى المدن وتحويلها إلى بلديات، وهو الاتجاه الذى بدأ (كما رأينـا) فـى عـصر أغسطس (Augustus) ووصل إلى مرحلة واضحةً مع إدخال المجالس البلدية تحت حكم سبتيميوس سيڤيروس (Septimius Severus). وكانت النقطة التـى بدأ منها جاسكو، وهى نقطة لا يمكن تقريباً تجنبها عندما يتعامل المـرء مـع أوراق البردى، هى مسألة تمويل السيرك. وفيما بين القرنين الرابع والسادس الميلاديين، أفسحت عملية مصادرات وابتزازات متفرقة، معتمدة على الخدمة

---

[٤] J. Gascou (1976) 186.

الإلزامية لأعضاء المجالس المسؤولين عن تزويد السيرك باحتياجاته، المجال لعملية "التمويل المالىّ" للسيرك. ويعنى ذلك أن مسألة التمويل أصبحت فى جوهرها خدمة إلزامية عامةً مفروضةً على المدينة ويتم تنفيذها عن طريق فرض الضرائب، على غرار ما كان يحدث فى حالة الحمامات. ويبدو أن هذا الدمج الكامل للسيرك فى النظام البلدىّ كان نتاجاً لأوامر الإمبراطورية فى الفترة الانتقالية.

ربما إن أكثر ما يلفت النظر بهذا الخصوص هو أن السلطات البلدية المسؤولة عن تمويل منشآت السيرك أظهرت عدم اكتراثٍ تامٍّ للتمييز بين الزُرق والخُضر، أى بين "الأحزاب." لقد نَظَرَتْ إلى السيرك كله، فى الواقع، على أنه كيانٌ واحدٌ، واعْتَبَرَتْ الألوان عنصراً ثانوياً فقط. وتستخدم الوثائق فقط كلمة ميروس (*meros*)، "جزء،" فى وصف الأحزاب. ولا تَرِدُ كلمة ديموس (*demos*)، "حىّ،" على الإطلاق. ويواصل جاسكو مناقشته على أساس إيصال ضريبىّ على ورقة بردى، موضحاً أن كلمة ميروس تشتمل على معنىً يرتبط بالجغرافيا فى مدن مصر، حيث كان يتم جمع الضرائب لدعم لون معينٍ من شوارع بعينها: لقد كان الميروس الخاص بالخُضر يشتمل على شوارع معينة، بينما كان الميروس الخاص بالزُرق يضم شوارع أخرى مختلفة. ولكن أوراق البردى، كما يبرهن جاسكو، تبين لنا أن الميروس كان يعمل فقط كوحدة حسابيةٍ صغرى، وأن الشوارع كانت هى الوحدة الحقيقية للعملية. "فبعملية كتابية بسيطة حَوَّل القائمون على صياغة [هذه البردية] مدفوعات الشوارع إلى مدفوعات خاصة بالخُضر،" (Gascou 1976:198 n.2).

إن تحليل جاسكو يقودنا إلى استنتاج أن مصطلح ميروس "جزء"

مشتقٌ من عالم الماليات، وأنه يعكس توحيداً لعملية الدعم المالىّ للسيرك فـــى الإدارة البلدية وعلى أساس موجود فى عملية الضرائب. ويلتفت جاسكو بعـــد ذلك إلى الديموتاى (*demotai*)، مواطنى الأحياء، والمشجعين الناشطين لكـــل من اللونين. وكما هو الحال، فإن المصطلح لا يظهـــر إطلاقـــاً فـــى أوراق البردى فى سياق الإشارة إلى السيرك، مثلما لا يظهـــر أيـــضاً أصـــل هـــذه الكلمة- ديموس. ولكن مصطلح "ديموتيس" (*demotes*) يظهـــر فـــى أوراق البردى فى العصر البيزنطىّ إلى جوار مصطلح يشير إلى الأعضاء القياديين فى الأحياء، البروتوديموتيس (*protodemotes*). ويدفع جاســـكو (1976:206) بأن الـــ: "بروتوديموتاى (*protodemotai*)، [أوائل المـــواطنين،] فـــى مـــدن مصر [كانوا] رؤساءً لمجمعٍ بلدىٍّ يحتل مكانه [من الناحية التنظيمية] تحـــت مجلس الشيوخ، الذى كان يُطلق على أعضائه العاديين لقب الـــ: "ديموتـــاى" (*demotai*)."

وفيما يتعلق بوجود أية صلة ملحوظة بين هـــذه المجموعـــة وبـــين الديموتاى المرتبطين بالسيرك، فإن الأمر لا يعدو مجرد التخمـــين. ويـــدفع جاسكو بأنه لا يمكن استبعاد وجود مثل هذه الرابطة، نظـــراً لأن الجمعيـــات البيزنطية لم تكن منفصلة تماماً عن الدولة، ولم تكن معفيـــة مـــن التزامـــات تجاهها. لقد كان على الديموتاى فى مـــدن مـــصر الوفـــاء بمجموعـــة مـــن الالتزامات العامة، وليس من المستحيل أن تكون عملية تمويل الـــسيرك قـــد أصبحت أحد هذه الالتزامات.

ولذلك فإنه يمكن وصف نتيجة أبحاث جاسكو، طبقاً لإحدى وجهـــات النظر، بأنها تؤيد نظرية كاميرون فى مجملها، ولكنها تعدّل بعض تفاصـــيلها الخاصة ببعض النقاط. إن المبالغة فى وصف الأحزاب بأنها تمثـــل كيانـــاتٍ

سياسيةٍ تعبر عن انقسامات اجتماعية ومذهبية فى المجتمع لا تلقى سوى قدرٍ قليلٍ من التعضيد فى أوراق البردى وفى المصادر الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين السيرك والألوان وبين منظمات إدارة المدينة تصبح أكثر تعقيداً بكثير. وربما أنه تكمن هنا على وجه التحديد القيمة الأعظم للدراسة، بمعنى أنها تزودنا بدليلٍ يتعلق بجوانب من السيرك لا نجد - ببساطة - ما يعرفنا بها فى المصادر الأدبية. ومن هذا المنظور، فإن دراسة جاسكو لا تعارض نظرية كاميرون، ولا تؤيدها، بقدر ما أنها تُعمِّق هذه النظرية وبقدر ما تزودها بسياقٍ أكثر غنىً، ويأخذ فى حسبانه معرفتنا بآليات عمل المدن وأهل الصفوة فيها فى أواخر العصور القديمة.

هناك أيضاً حالة مختلفة وإن كانت لا تقل تشويقاً، وتلعب أوراق البردى فيها دوراً فى تمحيص نظرية نتعرف عليها من المصادر الأدبية. هذه الحالة هى دراسة رانون كاتسوف (Ranon Katzoff) للقواعد المنظمة للعلاقة بين المهور وهدايا الزواج فى القانون الرومانىّ وفى الشريعة اليهودية.(٥) لقد أعاد كاتسوف فحص فرضيةٍ قدمها آشير جولاك (Asher Gulack) فى عام ١٩٣٣، يربط فيها بين القانون الرومانىّ المتأخر وبين بعض الشروط الموجودة فى الأدب "الربَّانىّ" (*rabbinic*)، الكهنوتىّ، اليهودىّ وبين الأدلة المستمدة من أوراق البردى والنقوش فى مصر. وكان جولاك قد أشار إلى أن الشروط الموجودة فى تعديل أو مُسْتَحْدَثة چستِنيان (Justinianus) فى البند رقم ٩٧ (الصادرة عام ٥٣٩م)، تتطلب من الزوج أن يقدم هدية زواج لزوجته تعادل فى قيمتها المهر الذى تساهم به هى أو أسرتها فى الزواج، وأشار كذلك إلى القاعدة الموجودة فى كتاب القانون السورىّ-الرومانىّ

---

(٥) R. Katzoff (1985).

المبكر القائلة بأن الزوج يقدم فى الغرب قدراً مساوياً لمهر الزوجــة، بينمــا تكون هدية الزوج فى الشرق نصف قيمة هدية الزوجة. وبعــد ذلــك ربــط جولاك بين هذه القواعد وبين الممارسة اليهودية التقليدية التى تتطلــب مــن الزوج المساهمة بقدر مساوٍ لنصف المهر، والتى كان يتبعهــا أيــضاً شــرطٌ يقضى بأن تكون القيمة معادلة بنسبة مائة بالمائة للمهر.

وكما أوضح كاتسوف، فإن هذه النظرية تشتمل على دلالات ضــمنية مهمة:

فيما يتعلق بدراسة القانون الرومانىّ، فإنها تُظْهِرُ تأثيراً شرقياً معيناً على مؤسسة كان هذا التأثير عليها على وجه التحديد موضوع مناقشة مهمة. وبالنسبة لدراسة القانون اليهودىّ، فإنها تشكل مثالاً للتأثير الأجنبىّ، كما يصوره جولاك؛ أو أنها ستُشكل مثالاً حصلت فيــه المؤســسة القانونيــة اليهودية على دعمٍ من تقاليد الشعوب المجاورة لها، إذا مــا اســتخدمنا تعبيرات أكثر تحفظاً. وبالنسبة لدراسة علم البردى، فــإن هــذه الحالــة ستزودنا بفرصة لتحديد الدرجة التى يمكننا معها تعميم النتائج التى نتوصل إليها من دراسة أوراق البردى التى تم العثور عليها فــى مــصر، علــى الولايات المجاورة فى الإمبراطورية الرومانية.[٦]

من الواضح أنه يوجد هنا العديد من النقاط المهمة المرتبطة بالموضوع.

وقد اتخذ تمحيص كاتسوف لهذه الفرضية مناحى عدة. وكان اثنــان منها مستقلان عن الدليل المستمد من أوراق البردى. وقد دفع فى البداية بــأن دور الهدية الرومانية فى مساواة المهر، وأن دور زيــادة المهــر اليهــودىّ، يمثلان موضوعين مختلفين. فالهدية الرومانية تُعطى فى الأساس فــى بدايــة الزواج وتهدف إلى تحديد "مساهمة الزوج فى ثروة الأسرة عموماً" (Katzoff

---

[٦] R. Katzoff (1985) 231-2.

(1985:235؛ أو أنها "كانت تمثل مقابلاً مدفوعاً عن الزوجة" إذا ما تم دفعها لأسرتها (Katzoff 1985:235). أما الشرط اليهودىّ فإنه يأخذ، من جهة أخرى، شكل الالتزام فحسب، وكان يتم الوفاء به بواسطة الزوج كعقوبة بعد انفراط عقد الزواج، وبالتالى فإنه كان يستخدم من الناحية العملية كعائق اقتصادىٍّ للطلاق الحرّ الذى هو مباح فيما عدا هذا الشرط (وكانت البنود الخاصة بالشروط الجزائية، ولنفس المقاصد، معروفة أيضاً فى القانون المصرىّ). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشرط كان يؤثر فقط على المهور النقدية، حيث كان الزوج يتولى استعمال الأموال النقدية فى أثناء الزواج، وهو الأمر الذى يجعل الشرط بالتالى مشابهاً للشروط الجزائية فى حالة القروض.

ثانياً: إن الأدلة المؤيدة لوجهة النظر القائلة بأن القانون اليهودىّ كان يتطلب فعلياً مساواةً كاملةً بين المهر وبين هدية الزوج أدلة اتضح أنها واهية. ويبدو أن الفقرة المهمة، فى حقيقة الأمر، تعنى بدلاً من ذلك أن العادة المحلية الموجودة فى بعض الأماكن كانت تقضى أن يُكتب فى عقد الزواج، الـ :كيتوبا (*ketuba*)، قيمة المهر بعد مضاعفة القيمة الحقيقية؛ وفى مثل هذه الأماكن كان الزوج يتسلم من والد الزوجة نصف القيمة المكتوبة. "وكانت كافة الأطراف تدرك أن هذه القيم الوهمية هى جزءٌ من الاحتفالات، وأنها لم تكن تؤخذ بجدية بواسطة أى شخص.... لقد كانت العادة موثقة بشكل جيد فى مرحلة ما بعد التلمود، عندما تسببت، كما هو مفهوم، فى نزاعات قانونية كبيرة."[٧] وهكذا فإن هذه العادة ليست بأى حالٍ موازية للشرط الجزائىّ الخاص بنسبة الخمسين بالمائة.

---

(٧) R. Katzoff (1985) 241-2.

وتزودنا نسبة الخمسين بالمائة الزائدة، التى كانت كما هـو واضـح تقليداً يهودياً نمطياً، بمثال لنوعٍ خاصٍ من أنماط زيادة الدوطـة، الـذى تـم تنفيذه قضائياً عن طريق جعل وثيقة عقد الزواج تؤكد أن أسرة الزوجـة قـد أعطت للزوج أكثر مما تم دفعه فى حقيقة الأمر - يثبت أن هذه الزيادة ليست مضاعفة وهمية بل قيمةً تشمل المقدار المذكور فى الشرط الجزائىّ. (وبنفس الكيفية فإن عدداً كبيراً من القروض يحدد قيمة "أساسية" أعلى بشكل واضـح مما تم إقراضه فى الحقيقة، كوسيلة للالتفاف حول القوانين المنظمـة للفائـدة الربوية.) ويكمل كاتسوف دائرة المناقشة بالتساؤل عما إذا كان هذا النوع من الزيادة الوهمية للمهر أمراً شائعاً فى العالمين الرومانىّ والهللينستىّ. لقد كان هذا التقليد غير قانونىٍّ بكل تأكيد طبقاً للقانون الرومـانىّ، ولكـن التحـريم المتكرر له يوحى بالتأكيد أنه كانت هناك محاولات. وتتوافق مع ذلك مناقشة إروين سايدل (Erwin Seidl) التى يقول فيها إن الوثائق من مصر فى العصر الرومانىّ تُظهر أمثلة عديدة لمهور وهمية، مما يشير إلـى أن التقليـد كـان متكرر الحدوث. وقد بدأ سايدل، وهو متخصصٌ فى القانون المصرىّ وفـى الوثائق الديموطيقية، من وجهة نظر مؤدَّاها أن التقليد المصرىّ، كما يتـضح من وثائق عقود الزواج الديموطيقية، أجاز فرض عقوبات فى حالة الطـلاق التى كان يمكن التعبير عنها بهذه الطريقة.

ومع ذلك، فإن القاعدة الوثائقية من مصر الرومانية تعتمد على ثلاثة نصوص: نقشٍ وبرديتين.(٨) ويوضح كاتسوف باسـتخدام التحليـل اللغـوىّ القياسىّ أنه لا يوجد فى هذه الوثائق ما يبرر ربطها بعادة المهور الوهميـة؛

---

(٨) يتجنب كاتسوف، ومعه الحق فى ذلك، استعانة سايدل بمُدوَّنـة جـستِنيان (Codex Justinianus 5.15.1)، حيث لا يمكن إثبات علاقة من أى نوعٍ بينها وبين مصر.

وأن القضية فى واحدة منها هى بالتأكيد مسألة تحريم زيجات الجنود؛ وأنها تتعلق، فى الحالة الأخرى، بمسألة منع التحايل. أما فى الحالة الثالثة، فإن تفسير سايدل يعتمد على قراءة لليونانية يستحيل قبولها نحوياً. وهكذا فإن الأساس الذى تستند إليه نظرية أن هذا التقليد كان منتشراً فى مصر فى العصر الرومانىّ يتهاوى. ولكن كاتسوف يعترف أن هذه المناقشة تعتمد على صمت المصادر، وأنها يمكن فى الأساس أن تُدحض فى حالة ظهور وثائق جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا يمكن أن نتوقع أن تزودنا أوراق البردى بالأدلة التى نحتاجها بأى قدر من الوفرة؛ لأنه "إذا كان المهر مهراً وهمياً، كله أو بعض منه... فإنه لا يمكن أن نتوقع من الوثيقة أن تذكر ذلك" (Katzoff 1985:237-8). ولهذا فإن ما يفعله كاتسوف هنا، لا يمثل محاولة لبيان أن شيئاً ما غيرَ حقيقىٍّ، بقدر ما يوضح أنه لا يوجد دليل على أن هذا الشئ كذلك.

وهكذا فإن مناقشة أوراق البردى تلعب دوراً ثانوياً فى البناء المنطقىّ لمناقشة كاتسوف، من ناحية لأن صمت المصادر لن يدهشنا لو أن النظرية التى يعارضها كانت حقيقية. ومع ذلك، فإن أوراق البردى غالباً ما تزود القارئ النابه بعلامات عن الاختلاف بين القواعد السلوكية وبين الممارسات الفعلية، وعندئذٍ تكون أية علامة من هذه العلامات عاملاً مهماً بالنسبة لوضع حقيقىٍّ فى قانون الولاية. ويزيل غياب مثل هذه العلامات أية حاجة إلى تفسير تشريع چستِنيان أو كتاب القانون السورىّ-الرومانىّ فى ضوء تقاليد سائدة مفترضة. وعلى الرغم من أن أوراق البردى تشكل مجرد جزءٍ بسيطٍ من المناقشة، فإنها ليست بغير المهمة لهذا السبب. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر تشويقاً بالنسبة لنا هو أن أهميتها تنبع تماماً من كونها مطمورة فى

مناقشة نابعة من المقارنة بين المصادر القانونية اليهودية والرومانية.

ويأتى المثال الثالث الذى نشير إليه فى هذا الجزء فى دراسة عن الطبقات الدنيا من رجال الدين فى مصر فى العصر البيزنطىّ، قامت بها إيڤا ڤيبستسيكا (Ewa Wipszycka 1993). ويبدأ المقال ببساطة من ملاحظة أن هؤلاء الموظفين الكهنوتيين لم يشكلوا موضوعاً لدراسة منظمة حتى ذلك الوقت (وهو ما يجعلنا نفترض أنهم بحاجة إلى مثل هذه الدراسة). وتأتى الأدلة عن الشماسين المساعدين، وعن قراء الإنجيل وعن قادة الجوقة فى الكنائس، وعن الحُرَّاس (فى ترتيب تنازلىٍّ للمرتبة)، بشكل خاص من الأدب القانونىّ الكنسىّ، بمعنى أنها تأتى من نصوصٍ تحدد قانون الكنيسة ونُظُمِها. وكما هو معتاد مع مثل هذه النصوص، فإن كلاً منها يصف الكيفية التى يفترض أن تسير بها الأمور، ويزودنا ببعض الإشارات عن المشكلات التى تطلبت تشريعاً. ولكنها، كما هو الحال مع كافة الكتابات المعيارية، تشتمل بشكل واضح على عدد من التحديدات. ولهذا فإن ڤيبستسيكا تستكمل المعلومات عن الموضوع بما حصلت عليه من صنفين آخرين من المصادر: أدب سِيَرْ القديسين وأوراق البردى الوثائقية. وكما لاحظت فى مناقشتها، فإن أدب القديسين يهدف إلى تثقيف القارئ، ومن ثَمَّ فإنه يقدم له نماذج إيجابية أو سلبية أكثر كثيراً مما يقدمه من النماذج الحقيقية العادية.

فى ذلك الوقت كانت أوراق البردى، بوصفها مصدراً لمثل هذا الواقع اليومىّ، قد أصبحت أمراً مألوفاً، حتى فى هذا الكتاب، على الرغم من أن بعضاً من حدود استخدامها لهذا الغرض أضحت أيضاً واضحة. وتلحظ ڤيبستسيكا أن أوراق البردى، فى حقيقة الأمر، على الرغم من كونها غنية بالمعلومات عن الحياة الشخصية لصغار رجال الدين، وعن بيوتهم وعن

مهامهم وأدوارهم الدنيوية، وعن القروض والبيوعات وغيرها، فإنها تخبرنـــا بقدرٍ قليلٍ نسبياً من المعلومات عن أدوارهم الكنسية. ولكن الوثـــائق تكتـــسب أهمية خاصة فى أحد الجوانب الحيوية: إنها تساعد على إطلاعنا على هويـــة الكنائس التى ينتمى إليها رجال الدين هؤلاء، وعلى صِفَتِها؛ وبالتـــالى فإنهـــا تساعدنا على فهم الوظيفة التى كانوا يؤدونها. كذلك فإنهـــا مهمـــة بالنـــسبة لإعطائنا إحساساً بالأعداد التقريبية لشاغلى المراتب المختلفة من الوظائف.

لقد أدَّى تمحيص النصوص الوثائقية الذى قامت به ڤيبستـــسيكا فـــى واقع الأمر إلى استنتاجات مهمة. أحد هذه الاستنتاجات هو أن أهمية المراتب اضمحلت بشكلٍ واضحٍ عبر القرون التى تناولتها الدراسة (من الرابـــع إلـــى الثامن). أما الاستنتاج الثانى فهو أن قارئ الكتاب المقدس، الـــــ: "ليكتـــور" (*lector*)، كان من الناحية العددية أكثر المراتب أهميةً، على الرغم من تحفظ ڤيبستسيكا تجاه الإحصاءات، وحرصها الشديد على تجنب ذكر أعداد محـــددة هنا؛ إنها تعترف أن غَلَبَة ذكر القراء للكتاب المقدس فى النصوص الوثائقيـــة العديدة بشكل ملحوظ لا يمكن أن يكون محض مصادفةٍ. ويتمثـــل الاســـتنتاج الثالث فى أن أصحاب المراتب الدنيا من رجال الدين كانوا يُلحَقون بالكنـــائس الكبرى والأساسية فى المدن. وفى حقيقة الأمر فإن ڤيبستسيكا تربط بين هـــذا الاستنتاج والاستنتاج الأول فى إشارتها إلى أن الكنيسة كانت تستند فى القرن الرابع على صروح قليلة العدد نسبياً، حَضَرِيَّةً أو ريفيةً، وأنها بالتدريج ومع مرور الوقت أوجدت فى القرى شبكة أكبر كثيراً من الكنـــائس ذات الحجـــم المتواضع. أما الكنائس المتطورة، التى كانت تضم عدداً أكبر من المنـــشآت الصغيرة التى يعمل فيها رجلان أو ثلاثة فقط من رجال الدين، فقد ظهـــرت فى مرحلة تالية للقوى الأكثر تركيزاً التى كانت موجودة فى القرون المبكرة.

وظلَّ شاغلوا المراتب الدنيا من رجال الكنيسة يلعبون دوراً مهماً فى زيـــادة المهابة المطلوبة فى الاحتفالات فى الكنائس الكبرى، ولكــن دورهــم كــان يضمحل من الناحية البِنائيِّة.[٩]

وفى هذه الحالة- إذن- يكون دور أوراق البردى مكملاً بشكل مباشر لدور المصادر الأدبية، فهى تجيب على مجموعةٍ من الأسئلة التى تَرِد علـــى خاطر القارئ النابه للمصادر القانونية الخاصة بــسير القديــسين، والتـــى لا تستطيع هذه المصادر الإجابة عليها. وفى الوقت ذاته فإن أوراق البـــردى لا تخبرنا من تلقاء نفسها تقريباً بأى شئٍ عن وظائف طبقات رجال الـــدين ولا عن نظامهم الطبقىّ ولا عن العلاقات بين هذه الطبقات. ويأتى ثـــراءُ مقالـــة ڤيبستيسكا من ربطها بين مجموعتين من المصادر وبين أسئلتهما. إن ناشرى أوراق البردى لا يقرأون الأدب الكنسىّ، مثلما أنه من غير المحتمل دائماً أن يصل بنا المنهج "الأثرىّ" الخالص الذى يقتصر علـــى التعامـــل مـــع أوراق البردى إلى نتائج مشوقةً عن موضوعات من هذا القبيل. ومن ناحيةٍ أخـــرى فإن عُقْمَ المنهج الذى يقتصر على المصادر القانونية الكنسية يجب أن يكـــون ظاهراً للعيان.

وقبل أن ننتهى من هذا الجزء من المهم أن نوضح أنه لا يوجد شـــئٌ سهلٌ وميسورٌ فيما يتعلق بالقيام بأبحاث من النوع الـــذى وصـــفته. وبـــشكل خاص فى الحالتين الأخريين، فإن القدرة على طرح وتحليل الأســـئلة التـــى تثيرها مجموعات مهمة من الأعمال الأدبية تعتمد على استثمار سنين طويلـــة

---

[٩] تشير ڤيبستسيكا إلى بعض الأسباب الأخرى أيضاً، ومن أهمها التغيير فى العقلية التى أخذت تميل بشكل متزايدٍ إلى الرفع من شأن الامتيازات والواجبات الكهنوتية، وتجعل هذه الأمور مقتصرة على عدد صغير من رجال الدين.

(وهى فى حالة ڤيبستسيكا تزيد بالتأكيد على ربع قـــرن) فـــى دراســـة هـــذه المصادر التى لا تشكل جزءاً من التدريب المعتاد لدراســـة فقهـــاء اللغـــات الكلاسيكية ومؤرخى العصور القديمة. ولكنه من الواضح بالقدر ذاته أنـــه لا يمكن ببساطة طرح بعض أنماط الأسئلة، ناهيك عن الإجابة عنها، بدون هذا النوع من الدراسة على وجه التحديد.

أورَاقُ البَردِى تلتقى مَجَالاً علمياً آخَرَ

ركزت الفصول السابقة باستمرار على صفة التكرار والتفاعـــل فـــى العلاقة بين المصادر وبين الأسئلة. ويزودنا بحث ديبورا هوبسون (Deborah Hobson) الذى شكل جزءاً من حلقةٍ دراسيةٍ عن المناهج المقارنة فى البردى التى نوقشت فى الفصل الرابع بمثالٍ عن هذا الموضوع.(١٠) ويستكشف هـــذا البحث فى الجزء الأكبر منه معنى الأسماء المشتقة مـــن كلمـــة "كـــوبروس" (*kopros*)، أىْ: رَوَث. وينبع الاهتمام الأساسىّ بهذه المشكلة من الدراســـات التى تمت على أوراق البردى التى تحتوى على مثل هذه الأسماء؛ أى أن هذا الاهتمام كان فى الأصل بفقه اللغة، واتخذ سؤالاً مؤدَّاه: "ماهذا؟" وقد بـــدأت هوبسون بما أوضحته ساره بوميروى من قبل(١١) من أن هـــذه الأســـماء لا يمكن أن تكون (كما اعتقد الناس طويلاً من قبل) مؤشراً على أنـــه قـــد تـــم التخلص من الفرد فى طفولته، وبحثت عن تفسيرٍ فى علـــم الأنثروبولوچيـــا. وكانت هوبسون قد لاحظت من خلال قراءاتها أنه يوجـــد كـــمٌّ كبيـــرٌ مـــن

---

(١٠) D.W. Hobson (1989).

(١١) S.B. Pomeroy (1986) 147-62. التى تُشكل أيضاً فى حدٍّ ذاتها نموذجـــاً بحثـــاً للتحليل الباطنىّ المُرَكَّز للبيانات الموجودة فى أوراق البردى.

الدراسات عن نمط التسمية الذى يجمع ما بين المعنى الوقائىّ والازدرائىّ. ويمنح هذا النمط من أنماط التسمية الأطفال أسماء سالبةً حتى يُبعد العين الشريرة، ويضمن بقاء الطفل. مثل هذه الأسماء كانت على وجه الخصوص شائعة حيث تعانى الأم صعوبة فى الحمل أو حيث تكون قد فقدت أطفالاً فى سن مبكرة جداً. وتتساءل هوبسون (Hobson 1989:165): هل هذا هو التفسير أيضاً فى مصر تحت الحكم الرومانىّ؟، وتختتم حديثها بأن "الفهم الكامل لعملية إطلاق الأسماء يتطلب معرفةٍ مباشرة بالخلفية الشخصية لظروف الفرد، وهو نوعٌ من التوثيق لن نحصل عليه نحن معشر دارسى أوراق البردى على الإطلاق." حتى هذه النقطة - إذن - حاولت هوبسون أن تتخطى النتيجة السلبية الخالصة المستمدة بالطريقة الفقهية اللغوية، وأن تقدم فرضية إيجابية مشتقة من نظامٍ دراسىٍّ آخر. ولكن وسائل اختبار هذه الفرضية الأخيرة غير متوفرة.

وتواصل هوبسون بحثها (1989:174) باقتراح أن "علماء الأنثروبولوچيا كانوا أيضاً، بطريقتهم الخاصة، محدودين فى مصادرهم؛" لأنهم يميلون إلى التركيز على الثقافة الشفهية، ولا يربطون بين الدليل المكتوب والدليل الشفهىّ. وتقترح هى بدورها أن علماء البردى مؤهلين تماماً لصياغة أسئلةٍ لعلماء الأنثروبولوچيا لكى يحاولوا الإجابة عليها بالجمع بين المصادر المكتوبة والشفهية، على أمل أن تقدم النتائج عندئذٍ نماذج مفيدة بحق لتفسير أوراق البردى. وفى ردِّه على بحث هوبسون، عَبَّر فرير (Frier 1989)، عن شكِّه الشديد حول الدرجة التى يمكن أن تعبر عنها أنماط التسمية التقليدية والراسخة عن الثقافة المعاصرة بأية طريقةٍ مباشرة:

من البديهىّ أن تبدو عملية إطلاق الأسماء تقليدية جداً فى غالبية الأحيان، وأن يتم قبولها دون تأمل بوصفها نسقاً فرعياً، لأنه لا توجد

ببساطة حاجةٌ إلى نظام فى عملية تسمية الأشخاص (كما هو الحال فى اللغة عموماً)؛ ومن الأمور المشكوك فيها إلى حدٍّ كبيرٍ أن نحاول تحديد ما إذا كان النسق الفرعىّ يعبر مبدئياً عن قيم ثقافية أوسع، أو يشتمل عليها، وإلى أىِّ حدٍّ يصل فى هذا المجال.[١٢]

وفى واقع الأمر فإنه يمكن التدليل على وجود قدرٍ كبيرٍ من التغيير فى عادات التسمية فى مصر، ويمثل ظهور الأسماء المشتملة على كلمة "رَوَث" أحد الأمثلة الملفتة للنظر: لقد كان استحداثاً من العصر الرومانىّ.

وتستحق التحفظات التى ذكرتها هوبسون حول المنهج مزيداً من التفكير. فبالرغم من جاذبية اقتراحها الخاص بالتعاون البحثىّ المشترك فإنه يجب التسليم بأن فرض جدول أعمال بحث فردٍ ما على الآخرين ليس دائماً أمراً سهلاً. ومع ذلك فإن هناك طريقٌ آخر يبدو للوهلة الأولى وأنه واعدٌ. وأعنى بذلك استخدام الدراسات الأنثروبولوجية للتنبؤ بما يمكن للفرد أن يأمل فى ملاحظته من مظاهر أخرى فى أوراق البردى، أو فى المجتمعات القديمة بشكل عام، عن الأنماط التى نفترض أننا نرى نتائجها. وفى حالة الأسماء الخاصة بالرَوَث، فإن عادات إطلاق الأسماء تشكل عنصراً من نظام أوسع من المعتقدات التى يلعب فيها الحسد والعين الشريرة والشياطين أدواراً بارزة. وعلى الرغم من أنه يوجد تفاوت كبيرٌ فى الشكل الدقيق لهذا النوع من بناء الحقيقة، فإنه يتضح من خلال توزيعٍ واسعٍ وكبيرٍ فى الزمان والمكان وبالقدر الذى يتيح الفرصة لاستكشاف مجال كبير من المتلازمات والنتائج المحتملة.

وكما هو الحال، فإنه يوجد قدرٌ معقولٌ من الأدلة على وجود مثل هذا

---

(١٢) B.W. Frier (1989) 222.

النسق العقائدىّ فى العصور اليونانية القديمة، الذى يتضح فى أدلـــة وثائقيـــة وأثرية وأدبية عبر نطاق واسع. ومن المحتمل أنه يمثل تطوراً يونانياً، ومـــن المحتمل أنه كان هللينستياً على وجه التحديد، ولكنه أثَّرَ على الفكر الرومانىّ أيضاً. فالروح الشريرة التى يمكن إلقاء اللوم عليها فى معظم حالات الطـــلاق فى أوراق البردى، والتى تظهر فى قصائد الـــشاعر الرومـــانىّ كـــاتوللوس (Catullus)، التى تغنى بها لمعشوقته لِسبيا (Lesbia)، وهى معاديـــة للـــسعادة فى الحب، هى بالتأكيد مظهرٌ لهذا النسق.(١٣) وبكلمات أخرى، فإنـــه علـــى الرغم من استحالة تأكيد الفرضية المقترحة من علم الأنثروبولوجيـــا بـــشكل مباشر، بمعنى تأكيدها بأدلة متعلقة تحديداً بِنِيَّةِ الآباء وراء إطلاقهم اسمٍ مـــا على أبنائهم، فإنه من الممكن أن ندلل على أن النتـــائج الأخـــرى للفرضـــية تتوافق مع الأدلة الموجودة لدينا. ولا يهم هنا أن نكون بحاجـــة إلـــى دليـــلٍ لإثبات النِّيَّة. إننا لسنا عادةً فى وضع يتيح لنا أن نثبت الفرضيات التفـــسيرية الشيقة عن العصور القديمة.(١٤) وإذا حدث واستمرت الفرضية فى مواجهـــة كل محاولات دحضها على أساس الأدلة الأساسية، فإننا نكون عندئذٍ قد فعلنـــا ما فى وسعنا.

ولكن، هل نحن فَعَلْنَا فعلاً ما فى وسعنا؟ ما تزال هناك نقطة أخيـــرة سنلاحظها فى نهاية هذا التفاعل بين فقه اللغة والأنثروبولوچيـــا. إن أســـماء الرَوَثِ هذه لا تكاد تظهر فى الفترة البطلمية، وعلى الرغم من أنهـــا ليـــست بالتأكيد اختراعاً من العصر الرومانىّ، فإنها لا تظهر فى نطاق الاستخدام إلا

---

(١٣) قارن: M.W. Dickie (1993) 9-26

(١٤) إن الفرضيات، عادة، لا يمكن إثباتها فى حقيقة الأمر. إننا نستطيع اختبارها، وإما أن يتم دحضها أو أنها تعيش وتنتظر عمليات اختبار أو عمليات تعديل أخرى.

فى هذه المرحلة. وإذا ما حاولنا أن نكون أكثر دقة، فباستثناء حالة واحدة من القرن الأخير قبل الميلاد، فإن هذه الأسماء لا تظهـــر قبـــل القـــرن الثـــانى الميلادى.[١٥] وبعد ذلك ظلت الأسماء شائعة حتى منتصف القـــرن الرابـــع، وبعدها بدأت شـــعبيتها فـــى الانحـــدار. ولا يوجـــد شـــئٌ مـــن الفرضـــية الأنثروبولوچية يوضح هذا التوزيع الزمنىّ، لأننا نعرف أن الروح الـــشريرة ليست تطوراً حدث حوالىّ عام ١٠٠م، ونعرف أنها لم تختف مـــن العقليـــة الشعبية فى منتصف القرن الرابع. إننا سنكون مبالغين إذا قلنـــا إن التوزيـــع الزمنى بحدِّ ذاته يبطل فرضيتنا المتبناة، ولكنه يتركنـــا مـــع تحـــدٍّ واضـــح للفرضية. وبالنسبة لهذا الموضوع، تماماً كما هو الحال مع تفسيرات أخـــرى تعتمد على العقلية أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يواجه صـــعوبةً مع حقيقة إن بدايته ونهايته محددتان بدقة؛ ولهذا فإن المشكلة ربمـــا تكـــون بحاجة إلى منهج تاريخىٍّ بدرجةٍ أكبر مما يمكن أن يقدمه علم الأنثروبولجيـــا من مناهج.

أسئِلَةٌ فِى انْتِظَارِ الإجَابَةِ

لقد تم تقديم بعض المعضلات المشابهة لطرحها على بساط البحـــث، وإن كان فى سياقٍ أوسع بكثير، بواسطة مقالة مهمة لإدوارد وِيلّ (Edouard Will)، عن الفائدة المحتملة لعلمى الأنثروبولوچيـــا والاجتمـــاع فـــى عـــالم الاستعمار وما بعد عصر الاستعمار، لدراسة الشرق الهللينـــستىّ.[١٦] ويبـــدأ

---

[١٥] تشير بوميروى إلى بردية: *P.Erl.* 93 على أنها ترجع إلـــى عـــام ٧-٨ م؛ ولكـــن البردية ترجع إلى القرن الثانى أو الثالث الميلادى (*BL* 8.121). إنها أيـــضاً تـــذكر: *SB* X 10529 ولكن بعد قراءة البردية مرة أخرى تم حذف الاسم (*BL* 7.221).

[١٦] E. Will (1985).

وِيلّ دراسته بالتأكيد على أهمية استخدام الحس الواعى، أكثر من الاستخدام غير المميز أو الدقيق، بوجهات النظر التى يقدمها العالم المعاصر للمؤرخ، ويقترح أن المعالجات المختلفة لعالم الاستعمار، التى تطورت فى عصر التحرر منه، تقدم بالضبط المنظور المعاصر والمفيد الذى نحتاجه. ويصف كذلك حدود الأعمال التقليدية عن العالم الهللينستىّ التى قام بها المؤرخون الآخرون، والتى بلغت ذروتها فى المُؤَلَّفات الكبيرة التى صدرت قبل الحرب العالمية الثانية بواسطة ميخائيل روستوفتزف (Michael Rostovtzeff)، وكلير بريوه (Claire Préaux).(١٧) إنه يرى أن تلك الأعمال يعتريها القصور فى معالجتها الواضحة للمشكلات الاجتماعية التى تطرحها العلاقات بين الجماعات المُسْتَعْمِرة وبين الجهات المُسْتَعْمَرة. ولهذا السبب، فإن هذه الروايات لم تُظهر اهتماماً كافياً بالعالم الزراعىّ، وكانت أيضاً مهتمةً أشد الاهتمام بالدولة وبدورها؛ كما أنه كُتِب الكثير جداً من وجهة نظر القوة المسيطرة، التى يمثلها المستوطنون اليونانيون والحكام المقدونيون. وقد تعزز هذا الجانب الأخير من جوانب النقص بعدم وجود إحساس بالنقد الذاتىّ بالنسبة للاستيطان والاستعمار الأوروبىّ.

وفى عالم ما بعد الحرب للتخلص من الاستعمار، فإن الباحثين الأوروبيين لم تعد لديهم القدرة على النظر إلى عالم الاستعمار الاستيطانىّ بنفس "الشعور الطيب" الذى كان لديهم فى وقت من الأوقات، وهم على ثقة من أن الهيمنة الأوروبية كانت جيدة للمحكومين وللحكام على حدٍّ سواء. ويدفع وِيلّ بأن الآفاق الجديدة التى فتحها هذا التحول فى وجهات النظر، عندما ارتبط بالاهتمام المتأثر بالماركسية فى علاقات الإنتاج، جعلت من

---

(١٧) على وجه الخصوص: M.I. Rostovtzeff (1941) and C. Préaux (1939)

الممكن اتباع منهج جديدٍ تماماً فى بحث المجتمع الهللينستىّ. وطبقاً لهذه النظرة يصبح تحليل الدول ذا أهمية ثانوية، وتصبح علاقات اليونانيين وغير اليونانيين فى بؤرة الاهتمام.

ويتصف الطريق الذى يصفه وِيلّ لتحقيق هذه الغاية بكونه يغلب عليه الطابع المقارن بشكل واضح. فإذا عرَّفنا العالم الهللينستىّ بأنه عالم استيطانىّ، عندئذٍ ستقدم لنا سلسلةٌ واسعة من المناطق المستعمرة ومناطق ما بعد الاستعمار (ويذكر وِيلّ ضمن هذه الأخيرة أمريكا الجنوبية) مجالات لعدد من "المجتمعات الحية المتاحة والتى على استعداد لقبول أساليب فى البحث أكثر قوة من الطرق الملائمة فقط للعالم القديم" (Will 1985:282). وعلى الرغم من أن وِيلّ يعترف بالاختلافات المهمة التى يجب علينا أن نأخذها فى الحسبان، سواءً بين العوالم الاستعمارية الجديدة والمجتمعات القديمة، فإنه يؤكد أن قبول "المقترح الاستيطانىّ،" يفتح الباب أمام سلسلة فى غاية الاتساع من الدراسات الحديثة المفيدة؛ حتى إننا نستطيع تجديد معالجتنا للعالم الهللينستىّ برمته. وعلى هذا الأساس يمضى وِيلّ قدماً ويعرض ثلاث مجموعاتٍ من الملاحظات. وتتمثل الملاحظة الأولى فى نمط للعلاقات بين المُستَعْمَرِين والمُستَعْمِرين يتكون من أربعة أجزاء. وتتكون الملاحظة الثانية من زوجين من الاختلافات المهمةً بين العصور القديمة والماضى القريب. أما الملاحظة الثالثة فهى زوجان من النماذج التوضيحية التى يعتقد أن استخدام المواد المقارنة فيهما يمكن أن يساعد على توضيح الحال فى العصور القديمة وبخاصة فى العصر البطلمىّ.

وطبقاً لعلم الرموز (المستمد من دراسة لعالِمٍ أنثروبولوجىٍّ متخصص فى أفريقيا) فإنه يمكن تمييز أربعة أنواعٍ رئيسيةٍ من رد فعل السكان المحليين

تجاه السيطرة الخارجية: (١) القبول المتفاعل، وهو السمة المميــزة الأكثــر وضوحاً بين الوجهاء المصرين الحريصين على الإبقاء على الــسلطة وبـــين أولئك الذين يرغبون فى الوصول إلى النفوذ، ويستلزمه قدر كبيرٌ من التشبه؛ (٢) القبول السلبىّ، وهو عادةً وإلى حدٍّ كبير موقف الغالبية، وهــو موقــف طبيعىٌ بين الذين هم فى حالة تبعية بالفعل ولا يشهدون تغييــراً كبيــراً فـــى حالتهم؛ (٣) المعارضة السلبية، التى يثيرها فى غالبية الأحيان مستوىً مرتفعٍ من القلق بسبب التغيير الاجتماعىّ والاقتصادىّ، والتى تتضح بشكل خـــاص فى الانزواء والإضرابات والتهرب والاختفاء؛ (٤) المعارضة النشطة، التـــى تظهر نفسها فى النهاية فى التمــرد، ســـواءً مدفوعـــةً بعوامـــل سياســـية أو اقتصادية أو ثقافية.

ويلاحظ وِيلّ أن هذه المراحل ليست بالــضرورة تتابعــاً منطقيــاً أو زمنياً؛ إنها دراسة رموزٍ نظرية قد تتباين من وقت لآخر، ومن مكـــان إلـــى مكان، وأن كل مجموعةٍ يمكن أن تُظهر انقسامات داخليـــة تحـــت ضـــغوطٍ متباينة. كذلك فإنه يذكر نزعة الثورات المنتصرة إلى الانقسام بـــين هـــؤلاء الأكثر استعداداً لتكييف تقنيات المسيطرين الأجانب، وأولئك المنكبـــين علـــى تنقية ثقافتهم من مثل هذه الرموز الأجنبية.

ويتمثل أول الاختلافين الأساسيين اللذين يراهما وِيلّ فـــى أن غـــزو الإسكندر وخلفائه للشرق كان فى جوهره سياسياً وعسكرياً فى صفته وأصله، بينما كان الاستعمار الاستيطانىّ المعاصر مدفوعاً بشدة بمصلحة اقتـــصادية تتمثل فى الوصول إلى الموارد أو فى تطوير الشبكات التجارية. ويُعَـــدُّ هـــذا الفارق سمةً مميِّزةً بشكل واضح للاختلاف بين الثقافة اليونانية القديمة وبـــين المدنية الرأسمالية الحديثة، فى رأى وِيلّ. أما الاختلاف الثانى فهو أنه كانـــت

ترافق أغلب الاستعمار الاستيطانىّ الحديث، وفى بعض الأحيان كانت تنفــذه بشكل واسع، حركة دينية تبشيرية تدعو لديانة توحيد عالمية؛ بينما كانت كافة المنتصرين والمهزومين فى العالم الهللينستىّ ممــن يعبــدون آلهــة متعــددة منفتحين على عقائد الآخرين، وليسوا عازمين على وجه الخــصوص علــى فرض دينهم على أى شخص.

ونأتى فى النهاية إلى الحالتين التطبيقيتين اللتين درسهما وِيلّ. وتتمثل الأولى فى استخدام الالتماسات الموجهة إلى الملك فــى مــصر البطلميــة. ويتساءل وِيلّ عما إذا كانت هذه الالتماسات قد وصلت إلى غايتها، وحققــت أى مردود. ويقارن كيفية عمل نظام الشكاوى المقدمة إلى كبــار المــسؤولين فى بيرو (Peru)، الذى لا تذهب فيه الالتماسات عادةً إلى أى مكان؛ وكانــت توصف فيه دائماً بواسطة البيروقراطيين فى أثناء عملية الإرســال. وخــلال هذه الفترات الطويلة من الصمت كان مقدمو الالتماسات يصبحون خاضعين فعلياً للإدارة البيروقراطية؛ ولكنهم كانوا يستطيعون أن يعلنوا للآخرين، بهذه الكيفية، أن قضيتهم محلَّ نظر المسؤولين الرسميين. ويتساءل وِيلّ: هل كــان النظام البطلمىّ يعمل بهذه الكيفية؟ أما الحالة الثانية فتتعلق بتأثير إدخال نظام العملة على مجتمعٍ لم يكن معتاداً عليها، وخصوصاً استعمالها كوسيلة لــدفع الالتزامات للحكومة. ويبين أن الناس فى بيرو كانوا مدفوعين لقبــول أجــرة العمل، خاصة فى المناجم، حتى يكسبوا نقوداً كافيةً لتسديد الضرائب النقديــة المفروضة عليهم بواسطة الحكومة.[١٨] وبالإضافة إلى ذلك، كانت إجــراءات

---

[١٨] يوجد مثالٌ شديد الشبه بهذا الوضع فى تطوير العمالة المأجورة فى جنوب أفريقيــا، بهدف الوفاء بالالتزامات الضريبية؛ انظر: J. and J. Comaroff (1992) 162-3 وغيرهما.

الحكومة الأجنبية والمستوطنين تميل إلى تحويل النقود إلـــى معيـــارٍ وحيـــدٍ للثروة، مقابل الطرق المحلية التقليدية فى تقديرها، وأدَّى هذا الإجــراء فـــى النهاية إلى تدمير الاقتصاد المحلىّ.[١٩] هل حدث مثل هذا الشئ فى مصر؟

والآن فإنه ليس واضحاً بأية وسيلة كانت أن أيَّاً من هذه الأسئلة يمكن أن يؤدى، متى تتبعناه ببعض التفصيل، إلى استنتاج أن مصر فـــى العـــصر البطلمىّ تعكس، فى حقيقة الأمر، نفس الظواهر مثـــل بيـــرو فـــى عـــصر الاستعمار (أو جنوب أفريقيا، لهذا الغرض)، أو فى مرحلة ما بعد الاستعمار الاستيطانىّ. إن الالتماسات البطلمية لا تحتوى عادةً علـــى تـــاريخ تقـــديمها، ولكن ما تبقى منها يحتوى فى الغالب الأعم على تذييل يعطى تعليمات لتناول القضية ويحمل تاريخاً. ولذلك فإننا لا نستطيع أن نقيس الوقت الذى انقـــضى بين تاريخ تقديم الشكوى والإجراء.[٢٠] ومن ناحية أخرى فإننـــا نعـــرف أن بعض الشكاوى، على الأقل، لقيت ردَّاً رسمياً، على الـــرغم مـــن أنـــه مـــن المرجح أيضاً أن الالتماسات قد وصلت إلينا بشكلٍ رئيـــسىٍّ مـــن الـــسجلات الرسمية المعاد استخدامها، والتى كانت تتكون تحديداً من عـــرائض قـــد تـــم التعامل معها. ولن يساعدنا أن نفترض أن الإدارة البطلميـــة كانـــت أمينـــةً وتتصف تماماً بالكفاءة؛ مثلما أن الوثائق الحقيقية لا تعطينا أىَّ مبررٍ للمقارنة مع الوضع فى بيرو، الذى يستشهد به وِيلّ. وبالنسبة للنقود فـــإن المـــصريين كانوا على درايةٍ تامةٍ بالفضة، حتى وإن لم تكن مستخدمةً على نطاقٍ واســـعٍ

---

[١٩] مرة أخرى انظر النماذج المشابهة جيداً فـــى جنـــوب أفريقيـــا؛ قـــارن: J. and J. Comaroff (1992) 128 وغيرهما.

[٢٠] يبدو أن بعض الأدلة من العصر الرومانىّ، بالنسبة لى، تشير إلى دورة سريعة نوعاً ما، وأكثر سرعةً مما تقدمه المحاكم الحديثة فـــى بعـــض الأحيـــان؛ قـــارن: R.S. Bagnall (1993a) 169-70

فى شكل عملات، كمعيارٍ لتحديد القيمة قبل عصر البطالمة. أما الضرائب النقدية البطلمية فكانت خفيفة نسبياً، وكانت تحقق قيمةً رمزيةً تماماً مثل أىِّ شئٍ آخر، واستمر جمع معظم الضرائب عيناً. ولذلك فإنه ليس واضحاً بأىِّ شكلٍ من الأشكال أن البطالمة ابتدعوا نوعاً من الضغوطات على رعاياهم، كما تفترض النماذج التى يقدمها وِيلّ.

حتى هذا التحليل الموجز يكفى لإيضاح أن النظائر قد تؤدى فى الواقع إلى تكوين وجهات نظرٍ مضللةٍ للغاية. وربما يجيب المرء، كما أعتقدُ أن وِيلّ قد يفعل بكل تأكيد، أن قيمة النظائر تتمثل فى صياغة الأسئلة، وليس فى تقديم إجابات لها. وتشتمل هذه الإجابة على قدرٍ من الحقيقة، وهذا هو السبب، على وجه التحديد، فى تناولنا لهذه المجموعة من القضايا فى هذا الفصل. ولكنه توجد إجابة أخرى تبدو لى وأنها أكثر تشويقاً. إن النظائر تسمح لنا بصياغة الافتراضات عن الكيفية المحتملة لعمل بعض مظاهر المجتمع المصرىّ فى العصر الهللينستىّ. ولنفترض أن هذه الافتراضات لا يمكن فقط أن يتطرق إليها الشك (كما حاولت أن أفعل أنفاً)، بل وأنه يمكن دحضها بشكل نهائىٍّ. إن قيمة بعض الاستنتاجات السلبية لا تتمثل فقط فى أننا نعرف بعض السمات الخاصة (السلبية) عن المجتمع القديم، بل فى أننا يمكننا أيضاً عندئذٍ أن نُفْصِح عن الحجة المؤدية إلى الافتراض وأن نفحصها. ما هى السمات الأساسية أو العارضة للعالم القديم، وللمجتمع الخاص الذى ندرسه، التى تشكل وتنتج هذا الفارق المهم بين مصر وبيرو؟

يقودنى هذا السؤال إلى الاعتقاد أنه كان يجب على وِيلّ أن يُضَمِّنَ بحثه نقطة أساسية ثالثة بين الاختلافات والتحذيرات التى يجب وضعها فى الحسبان، حتى وإن كانت هذه النقطة ليست تماماً من نفس نمط الحالتين

الأخريين. وهذه النقطة هى أن للتصنيف، مهما كان مفيداً، حدوده الواضحة. وينطبق هذا الأمر على المقارنات التى نعقدها مع الأوضاع الحديثة؛ فعلى الرغم من أن النموذج "الاستعمارىّ" نمطٌ مفيدٌ، فإنه نموذج يشمل تشكيلة كبيرة من الظروف والأوضاع. وكما هو الحال مع المعالجات المرتكزة على الإغريق التى يأسف وِيلّ من أجلها، فإن النموذج الاستعمارىّ ذاته توصيفٌ مبنىٌّ من وجهة نظر المُستَعْمِرِ. إنه يميل إلى التعتيم على الفروق الهائلة فى التنظيم الاجتماعىّ والسياسىّ والاقتصادىّ فى المجتمعات التى تُدار من قِبَل سيطرة خارجية. وعلى الرغم من أن علم الأنثروبولوچيا قد ابتعد الآن كثيراً عن طبيعته التى كان عليها فى الجيل الماضى، فإن كتاباته ما تزال تغلب عليها دراسات المجتمعات التى يُنظر إليها على أنها مجتمعات بسيطةٍ نسبياً وغير ملوثة بواسطة الغرباء، وبخاصة تلك الكتابات التى وجدت مع مرور الوقت طريقها إلى قائمة مراجع الباحثين البعيدين عن هذا التخصص. ولم تَعُدْ الكتابات الأنثروبولوجية عن الاستعمار عُرضةً لهذا الاتهام، ولكن تبقى القضية أنه كان لدى قلةٍ فقط من الشعوب المُسْتَعْمَرَة هذا النوع من المدنية الأدبية والحضارية والاستعمارية التى صنعها قدماء المصريين. ولمعرفة النقطة المناسبة للمقارنة، يجب على المرء أن يحدد الجوانب الجوهرية للثقافة المعرضة للخطر، وأن يحدد المجتمعات التى يمكن أن يعثر فيها على بعض أوجه التشابه فى مثل هذه الجوانب. من المفيد جداً أن يختار المرء - بعناية - الأشياء التى يرغب فى مقارنتها.

وبالقدر ذاته، فإن باحثى التاريخ القديم لا يمكن ببساطة أن يستعيروا نظريةً أو نظماً أنثروبولوجية بدون نقدٍ أو تمحيص. ولم يعد علم الأنثروبولوچيا كتلةً واحدةً متناغمةً، أكثر من أىّ نظام آخر، فى إطاراتها

التحليلية وفى وجهات نظرها العريضة. وتبدو لى الخطة الرباعية التى استخدمها وِيلّ غير ملائمةٍ بدرجةٍ أكبر مما قد يوافق عليه؛ لا لأنها - ببساطة - ليست معقدة بالقدر الكافى، بل لأن المعارضة الثنائية الضمنية بين القبول وبين الرفض، التى تتضمنها الخطة، ليست مفيدة جداً؛ ولأنها تميل إلى صياغة ردِّ الفعل تجاه السيادة الأجنبية باستخدام مصطلحات هؤلاء الأجانب. ومن وجهة نظر السكان الأصليين، ربما لا يكون القبول أو الرفض هما الخيارات الحقيقية؛ بل إن بعض أنماط الرفض يمكن أن تكون أنماطاً للقبول:

> **عندما يجيب المُسْتَعْمَرُ فى ضرب المناظرة العقلانية - على الأقل كما هو محددٌ طبقاً للمصطلحات الأوروبية - فإن هيمنة الثقافة المُسْتَعْمِرَةٍ يمكن أن تكون فى طريقها إلى تثبيت نفسها بين رعاياها الجدد. وهذا هو السبب الحقيقىّ فى أن ردود الفعل الحقيقية ضد الهيمنة تبحث فى الغالب عن أنماطٍ بديلة للتعبير.** [٢١]

ولكن هذا الاتجاه يمثل إلى حدٍّ ما انحرافاً عن موضوعنا الرئيس. من الصحيح، كما يقترح وِيلّ، أننا لو تبنينا الاستعمار الاستيطانىّ كفرضيةٍ عمليةٍ أكثر منها وصفيةً، فإنها تفتح مجالاً واسعاً من الأسئلة والنماذج والتفسيرات والأوصاف. كذلك فإننا نتمتع بحرية الاختيار بعينٍ ناقدةٍ بين هذه الأشياء، وأن نضعها موضع الاختبار، وأن نحدد مقدار الفائدة العائدة علينا من وراء نجاحها أو فشلها. وأيَّاً كانت التحديدات، التى حاولت أن أذكر بعضاً منها، فإن قيمةَ هذا التناول فى تجديد مدى أسئلتنا التى نوجهها إلى أوراق

---

(٢١) J. and J. Comaroff (1992) 257. انظر أيضاً المناقشة عن ردود فعل المزارعين، فى: J.C. Scott (1985) التى يتضح منها أن قدراً كبيراً مما يُصنَّفُ بواسطة علم المصنفات الذى يستعين به وِيلّ والذى يطلق عليه "القبول السلبىّ،" هو فى حقيقة الأمر نوعٌ من أنواع المقاومة.

البردى قيمةٌ هائلةٌ. ومع ذلك، فإن علاقات القوى غير المتكافئة والمرتبطة بشكل غير مباشر بالاستعمار الاستيطانىّ يمكن أن تقدم بالقدر ذاته وبشكل مشابه نماذج مفيدة، ويمكن لآرائنا أن تستفيد من الكتابات ومن العلوم الاجتماعية.(٢٢)

ويزودنا مثال للتطبيق الواعى والماهر لأحد النماذج الأنثروبولوچية بخاتمةٍ ملائمةٍ لهذه المناقشة. لقد قدم چين بينچين (Jean Bingen) فى مؤتمر البردى فى عام ١٩٦٨ بعض التأملات عن وثيقة صعبة ومعقدة من وثائق أرشيف زينون (Zenon).(٢٣) وكان باناكيستور (Panakestor)، وكيل الضيعة فى الفيوم عن وزير المالية أبوللونيوس (Apollonios)، قد أجَّر قطعةً كبيرةً من أراضى الغلال إلى مجموعةٍ من المزارعين المصريين الذين كان عليهم أن يدفعوا لصاحب الأرض ثلث المحصول النهائىّ. وكانت عملية المشاركة فى المحصول معروفة جداً فى مصر، ومفهومة بسهولة لدى المزارعين. وبينما كان محصول القمح لا يزال فى موقعه، أتت التعليمات من أبوللونيوس أن يتم تحديد ما يسدده المزارعون على أساس تقديرٍ مبدئىٍّ، وليس بناءً على المقدار الفعلىّ بعد الحصاد. وتتسم الدلالة الدقيقة لهذه الخطوة فى إطار هذا السياق تحديداً بعدم الوضوح، ولكنها يمكن مقارنتها، على أقل تقدير، بالإجراءات البطلمية الهادفة إلى إمداد الحكومة (وفى هذه الحالة، بطبيعة الحال، المالك الخاص) من الحصول على عوائدَ ثابتةٍ ومتوقعةٍ، والتى تلقى بالمخاطر أو الفوائد المحتملة من جراء التذبذب فى مقدار المحصول (وربما

---

(٢٢) إننى أناقش هذا الموضوع بتفصيل أكبر فى مقالة قيد النشر [انظر الحاشية رقم ١٩ فى الفصل الخامس فى هذا الكتاب [المترجم]].

(٢٣) J. Bingen (1970).

القيمة) على كاهل الآخرين. مثل هذه الأساليب، بمـا فيهـا تحديـد مقـدار المحاصيل القائمة، كانت أقساماً معروفةً جيداً من إدارة الاقتـصاد اليونـانىّ؛ ولكنها كانت غريبةً تماماً على المصريين.

وكانت نتيجة محاولة باناكيستور تنفيذ أمـر أبوللونيـوس أن أجـاب المزارعون بأنهم بحاجةٍ أولاً إلى التفكير فى الموضوع وبأنهم سيردون فـى وقت لاحق. وكانت إجابتهم، بعد أيام قلائل، هى أنهـم لجـأوا إلـى المعبـد واعتصموا به، ورفضوا أن يشتركوا فى العملية، وفضلوا أن يتركوا العمليـة بأكملها عن أن يكونوا طرفاً فى عملية التقدير. ويشير بينچين إلى أن الهروب خاصيةٌ مميزةٌ للجماعة فى العصور القديمة، طبقاً للمعنى العرقىّ لهذه الكلمة، فى مواجهة تدخل مجموعةٍ أخرى أكثر تطوراً، وبخاصة فى مواجهة تـدخل مجموعةٍ تقلقل النظام المنعزل والقائم على وعىٍّ منهـا بالكفـاءة الإبداعيـة للتدخل الإنسانىّ.

ولم تكن مصر فى القرن الثالث قبل الميلاد تعيش- بطبيعة الحـال- ثقافة مزارعين يعيشون فى مرحلة ما قبل التاريخ، كما أن العالم اليونانىّ لـم يكن فى هذا القرن مجتمعاً رأسمالياً حديثاً. ولكن آلية الـسلوك كانـت فـى الجوهر هى نفس الآلية، الرفض البسيط حتى لمناقشة الموضوعات، ورفض اللعب طبقاً لقواعد الغرباء. ويوضح بينچين أن حقيقة إن هروب المـزارعين كان إلى المعبد وليس إلى مكان آخر أو لمجرد الهروب، تمثل معياراً يميـز بين طبيعة التنظيم الجيد لمؤسسات المجتمع المصرىّ وبين المجتمعـات ذات المؤسسات الأقل تنظيماً الموجودة فى مقارنات ومقابلات استعمارية أخـرى عديدة من هذا النوع.

ويمكننا أن نرى فى ردِّ فعلِ المزارعين نوعاً من "الرفض الـسلبىّ"

الذى يشير إليه وِيلّ، بما يتضمنه من انسحاب وإضراب؛ ولكن الموقف فـــى حقيقة الأمر أكثر تعقيداً. فالمزارعون كانوا مستعدين للغاية أن يـــدخلوا فـــى علاقة تعاقدية مع الغرباء لمساعدتهم فى مشروع التنمية الزراعية للأراضـــى الجديدة. ولكنهم كانوا يرغبون فى عمل ذلك بطريقتهم، وليس طبقاً للأساليب الإدارية الجديدة للغرباء. وبالتأكيد من الممكن أن محاولة أبوللونيوس فـــرض تقدير مبدئىٍّ فى مثل هذه المرحلة المتأخرة فى الدورة الزراعيـــة لـــم تكـــن خطوةً محايدةً؛ وربما أن المزارعين كانوا على صوابٍ فـــى أن يـــروا فيهـــا مصيدةً عليهم أن يتجنبوها. وعلى أية حال، فـــإن هـــؤلاء المـــزارعين لـــم يكونوا - ببساطة - موافقين أو رافضين للسيطرة الأجنبية؛ وليست هذه الأنماط تحديداً هى التى تظهر كخياراتٍ على وجه التحديد فى هـــذا الموقـــف الـــذى اتخذوه.

وفى هذه الحالة - إذن - فإن أوجه التشابه بين الموقف المصرى وبين ما نلاحظه فى أماكن أخرى، وكذلك أوجه الاختلافات، تتضح عـــن طريـــق المقارنة. لقد كُتِبَتْ مقالة بينچين لكى تُلقى شفاهةً (فى وقت زمنىٍّ محـــدود)، كما أنها تميل إلى أن تكون تفسيرية أكثر من كونها مثقلة بالوثائق والأدلـــة. ولا يوجد الكثير من الإشارات إلى المراجع التى تدعم النماذج العرقية، ناهيك عن محاولة استكشافها بأى قدرٍ من التفصيل. ولكن المقالة تُظْهِرُ شـــيئاً مـــن المكتسبات المتمثلة فى فهمنا لما يمكن أن يقدمه الخيال المـــستنير بالمعرفـــة بأحوال عالم الاستعمار لعملية تفسير أوراق البردى.

الفصل السابع:

الاسْتِمْرَاريَّةُ والتَّجْدِيدُ

اسْتِمرَاريِّةُ فِقْهِ اللُّغَة

يوجد قدرٌ من تناقضٍ معينٍ فى طبيعة الدراسة الفيلولوچية للنصوص البردية. إننا نجد أنفسنا، من ناحية، نتوصل إلى إدراك أن النصوص التى بين أيدينا هى من نَظْمِ الإنسان، وليست حقائق من الطبيعة لا مفر منها، ولا هى شئٌ مفروضٌ علينا من قِبلِ كُتَّاب العصور القديمة. وإلى حدٍّ ما فإن هذه هى النتيجة الحتمية لصفة التفتت الغالبة على ما وصل إلينا من نصوص؛ فمقابل كل برديةٍ واحدةٍ كاملةٍ يوجد عددٌ كبيرٌ من البرديات المهشمة، وكذلك المزيد من الشذرات الصغيرة. ومع ذلك، وطبقاً لمعيارٍ أوسعٍ، فإن هذه نتيجة للمواجهة بين المحرر والبردية، وهى عمليةٌ تتداخل فيها القراءة والتفسير بحيث لا يمكن الفصل بينهما.[1] ومنذ وقتٍ قريبٍ بيَّنَ بيتَر بارسونز (Peter Parsons) الأمر ببلاغة، قائلاً:

تتناسب أنشطتنا مع ملاءمةٍ غريبةٍ فى محاضرةٍ عصريةٍ: بطريقةٍ حرفيةٍ

---

[1] انظر الأوصاف الكلاسيكية فى: .H.C. Youtie (1963), (1966b), (1974)
ويمكننا العثور على إحساسٍ جيدٍ بالعملية ذاتها الموجودة فى النصوص الأدبية، فى: E.G. Turner (1973)

جداً؛ نصوصنا اصطناعية؛ قراءاتنا إبداعية؛ تركيب النص فى حدِّ ذاتــه إجراءٌ نقدىّ. فكُّ الشفرة يحدد التكملــة؛ والــتكملات تبنـــى الــسياق؛ والسياقات تتحد فى الشكل؛ والشكل يثير أسئلةً للقــراءات والــتكملات؛ وهكذا دواليك بشكلٍ غير مباشر، والعين والفهــم يــستحثان بعــضهما البعض.[٢]

ومن جهةٍ أخرى، فإن التطبيق الدقيق للمنهج الفيلولوچى هــو الـــذى يزودنا - بادئ ذى بدء - بالقدرة على وضع الفرضيات موضع الاختبار. وفى بعض الحالات يكون هذا الأمر على وجه التحديد مسألة تزييــفٍ للتقـــارير، وإظهار أن التعميم أو الشرح لا يمكن أن يكونا صـــحيحين. وفـــى حـــالاتٍ أخرى، ربما تعلق الأمر فى الحقيقة بمسألة إثبـــات أن شـــيئاً مـــا حقيقـــىّ، وباستخدام أجزاءٍ متشابكةٍ من الأدلة لتوضيح فكرةٍ مـــا. وربمـــا أنـــه مـــن الصحيح أيضاً أنه كلما اتسع مجال التعميم، كلما كان التقرير التفسيرىّ أكثـــر قوةً؛ ولكن احتمال القدرة على إثبات واقعية الفرضية يصير أضعف. ولكـــن الوضع المتبدى أمامنا هو أن الدراسة المتأنية لأوراق البردى أثمـــرت عبـــر العقود كمّاً كبيراً من المعرفة التى، على الرغم من كونها دائماً عرضةً لمزيدٍ من التنقيح والتهذيب، ليست معرضةً لخطر أن تُقلبَ رأساً على عقب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا المنهج هو الذى يواصـــل عمليـــة الإضافة إلى مخزون الأدلة لأجل الاستقصاء التاريخىّ. فتحرير النـــصوص غير المنشورة، وكذلك ضبط المنشور منها، أو حتى إعادة تحرير ما نُشر من نصوص منشورة عندما توجد فائدةٌ تدعو إلى ذلك، كلها أمور تـــستمر فـــى الإسهام فى كل مظهر من مظهرىّ التناقض الموجود أمامنـــا. وتبنـــى هـــذه الأنشطة النصوص، وتعيد بناءها، وهى توفر المكان الذى تحدث فيه غالبيـــة

---

[٢] P.J. Parsons (1994) 122.

الاستقصاءات التى توضح المفـردات والمؤسسـات الموجـودة فـى أوراق البردى. إن هذا النشاط يظل مهماً ولا يمكن الاستغناء عنه، مع ذلـك، فـى مواجهة كل ما يمكن قوله عن القيود المفروضة عليـه مـن وجهـة نظـرٍ تاريخيةٍ.[٣]

إن كلاً من هذين الجانبين للتناقض يظلان مهمين للدراسة التاريخية، كما أنهما معاً يشكلان جزءاً كبيراً من السبب فى أن عَالَم عِلْم البردى يميـل إلى أن يظل مغلقاً أمام أولئك الذين لم يتدربوا على منهج الدراسات البرديـة. إن الطموحات الأكبر التى سأناقشها فى القسم التالى تصطدم بحقائق الأدلـة، بالنسبة لكل من هم "داخل" المجال ولكل من هم "خارجه". فالعمل الضرورىّ لكى نضع الأساس لحقيقةٍ ما، أو لكى نفند فرضيةً ما، يتطلب منـا بـشكلٍ لا مفر منه الانغماس فى النصوص لوقتٍ طويلٍ، سواءً أكانت هذه النـصوص ترتبط بالموضوع بشكلٍ مباشرٍ أو نصوصاً تزودنا بسياقٍ أكبرٍ ربما يخطـئ المرء بدونه إدراك مغزى شئٍ ما. ولا يوجد هنالك طريقٌ مختصر. وبالنسبة لمن هم من خارج المجال فإنهم يدفعون رسوم دخولٍ مرتفعةٍ؛ وبالنسبة لمـن هم فى الداخل فإنهم لا يتوفر لديهم سوى القليل من الوقت ومن الجهد لكـى يقوموا بأعمال أخرى.

ولا تعنى كلمة "النصوص" هنا مجرد الكلمات والجمـل؛ بـل تعنـى أيضاً النقاط والأقواس. فالمؤرخ يستطيع بالنظر إلى هذه الأشياء وحـدها أن يفهم أيضاً على وجه الدقة مدى صلابة الأرضية التى يقف عليهـا أو مـدى

---

[٣] قارن ملاحظات: B.W. Frier (1989) and J. Bingen (1994) ويرفض بيـنچن إطلاق صفة "التقليدى" أو "الرجعىّ" على عمله. وبينما يقبلها فرير فإنه يرفض أيـة دلالات سيئة يمكن أن ترتبط بها.

هشاشتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن غيابَ نقطةٍ هنا أو نقطةٍ هنـــاك يمكـــن ألا يعبر عن شئٍ أكثر من عدم وعى المحرر بمدى هشاشة النص وبمدى الـــشكِّ فى قراءته. ويجعلنا كل ذلك نؤكد أن الإحساس بما يشكل قـــراءةً صـــحيحةً للنص، وبما لا يكون كذلك، يحتاج إلى تنميةٍ فى كل مؤرخٍ يسعى للعمل فـــى مجال البردى- ولا يتأتى ذلك الإحساس إلا بقراءة عددٍ كبيرٍ من النـــصوص وبالعمل مع الأوراق ذاتها. لسوف يكون من المبهج أن نتمكن مـــن أن نقـــدم للمؤرخين- بصفةٍ عامةٍ- الأخبار الـــسارة بـــأن كـــلاً مـــن تلـــك الأدوات الفيلولوچية والتدريب الفيلولوچى ليست فى حقيقة الأمـــر جوهريـــة، وبـــأن الأبواب أصبحت مفتوحةً على مصاريعها؛ ولكن الحال علـــى عكـــس ذلـــك تماماً.

إن ضرورة وجود دعامات فيلولوچية سليمة لأجل العمل التـــاريخىّ تُشكل مجرد جزءٍ من تفسير متانة واستمرارية علم فقه اللغة (الفيلولوچيـــا). ويجب أن تتضح الفضائل الأخرى لهذه الدعامات من الفصول السابقة فى هذا الكتاب: إن هذا العلم ما يزال مصدراً خصباً للأسئلة وللتفسيرات الثاقبة. وإن أفضل سبل التعاون، كما لم يكلّ لُوِى روبيـــر (Louis Robert) فـــى القـــول، يحدث داخل مخٍّ واحدٍ، وإن العقل ذا المخزون الجيد- فوق كلِّ شـــئٍ- هـــو الذى يميل إلى توليد روابط لم تتيسر ملاحظتها من قبـــل.[٤] وفـــى بعـــض

---

[٤] ربما أن كتابات روبير عن مناهج الكتابة على النقوش أكثر فائدةً بالنسبة لعالِم البـــردى المهتم بالمناهج الفيلولوچية أكثر من فائدتها بالنسبة لأىّ شئٍ خاصٍّ بأوراق البـــردى ذاتها. وهذه الكتابات متناثرة بشكلٍ واسعٍ، وتوجد إشارات فهرسية إلى غالبيتهـــا فـــى فهرس دوريـــة النقـــوش الخاصـــة بـــــ: ج و ل. روبيـــر *Index du Bulletin*) *épigraphique de J. et L. Robert, 1938-65* III [Paris 1975] 1-6) قارن أيضاً بشأن بعـــض الإضـــافات: *Index… 1968-1973* 416 s.v. méthode. إن

الأحيان يكون ذلك ببساطة مسألة رسم الروابط بين أوراق البردى، ونحن ما زلنا بعيدين عن استنزاف الإمكانات التـــى تقـــدمها هـــذه الأوراق؛ ولكننـــى اقترحت بصفةٍ خاصةٍ الإمكانات غير المطروقة والهائلة لربط أوراق البردى مع مجموعاتٍ أخرى من المواد النصِّية، سواءً فى اللغات التقليديـــة للثقافـــة الكلاسيكية أو فى غيرها.(٥) فالكُتَّابُ أصحاب الإنتاج الوفير باللغة اليونانيـــة فى العصر الإمبراطورىّ وفى أواخر العصور القديمة، الذين بالكاد يقـــرؤون اليوم من قِبل الطلاب الذين يجتازون تعليماً كلاســيكياً، وكـــذلك المجموعـــة الضخمة الكاملة للكتابات القانونية، والنصوص ذات الأشكال المختلفة باللغـــة المصرية التى دونت فى نفس المكان وفى نفس الوقت مثـــل أوراق البـــردى اليونانية، وكتابات الثقافات القديمـــة المجـــاورة مثـــل النـــصوص القانونيـــة اليهودية- كل هذه الأعمال تفتح مجالاتٍ واسعةٍ حيث لا يزال كلُّ شئٍ تقريباً فى انتظار الإنجاز. ولا حاجة هنا لثورةٍ استثنائيةٍ فى المـــنهج؛ يكفينـــا فقـــط توسيع آفاق مجموعات النصوص التى نقوم بقراءتها وأن نفكر فيها.

وفى الحقيقة ففى الحالات التى تكون فيها القراءة واســـعةٌ بمـــا فيـــه الكفاية، فإن التحرير الكامل للنصِّ قد يصنع فى حدِّ ذاتـــه إضـــافةً تاريخيـــةً حقيقيةً. ولدينا مثالٌ على ذلك فى تحرير لودڤيچ كينـــين (Ludwig Koenen) لخطاب بيزنطيٍّ فى مجموعة بردى كولونيا (Cologne)، يطلب فيه المرســـل

أكثر المعالجات التى قام بها منهجيةً هى: L. Robert (1961)

(٥) إن الفوائد هنا تعم كلاً من الجانبين. وفيما يتعلق بمثالٍ على فائدة أوراق البـــردى فـــى النظر إلى الكتابات الفيلولوچية فى أواخر العصور القديمة؛ انظر المقالة القادمة لـــــ: ب. ماكوول (B. MacCoull) [صدرت هذه المقالة بالفعل: L.S.B. MacCoull, "A New Look at the Career of John Philoponus," *Journal of Early Christian Studies*, Vol. 3, N. 1, Spring (1995), 47-60: المترجم]

من مستلم الخطاب، باحترامٍ شديدٍ، أن ينسخ له كتاباً على رقعةٍ من الجلد - وقتما يكون ذلك ملائماً له، بطبيعة الحال.(٦) وكان النساخون عموماً من طبقةٍ متدنيةٍ أو متواضعةٍ فى مجتمعات الرهبان والنساك؛(٧) ويقترح كينين أن الراهب الذى يخاطب ويعامل بهذا الاحترام الشديد فى ذلك الخطاب قد يدين بوضعه هذا لكونه ناسكاً أكثر من كونه عضواً فى ديرٍ كبيرٍ. وتعتمد التأملات العميقة عن مكانة الراهب الناسخ للكتب، المقدمة فى تحرير الخطاب، على معرفة كينين الواسعة بشكل استثنائىٍّ بالكتابات المسيحية فى أواخر العصور القديمة وبمناقشات الباحثين المتصلة بهذا الموضوع.

ويخلق هذا المثال نقطةً مهمةً أخرى: إن فقه اللغة (الفيلولوچيا) يمثل ركيزةً مهمةً بشكلٍ خاصٍ فى العمل بالتاريخ الثقافىّ، وقبل كلّ شيءٍ فى النقطة التى يتقابل عندها التاريخ الثقافىّ مع التاريخ الاجتماعىّ، كما فى هذه الحالة. ويتجلى ذلك الأمر فى غاية الوضوح فى النصوص الأدبية ذاتها، حيث تقترب بنا أوراق البردى مسافة ألف سنةٍ من أصحابها وبدرجةٍ أقرب من أىِّ شيءٍ أتاحته الدراسات الكلاسيكية قبل القرن التاسع عشر. إن تحرير هذه الأوراق وكذلك عملية نقدها مهامٌ تتعلق - بشكلٍ أساسىٍّ للغاية - بالأدوات الفيلولوچية التقليدية.(٨) ولكن هذا الأمر ينطبق أيضاً - بشكلٍ صحيحٍ - على قراءة النصوص الوثائقية التى يمكن أن تخبرنا بعض الأشياء عن الثقافة

---

(٦) L. Koenen (1975).

(٧) قارن مناقشة ر. لاين فوكس (R. Lane Fox) فى: A.K. Bowman and G. Woolf (1994) 130-131

(٨) يوجد بحثٌ عامٌّ جيدٌ عن أثر أوراق البردى على الدراسات الأدبية، بما فيها النقد الأدبىّ، فى: E.G. Turner (1968) 97-126

الأدبية.[٩]

تَحَدِّيَّاتُ السِّيَاقِ الأوْسَعِ

إن عملية توسيع المواد الأساسية للفيلولوچيا الكلاسيكية، في حدِّ ذاتها، ليست كافيةً؛ كما أن الباحثين الأكثر تفكيراً في هذا المجال استشعروا عدم الكفاية هذه بشكلٍ متزايدٍ مع مرور الوقت. وفي الحقيقة، فإنها لا تصمد في أحسن حالاتها حتى أمام التحدى الذى قدمته علوم الدراسات القديمة (*Altertumsvissenschaft*) في القرن التاسع عشر؛ والذى كان، كما وصفه بيتَر ڤان مينين (Peter van Minnen)، "يهدف إلى احتواء جميع ما هو ضرورىٌّ لمعرفة العالم القديم، ومن ثمَّ إلى إعادة صياغة الحضارة القديمة ككل- من القاع إلى أعلى، كما نقول."[١٠] وعلى الرغم من أن المقصود بهذا التعبير هو تقديم وصفٍ موجزٍ لما كان مومسِن (Mommsen) وبعض معاصريه يقومون به عندئذٍ، فمن الممكن أيضاً أن القصد منه تقديم ملخصٍ موجزٍ لأهداف جزءٍ كبيرٍ من الدراسات المهمة فى مجال الكتابة التاريخية فى القرن العشرين، وبخاصةٍ فى الحركة الفرنسية المرتبطة بدورية: الحَوْلِيَّات: الاقتصاديات والمجتمعات والحضارات (*Annales: économies, sociétès, civilizations*).[١١] ويُعَبَّر عن هذه الأهداف أحياناً بتعبيرٍ اكتسب

---

[٩] انظر الفصل الثالث، فيما يتعلق بالوصف الذى ذكره يوتى (Youtie) لموظف الضرائب الذى كان يعرف كالليماخوس (Callimachus).

[١٠] قارن مناقشة ر. لاين فوكس (R. Lane Fox) في: A.K. Bowman and G. Woolf (1994) 130-131

[١١] يجب أن نتذكر بطبيعة الحال أن عدداً كبيراً من التيارات الفكرية ذاتها الواضحة في حركة الحَوْلِيَّات يمكن مشاهدتها بالقدر ذاته وبشكلٍ مستقلٍ فى أقطار أخرى فى أوائل هذا القرن، بل وحتى قبل ذلك؛ قارن: P. Burke (1990), chapters 1 and 5

شعبيةً كبيرةً بفضل فِرناند برودِل (Frenand Braudel) عنـدما أشـار إلـى "التاريخ الشامل" (total history).[١٢]

وقد تمتعت أبحاث مدرسة الحَوْلِيَّات بجاذبيـةٍ شـديدةٍ لـدى بعـض مؤرخى علم البردى. ويعبر عن ذلك چيمس كينان (James Keenan) بـشكلٍ دقيقٍ حيث يقول:

كان أول اتصالٍ بين بعض علماء البردى وبين هذه الكتـب - بالفعـل - تجربة تحولٍ واستنارةٍ، وكان مع ذلك تجربـةً مطمئنـةً. وقـد نبعـت الطمأنينةُ بدون شكٍّ من إحـساسٍ بـأن لـو روى لادورى (Le Roy Ladurie) تعامل مع أدلته بالطريقة التى استطاع علمـاء البـردى أن يتعاملوا بها، أو تعاملوا بها بالفعل، مع أدلتهم؛ ومن حقيقة إن عمله كان يميل إلى تأييد قيمة الدراسات الوثائقية المحلية بوصفها مجـال عمـلٍ للمؤرخ. ويوجد هنا إحساسٌ بالقرابة لأن أدلة علماء البردى، مثل أدلة لْو روى لادورى، تأتى تقريباً بكاملها من قرى الريـف ومـن المراكـز الحضرية.[١٣]

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجه التقارب بين مؤرخى الحَوْلِيَّات وبـين منـاهج الأنثروبولوچيا الاجتماعية يتلاءم جيداً مع الشكل الـذى اتخذتـه الدراسـات الكلاسيكية فى العقود الأخيرة، تحت تأثير أعمال علماء الدراسات الكلاسيكية

---

(١٢) انظر عن هذا المصطلح: P. Burke (1990) 114 ويتحدث كينان J.G. Keenan (1991) عن كون هذا الأمر يمثل ميلاً إلى "الإجمال،" ولكن المصطلح اكتسب فـى المناقشات المعاصرة دلالاتٍ تجعل من استخدامه هنا أمراً مشكوكاً فى جدواه.

(١٣) J.G. Keenan (1991), 160. وقد تم بالفعل توجيه النقد إلـى لـو روى لادورى لبعض الهنَّات التى يمكننا وصفها بالفيلولوچية. قـارن: P. Burke (1990) 82-3. ويبدو لى أن آخر نقطة عنـد كينـان ليـست دقيقـةً تمامـاً، فالأمـاكن المـشابهة لأوكسيرينخوس وهيرموبوليس كانت تزيد بدرجةٍ كبيرةٍ عن كونهـا مجـرد "مـدن ريفية."

الفرنسيين المدربين على المناهج الأنثروبولچية.

وكانت رؤية برودِل، التى أشرت إليها من قبل فى المقدمة، فى تخطيطها شاملةً لكل شئٍ، وقد يكون من الصعب إيجاد أية طريقة أو مجموعة من الأسئلة المذكورة فى الفصل السابق التى لا تجد لها مكاناً فى "التاريخ الشامل." وفى الحقيقة فإن هناك مصادر أخرى كثيرة محتملة لطرقٍ مفيدةٍ للتعامل مع أدلة أوراق البردى لم نتطرق إليها فى مناقشتنا الانتقائية بالضرورة هنا، وهذه الطرق تتلاءم أيضاً جيداً مع رؤية برودِل.[١٤]

إن جاذبية هذا المشروع بالنسبة لمؤرخ علم البردى لا تقتصر فقط- بطبيعة الحال- على الشبه الطبيعىّ بين أساليب العمل التى وصفها كينان. إنها تشمل أيضاً الشعور بالفرصة المتاحة؛ لأن مصر هى المنطقة الوحيدة فى العالم القديم التى لدينا منها شئٌ يماثل الأدلة المطلوبة لأجل التاريخ الشامل. وعلى الرغم من كل التحذيرات التى تتخلل صفحات هذا الكتاب، وعلى الرغم من كل القصور والطبيعة المهشمة للأدلة،[١٥] فإن الهدف متاحٌ تقريباً بالنسبة لمصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربىّ بدرجةٍ أكبر مما هو متاحٌ لأى جزءٍ آخر من العالم القديم. ولا نبالغ كثيراً إذا قلنا، بالنسبة لأزمنةٍ وأماكن أخرى، إن الأدلة ليست مهشمةً بقدر ما هى غير موجودةٍ؛ وإن ردَّ الفعل الرئيسىّ عند دارس التاريخ القديم تجاه الدراسات المتعلقة

---

[١٤] يمكن للمرء أن يذكر، قبل أىِّ شئٍ آخر، التيارات المعاصرة فى النقد الأدبىّ، بما فيها الاتجاه الحديث فى التأريخ المشار إليه بوصفه نموذجاً لاتجاه مثمرٍ فى الدراسة، بواسطة: P. van Minnen (1993) 10

[١٥] التى وصفها ڤان مينين (P. van Minnen [1993] 9) بأنها "العقبة الرئيسية" أمام منهج علم الدراسات القديمة (*Altertumswissenschaft*).

بأوروبا فى العصور الوسطى وفى أوائل العصور الحديثة، التى قام بها كتاب الحَوْليات، يمكن أن يكون الحسد. وما لم يقم المؤرخون العاملون فى مجـــال علم البردى بالمحاولة، على الأقل، فإنه سيصعب عندئـــذٍ تجنـــب الإحـــساس بضياع الفرصة.

وتوجد بعض المخاطر فى عدم اقتناص مثل هذه الفرصة. وربما أن أكثرها أهمية تتمثل فى القبول السلبىّ للفجوة المتسعة بين برامج الدراســـات الأخرى فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وبين تلك الخاصة بعلم البـــردى. وهناك الكثير من الأمور المعرضة للخطر سواءً مـــن الناحيـــة الفكريـــة أو المهنية. ويوجد تقليدٌ قديمٌ فى علم البردى يتمثل فى العويـــل والأســـى علـــى عزلته بين الدراسات الكلاسيكية، حيث سمح تفوق الكلاسيكية المرتبط بمعيار الصفوة بتهميش مجالٍ للبحث- كما حدث لعلم النقوش الذى عومـــل بـــنفس الكيفية- يقدم دليلاً مستمراً على أن واقع العالم القديم كان مختلفاً جداً عن هذه الكلاسيكية.[١٦] ومن الإحساس بأن لوم الآخرين على هذا الوضع لا فائدة من ورائه (كما يذكر بينچن (Bingen))، تَوَلَّد اتجاه إلى لوم الذات وإلى الإشـــارة إلى ظواهر حقيقيةٍ، وإن كانت ثانويةٍ، مثل تكاليف الكتب.[١٧] وفى رأيـــى أن الظواهر البِنْيَوية الموصوفة من قبل- مثل الصعوبة الواضحة فى الجمع بين

---

[١٦] انظر الدراسات الصادرة مؤخراً لدى: P. van Minnen (1993) and J. Bingen (1994)

[١٧] لا يوجد شكٌّ- بالتأكيد- فى أن علماء البردى يشتركون مع كل مجـــالٍ آخـــر مـــن المجالات الأكاديمية فى ميل للكتابة، فى غالبية الأوقات، إلى قراءٍ متخصصين للغاية. ولكن هذا الميل يمثل نتيجةً عاديةً وربما جانبيةً للاتجاه التخصصىّ فـــى الدراســـات البحثية، ولا يكمن حل هذا الوضع- بالتأكيد- فـــى الابتعـــاد تمامـــاً عـــن الكتابـــات المتخصصة.

علم البردى وبين التاريخ- هى أكثر أهميةً إلى حدٍّ كبيرٍ بالنسبة للعزلة المتزايدة لعلم البردى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى أية حال، فإن التيارات الفكرية فى السنوات القليلة الماضية ملائمةٌ- من نواحٍ عدةٍ- للمواد وللأسئلة وللمناهج البحثية فيما يتعلق بتاريخ مصر تحت الحكم الأجنبىّ؛ كما أن الفرصة الآن لإخراج علم البردى من عزلته أكبر ما تكون.

الحُدُودُ والتَّوَقُّعَات

إن أكثر الردود وضوحاً على مثل هذه المطالبة بنسخةٍ من التاريخ الشامل على أساس من علم البردى هو- ببساطة- أن ذلك الأمر مستحيلٌ. وبدون شكٍّ فإنه من المستحيل بالنسبة لأىّ فرد بعينه القيام بذلك. لقد تعرض برودِل ذاته للنقد ليس فقط بسبب الإطار الفكرىّ الذى اعتمد عليه، المتمثل فى كعكة زفاف ذات الأدوار الثلاثة، والمشتملة على أساسٍ مادىٍّ للحياة فى القاعدة وعلى الأحداث كغطاءٍ لها، بل أيضاً بسبب فشله فى إنصاف الرموز الثقافية والأفكار والقيم الدين والعقليات.(١٨) وكان أقرب الباحثين المكافئين لبرودِل فى مجال التاريخ القديم هو بالتأكيد ميخائيل روستوفتزف (Michael Rostovtzeff)، صاحب كتاب التاريخ الاجتماعىّ والاقتصادىّ للعالم الهللينستىّ (*Social and Economic History of the Hellenistic World*) (١٩٤١)، الذى تضمن سلسلةً غير عاديةٍ من الأدلة والاهتمامات بكافة أرجاء البحر المتوسط والشرق الأدنى. كذلك فإن روستوفتزف عُرضةٌ للنقد على كثير من الأسس نفسها مثل برودِل؛ كما أنه أيضاً شغل نفسه مثل برودِل، وبتركيزٍ كبيرٍ، بالأساس المادىّ للحضارة والتاريخ. وفى ضوء المواجهة مع

---

(١٨) انظر: P. Burke (1990) 38-42, 51-3

الأدلة التى توضح أن الذكاء الخارق والتقعر واتساع الاهتمامــات والمثــابرة وطول المدة ليست أمــوراً كافيــة لتــسمح لعمالقــة مــن أمثــال بــرودِل وروستوفتزف أن يكتبوا تواريخ شــاملةً صــادقة، وأن العمــل الفيلولــوچىّ المطلوب مع أوراق البردى يزيد بدرجةٍ كبيرةٍ من مجال المهمة، مــا الــذى يستطيع البشر العاديون أن يأملوا فى إنجازه؟[١٩]

ويبدو لى أن الاتجاه الصحيح، الذى تدل عليه الخاصــية الأساســية للتاريخ التى سبقت مناقشتها فى المقدمة، يتمثل فى انفتاحها. فــــ: "التــاريخ الشامل" لدى برودِل مستحيلٌ من الناحية المبدئية تماماً مَثَلُه مَثَلُ التفــسيرات الفلسفية العامة للتاريخ، سواءً أكانت تلكــم الخاصــة بمــاركس (Marx) أو توينبى (Toynbee). وحتى لو لم تكن الأدلة مهشمة بدرجة لا يمكــن معهــا العلاج، وحتى لو أن معجزةً ما كانت قادرةً على كتابة التاريخ الشامل طبقــاً لمفاهيمنا ومناهجنا المعاصرة، فسرعان ما قد تستجد مفاهيم ومناهج جديــدة لكى تفكك خيوط السمة الجامعة فى العمل. وإذا ما عدنا إلى مثال ســبق وأن أشرت إليه من قبل، فإن أعظم العقول نبوغاً فــى عــام ١٨٨٦م مــا كــان ليستطيع كتابة تاريخٍ للعالم القديم يأخذ فى حــسبانه منــاهج علــم الــسكان (الديموجرافيا) المعاصر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى السمات الأساســية

---

[١٩] يقدم لنا لوى روبير (Louis Robert) حالةً مقابلةً شيقةً، تنطبق عليه هو ذاته، ولكنه يبدو باستمرار وأنه يبحر بعيداً عن التاريخ االتجميعىّ واسع النطاق، كما أنه لم يكتب أبداً الأعمال التى وعد بها، والتى يتوقع المرء أن يجد فيها أكثر من غيرها مثل هــذا التاريخ. إن بعض مقالاته يمكن أن توصف- بعباراتٍ متناقضةٍ- بأنها تاريخ شــاملٌ مصغَّرٌ، كما أن روبير يتمتع باهتمامٍ مشابه لاهتمام بــرودِل بالجغرافيــا التاريخيــة وبالأساس المادىّ للحياة. ولكنه أيضاً يوجه اهتماماً كبيراً إلى الثقافة وإلــى المظــاهر الرمزية.

لعلم البردى، كما هو الحال مع علم النقوش، تتمثل فى الإسهام بشكلٍ مستمرٍ بأدلةٍ جديدةٍ. فالعمل فى هذا المجال البحثىّ هو "مراجعةٌ مستمرةٌ،" حسب تعبير چين بنچين (Jean Bingen).[٢٠] ولذلك، فإن التاريخ الشامل الذى ننسج خيوطه اليوم سوف يصير مهجوراً غداً لأسبابٍ تتعلق بكلٍ من الأدلة والمنهج.

وحتى التاريخ الشامل الذى نكتبه اليوم، الذى افترضته كمثالٍ من قبل - أىْ التاريخ المحدود بما يمكن معرفته اليوم - فإنه شئٌ مستحيل؛ لأن التنوع اللا محدود للمعالجات المفيدة يشكل حقيقةً واقعةً ليس لمجرد مرور الزمن ولكن أيضاً للطبيعة الإنسانية. فالاستعداد للسير فى طرقٍ معينةٍ لفهم الماضى متأصلٌ بعمق فى الشخصية الفردية وفى القالب الفكرىّ. ويغرم الباحثون بملاحظة الطرق، الواضحة أو الجلية، التى يرتبط بها عمل زملائهم، طوال بقية حياتهم؛ ولكنهم لا يستنتجون بالضرورة أية دلالات منهم. فالناس ليسوا أحاديِّى الأبعاد، بطبيعة الحال، كما أن معظم الباحثين لديهم قدراتٍ متعددةٍ أيضاً. ولكنهم – أو نحن - لدينا حدودنا أيضاً. ولا جدوى أن نلوم كِتاباً أو أن نلوم صاحبه لكونه مهتمٌّ ببعض الأشياء دون البعض الآخر؛ ويمكن للمرء أيضاً أن ينقد كاتباً عندما لا يعكس ذاته. وبطبيعة الحال، فإنه من المثير جداً أن نظهر مثل هذه الحدود؛ ولكن الأمر المثير حقيقةً ليس ما هو ناقص، وإنما ما هو حاضرٌ أمامنا.

إن خلاصة هذا الخط الفكرىّ، فى رأيى، خلاصةٌ مبهجةٌ أكثر من كونها تبعث على الأسى. إنها ترى العلاقة بين التاريخ الفعلىّ والتاريخ الشامل على أنها علاقةٌ بين منهجٍ وبين هدفٍ لا يمكن الوصول إليه، وترى

---

[٢٠] J. Bingen (1977) 36.

التاريخ الفعلىّ كمشروعٍ لمجتمع معقدٍ أكثر منه مشروعاً خاصاً بفردٍ واحــدٍ. وعلى الرغم من أن هذا المشروع يشبه غالبية النظم المعقدة، فإنه يبدو غيــر منظمٍ ومحيِّرٍ إذا ما نظرنا إليه من أية زاويةٍ بعينها فى أية لحظةٍ بذاتها؛ إنــه يقدم تنوعاً غنياً ومجموعةً من الحركية والثبات. وبالنسبة للفرد، فإنــه يــوفر حشداً من الزوايا المحددة التى تختلف إحــداها عــن الأخــرى. ولا يوجــد مؤرخان يملكان نفس المواهب التى يمكنهما استخدامها؛ ولا يوجد مؤرخــان يمكنهما استخدام المواهب نفسها للوصول إلى نفس الأهداف. وتوجد أمامنــا مساحةٌ كافيةٌ، فى مجال استخدام أوراق البردى لكتابة تاريخ العــالم القــديم، ومن منظور التركيز الفيلولوچى الداخلىّ والخالص علــى خلــق النــصوص وعلى تحسينها وعلى تفسيرها، لأجل مدىً واسعٍ من الاهتمامــات الخاصــة بعددٍ من المناهج التى تجمع بين مجموعاتٍ أخرى من المواد وبين إســهامات المجالات الدراسية الأخرى للاستفادة بها فى دراسة أوراق البردى.[٢١]

هذه الشمولية، من ناحيةٍ أخرى، يجب ألا تحجب الحاجــة الأساســية لعالم البردى للدخول بشكلٍ أكبر فى مناهج ورؤى المجالات العلمية الأخرى بغرض تطبيقها على مادتنا. وبطبيعة الحال فإن هذه الخطوة تــشتمل علــى مخاطر جسيمة؛ نظراً لأن الجَوْلات التجريبية عُرضةٌ للفــشل فــى إنجــاز أهدافها الظاهرية بقدر ما هى عرضةٌ للنجاح فــى تحقيقهــا. ولكــن حتــى السقطات ذاتها يمكن أن تنير أمامنا الطريــق؛ وفــى الحقيقــة فــإن معظــم "السقطات" يمكن أن تكون كذلك فقط بمعايير غير ملائمــة. وعلــى ســبيل

---

[٢١] قارن: J. Bingen (1994) 47 الذى يقتبس من ملاحظته السابقة فى عــام ١٩٧٧ أنه يوجد عددٌ من علوم البردى مشابه لعدد علماء البردى أنفسهم، ويحذر مــن خلــق هرمٍ تصاعدىٍّ داخل التخصص.

المثال، فإن التاريخ المقارن يساعدنا على تحديد جوانب التباين بين المجتمعات بقدر ما يساعدنا على استحضار جوانب التشابه فى بِنْياتها؛ كما أن النماذج الاستعمارية الاستيطانية التى استخدمها إدوارد وِيلّ (Edouard Will) فى مقاله الذى ناقشناه فى الفصل السادس تبدو لى وأنها عالمٌ مصغرٌ لهذه العملية. لقد قَدَّم ويلّ هذه النماذج، على الأقل، بشئٍ من الإحساس بأنها ستماثل الظروف فى مصر تحت الحكم البطلميّ؛ ولكن المرء ليس بحاجةٍ إلى مثل هذا الإحساس لكى يشعر أنه تعلم شيئاً عن مصر فى أثناء تلك العملية.

إن المشكلات العملية المتعلقة بإتقان مجالٍ دراسيٍّ متخصصٍ وصعبٍ، والتى تتعامل فى الوقت ذاته مع وجهات نظرٍ أوسعٍ لكتابة التاريخ كما يُكتب فى وقتنا هذا، ما تزال مثبطةً للهمم. وإننى أرى ثلاثة حلولٍ رئيسيةٍ لهذه المشكلات. الحلُّ الأول هو أن المرء لا يحتاج إلى إتقان كافة المجالات الدراسية وكافة المناهج البحثية لكى يقدم إضافةً قيمةً. فباستطاعة المرء الذى يرغب فى أن يصير مؤرخاً يتعامل مع أوراق البردى أن يختار منطقةً معينةً تناسب ميوله وقدراته، أو ميولها وقدراتها، وأن يقرأ فى بعض المجالات الفكرية الأوسع القريبة منها، وأن يُكَوِّنَ تدريجياً منهجاً وخبرةً يستطيع آخرون أن يتعلموا منهما. وبمرور الوقت فربما يصبح من الممكن بالنسبة للمرء أن يسير فى خطوطٍ فرعيةٍ من هذه القاعدة الآمنة. أما الحلُّ الثانى فيتمثل فى التعاون مع الباحثين الآخرين. ولا يتطلب ذلك منا، ويجب ألا يتطلب، أن يتخذ الأمر صورةً بسيطةً لعالم بردى يعمل ويكدح إلى جوار مؤرخٍ يلعب دور المفكر؛ مثلما أنه لن يستطيع شخصٌ بمفرده أن يلعب نفس الدور فى كافة الأوقات.[٢٢] ولكن القدرات والمناهج والاهتمامات التى يكمل

---

[٢٢] فى بعض الأعمال التى اشتركت فيها مع آخرين كنت الشريك الذى يميل بدرجةٍ أكبر

بعضها بعضاً تستطيع أن تفضى إلى أعمال لا يستطيع فردٌ واحدٌ من بين هؤلاء المتعاونين القيام بها بمفرده. وتقدم أوراق البردى مادةً مهمةً للباحثين فى العديد من المجالات البحثية، ولا يجب علينا أن نتصور أن التعاون مفيدٌ فقط لعالِم الدراسات البردية الذى يعمل ضمن مجموعةٍ أو فريق.

أما الحلُّ الثالث فيتمثل فى ألا نهجر الأمل فى جذب المؤرخين الذين تم تدريبهم خارج علم البردى للعمل المتضمن استخدام أوراق البردى فى كتابة التاريخ. فعلى الرغم من كافة العوائق التقنية، فإن هذا الأمر ليس بالمستحيل. ولدينا دليلٌ مهمٌّ على ذلك فى الكتاب الحديث الذى ألفه دينيس كيهو (Dennis Kehoe) عن إدارة الاستثمار والاستثمار فى الممتلكات الزراعية فى مصر إبَّان الحكم الرومانىّ، والذى نبع من رغبته فى اختبار فرضيةٍ تتعلق بسلوك ملاك الأراضى صاغها فى دراسته، على أساس معلومات مستمدةٍ من أوراق البردى فى مواجهة أدلةٍ أخرى تتعلق بأجزاءٍ مختلفةٍ من الإمبراطورية الرومانيةٍ، وبخاصةٍ من خلال فحصه لخطابات بلينيوس (Plinius) وكذلك من خلال دراسة نقوش شمال أفريقيا والنصوص القانونية.[٢٣] وهكذا فإن الكِتَابَ يضيف إلى المناقشة نموذجاً مستمداً من الخارج. وتبدو لى فائدة هذا النموذج وأنها تتمثل فى قدرته على أن يبرز فى المشهد الموجود أمامنا مدى تعقيد الموقف الموجود فى الوثائق بدرجةٍ أكبر من قدرته على تحقيق تطابقٍ تام مع هذا الموقف. ولكن هذا الإنجاز ليس

إلى جانب التاريخ، وفى بعض الأوقات الأخرى كنت الشريك الذى يميل إلى جانب البردى؛ وقد وجدت كلاً من هذين الدورين مفيداً للغاية.

[٢٣] انظر: D.P. Kehoe (1992) انظر أيضاً مراجعتى لهذا الكتاب والتى استقيت منها بعض التعليقات الواردة هنا، فى: R.S. Bagnall (1993)

بالهين، وما يزال الكتاب رمزاً على ما يمكن عمله بواسطة مؤرخٍ لديه الرغبة فى استثمار الوقت فى التعامل مع أوراق البردى بوصفها - ببساطة - مجموعةً أخرى من الأدلة التى يمكن استكشافها.

إن المخاطر المرتبطة ببناء مثل هذا الجسر، سواءً أكانت مرتبطةً بعملٍ فردىٍّ أو بأعمالٍ جماعيةٍ، مخاطرٌ عديدةٌ؛ نظراً لأنها تتعلق بمستقبل الدراسات القديمة كحقلٍ فكرىٍّ وكجزءٍ حيوىٍّ من العالم الأكاديمىّ. وفى خطابه الرئاسىّ أمام جمعية فقه اللغة الأمريكية (American Philological Association) فى عام ١٩٩٢، أعلن إريخ جروين (Erich Gruen)، بصوتٍ عالٍ، نداءً واضحاً للدراسات الكلاسيكية لاقتناص الفرصة الاستثنائية التى يقدمها تطور الاهتمام بالهوية الثقافية وبتفاعل الثقافات؛ لأنه، كما يصف هو ذاته الأمر: "قليلةٌ هى المجتمعات التى شهدت تعدداً للثقافات بدرجةٍ أكبر مما شهدته تلك المجتمعات التى عاشت حول حوض البحر المتوسط."[٢٤] ولا يوجد مجتمعٌ داخل حوض البحر المتوسط يقدم لنا نظاماً من الأدلة عن آليات عمل التفاعلات الثقافية فى حياة طبقةٍ عريضةٍ من الأفراد مثل الذى تقدمه لنا مصر التى تتبدى لنا من خلال أوراق البردى؛ وإننا لن نستطيع أن نبلغ من القدرة حداً نستطيع معه أن نفهم أجزاءً أخرى من العالم القديم قدر استطاعتنا فهم مصر، ما لم نكتشف نصوصاً مشابهةً للنصوص التى نقابلها فى أوراق البردى. وهكذا فإن لدى المؤرخين المشتغلين بأوراق البردى نافذةً يطلون من خلالها على عددٍ من أكثر المجالات حيويةً فى الفكر المعاصر، حتى لو تطلب منهم أمر الاستفادة من هذه النافذة فرض أعباءٍ استثنائيةٍ على قدراتهم للحفاظ على مستوىً عالٍ من الكفاءة التقنية فى الدراسات الفيلولوچية التقليدية

---

(٢٤) E.S. Gruen (1993) 2.

فى الوقت الذى يوسعون فيه من آفاقهم الفكرية.

قَائِمَةٌ عَامَّةٌ بِالمَرَاجِعِ

إن كمَّ الدراسات الخاصة بعلم البردىّ كبيرٌ للغاية. وهذه القائمة المختارة من المراجع تساعد الطالب بشكلٍ أساسيٍّ على التعرف على المراجع الرئيسية التى يمكنه عن طريقها الوصول إلى قدرٍ أكبر من المعلومات؛ إنها تقتصر على الأعمال التى صدرت بلغات البحث الأساسية المعروفة فى الغرب. ويمكن العثور على قائمة شاملة جداً وحديثةٍ ومنظمةٍ جيداً ومختارةٌ بعناية فى الدليل الجديد الذى قام به هـ. أ. روبريخت (H.A. Rupprecht) والذى يحمل رقم ٥ فى المجموعة الأولى.

I.

INTRODUCTORY WORKS

1 E.G.Turner, *Greek Papyri* (Oxford 1968; 2nd ed. 1980), the only useful general work in English; emphasis on literary papyri.

2 P.W.Pestman, *The New Papyrological Primer* (Leiden 1990), a selection of texts with notes (but no translations) and a general introduction.

3 O.Montevecchi, *La papirologia* (Turin 1973; 2nd ed. Milan 1988), large in scope and scale, with massive (but poorly organized) bibliographies.

4 A.Bataille, *Les papyrus* (Traité d'études byzantines 2, Paris 1955).

5 H.-A.Rupprecht, *Kleine Einfülhrung in die Papyruskunde* (Darmstadt 1994).

6 I.Gallo, *Greek and Latin Papyrology* (London 1986).

II.

BIBLIOGRAPHICAL GUIDES

1 *Bibliographie Papyrologique,* published on disk and paper four times per year (Fondation Égyptologique Reine Elisabeth, Brussels); electronic version for 1976–94 available from Scholars Press (Atlanta).

2 J.F.Oates, R.S.Bagnall, W.H.Willis and K.A.Worp, *Checklist of Editions of Greek and Latin Papyri, Ostraca and Tablets* (4th ed. Atlanta 1992; electronic version with Duke Data Bank of Documentary Papyri on Packard Humanities Institute CD-ROM): list of standard abbreviations of papyri, ostraka, tablets, corpora, series, papyrological congresses, reference tools and journals with full bibliographic information.

3 S.P.Vleeming and A.A.den Brinker, *Check-list of Demotic Text Editions and Re-editions* (Leiden 1993). Includes a listing of reeditions of individual texts.

4 A.A.Schiller, "Checklist of editions of Coptic documents and letters," *BASP* 13 (1976) 99–123.

5 *Aegyptus* (Milan, annual) includes a listing of newly published texts and a classified bibliography.

6 "Chronique: Égypte gréco-romaine et monde hellénistique," by J.Mélèze-Modrzejewski, periodically in *Revue historique de droit français et étranger* (Paris). Summaries and some critical remarks, concentrated on law but with a broad reach.

7 H.-J.Thissen, "Demotische Literaturübersicht," in each volume of *Enchoria*; 18 reports through 1991.

8 T.Orlandi, *Coptic Bibliography* (Rome 1989–).

9 T.G.Wilfong, "Western Thebes in the seventh and eighth centuries: bibliographic survey of Jême and its surroundings," *BASP* 26 (1989) 89–145.

10 R.Pack, *Index of Greek and Latin Literary Texts from Greco-Roman Egypt* (2nd ed. Ann Arbor 1965), a fundamental listing of literary papyri with full references; now much out of date, 3rd ed. in preparation by P.Mertens.

11 J.van Haelst, *Catalogue des papyrus littéraires juifs et Chrétiens* (Paris 1976).

12 F.Preisigke *et al., Berichtigungsliste der griechischen Papyrusurkunden* (1913-), 8 vols. to date plus one index vol., continuing. A systematic listing of corrections and reeditions of documentary papyri.

III.

PAPYRUS AND PALAEOGRAPHY

1 N.Lewis, *Papyrus in Classical Antiquity* (Oxford 1973); *A Supplement* (Brussels 1989).

2 F.G.Kenyon, *Books and Readers* (Oxford 1951).

3 W.Schubart, *Das Buch bei den Griechen und Römern* (2nd ed. Berlin 1921).

4 E.G.Turner, *Greek Manuscripts of the Ancient World* (2nd ed. by P. J.Parsons, London 1987).

5 W.Schubart, *Griechische Paläographie* (Handbuch d. Altert., Munich 1925).

6 Cl.Préaux, "Sur l'écriture des ostraca thébains d'époque romaine," *Journal of Egyptian Archaeology* 40 (1954) 83–87, a brilliant study of the handwriting of ostraka.

7 C.H.Roberts, *Manuscript, Society and Belief in Early Christian Egypt* (London 1979).

IV.

COLLECTIONS OF PAPYRI

1 F.Preisigke *et al., Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten* (1915-), 18 vols. to date; reprints texts of papyri etc. published in journals or short, unindexed publications; provides index.

2 Duke Data Bank of Documentary Papyri, CD-ROM published by Packard Humanities Institute. Current version contains full texts of

all papyri published from 1932 to the present in searchable form.

3 L.Mitteis and U.Wilcken, *Grundzüge und Chrestomathie der Papyruskunde* (Leipzig 1912): 2 vols. of introduction, 2 of selected texts, one pair each for history and law. Still the fundamental introduction to documents.

4 C.C.Edgar and A.S.Hunt, *Select Papyri* (Loeb Classical Library, Cambridge, Mass./London 1932–34), 2 vols. of non-literary papyri.

5 D.L.Page, *Select Papyri* (Loeb Classical Library, Cambridge, Mass./London 1941), poetic texts only.

V.

COLLECTIONS ON SPECIFIC SUBJECTS

1 M.-Th.Lenger, *Corpus des ordonnances des Ptolémées* (2nd ed. Brussels 1980; supplement Brussels 1990): Ptolemaic legislation.

2 P.M.Meyer, *Juristische Papyri* (Berlin 1920).

3 V.Arangio-Rúiz, *Fontes luris Romani Anteiustiniani* III (Florence 1943).

4 V.Tcherikover and A.Fuks, *Corpus Papyrorum Judaicarum* (Cambridge, Mass. 1957–64), 3 vols.

5 R.Cavenaile, *Corpus Papyrorum Latinarum* (Wiesbaden 1956).

6 S.Daris, *Documenti per la storia dell'esercito romano in Egitto* (Milan 1964).

7 R.O.Fink, *Roman Military Records on Papyrus* (Cleveland 1971).

VI.

COLLECTIONS OF PLATES
(SEE ALSO SECTION III ABOVE)

1 Montevecchi (no. 1.3) has a list of published plates of securely datable papyri arranged by year, very useful.

2 W.Schubart, *Papyri Graecae Berolinenses* (Bonn 1911).

3 M.Norsa, *La scrittura letteraria greca* (Pisa 1939).

4 M.Norsa, *Papiri greci delle collezioni italiane, scritture documentarie* (Pisa 1946), 3 parts.

5 C.H.Roberts, *Greek Literary Hands* (Oxford 1956).

6 R.Seider, *Paläographie der griechischen Papyri* (Stuttgart 1967–).

7 E.Boswinkel and P.J.Sijpesteijn, *Greek Papyri, Ostraca, and Mummy Labels* (Amsterdam 1968).

8 G.Cavallo and H.Maehler, *Greek Bookhands of the Early Byzantine Period AD 300–800* (London 1987).

9 Of published volumes of papyri with plates, see especially *P.Lond.*, Atlas I-III; *P.Mert.* I-II; *P.Amh.* II; *P.Ryl.* I-IV; *CPR* V-XVIII.

VII.

REFERENCE WORKS

ON THE LANGUAGES OF THE PAPYRI

1 F.Preisigke *et al.*, *Wörterbuch der griechischen Papyrusurkunden* (1924–). Vols. I–II, dictionary; vol. III, special lists of kings, officials, taxes, etc.; vol. IV, a supplement in form of dictionary, 5 fasc. to date (through zeta). Suppl. I (1969–71) in 3 parts gives references only for texts published 1941–66. Suppl. II (1991) does the same for texts published 1967–1976.

2 F.Preisigke, *Namenbuch* (Heidelberg 1922): index of names in papyri etc.

3 D.Foraboschi, *Onomasticon Alterum Papyrologicum* (Milan 1967–71), supplements the preceding up to about 1965.

4 E.Mayser, *Grammatik der griechischen Papyri der Ptolemäerzeit* (1906-), 2 vols. in several parts; revision by H.Schmoll continues irregularly. 5 Liddell and Scott, *Greek Lexicon* with 1968 *Supplement* has a considerable amount of papyrological material, but is selective and often peculiar.

6 F.T.Gignac, *A Grammar of the Non-literary Papyri of the Roman and Byzantine Periods* (Milan 1976–), 2 vols. to date (Phonology,

Morphology). 7 H.C.Youtie, *Textual Criticism of Documentary Papyri* (2nd ed. London 1974)

8 E.Lüddeckens *et al.*, *Demotisches Namenbuch* (Wiesbaden 1980–), in progress, 12 fascicles to date.

9 W.Erichsen, *Demotisches Glossar* (Copenhagen 1954).

10 W.E.Crum, *A Coptic Dictionary* (Oxford 1939).

VIII.

PROSOPOGRAPHIES

1 W.Peremans, E.van ‘t Dack *et al.*, *Prosopographia Ptolemaica* (Louvain 1950–), 9 vols. to date, arranged systematically.

2 G.Bastianini and J.Whitehorne, *Strategi and Royal Scribes of Roman Egypt* (Florence 1987).

3 J.M.Diethart, *Prosopographia Arsinoitica* I (Vienna 1980), covering the sixth to eighth centuries.

4 B.Jones and j.Whitehorne, *Register of Oxyrhynchites* (Chico 1980), covering 30 BC to AD 96.

IX.

CHRONOLOGY

1 T.C.Skeat, *The Reigns of the Ptolemies* (Munich 1954, 2 ed. 1969).

2 A.E.Samuel, *Ptolemaic Chronology* (Munich 1962).

3 P.W.Pestman, *Chronologie égyptienne* (Leiden 1965).

4 P.Bureth, *Les titulatures impériales* (Brussels 1964).

5 R.S.Bagnall and K.A.Worp, *Chronological Systems of Byzantine Egypt* (Zutphen 1978).

6 R.S.Bagnall and K.A.Worp, *Regnal Formulas in Byzantine Egypt* (Missoula l979).

7 T.C.Skeat, *The Reign of Augustus in Egypt* (Munich 1993).

8 R.S.Bagnall, A.Cameron, S.Schwartz and K.A.Worp, *Consuls of the Later Roman Empire* (Atlanta 1987).

X.

SOME GUIDES TO RECENT LITERATURE

1 R.S.Bagnall, “Papyrology and Ptolemaic history, 1956–1980,” *Classical World* 76 (1982–83) 13–21.

2 R.S.Bagnall, “Archaeology and papyrology,” *Journal of Roman Archaeology* 1 (1988) 197–202.

3 A.K.Bowman, “Papyri and Roman imperial history: 1960–75,” *Journal of Roman Studies* 66 (1976) 153–73.

4 J.G.Keenan, “Papyrology and Roman history, 1956–80,” *Classical World* 76 (1982) 23–31.

الأعْمَالُ المذكورة فى النصِّ والحَواشِى

Note: *BASP=Bulletin of the American Society of Papyrologists; CP=Classical Philology; GRBS—Greek, Roman and Byzantine Studies; JRS=Journal of Roman Studies; ZPE=Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik.* Other journal titles are given in full.

Appleby, J., Hunt, L., and Jacob, M. (1994). *Telling the Truth About History* (NewYork).

Bagnall, R.S. (1982). "Religious conversion and onomastic change in early Byzantine Egypt," *BASP* 19:105–24.

——(1987). "Conversion and onomastics: a reply," *ZPE* 69:243–50.

——(1988). "Restoring the text of documents," *Text. Transactions of the Society for Textual Scholarship* 4:109–19.

——(1989). "Official and private violence in Roman Egypt," *BASP* 26:201–16.

——(1992). "Landholding in late Roman Egypt: the distribution of wealth," *JRS* 82:128–49.

——(1993a). *Egypt in Late Antiquity* (Princeton).

——(1993b). Review of Rathbone (1991), *JRS* 83:254–6.

——(1993c). "Managing estates in Roman Egypt: a review article," *BASP* 30:127–35.

——(1995). "Women, law, and social realities in late antiquity: a review article," *BASP* 32.

Bagnall, R.S., and Frier, B.W. (1994). *The Demography of Roman Egypt* (Cambridge).

Bagnall, R.S., and Worp, K.A. (1978). *Chronological Systems of Byzantine Egypt* (Stud. Amst. 8, Zutphen).

Beaucamp, J. (1990, 1992). *Le statut de lafemme a Byzance (4e-7e siècle)*(Travaux et Mémoires du Centre de Recherche d'Histoire et Civilisation de Byzance, Collège de France, Monographies; Paris).

I, *Le droit imperial* (Monographies 5, 1990); II, *Les pratiques socials* (Monographies 6, 1992).

Bingen, J. (1970). "Grecs et Égyptiens d'après PSI 502," *Proceedings of the Twelfth International Congress of Papyrology* (Toronto) 35–40.

——(1977). "La papyrologie grecque et latine: problèmes de fond et problèmes d'organisation," *Aspects des études classiques,* ed. J.Bingen and G.Gambler (Brussels) 33–44.

——(1994). "D'avant-hier a demain," *Proceedings of the 20th International Congress of Papyrologists* (Copenhagen) 42–47.

Bloch, M. (1953). *The Historian's Craft* (New York).

Bowman, A.K. (1985). "Landholding in the Hermopolite nome in the fourth century AD," *JRS* 75:137–63

——(1994). "The Roman imperial army: letters and literacy on the northern frontier," in Bowman and Woolf (1994) 109–25.

Bowman, A.K., and Rathbone, D. (1992). "Cities and administration in Roman Egypt," *JRS* 82:107–27.

Bowman, A.K., and Thomas, J.D. (1994). *The Vindolanda Writing Tablets* (*Tabulae Vindolandenses* II) (London).

Bowman, A.K., and Woolf, G., eds. (1994). *Literacy and Power in the Ancient World* (Cambridge).

Braudel, F. (1980). *On History* (Chicago).

Bulliet, R.W. (1979). *Conversion to Islam in the Medieval Period* (Cambridge, Mass.).

Burke, P. (1990). *The French Historical Revolution. The Annales School*, *1929–89* (Cambridge/Oxford).

——(1991). *New Perspectives on Historical Writing* (Cambridge/Oxford).

——(1992). *History and Social Theory* (Cambridge/Oxford). Cameron, A. (1973). *Porphyrius the Charioteer* (Oxford).

——(1976). *Circus Factions* (Oxford).

Carrard, P. (1992). *Poetics of the New History: French Historical*

Discourse from Braudel to Chartier (Baltimore).

Carrié, J.-M. (1993). “Observations sur la fiscalité du IVe siècle pour servir a l’histoire monétaire,” *L’ “inflazione” nel quarto secolo d.C. Atti dell’incontro di studio Roma 1988* (Istituto Italiano di Numismatica, Studi e Materiali 3, Rome) 115–54.

Clarysse, W. (1985). “Greeks and Egyptians in the Ptolemaic army and administration,” *Aegyptus* 65:57–66.

——(1992). “Some Greeks in Egypt,” *Life in a Multi-cultural Society: Egypt from Cambyses to Constantine and Beyond*, ed. Janet H.Johnson (SAOC 51, Chicago) 51–56.

——(1993). “Egyptian scribes writing Greek,” *Chronique d’Égypte* 68: 189.

——and Gallazzi, C. (1993). “Archivio dei discendenti di Laches o dei discendenti di Patron?” *Ancient Society* 24:63–8.

Comaroff, J. and J. (1992). *Ethnography and the Historical Imagination* (Boulder, Colorado).

Cotton, H. (1994).“A cancelled marriage contract from the Judaean desert,” *JRS* 84:64–86

Cotton, H.M., Cockle, W.E.H., and Millar, F.G. B. (1995). “The papyrology of the Roman Near East: a survey,” *JRS* 85.

Cribiore, R. (forthcoming). *Writing, Teachers and Students in GraecoRoman Egypt* (Atlanta). [= Raffaella Cribiore, *Writing, Teachers and Students in Graeco-Roman Egypt*, American Studies in Papyrology 36, Scholars Press, Atlanta, 1996.]

Danto, A. (1985). *Narration and Knowledge* (New York).

Dickie, M.W. (1993). “Malice, envy and inquisitiveness in Catullus 5 and 7,” *Papers of the Leeds International Latin Seminar* 7:9–26.

Drew-Bear, M. (1988). “Les athletes d’Hermoupolis Magna et leur ville au 3e siècle,” *Proceedings of the XVIII International Congress of Papyrology* (Athens): II 229–35.

Duncan-Jones, R. (1974, 1982). *The Economy of the Roman Empire: Quantitative Studies* (Cambridge).

——(1990). *Structure and Scale in the Roman Economy* (Cambridge).

Feissel, D. and Gascou, J. (1989). "Documents d'archives romains inédits du moyen Euphrate (IIIe siècle après J.-C.)," *Comptes Rendus de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres* (1989) 535–61.

Finley, M.I. (1973). *The Ancient Economy* (Berkeley).

Frier, B.W. (1989). "A new papyrology?" *BASP* 26:217–26.

Gascou, J. (1976). "Les institutions de l'hippodrome en Égypte

byzantine," *Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientate* 76: 185–212.

Ghosh, A. (1992). *In an Antique Land* (London).

Gigante, M. (1979). *Catalogo dei Papiri Ercolanesi* (Naples).

Goitein, S.D. (1967–88). *A Mediterranean Society,* 5 vols. (Berkeley).

Grohmann, A. (1963). *Arabic Papyri from Hirbet el-Mird* (Louvain).

Gruen, E.S. (1993). "Cultural fictions and cultural identity," *Transactions of the American Philological Association* 123:1–14.

Gurevich, A. (1992). *Historical Anthropology of the Middle Ages* (Chicago).

Hagedorn, D. (1985). "Zum Amt des im römischen Aegypten," *Yale Classical Studies* 28:167–210.

Hanson, A.E. (1989). "Village officials at Philadelphia: a model of

Romanization in the Julio-Claudian period," *Egitto e storia antica dall'ellenismo all'età araba. Bilancio di un confronto,* ed. L.Criscuolo and G.Geraci (Bologna) 429–40.

Harris, W.V. (1989). *Ancient Literacy* (Cambridge, Mass.).

Herlihy, D. and Klapisch-Zuber, C. (1985). *Tuscans and their Families: A Study of the Florentine Catasto of 1427* (New Haven).

Hobson, D.W. (1983). "Women as property owners in Roman Egypt," *Transactions of the American Philological Association* 113:311–21.

——(1984a). "The role of women in the economic life of Roman

Egypt: a case study from first century Tebtunis," *Echos du Monde Classique/ Classical Views* 28=n.s. 3:373–90.

——(1984b). "Agricultural land and economic life in Soknopaiou Nesos," *BASP* 21:89–109.

——(1988). "Towards a broader context of the study of Greco-Roman Egypt," *Echos du Monde Classique/Classical Views* 32=n.s. 7:353–63.

——(1989). "Naming practices in Roman Egypt," *BASP* 26:157–74.

Husson, G. (1979). "L'habitat monastique en Égypte," *Hommages a la mémoire de Serge Sauneron* II (Bd'E 82, Cairo) 191–207.

——(1983). *OIKIA. Le vocabulaire de la maison privée en Égypte d'après les papyrus grecs* (Paris).

Jones, A.H.M. (1964). *The Later Roman Empire* (Oxford).

Katzoff, R. (1985). "*Donatio ante nuptias* and Jewish Dowry Additions," *Yale Classical Studies* 28:231–44.

Keenan, J.G. (1975). "On law and society in late Roman Egypt," *ZPE* 17: 237–50.

——(1980). "Aurelius Phoibammon, son of Triadelphus: a Byzantine Egyptian land entrepreneur," *BASP* 17:145–54.

——(1985). "Village shepherds and social tension in Byzantine Egypt," *Yale Classical Studies* 28:245–59.

——(1989). "Pastoralism in Roman Egypt," *BASP* 26:175–200.

——(1991). "The 'new papyrology' and ancient social history," *Ancient History Bulletin* 5:159–69.

——(1992). "A Constantinople loan, AD 541," *BASP* 29:175–82.

——(1993). "Papyrology and Byzantine history," *BASP* 30:137–44.

Kehoe, D.P. (1992). *Management and Investment on Estates in Roman Egypt during the Early Empire* (Bonn).

Koenen, L. (1975). "Ein Mönch als Berufsschreiber. Zur Buchproduktion im 5./6.Jahrhundert," *Festschrift zum 150jährigen Bestehen des Berliner Ägyptischen Museums* (Berlin) 347–54.

Le Goff,J. and Nora, P. (1985). *Constructing the Past, Essays in HistoricalMethodology* (Cambridge).

Le Roy Ladurie, E. (1981). *The Mind and Method of the Historian* (Chicago).

Lewis, D.M. (1994). "The Persepolis tablets: speech, seal and script," in Bowman and Woolf (1994) 17–32.

Lewis, N. (1970). "Greco-Roman Egypt: fact or fiction," *Proceedings of the XII International Congress of Papyrology* (Am Stud. Pap. 7; Toronto) 3–14.

——(1974). *Papyrus in Classical Antiquity.* (Oxford).

——(1981). "Literati in the service of Roman emperors: politics before culture," *Coins, Culture, and History in the Ancient World: Numismatic and Other Studies in Honor of Bluma L.Trell* (Detroit) 149–66.

——(1984). "The Romanity of Roman Egypt: a growing consensus," *Atti del XVII Congresso Internazionale di Papirologia* (Naples) III 1077–84.

——(1989). *Papyrus in Classical Antiquity. A Supplement* (Papyrologica Bruxellensia 23, Brussels).

——(1993). "The demise of the Demotic document: when and why," *Journal of Egyptian Archaeology* 79:276–81.

MacCoull, L.S.B. (1992). "Towards an appropriate context for the study of late antique Egypt," *Ancient History Bulletin* 6.2 (1992) 73–9.

(forthcoming). "A new look at the career of John Philoponus," *Journal of Early Christian Studies.* [=L.S.B. MacCoull, "A new look at the Career of John Philoponus," *Journal of Early Christian Studies,* vol. 3, N. 1, Spring (1995), 47-60.]

Maddern, P.C. (1992). *Violence and Social Order, East Anglia 1422–1442* (Oxford).

Martin, A. (1994). "Archives privées et cachettes documentaires," *Proceedings of the 20th International Congress of Papyrologists* (Copenhagen) 569–77.

Martin, R. (1989). *The Past Within Us: An Empirical Approach to Philosophy of History* (Princeton).

Mélèze-Modrzejewski, J. (1988). " 'La loi des Égyptiens:' le droit grec dans I'Égypte romaine," *Proceedings of the XVIII International Congress of Papyrology* (Athens) II: 383–99; reprinted in the author's *Droit imperial et traditions locales dans I'Égypte romaine* (Aldershot 1990), ch. IX.

Merton, R.K. (1967). *On Theoretical Sociology. Five Essays Old and New* (New York).

Montevecchi, O. (1973, 19882). *La papirologia* (Turin/Milan).

Morris, I. (1994). "The Athenian economy twenty years after *The Ancient Economy*," CP 89:351–66.

Orrieux, C. (1983). *Les papyrus de Zénon: L'horizon d'un grec en Egypte au IIIe siècle avant J.C.* (Paris).

——(1985). *Zénon de Caunos, parépidèmos, et le destin grec* (Paris).

Paglagean, E. (1977). *Pauvreté économique et pauvretè sociale a Byzance, FVeVIIe siècle* (Paris).

Palmer, B.D. (1990). *Descent into Discourse. The Reification of Language and the Writing of Social History* (Philadelphia).

Papini, L. (1983). "Notes on the formulary of some Coptic documentary papyri from Middle Egypt," *Bulletin de la Société d'Archéologie Copte* 25:83–9.

Parkin, T.G. (1992). *Demography and Roman Society* (Baltimore).

Parsons, P.J. (1967). "Philippus Arabs and Egypt," *JRS* 57:134–41.

——(1980). "Background: the papyrus letter," *Acta Colloquii Didactici Classici Octavi—Didactica Classica Gandensia* 20:3–18.

——(1994). "Summing up," *Proceedings of the 20th International Congress of Papyrologists* (Copenhagen) 118–23.

Peremans, W. and van 't Dack, E. (1979). "Papyrologie et histoire ancienne," *Actes du XVe Congrès International de Papyrologie* (Brussels) 4:7–25.

Pestman, P.W. (1978). “L’agoranomie: un avant—poste de 1’administration grecque enlevé par les Égyptiens?” *Das Ptolemäische Aegypten,* ed. V.M.Strocka and H.Maehler (Mainz) 203–10.

——(1992). *Il processo di Hermias e altri documenti dell’archivio dei Choachiti (P. Tor. Choachiti)* (Catalogo del Museo Egizio di Torino, 1 sen., Monumenti e Testi, 6; Turin).

Peterman, G.L. (1993). “The Petra scrolls,” *ACOR Newsletter* 5.2:1–3.

Pomeroy, S.B. (1986). “Copronyms and the exposure of infants in papyri,” *Studies in Roman Law in Memory of A. Arthur Schiller* (Leiden) 147– 62.

Préaux, C. (1939). *L’économic royale des Lagides* (Brussels).

——(1959). “Papyrologie et sociologie,” *Annales Universitatis Saraviensis* 8: 5–20.

Preisendanz, K. (1933). *Papyrusfunde und Papyrusforschung* (Leipzig).

Quaegebeur, J. (1989). “The Egyptian clergy and the cult of the Ptolemaic dynasty,” *Ancient Society* 20:93–116.

Rathbone, D. (1989). “The ancient economy and Graeco-Roman Egypt,” *Egitto e storia antica dall’Ellenismo all’età araba. Bilancio di un confronto,* ed. Lucia Criscuolo and G.Geraci (Bologna) 159–76.

——(1991). *Economic Rationalism and Rural Society in Third-Century AD Egypt: The Heroninos Archive and the Appianus Estate* (Cambridge).

Ray, J.D. (1994). “Literacy and language in Egypt in the late and Persian periods,” in Bowman and Woolf (1994) 51–66.

Rémondon, R. (1964). “Problèmes de bilinguisme dans l’Égypte lagide (U.P.Z. I, 148),” *Chronique d’Égypte* 39:126–46.

Robert, L. (1961). “L’épigraphie”, *L’histoire et ses méthodes,* ed. Ch. Samaran (Encyclopedic de la Pléiade; Paris) 453–97=*Die Epigraphik der klassischen Welt* (Bonn 1970).

Rostovtzeff, M.I. (1922). *A Large Estate in Egypt in the Third*

Century B.C. (Madison).

——(1941). *Social and Economic History of the Hellenistic World* (Oxford).

Rupprecht, H.-A. (1994). *Kleine Einführung in die Papyruskunde* (Darmstadt) .

Schuman, V.B. (1972). “An archive in the Old Style,” *BASP* 9:71–84. Scott, J.C. (1985). *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* (New Haven).

Sharpe, J.L. (1992). “The Dakhleh tablets and some codicological considerations,” *Les tablettes d’écrire de I’antiquité a I’époque moderne,* ed. E.Lalou (Turnhout) 127–48.

Sheridan, J.A. (1995). *Columbia Papyri* IX (Atlanta).

Sijpesteijn, P.J. and Worp, K.A. (1978). *Zwei Landlisten aus dem Hermupolites (P.Landlisten)* (Stud. Amst. 7; Zutphen).

Skeat, T.C. (1982). “The length of the standard papyrus roll and the costadvantage of the codex,” *ZPE* 45:169–75.

Stock, B. (1990). *Listening for the Text. On the Uses of the Past* (Baltimore).

Stone, L. (1994). Lecture for 1985 in D.Greenberg and S.N.Katz, eds., *The Life of Learning* (New York 1994).

Thomas, J.D. (1975). “The introduction of dekaprotoi and comarchs into Egypt in the third century AD,” *ZPE* 19:111–19.

Thompson, D.J. (1988). *Memphis Under the Ptolemies* (Princeton).

——(1994). “Literacy and power in Ptolemaic Egypt,” in Bowman and Woolf (1994) 67–83.

Török, L. (1988). *Late Antique Nubia* (Budapest).

Turner, E.G. (1968, 19802). *Greek Papyri: An Introduction* (Oxford).

——(1973). *The Papyrologist at Work* (Durham, N.C.).

Van Minnen, P. (1986a). “A change of names in Roman Egypt after AD 202? A Note on P.Amst. I 72,” *ZPE* 62:87–92.

——(1986b). “The volume of the Oxyrhynchite textile trade,”

Münstersche Beiträge zur Antiken Handelsgeschichte 5.2:88–95.

——(1993). "The century of papyrology (1892–1992)," *BASP* 30: 5–18.

——(1994). "House to house enquiries: an interdisciplinary approach to Roman Karanis," *ZPE* 100:227–51.

——and Worp, K.A. (1993). "The Greek and Latin Literary Texts from Hermopolis," *GRBS* 34:151–86.

Wagner, G. (1987). *Les oasis d'Égypte a I'époque grecque, romaine et byzantine d'après les documents grecs (Recherches de papyrologie et d'épigraphie grecques)* (Bd'E 100, Cairo).

Will, E. (1985). "Pour une 'anthropologie coloniale' du monde hellénistique," *The Craft of the Ancient Historian. Essays in Honor of Chester G.Starr*, ed.J.W.Eadie and J.Ober (Lanham) 273–301.

Wipszycka, E. (1986). "La valeur de I'onomastique pour l'histoire de la christianisation de l'Égypte," *ZPE* 62:173–81.

——(1988). "La christianisation de l'Égypte aux IVe-VIe siècles. Aspects sociaux et ethniques," *Aegyptus* 68:119–65.

——(1993). "Les ordres mineurs dans l'Église d'Égypte du IVe au VIIIe siècle," *Journal of Juristic Papyrology* 23:181–215.

——(1994). "Le monachisme égyptien et les villes," *Travaux et Mémoires* 12:1–44.

Woolf, G. (1994). "Power and the spread of writing in the West," in Bowman and Woolf (1994) 84–98.

Youtie, H.C. (1963). "The papyrologist: artificer of fact," *GRBS* 4: 19–32 (= *Scriptiunculae* I [Amsterdam 1973] 9–23).

——(1966a). "Pétaus, fils de Pétaus, ou le scribe qui ne savait pas écrire," *Chronique d'Égypte* 41:127–43 (= *Scriptiunculae* II [Amsterdam 1973] 677–93).

——(1966b). "Text and context in transcribing papyri," *GRBS* 7: 251–8 (= *Scriptiunculae* I [Amsterdam] 25–33).

——(1970). "Callimachus in the tax rolls," *Proceedings of the Twelfth*

International Congress of Papyrology (Toronto) 545–51.

——(19742). *The Textual Criticism of Documentary Papyri* (London). Yoyotte, J. (1969). “Bakhtis: religion égyptienne et culture grecque a Edfou,” *Religions en Égypte hellénistique et romaine* (Paris) 127–41